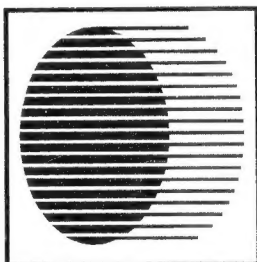


سلام أو سلو

بين الوهم والحقيقة

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)
فهد سليمان
صالح زيدان
داود تلحمي
رمزي رياح



شركة دار النجوم العربي للطباعة والنشر

للشؤون الثقافية والخدمات الطابعية

الأوائل



سلام أوصلو
بين الوهم والحقيقة

المكتب: سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة
المكتب: المكتب السياسي للجهة
الديمقراطية لتحرير فلسطين
الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

جميع الحقوق محفوظة

شركة التقدم العربي
للصحافة والطباعة والنشر - بيروت
الأوائل للنشر والتوزيع
سورية - دمشق / ص.ب ٣٣٩٧

للتبسيط الإلكتروني: دار الشجرة للخدمات الطباعية
دمشق - ① ٦٣٢٠٧٧٥

لتصميم والخراج الفني: منى وايد غنيم
تصميم الغلاف الخرجي: عز الدين ابراهيم

سلام أوصلو

بين الوهم والحقيقة

قيس عبد الكريم (أبو ليلى)

صالح زيدان

فهد سليمان

رمزي رباح

داود تلحامي

قبل القراءة

يمكن القول أن هذا الكتاب، هو الجزء الثاني والمكمل لسلفه «الطريق الوعر».

إذ ضم الأول مجموعة من الأبحاث والدراسات حول المسار التفاوضي الفلسطيني - الاسرائيلي، من مؤتمر مدريد وحتى الوصول إلى اتفاق أوسلو في ١٣/٩/١٩٩٣.

والحالي يضم مجموعة جديدة من الأبحاث والدراسات والمعالجات التحليلية، سبق وأن صدرت متفرقة، تكمل ما سبق، أي من توقيع اتفاق أوسلو وحتى انتخاب المجلس الفلسطيني في ١٩٩٦/١/٢٠ في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. كما ضم دراسة حول قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ومفاوضات الحل النهائي، شكلت فاتحة لسلسلة أخرى من الدراسات في المجال ذاته.

وكما أوضحت دراسات «الطريق الوعر» إن الطريق الأميركي - الاسرائيلي للمفاوضات لم يكن قادراً مفروضاً على الشعب الفلسطيني، بل خياراً للقيادة المتنفذة في منظمة التحرير، التي بدورها أهملت العديد من الفرص للتحرر من شروط هذا «الطريق الوعر» واملأته، فإن دراسات هذا الكتاب توضح أن

اتفاق أوصلو هو الآخر، ليس قدراً، وإنه كان ممكناً تجنيب الشعب الفلسطيني تجرع هذه الكأس المرة.

كما يوضح الكتاب هشاشة وزيف الفكرة القائلة بإمكانية تطوير عملية أوصلو من داخلها، ويؤكد بالمقابل أن الاتفاق المذكور ولد مريضاً، يشكو جملة من العلل القاتلة، في مقدمها أنه جاء خلافاً لأرادة الشعب الفلسطيني ومصالحه الوطنية، وإنه يسير في نفق تسده حقول الألغام لا يقود سوى إلى نهاية كارثية، من هنا ضرورة وأهمية تجاوزه والتحرر من املاءاته لصالح الحل البديل الوطني الشامل والمتوازن .

الناشر

اتفاق أوصلو - القاهرة

١٩٩٤ / ٥ / ٤

قيس عبد الكريم
(أبو ليلى)

(I)

الاتفاقيات التي وقعت في القاهرة في الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٤ هي النتيجة المأساوية التي انتهت إليها مسار مدريد - واشنطن - أوصلو التفاوضي. لقد كان واضحاً أن هذا المسار، الذي دشّن بقول للشروط الأميركية - الإسرائيلية للمشاركة في مفاوضات مدريد - واشنطن، وقاد إلى التسليم بالعناصر الرئيسية للحل الإسرائيلي - الأميركي بتوقيع اتفاق أوصلو كان لا بد له - إذا توبع حتى نهاياته - أن يؤدي إلى الخضوع الكامل للإملاءات الإسرائيلية كما تجسدت في اتفاقيات القاهرة.

[١/١] إن اتفاق أوصلو يسلّم بفصل قضية القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة بمحدوث حيزان (يونيو) ١٩٦٧ ويطلق يد إسرائيل لتججيل عملية تهويدها، ويضفي شرعية زائفة على وجود المستوطنات بتسليمه ببقائها ويمترف ضمناً بالسيادة الإسرائيلية عليها، وهو يجيز استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في سائر مناطق الضفة والقطاع ويتجاهل صفته كوجود احتلالي وينطوي بالتالي ضمناً على تحويل الأرض المحتلة إلى «أرض محتّلة عليها». وهو يتجاهل قضية اللاجئين الذين يشكلون ٦٠ بالمائة من شعبنا الفلسطيني ويترك مصيرهم مفتوحاً لمخططات التوطين والتجهير. ومقابل ذلك يعد الاتفاق الطرف الفلسطيني للموقع عليه بحكم ذاتي محدود في منطقة غزة - أريحا قابل للاعتدال لاحقاً إلى الضفة الغربية، على قاعدة «تسحب قوات إسرائيلية» من غزة - أريحا وإعادة انتشارها وذلك لمرحلة انتقالية تمتد خمس سنوات.

وإذا كان الاتفاق يترك صلاحيات للحكم الذاتي في غزة - أريحا وسائر ترتيبات المرحلة الانتقالية للتفاوض اللاحق، فإنه يسلّم مسبقاً بمسؤولية إسرائيل الكاملة عن الأمن الخارجي والعلاقات الخارجية وأمن للمستوطنات والإسرائيليين وحرية الحركة للجيش والمدنيين الإسرائيليين في مناطق الحكم الذاتي، أي أنه يسلّم مسبقاً بمسؤولية إسرائيل عن كافة شؤون السيادة على هذه المناطق ويمنعها حق التدخل في كل شيء بالتزامه الجانب الفلسطيني بالتعاون والتنسيق معها في جميع المجالات.

نظراً يوجب الاتفاق البيت بقضايا القدس، واللاجئين والمستوطنات، والمصير النهائي للضفة والقطاع، إلى مفاوضات لاحقة بعد سنتين من موعد تطبيقه. ولكنه في الواقع

العملي يقرر سلفاً نتيجة هذه المفاوضات ويجعلها رهناً بإرادة إسرائيل وقرارها. فالاتفاق ينطلق من مفهوم يعتبر أن «عهد السلام» الفلسطيني - الإسرائيلي يبدأ من لحظة توقيع (وليس من لحظة إنهاء الاحتلال). وهو بينما يخلو من أي تعهد ملزم لإسرائيل بالامتناع عن خلق وقائع جديدة على الأرض (خلال الفترة الانتقالية)، فإنه يلزم الجانب الفلسطيني بتعهدات تسري منذ لحظة توقيع الاتفاق وتتضمن وقف المقاومة المسلحة، ونبذ العنف و«الإرهاب»، ولادعوة إلى وقف الانتفاضة و«إعادة الحياة إلى طبيعتها» في الأرض المحتلة، والالتزام بقمع المقاومة في مناطق الحكم الذاتي، والبدء فوراً بالتطبيع الكامل لعلاقاتها مع إسرائيل ولتعاون معها لتطبيع علاقاتها مع العالم العربي، كل ذلك في ظل استمرار الاستيطان والاحتلال.

وبذلك فإن الاتفاق يمنح إسرائيل فرصة الإعلان في خلق الوقائع على الأرض تحت مظلة «السلام» الذي يفهمها من أي قيد أو ضغط دولي، ويوفر لها إمكانية استثمار المرحلة الانتقالية لتعزيز مواقفها الدولية وتبيع وتبني الالتزام الدولي إزاء حقوق شعبنا، وفتح الطريق لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية وإعفاء الأخيرة من أي التزام إزاء القضية الفلسطينية. وفي ظروف كهذه فإن مفاوضات الوضع النهائي ستكون نتيجتها مرهونة تماماً بالقرار الإسرائيلي الذي تجمع أطرافه، في الحد الأدنى، على ضم القدس، وبقاء المستوطنات، ورفض العودة إلى حدود ٤ حزيران (يونيو)، وتوطين اللاجئين خارج أرض فلسطين. فاتفاق أوسلو، في مرحلته الانتقالية، تم خارج إطار الالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٢٤٣، ١٩٤، ٢٣٧) ولا تشكل هذه القرارات مرجعية له.

[٧/١] بذل الطرف الفلسطيني الموقع على اتفاق أوسلو جهوداً دعاوية محمومة لتضليل الشعب الفلسطيني، داخل الوطن بشكل خاص، وإشاعة الأوهام في صفوفه حول حقيقة مضمون الاتفاق والترويج للزعم بأنه يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزة وأريحا وأنه يشكل مدخلاً لإنهاء المعاناة وإحلال السلام والتأسيس لقيام دولة فلسطينية. ولفترة وجيزة تمكنت هذه الدعايات من تضليل قطاعات شعبية معينة. واستندت بعض القوى أن الاتفاق، بالرغم من ثغراته ومساوئه، هو ممر إجباري نحو الدولة المستقلة، وأنه لا مناص من الاختراط في عملية تطبيقه والسعي إلى تطويره من داخل هذه العملية. واستند البعض إلى غموض بعض نصوص إعلان المبادئ للترويج للأسطورة القائلة بأن ثمة قرابتين للاتفاق، إحداهما فلسطينية والأخرى

إسرائيلية، وأن دعم «القراءة الفلسطينية» المزعومة يشكل مدخلاً لتطوير الاتفاق. لقد حذرنا، منذ البداية، من الاتساق وراء هذه الأوهام^(١)، وما يستخلص منها من سياسات عقيمة متأرجحة تعكس ميل شرائح اجتماعية (من البورجوازية الوطنية والفئات الوسطى) إلى التكيف مع تطبيقات الاتفاق بدلاً من مقاومته. وأكدنا أن طريق تنفيذ الاتفاق لا يقود إلى دولة مستقلة، بل إلى تكريس الاحتلال وتبديد القضية الوطنية للشعب الفلسطيني، وطعن حقوقه.

فالمساءلة لا تنطبق بالثنائيا والرغبات ولا بنمط الأداء السياسي أو البراعة في التفاوض وتفسير النصوص. إنها تنطبق بإطار الحل الذي يحدده الاتفاق، وهو إطار محكوم للمنفق الإسرائيلي، ويميز أن القوى الذي سيتولد عن تنفيذه واستقر تطبيقاته بمعزل عن الرغبات والثنائيا الذاتية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات حول ترتيبات «المرحلة الانتقالية» فإن الالتزامات التي يفرضها الاتفاق على الطرف الفلسطيني المنخرط فيه (وقف للمقاومة، التخلي عن الانتفاضة، تجسيد المطالبة بالحقوق الوطنية الجوهرية حتى مفاوضات المرحلة النهائية)، وما تقود إليه هذه الالتزامات من تدمير للوحدة الوطنية وتمزيق للتسويق العربي، سوف تجعل من هذا الطرف الفلسطيني رهينة بأيدي إسرائيل وتمكنها من فرض مفهومها لترتيبات «المرحلة الانتقالية» والذي يقتصر على إدارة ذاتية لبعض المناطق كثيفة السكان خاضعة للسيطرة الإسرائيلية في كلفة للقضايا الحيوية.

إن الدعوة إلى «تطوير الاتفاق» من خلال الانخراط في تطبيقه، بما يفرضه هذا الانخراط حكماً من التزام بالتعهدات التي يملئها الاتفاق على الجانب الفلسطيني، هي ليست سوى وهم، فإن لم تكن ستراً لسياسة قوامها التكيف مع الاتفاق والاستسلام لما يقود إليه.

[٣/١] جاء التوقيع على اتفاقيات القاهرة ليزكي صحة هذا التوقع، ولبيد نهائياً الأوهام بشأن مضامين اتفاق أوصلو. إن هذه الاتفاقيات هي الصبغة التي سوف يترجم وفقها اتفاق أوصلو في التطبيق. وهي تبعد أسطورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزة وأريحا، وتؤكد أن الأمر لا يتجاوز إعادة تنظيم الاحتلال وإقامة سلطة حكم ذاتي محدود.

(١) راجع كتاب «الطريق الوعر» - نظرة على المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية من مفريد إلى أوصلو - بإصدار شركة دار التكدم العربي للصحافة والطباعة والنشر - أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧.

إن اتفاقيات القاهرة تحدد ترتيبات «الوضع الانتقالي» في منطقة غزة - أريحا، وهي تشكل مابقة لتحديد هذه الترتيبات عندما يمتد تطبيقها، بعد فترة وجيزة، إلى سائر مناطق الضفة الغربية (عدا القدس التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة).

هذه الاتفاقيات لا تضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا، بل هي تنص على إخلاء مواقعها الثابتة في المناطق كثيفة السكان، مع احتفاظها بحرية تحركها على الطرق داخل هذه المناطق وحفظها في العودة للتدخل فيها في أية لحظة، وإعادة تموضعها في مناطق المستوطنات ولحزمة الأمن المحيطة فيها والطرق التي تربطها بإسرائيل فضلاً عن شريط الحدود والساحل. وستولى إسرائيل المسؤولية الأمنية الكاملة في هذه المناطق التي تشكل حوالي ٣٦ بالمئة من مساحة قطاع غزة، فضلاً عن سلطاتها على كافة الشؤون المدنية في مناطق المستوطنات.

وبذلك سوف تقسم منطقة الحكم الذاتي في غزة وأريحا إلى قطاعات منفصلة تطورها قوات الاحتلال وتحكم بمداخلها. وستكون للمستوطنين وسائر المدنيين الإسرائيليين، فضلاً عن الجيش الإسرائيلي، حرية التحرك والتجول داخلها دون أن تكون لأجهزة الحكم الذاتي الفلسطينية أية سلطة عليهم، إذ يحرم الاتفاق على الشرطة والقضاء الفلسطيني اعتقالهم أو محاكمتهم حتى لو ارتكبوا جرائم. وستحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الخارجي، بما في ذلك السيطرة على المعابر والحدود والمجالين الجوي والبحري وصلاحيات المصادقة على أذونات الزيارة والإقامة في مناطق الحكم الذاتي. تعيين أعضاء السلطة الفلسطينية أو إجراء أية تغييرات عليهم سيكون خاضعاً لموافقة إسرائيل، كذلك سيخضع انتخاب أفراد وضباط للشرطة الفلسطينية للموافقة الإسرائيلية. ويحدد الاتفاق، بشكل صارم، عتاد هذه الشرطة وصلاحياتها وقواعد سلوكها ويخضعها لأمره اللجان الأمنية المشتركة. أن تكون «السلطة الفلسطينية» لية سيادة على الأرض، ذلك أن نطاق «سلطانها الإقليمي» محدود ومقيد بقيود ثقيلة يفرضها عليها الاتفاق. وسوف تحال إليها مسؤولية الأمن الداخلي للمكان الفلسطيني في هذه المناطق، إلى جانب مسؤولية إدارة شؤونهم الحياتية. وحتى في نطاق هذه الشؤون فإن إسرائيل سوف تحتفظ بحق نقض وقف تنفيذ أية تشريعات تصدر عن هذه السلطة.

وفي المجال الاقتصادي يكرس الاتفاق عملية الدمج والإحلاق الاقتصادي التي كانت

تمارسها إسرائيل بفعل الأمر الواقع الإحتلالي، ويجعل هذه العملية مرسمة بموجب الاتفاق الذي يعطي إسرائيل صلاحية وضع للنظم والضرائب الجمركية والضرائب غير المباشرة (ضريبة المشتريات والقيمة المضافة) والتحكم بالسياسات المالية والنقدية والمصرفية وبالعمليات الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويبقي الاتفاق السوق المحلية مفتوحة أمام السلع والرساميل الإسرائيلية دون قيود، بينما يفرض قيوداً على حركة بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية التي يمكن أن تنافس مثيلاتها في إسرائيل.

وفوق ذلك فإن الاتفاق يلزم السلطة الفلسطينية ليس فقط بقمع المقاومة المسلحة ضد الاحتلال وتسليم المطلوبين، بل أيضاً بفرض الحظر على أية «دعاية معادية» لإسرائيل في مناطقها، فضلاً عن إلزامها بتعديل مناهج التعليم بما ينسجم مع «روح السلام» المزعوم، والاتفاق لا يلزم إسرائيل بإعادة المبعدين، ولا بالإفراج عن جميع المعتقلين بل يربط قضيتهم بحل مشكلة العملاء المتعاونين مع العدو، وبالتوقيع على تعهد بتأييد اتفاق أو سولو والامتناع عن مقاومة المحتلين.

أما بشأن نازحي ١٩٦٧ فقد أحييت قضيتهم إلى لجنة ريعية (إسرائيلية - فلسطينية - أردنية - مصرية) لتتظر في أمرهم على أسس فردي وعلى قاعدة للتوافق (بما يعطي إسرائيل حق النقض)، وليس على قاعدة قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (حزيران - يونيو ١٩٦٧) الذي يشكل المرجعية الدولية لحل قضية النازحين بالعودة دون قيد أو شرط.

[٤/١] إن اتفاقيات القاهرة تبعد وجود «قراعتين» لاتفاق أو سولو، وتعرّض القناعة العملية بأن الطريق إلى الدولة المستقلة لا يمر عبر تنفيذ اتفاق أو سولو، بل هو يمر حكماً عبر تجاوزه. إن محاولة إقامة تمييز بين اتفاق أو سولو واتفاقيات القاهرة ليست سوى محاولة ساذجة للتستر على موقف وهمي، فالواقع أن اتفاقيات القاهرة ليست سوى النتيجة الطبيعية لاتفاق أو سولو، وكل ما نطعمه هو أنها تحدد المضامين الدقيقة لبعض الصبغ الغامضة التي يتضمنها ذلك الاتفاق وتضع علناً وأمام الشعب الفلسطيني والعالم حقيقة أنه لا يضمن انتماء إسرائيليا حتى من غزة وأريحا، ولا يضمن حتى حكماً ذاتياً حقيقياً في هاتين المنطقتين، بل هو ينطوي على تكريس الاحتلال وإعادة تنظيم الاحتلال وتثبيت المستوطنات وإقامة حكم ذاتي خاضع للهيمنة وللوصاية الإسرائيلية في كافة القضايا الحيوية المتعلقة بالسيادة والأمن والتشريع والاقتصاد.

(2)

توقيع اتفاقيات القاهرة جاء نتوجاً لمسئلة من التطورات التي لبرزت - من جهة - المخاطر الكبرى التي يخطوي عليها اتفاق أوسلو وانعكاساته السلبية على وحدة الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه الوطنية، كما لبرزت - من جهة أخرى - هشاشة الاتفاق نفسه وتناقضاته الداخلية التي تجعله عاجزاً عن الاستقرار وإحلال السلام:

[١/٢] منذ إعلان اتفاق أوسلو والتوقيع عليه في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، أكتننا^(١) أن الأوامر حوله سرعان ما سوف تتبدد وينحصر تأثيرها إذ تفضح الوقائع حقيقة الاتفاق. إن المفهوم الذي يقوم عليه اتفاق أوسلو، والذي يتصور «فترة انتقالية» من التعايش «السلمي» بين الشعب والاحتلال في ظل استمرار الاستيطان ومناشر أشكال الوجود العسكري والهيمنة الإسرائيلية ودون الاستجابة للمصالح والحقوق الوطنية الفلسطينية، هو مفهوم غير واقعي وغير قابل للاستمرار. إنه يفترض رضوخ الشعب الفلسطيني واستسلامه للأمر الواقع الإحتلاكي. وإذا كانت شرائع اجتماعية معينة تبدي استعداداً لهذا الاستسلام في سياق مراعاتها على أن تجد لنفسها موقعا، ولو هامشيا في إطار ترتيبات «النظام شرق الأوسطي الجديد» الذي تسمى الولايات المتحدة إلى فرضه على منطقنا، فإن هذه الشرائع ليست سوى أقلية محدودة سوف تزاد ضمورا كلما تقدمت عملية تطبيق الاتفاق على الأرض، بما تتطلب عليه من تصالح مع مصالح وطموحات الأغلبية الساحقة من طبقات الشعب الفلسطيني في الوطن، ومجموع الشعب الفلسطيني اللاجئين في الشتات.

إن التناقض الموضوعي في المصالح بين الشعب والاحتلال، وهو التناقض الذي قاد احتدامه إلى اندلاع الانتفاضات المتتالية منذ مطلع السبعينات لتتوج بالانتفاضة الكبرى. هذا التناقض لن يجد حلاً له من خلال الاتفاق الذي يسلّم لإسرائيل بالسلطة العليا في كافة لقضايا الحيوية حتى في مناطق الحكم الذاتي. ومع استمرار فعاليات الانتفاضة، كما برز فور مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف (١٩٩٤/٢/٢٤)، فإن هذا التناقض سوف يبرز

(١) الطريق الوعر - مصدر سبق ذكره.

العمليات والإستعصاءات المتوالية في طريق تنفيذ الاتفاق ويقود إلى المعساة بالقاعدة الشعبية والاجتماعية للفريق للفلسطيني الموقع عليه ويومع رقعة الضغط عليه.

ويقدر ما يترجم الاتفاق نفسه بخطوات تطبيقية على الأرض، في غزة وأريحا ولاحقاً في مناطق من الضفة الغربية، فإن هذا التناقص مع الاحتلال سوف يولد تناقصاً يزداد احتكاماً بين أومع طويقت الشعب وبين سلطة الحكم الذاتي التي يحملها الاتفاق مسؤولية حماية أمن الاحتلال. مما يعني تعرض هذه السلطة وتطبيقات اتفاق أوسلو إلى ضغط شعبي متزايد يحول دون استقرار تطبيقاته على الأرض ويمهد لتجاوزة ولتفريغها من مغزاه، ويقترح بالتالي لطريق نحو حل سياسي متوازن يقوم على تطبيق قرارات للشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام، يضمن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة والعودة.

إن الطريق إلى الاستقلال الوطني، والطريق إلى السلام الشامل والمتوازن، لا يمر عبر «تطوير اتفاق أوسلو»، بل تفكيكه وتجاوزة. ومهما تكن القوى الدولية والإقليمية التي ترعاه وتدعمه، فإن هذا ممكن موضوعياً عبر أحكام العزلة على دعاته وعبر استنهاض الانتفاضة ومواصلة المقاومة ضد الاستيطان والاحتلال ومواصلة بناء أعرش صف وطني يقدم البديل الواقعي التوحيدي والعمل، حتى يرضخ لحل سياسي تفاوضي يضمن تطبيق قرارات الشرعية الدولية ويؤمن للشعب الفلسطيني حقوقه.

[٢/٢] للتطورات التي أعقبت التوقيع على اتفاق أوسلو جاءت لتصب في صالح تزكية هذا التحليل للوقائع:

أولاً: تبذنت بسرعة الأوهام الكاذبة التي تشاعها فريق أوسلو الفلسطيني بشأن مضمون الاتفاق وكونه مديلاً «لإنهاء المعاناة»، وبدلت تبرز إلى السطح التناقضات بين بنود الاتفاق وبين المصالح الأساسية لقطاع واسعة للشعب الفلسطيني. فقد تواصلت الممارسات القمعية لجيش الاحتلال بما في ذلك حملات الاعتقالات الواسعة وتدمير وإغلاق المنازل وقصفها بالصواريخ. واستمرت فرق الموت المستعربة في ملاحقة واعتقال المطردين والمطوبين بمن فيهم مطردي فتح الذين التزموا بتعليمات قيادتهم بإبقاء السلاح ووقف العمليات. واستمرت الهجمة الاستيطانية وتسارعت عملية بناء أحياء

استيطانية جديدة في منطقة القدس وتكثيف البناء في المستوطنات القائمة في المناطق الأخرى وتوسيعها، بما فيها التي تعتبرها حكومة رابين «مستوطنات سياسية»، وبلغ إجمالي ما أنفقته هذه الحكومة على البناء الاستيطاني في المناطق المحتلة خلال العام الماضي حوالي نصف مليار دولار وفقاً لتقديرات الحكومة الأمريكية.

وتكثفت أيضاً عمليات مصادرة الأراضي في جميع أنحاء المناطق المحتلة بما فيها غزة وأريحا حيث بلغت مساحة الأراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال منذ توقيع اتفاق أوسلو حتى نهاية شباط (فبراير) ١٩٩٤ أكثر من (٥٥) ألف دونم، صودرت معظمها لأغراض توسيع المستوطنات القائمة. وأمضت السلطات المحتلة في ممارسات إغلاق المناطق وتشديد الحصار عليها بما تلطوي عليه من تجويع متعمد ودمار اقتصادي يصل حدود الاختناق. وتلمست أوسع الجماهير هكذا بتجربتها الخاصة حقيقة السلام الزائف الذي يعد به الاتفاق.

ثانياً: تحدثت بسرعة الأهرام التي أُنشئت حول المساعدات الاقتصادية الدولية التي سوف تنهمر على الحكم الذاتي لينعم بفضلها بالرخاء والازدهار. إن مجموع المساعدات التي التزمت بها الدول المانحة لا تتجاوز ٢,٢ مليار دولار، حسب أفضل التقديرات، يجري تقديمها على مدى خمس سنوات، وهذا الرقم يشكل فقط ١٥ بالمئة من حجم الاستثمارات الضرورية لتلبية حاجات الإعمار وفقاً لتقديرات الجانب الفلسطيني، وهو يقل عن نصف المبلغ الذي يراه البنك الدولي ضرورياً لمد الحاجات الأساسية الملحة لإعادة بناء البنية التحتية. ويصر البنك الدولي على أن يمسك بمقاييد القرار فيما يتعلق بكيفية إنفاق هذه المساعدات، بل هو يتدخل حتى في تشكيل وعضوية مجلس الإعمار الفلسطيني وفي صوغ نظام عمله ويحتكر حق تعيين موظفي طاقته التنفيذية فرداً فرداً. ويتضح الآن أن معظم هذه المساعدات سوف يمر عبر القنوات المالية الإسرائيلية ولصالح مشاريع تلعب الاحتكارات الأجنبية والإسرائيلية الدور الرئيسي في تنفيذها. وهي في معظمها مشاريع بنية تحتية مصممة لخدمة تكامل السوق شرق الأوسطية التي يتصورها المخطط الأمريكي أكثر مما هي موجهة لتلبية احتياجات الشعب ولتخلص البطالة وبناء الاقتصاد وطني إنتاجي.

ثالثاً: اتفق أوسلو (١٣ أيلول - سبتمبر ١٩٩٣) والقاهرة (٤ أيار - مايو ١٩٩٤) أدنا إلى تجزئة القضية الوطنية للشعب الفلسطيني وإلى تبييد قضية اللاجئين وتحويلها إلى

قضية عربية - إسرائيلية يجري بحثها في إطار المفاوضات المتعددة أو الاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية المضيفة. وخلافاً للكاذب التي أشيعت حول عودة نازحي ١٩٦٧، فإن اتفاق أوصلو والقاهرة ينصان على إحالة قضيتهم إلى لجنة رباعية (إسرائيلية - مصرية - أردنية - فلسطينية) لتتظر في أمرهم على أساس فردي، وعلى قاعدة للتسليم لإسرائيل بحق النقص. ويشكل هذا الترتيب تعريضاً بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ الذي ينص على عودتهم فوراً ودون شروط.

أما لاجئ ٤٨، فقد تركت قضيتهم في مهيب الريح وقدت مكافئتها كأحد محاور الحل الفلسطيني - الإسرائيلي، ورحلت تتعامل مخطر حلها على قاعدة للتوطين والتهجير في حال نجاح تطبيق الاتفاق واستقراره. وبرزت الحيد من المؤشرات الملموسة على هذا الاتجاه في لبنان والأردن كما موقف نوضح لاحقاً. وفي إطار لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة طويت صفحة القرار ١٩٤، وبات البحث يجري في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة التأهيل وغيرها من الجوانب الإنسانية للمسألة بعد تنصيب جوهرها السياسي. وتزايد القناعة بين أوصلو شعبنا في الشتات أن إبرام اتفاق أوصلو/ القاهرة والمصاعى الجارية للوضع تطبيقه تفتح الطريق لعملية للتبديد (القانونية منذ نكبة ١٩٤٨) التي يتعرض لها شعبنا بتمزيق وحدته وتجزئة قضيته وطمس هويته الوطنية، وأن تفادي المصير المظلم الذي تقود إليه هذه العملية يتطلب استنهاض القوى لمقاومة هذا الاتفاق ومحاصرته.

رأياً: اتفاق أوصلو - القاهرة أدى إلى تراجع خطير في المكانة الدولية للقضية الفلسطينية وفي الالتزام الدولي إزاء الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والاتفاق لا يقوم على قرارات للشرعية الدولية ولا مرجعية دولية له، بل للتوافق بين إسرائيل وفريق أوصلو الفلسطيني. إن إسرائيل تحصد ثمار إبرام الاتفاق وتستثمر المناخات الزائفة التي أشيعت حول للقرار السلام وتوظفها في تعزيز موقعها ومكانتها الدولية وفتح وتخصيص علاقاتها مع مختلف دول العالم، دون أن تقدم بالمقابل شيئاً من استحقاقات السلام ومتطلباته.

وفي الوقت نفسه يجري تميع الالتزام الدولي إزاء حقوق شعبنا وتعمل الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل محموم على فرض اتفاق أوصلو - القاهرة ليساً جديداً للشرعية الدولية فيما يخص للقضية الفلسطينية. وقد انعكس ذلك في القرارات المائعة والمطامطة

التي اتخذتها الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية فلسطين^(١)، كما تؤكد بالموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة، الراعي الرئيسي لعملية السلام الجارية، أثناء التصويت على قرار مجلس الأمن الرقم (٩٠٤)، الموقف الذي بات يعتبر قضية القدس مفصولة عن مصير الضفة والقطاع التي أصبحت في نظر واشنطن أراضي متنازعا عليها، لا أراضي فلسطينية محتلة. ويأتي هذا تأكيداً لصحة التقدير القائل بأن تنفيذ اتفاق أوسلو - القاهرة يؤدي إلى تراجع الضغط الدولي على إسرائيل مما يضعها في موقع أقوى لفرض شروطها في مراحل التفاوض اللاحقة وبخاصة مرحلة الحل الدائم. فإذا كان هذا التراجع الخطير في الموقف الأمريكي، والدولي عموماً، إزاء حقوق الشعب الفلسطيني قد وقع واتفاق أوسلو لم يبدأ تنفيذه بعد، فما الذي سيكون عليه الوضع عندما تبدأ مفاوضات الحل الدائم بعد سنوات إذا استقر الاتفاق على الأرض وشق طريقه؟ إن فريق أوسلو الفلسطيني يحاول التعميه على مسؤوليته بالذات عن هذا التراجع الخطير في الموقف الأمريكي والدولي عموماً. فالواقع أنه التزم، عند توقيع اتفاق أوسلو، بالعمل على تخفيف نبرة القرارات الدولية ونفذ التزامه فعلاً، ناهيك عن أن الاتفاق الذي أبرمه مع إسرائيل يعلم صراحة بفصل مصير القدس عن سائر الأراضي المحتلة بدون ١٩٦٧ ويسلم ضمناً بأن هذه الأراضي باتت متنازعا عليها لا محتلة.

خامساً: أدى إبرام اتفاق أوسلو - القاهرة إلى تهديد الطريق لتعجيل خطوات تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبين العديد من الدول العربية. فقد اتخذت واشنطن من الاتفاق سلاحاً لتكثيف الضغط على الحكومات العربية من أجل إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بحجة أن الاتفاق ينهي ميراث استمرارها. ويميل عدد الدول العربية إلى التماق مع هذا الضغط الأمريكي والاستجابة له. ويستخدم الاتفاق مبرراً لفتح أبواب العواصم العربية (في المغرب وتونس وعمان وقطر والبحرين) أمام زيارات رسمية لوفود إسرائيلية على مختلف المستويات. ويجري في إطار المفاوضات المتعددة البحث في إقرار الحيد من المشاريع الاقتصادية والثقافية المشتركة بين إسرائيل ودول عربية عدة. وترتد هذه الخطوات من تعزيز موقع إسرائيل في مفاوضاتها مع دول الطرق العربية، وكذلك في المراحل اللاحقة من المفاوضات على المسار الفلسطيني.

(١) راجع قرارات الأمم المتحدة في دورة عام ١٩٩٢ [«الحرية» العدد ٣٠ (١٩٠٥) تاريخ ١٩٩٢/١٢/١٩].

مبادئاً: تتفاعل مجموع هذه التطورات قاد إلى اتساع نطاق المعارضة الشعبية لاتفاق أوسلو - القاهرة بحيث باتت شبه لجماعية بين صفوف أبناء شعبنا في الشتات، وأصبحت أغلبية قوية ومتنامية بين صفوف الشعب داخل الوطن. ولما كت هذه المعارضة إلى داخل صفوف حركة فتح، تغير أعداد مترابدة من قواعدها وكوادرها عن رفضها هذا الاتفاق. وتؤكد نتائج انتخابات المؤسسات داخل الوطن أنه حينما تمكنت فصائل المعارضة من توحيد صفوفها فقد نجحت في ضمان أغلبية جماهيرية واضحة إلى جانب خطها الرافض للاتفاق^(١). وبدأ للتصديق والانقسام يندب داخل صفوف فريق أوسلو للفلسطيني حيث تتصاعد أصوات الانتقاد للأسلوب المستهتر الذي تدلر به المفاوضات وتتزايد الاعتراضات على التنازلات الفاضحة التي يقدمها للجانب الفلسطيني ويتنامى الاحتجاج على نهج القيادة الفردي وتخبطاتها وسياستها الاعبطلية^(٢).

سابعاً: في السياق نفسه شهد منسوب العمل الانتفاضي تصاعداً ملموساً أثر توقيع اتفاق أوسلو، وتكثفت عمليات المقاومة المسلحة وكبتت جنود الاحتلال ومستوطنيه خسائر بشرية تفوق ما تكبته طيلة السنتين الماضيتين. وجرى ذلك بالرغم من اللنداءات الصادرة عن فريق أوسلو للفلسطيني والذي يدعو - للتزاماً بعهده بـموجب الاتفاق - إلى وقف العنف (من جانب واحد) والعودة إلى «الحياة الطبيعية» (أي: وقف الانتفاضة). وواصلت العديد من عناصر ومجموعات فتح نشاطها الانتفاضي المسلح دون أن تكتفرت لتعليمات قيادة فريق أوسلو للفلسطيني التي تكررت بإدانتها المعلنه لعمليات المقاومة بينما اكتفت باحتجاجات خافتة إزاء استمرار ممارسات القمع الإسرائيلي.

ولكن، رغم أن هذه القيادة لم تتجج في وقف الانتفاضة، فإن سياستها الانقسامية، وتهالكها بأي ثمن على السلطة المحدودة التي يعدها بها الاتفاق تحت هيمنة إسرائيل وعلى حساب مصالح الشعب وقضوته الوطنية وجهت طمعة من الخلف بإجبارها قيادة فتح في الوطن على الانسحاب رسمياً من القيادة الوطنية الموحدة والخروج عن الإجماع الوطني حول ضرورة استمرار الانتفاضة وتطورها حتى دحر الاستيطان والاحتلال والظفر

(١) تمثل ذلك في انتخابات مجلس طلبة بيرزيت ومعهد رام الله وجامعة غزة ونقله لطباء القدس حيث لقي قاصر أوسلو هزقم واسعة على يد تحالف المعارضة (بمفرطية + شعبية + حركة حماس).

(٢) راجع تصريحات بشير البرغوثي الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني [«الحرية» العدد ٢٩١ (١٩٩٤) تاريخ ١٢/١٢/١٩٩٣].

بالاستقلال. إن الضرر الذي ألحقته هذه الطعنة بالانتفاضة، بشق صفوفها وإرياك وإضعاف مركزها القيادي، هو ضرر مؤقت تمتلك الانتفاضة مبدئياً القدرة على تجاوزه. ولكنه في المدى القصير ضرر بالغ تستطه إسرائيل لترجيح ميزان القوى في الصراع الدائر لصالحها. وقد ساهم هذا الخلل، كما كان متوقفاً، في تمكين إسرائيل من تعزيز مواقفي في المفاوضات حول تنفيذ اتفاق أوسلو واعتصار المزيد من التنازلات من الفريق الفلسطيني المعفوض وصولاً إلى اتفاقيات القاهرة.

[٢/٢] على خلفية هذه التطورات وقعت المذبحة الشنيعة في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل، وسلسلة المجازر التي ارتكبتها الجيوش الإسرائيلية في أعقابها. كانت هذه المذبوح ثمرة مرة من ثمار اتفاق أوسلو وفضحت طبيعته اللبشة. لقد أبرزت المذبحة استحالة التعايش بين الشعب الفلسطيني وبين الاحتلال الإسرائيلي بوجوده العسكري والاستيطاني، وقوضت بذلك المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه اتفاق أوسلو والذي يتصور «فترة انتقالية» من التعايش «السلامي» في ظل استمرار الهيمنة الإسرائيلية والوقائع الاستيطانية التي فرضتها على الأرض. ويتأكد أن هذا الاتفاق، الذي يفترض إمكانية إحلال السلام على قاعدة استمرار الاحتلال وتجاهل المصالح والحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، هو غير واقعي ولا يحظه في الاستمرار، مهما تكن ضخامة القوى الدبلوماسية والإقليمية التي ترعاه وتدعمه:

أولاً: أبرزت المذبحة الأولية التي تحظى بها مطلب إزالة المستوطنات وترحيل المستوطنين، وأكدت استحالة التوصل إلى حل سياسي قابل للاستمرار دون تأمين هذا المطلب. وهي فضحت خطورة التنازل الذي أقدمت عليه قيادة فريق أوسلو حين أبرم اتفاقاً يعلم ببقاء المستوطنات وإطلاق يد إسرائيل في مواصلة النشاط الاستيطاني دون قيود، متجاهلة ما يمثل ذلك من مخاطر على أمن شعبنا ومصدر أرضه وماسك كيانه الوطني. إن عدداً من أشد أنصار أوسلو والمدافعين عنه يضطرون اليوم إلى الاعتراف بأن مسألة الاستيطان يجب أن تحظى بالأولوية في أية مفاوضات. ولكن هذا الاعتراف يبقى مجرد موقف لفظي لا طائل من ورائه، ما لم يقترن بمبادرة أصحابه إلى سحب تأييدهم لاتفاق أوسلو والانضمام إلى صفوف المعارضة الوطنية الواسعة.

ثانياً: أظهرت مذبحة الخليل للعالم، أمام العالم لجمع، الخلل وعدم التوازن الذي ينطوي

عليه في الجوهر اتفاق أو سولو، حيث يرفع مسألة «الأمن الإسرائيلي» إلى مرتبة المبدأ المقدس ويتجاهل تماماً أمن وسلامة الشعب الفلسطيني. إن هذا الخلل يكاد يرقى، في تقالي أو سولو والقاهرة، إلى مستوى تكريس نظم للتمييز العنصري حيث تطبيق، على الأرض نفسها، معايير وقوانين خاصة بالمستوطنين الإسرائيليين، ومعايير وقوانين أخرى على المواطنين الفلسطينيين، وحيث الشرطة الفلسطينية - المسؤولة نظرياً عن الأمن الداخلي في «المعازل» الفلسطينية - يحرم عليها اعتقال أو محكمة أي إسرائيلي حتى لو ارتكب جرائم مشهودة في وضع النهار. لقد أبرزت مذبحه الخليل، الأولوية التي يحظى بها مطلب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ٤٩ وتأمين الحماية الدولية لشعبنا في الأرض المحتلة وفق قراراتي مجلس الأمن الدولي ٦٨١ و ٩٠٤، واستحالة شق طريق نحو السلام دون الاستجابة لهذا الطلب.

ثالثاً: داخل الوطن قسم رد الفعل الجماهيري على مذبحه الخليل بانفجار شعبي هائل أدى إلى تجديد الانتفاضة وطلائعها بزخم عالٍ. وبرز هذا التطور حقيقة الاستعداد الكفاحي العالي لدى الجماهير وعمق طليعتها الثورية المختزنة التي لم تقل منها سنوات من التضحية والمعاناة في مجابهة القمع والحصار والتجويع. هذه الانطلاقة المتجددة للانتفاضة أثبتت زيف الادعاءات حول التعب والإرهاك المزعوم الذي أصيبت به الحركة الجماهيرية بسبب طول ونقل المعاناة، وهي الادعاءات التي لجأت إليها القيادة المتنفذة في محاولة تبرير سياستها. وقد بدا واضحاً أن المزاعم حول «تراجع الانتفاضة» و«إرهاك الجماهير»، وهي مزاعم نجد صداها يتردد حتى في بعض أوساط القيادات المعارضة للاتفاق، لا تعكس واقع الجماهير المريضة بقدر ما تعكس المزاج السائد في صفوف شرائح اجتماعية معينة من البرجوازية والنفات الوسطى التي يدفعها شعورها بالخذلان إلى محاولة للتكيف، بوسائل وتشكال متباعدة، مع الوضع الجديد المترتب على الاتفاق بدلاً من مقاومته.

لقد اتسم الانفجار الجماهيري داخل الوطن ليس فقط بالتعبير عن الرفض الشامل للمستيطان والاحتلال والاستعداد لمواصلة المقاومة ضده، بل أيضاً بالرفض الاجتماعي لاتفاق أو سولو والمطالبة بوقف المفاوضات الجارية على أسامه. وهو أبرز أيضاً اتساع نطاق النقمة الشعبية ضد القيادة المتنفذة وسياستها، ولقد إن هذه القيادة قد تصدعت شرعيتها الشعبية أمام العالم، ولم تعد تمثل سوى أقلية بين صفوف الشعب. إن حديث بريس عن قلق إسرائيل من الفجوة التي تنشق بين «سكان المناطق» وبين القيادة المتنفذة هو مؤشر واضح على هذا الاتجاه.

لقد كانت هذه الاطلاقة المتجددة للاحتفاضة، وما تزال، تتطوي على إمكانية الاستمرار في حال نجاح القوى الوطنية في إعادة بناء مركز قيادي موحد ينظم مسيرتها وفقاً لبرنامج تضامني ملموس يتناسب والوضع الجديد المتولد عن بدء تطبيق اتفاق أوسلو - القاهرة. وتلك مسؤولية تاريخية كبرى تقع على عاتق جميع القوى الوطنية المناهضة للاستيطان والاحتلال.

وأخيراً: لم يقتصر النهوض الجماهيري الفلسطيني المتجدد على الضفة والقطاع، بل لقد امتد أيضاً ليشمل جماهير الشعب الفلسطيني لدخل أراضي الـ ٤٨ وفي مختلف مواقع الشتات. إن الهبة العنيفة التي شهدتها مدن وغرى الجليل والمثلث والساحل والقبص، والتحركات الجماهيرية الواسعة التي تطلقت في مخيمات الأردن وسوريا ولبنان والحيد من بلدان المهجر، تكشف عن نفس السمات التي أبرزها تجدد الانتفاضة في الدلخل وتؤكد، فضلاً عن ذلك، مدى تمسك الشعب الفلسطيني بوحدته، وبهويته الوطنية ووحدته قضيتيه ومصيره الوطني. إن برنامجاً وطنياً واقعياً يطلق من صون وحدة الشعب الفلسطيني في مجابهة مخاطر الانشقاق، هو برنامج كفيل بالتحول إلى برنامج عملي يستند إلى قاعدة شعبية صلبة متحفزة للدفاع عن هويتها وحقوقها الوطنية في وجه مخططات التبديد.

خامساً: أدت المنبجة إلى استنهاض ملموس للحالة الجماهيرية العربية في الحيد من الاقطار. وتحل أهمية خاصة على هذا الصعيد للتحركات الجماهيرية الواسعة التي شهدتها مصر والشعارات التي رفعتها والتي لم تقتصر على التضامن مع الشعب الفلسطيني، بل تجاوزت ذلك إلى إدانة اتفاق أوسلو، والمطلبية بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وإلغاء معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية.

إن هذه التحركات تكشف عن تنامي وعي الجماهير الشعبية العربية للتناقض بين مصالحها الوطنية وطموحاتها القومية وبين مخططات «النظام شرق الأوسطي الجديد» الذي تسعى واشنطن إلى فرضه على المنطقة، بما يعطيه إسرائيل من دور إقليمي مهمين، وذلك تقويضاً لبرجوازياتها البيروقراطية والمحافظنة الحاكمة التي تبحث عن مواقع لها في هذا «النظام» وتسمى للتكيف مع إبلاماته. ومع ذلك فقد شكل التحرك الجماهيري عاملاً ضاغطاً مهماً على الحكومات العربية، واضطرت الأردن وسوريا ولبنان، عقب منبجة الحرم الإبراهيمي إلى الإعلان عن وقف المفاوضات الثنائية مع إسرائيل. وتعمس

هذا الضغط بشكل خاص على موقف الحكومة الأردنية التي خفضت مشاركتها في المفاوضات المتعددة إلى مستوى مراقب، وتجاوبت مع الإجماع الشعبي والبرلماني على رهن العودة إلى المفاوضات للتشكيت بفك الحصار الأطلسي المفروض على ميناء العقبة.

إن الموقف الذي اتخذته الدول العربية الثلاثة (الأردن، سوريا، ولبنان) حينذاك جاء ليؤكد مجدداً أن طريق الحل على المسارات التفاوضية العربية الأخرى مسدود ما لم يكن الحل سالكا على المسار الفلسطيني، وأن التهويل المتكرر من جانب القيادة المتنفذة حول إمكانية انتفاخ الدول العربية نحو حل مع إسرائيل بمعزل عن حل للقضية الفلسطينية مبالغ لا وظيفية لها سوى تبرير ميستها التي تفرض بعنصر القوة للرئيس في الموقف الفلسطيني والذي يكمن في قدرته على تعطيل مسار الحل الأميركي والإسرائيلي في المنطقة ما لم يستجيب للحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني، فالقضية الوطنية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي، والحلقة المركزية في قضايا السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

سائماً: تحت ضغط هذه التطورات بذلت بعض القوى الدولية التي دعمت اتفاق أوسلو تعترف بالثغرات والنواص التي ينطوي عليها الاتفاق وتبدي شكوكاً حول قدرته على شق طريق نحو السلام، وتوفرت بذلك ظروف نموذجية لوقف الانزلاق واتخاذ قرار جريء بوقف المفاوضات إلى أن يتم إرساؤها على أسس جديدة تتجاوز اتفاق أوسلو الذي برزت ثغراته واضحة للعين وبات الجميع، دولياً وعربياً، يسلم بها. وذلك هو المطلب الذي أجمعت عليه جماهير الشعب الفلسطيني لدخل الوطن وخارجه بمختلف أوقاما الوطنية - بما في ذلك عدد من منظمات فتح - التي طالبت بوقف المفاوضات لحين إزالة المستوطنات وتوفير الحماية الدولية لشعبنا تحت الاحتلال وإعادة بناء العملية التفاوضية لترسو على قاعدة قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٣٣٨، ١٩٤، ٢٣٧) نحو سلام شامل ومتوازن يقوم على الانسحاب الكامل وتقرير المصير وحل مشكلة الشعب اللاجئ مقابل السلام الكامل.

مساهماً: أدركت الولايات المتحدة دلالات الانفجار الذي أعقب منبحة الخليل وخطورة انعكاساته التي تجعل اتفاق أوسلو يتربح وتضمه في مهب الريح، وتحركت فوراً لإيقاف الاتفاق بتعطيل اتخاذ موقف دولي حازم يعالج جذور وأسباب الجريمة، ويتكثف الضغط من أجل العودة للصيغة إلى طاولة المفاوضات واستعجال البدء بتنفيذ الاتفاق

لإنقاذ من الانهيار. وتعبجاً مع نهجها القائم على الاسواق مع الإشارات الصادرة عن واشنطن، فإن فريق أوسلو للتسليطي بدلاً من أن ينتهز الفرصة الذهبية المتاحة - في مناخ دولي وإقليمي ملائم - للضغط من أجل إعادة النظر بأسماء المفاوضات مستغنياً بتجديد الانتفاضة والانتفاجار الجماهيري الفلسطيني والعربي، بدلاً من ذلك فقد كان توجهه معاكساً وسلك سبيل المناورة لامتصاص الثقة والفضب للجماهيري، ثم اكتفى برشوات صغيرة (قرار مجلس الأمن للقرار، إدخال ١٦٠ مراقباً أجنبياً إلى الخليل وإعادة رئيس بلديتها المنتخب قبل ١٨ عاماً، إعادة بضع عشرات من المبعدين)، وأدار ظهره باستهتار للرأي العام الشعبي الضاغظ من أجل وقف المفاوضات، وسارع إلى استئنافها والاسواق مع التوجه الأمريكي الهادف إلى إنقاذ الاتفاق عبر استعجال تطبيقه، وهو ما أوصله إلى اتفاقيات القاهرة. وإذا كان هذا يدل على شيء فهو يدل على أن قيادة فريق أوسلو كانت ترى مصيرها ومستقبلها السياسي مرهوناً بنجاح المخطط الأمريكي وتطبيق الاتفاق.

ثامناً: إن إيمان القيادة في إدارة الظاهر لإرادة الشعب وتحدي الإجماع الوطني على ضرورة وقف المفاوضات اثر منبحة للخليل، وإصرارها على التناغم مع التوجه الأمريكي الهادف إلى إنقاذ الاتفاق عبر استعجال تطبيقه، شكل منعطفاً حاسماً في سياستها. فإذا كانت هذه القيادة منذ مدريد، قد حاولت بوسائل شتى أن تحافظ على قدر من التوازن بين خيارها القوي الأثني بالانتفاخ نحو الاثخراط في مخطط «النظام شرق الأوسطي»، رغم ما ينطوي عليه من تبديد لمصالح الشعب وقضيته الوطنية، وبين حاجتها إلى الحفاظ على موقعها القيادي في الحركة الوطنية وصون قاعدتها الشعبية والاجتماعية التي تتعارض مصالحها مع هذا النظام، فإن قرارها استئناف المفاوضات لتعجيل تنفيذ الاتفاق، بينما دماء شهداء الخليل وجبالها لم تجف بعد، هو قرار حاسم للتخلي عن محاولة التوازن هذه ويربط مصيرها بعجلة الاتفاق دون اكتراث لرصيداها الشعبي، ورغم إدراكها أن هذا الخيار يضعفها ويضعف الضغط عليها لجمعها رهينة بيد الإسرائيليين في مواجهة شعبها.

تاسعاً: إن قرار استعجال المفاوضات لتنفيذ الاتفاق أوقع المفاوضات الفلسطينية في فخ أجبره على تقديم سلسلة من التنازلات الفاضحة التي كشفت للعيان مبكراً نية «السلطة الفلسطينية» التي ستقوم في معازل الحكم الذاتي بموجب الاتفاق، بالإضافة لاضطراره إلى تأجيل عدد من القضايا التي كان يفترض حسمها مع بدء تنفيذ الاتفاق ومنها قضايا ملتزمة مثل مصير حوالي ٦ - ٧ آلاف أسير ومعتقل رفضت إسرائيل للتعهد بالإفراج عنهم،

وكذلك مصير المتعاونين مع العدو ومساحة أريحا... إلخ، وإن تأجيل هذه القضايا إلى مفاوضات لاحقة يعني أن مسيرة تطبيق الاتفاق ما يزال يتعين عليها أن تتفق طريقتها وسط حقول من الأنغام المتفجرة التي تضاعف استعصاءاتها وتلفضاتها الداخلية، خصوصاً أنها تتطلق وسط أجواء من الرفض والاستياء الجماهيري التي تشكل عاملاً ضاعطاً دفع حتى بمعظم وفد مدريد - واشنطن لقصار أوصلو إلى مقاطعة حفل توقيع الاتفاق في القاهرة ورفض قبول تولي مناصب في السلطة الفلسطينية^(١).

(١) من أبرز المتقربين: الدكتور حيدر عبد الشافي، الدكتور ممنوح المكر وآخرون ...

(3)

مع تسارع الخطوات الهادفة إلى بدء التنفيذ العملي لاتفاق أوسلو - القاهرة تبرز مجدداً، في بعض الأوساط، التساؤلات حول مدى واقعية الدعوة إلى تجاوز الاتفاق وإمكانية نجاحها. إن بعض القوى والعناصر تستثير هذه التساؤلات عمداً بهدف تبرير سياسات تنطلق من اعتبار الاتفاق أمراً واقعاً لا مرد له، ولا بديل واقعي عنه، وتنتهي إلى الإضرار في تطبيقه بحجة «تطويرة»، أو إلى التكيف معه والتعايش مع تطبيقاته على الأرض والاكتفاء بنقد لفظي لثغراته.

وإذا كان شل الاتفاق وتجاوزه يتطلب، إلى جانب مواصلة المقاومة ضد الاستيطان والاحتلال، تضامناً من أجل عزل سلطة الحكم الذاتي، فإن العمل على إحضار منطق التكيف مع الأمر الواقع والرضوخ له هو جزء من عملية استنهاض القوى لمحاصرة الاتفاق. إن هذه التساؤلات تفترض أن البدء بتطبيق الاتفاق يعني بالضرورة نجاحه في الاستقرار وخلق طريقه على الأرض، أو هي تفترض أن السبيل إلى محاصرة الاتفاق ينحصر في الضغط على قيادة عرفلت لمنعها من مواصلة الإضرار في تطبيقه. والحال أن كلا الافتراضين باطلان. وطالما أصرت القيادة المنتفذة على اتفانها في مسارها الاستسلامي، دون أن تكثر لرصيدا الجماهيري وقاعتها الاجتماعية والشعبية، فليس ثمة شيء يمكن أن يردعها عن ذلك. ولكن هذا الإصرار يعمق التقلص بينها وبين أوسع قطاعات الشعب، ويضعف بالتالي قدرتها على ضمان استقرار تطبيقات الاتفاق على الأرض.

إن الحركة ضد اتفاق أوسلو - القاهرة هي حركة صعبة ومعقدة وطويلة ولا يمكن حسمها بالضربة القاضية بل بالنقاط. والبدء بتنفيذ الاتفاق لا يعني نهاية هذه الحركة، بل يعني فقط دخولها مرحلة جديدة تتطلب تغييراً في تكتيكات النضال وأساليبه. إن استمرار المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان هو خطوة على هذا الطريق، وكذلك الأمر محاصرة سلطة الحكم الذاتي وعزلها جماهيرياً. إن اتفاق أوسلو - القاهرة بقدر مفزاه ووظيفته عندما يثبت للعالم أنه لا يصلح أساساً ولا منخلاً لإحلال السلام وإيجاد حل مستقر للقضية الفلسطينية ترتضيه الغالبية من الشعب الفلسطيني، وتبرهن للتطورات الأخيرة منذ منبحة الخليل، أن هذا الهدف ممكن وواقعي مهما يكن الطريق إليه صعباً ومعقداً.

إن درء المخاطر التي تتهدد مصيرنا الوطني ما يزال يطرح إذن، كمهمة مركزية مباشرة، إلى جانب إدانة الانتفاضة في إطار مواصلة المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان ضرورة تعبئة قوى الجماهير من أجل مقاومة اتفاق أوسلو - القاهرة والتصدي لانعكاساته المدمرة على وحدة الشعب الفلسطيني وحقوقه، ومجابهة تطبيقاته العملية.

ولكن هذه المهمة ليست مقصودة لذاتها. إنها ضرورية لأنها الممر الإجباري نحو حل سياسي متوازن يضمن للجلاء الإسرائيلي التنازع عن الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عدوان ٦٧، بما فيها القدس، ويؤمن حق شعبنا في العودة وتقرير المصير الوطني الناجز. إن مواصلة النضال من أجل هذا الحل المتوازن هو البديل الواقعي للملموس لاتفاق أوسلو - القاهرة. إن تجاوز الاتفاق يفتح الطريق لإطلاق عملية سلام حقيقية بمفاوضات تجري تحت إشراف دولي وعلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية: القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يضمنان مبادلة الأرض بالسلام، والقرارين ٢٣٧ و ١٩٤ اللذين يضمنان حق العودة للنازحين واللاجئين، والقرارات التي تضمن عودة القدس وإزالة المستوطنات، والقرار ١٨١ الذي يعترف بحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة على أراضه.

إن تجاوز اتفاق أوسلو - القاهرة يعني أبطال وإلغاء الاتفاقات التي قطعتها، باسم الشعب الفلسطيني، القيادة المنتفذة التي خطفت باطلاة م.ت.ف وتكررت لائتلاف الوطني والبرنامج المشترك، تلك الاتفاقات التي تقرط بحقوق الشعب الفلسطيني التي تضمنها قرارات الشرعية الدولية وتضعف مفعول هذه القرارات وتفرغها من مضمونها. إن تجاوز الاتفاق يحيد لهذه القرارات راهنيتها ومفعولها، مما يفتح الطريق لمفاوضات جادة تضمن حلاً سياسياً متوازناً يستجيب للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ويحظى بقبوله.

(4)

إن التوصل من أجل تجاوز اتفاق أوسلو وإبطال مفاعيله وفتح الطريق للسلام الشامل المتوازن يتطلب تقديم البديل المياسي الواقعي وبرنامجاً ملموساً للمواجهة يقف على رأس أولوياته:

أولاً: مواصلة وتصعيد المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان في إطار انتفاضة متجددة على أساس برنامج نضالي يأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد الناجم عن بدء تنفيذ الاتفاق وما يولده من تميز بين الواقع للنشئ في مناطق الحكم الذاتي في غزة - أريحا وبين الوضع في سائر المناطق المحتلة.

ثانياً: صون وحدة الشعب الفلسطيني وحماية شخصيته الوطنية في أراضيها وفي بلدان الشتات وتعينة جماهيره لمواجهة انعكاسات الاتفاق على حقوقه وكيانه الوطني ومقاومة عملية التثريب والهضم والتمييز القومي من جهة، ومخططات التوطین من جهة أخرى.

وثالثاً: بناء جبهة وطنية عريضة تصون وحدة الشعب وتقود نضاله في المرحلة الجديدة وتعمل على إعادة بناء مؤسساته، على أسس جديدة .

[1/4] مرة بعد أخرى تؤكد الوقائع أن الحديث عن «تراجع الانتفاضة» وخمود جذورها يعكس مزاج اللبس والإحباط السائد في صفوف قطاعات اجتماعية معينة (من البرجوازية الكبيرة والفئات الوسطى)، أكثر مما يعكس الواقع أو يعبر عن درجة الاستعداد للكفاحي للجماهير وطاقتها الثورية المخترنة التي لا تتضب. وإذا كانت هذه القطاعات الاجتماعية تحتل نقلاً استثنائياً في البنى القيادية للأطر الوطنية المنظمة يفوق وزنها الاجتماعي للعلي بين صفوف الشعب، فإن مناخها المحيط هو الذي يعطل اضطلاع هذه الأطر بدورها المفترض في تنظيم صفوف الانتفاضة مما يبقها تحتفظ ببعض سمات العفوية والوقضي ولكنه لا يحول دون التجديد المتكرر لزخمها الجماهيري.

وقد تفاقمت هذه السمات العفوية مؤخراً بسبب مغادرة قيادتي فتح وحزب الشعب وخروجهما من القيادة الموحدة للانتفاضة بينما لا تزال كواثر وقواعد هذه التنظيمات تلعب دوراً هاماً في النضال الانتفاضي معزل عن توجيهات قياداتها. إن الحفاظ على

الزخم التضامني للانتفاضة يتطلب إزالة هذا التناقض والعمل على تنظيم صفوف الشعب المنقضى وتعميق الطابع الجماهيري الديمقراطي المنظم للحركة الجماهيرية المناهضة للاحتلال.

إن تسارع الخطوات الهادفة إلى بدء تنفيذ الاتفاق، بما ينطوي عليه من انسحاب لقوات الاحتلال من بعض المناطق الكثيفة بالسكان في غزة وأريحا ونشر الشرطة الفلسطينية فيها وتحويل صلاحيات مدنية إلى سلطة الحكم الذاتي، يطرح تساؤلات مشروعة حول الشكل الذي سوف تتخذه الحركة الجماهيرية وبرنامجهما التضامني في المناطق الخاضعة لنظام الحكم الذاتي. إن الإجابة على هذه التساؤلات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية: إن جيش الاحتلال لن ينسحب بشكل كامل من مناطق الحكم الذاتي، فهو سوف يحافظ على قواعده في مواقع مشرفة عليها وسوف يحتفظ بحركة على محاور الطرق فيها بما في ذلك حقه في التسلل المفرد لمطاردة المطلوبين أو لمعالجة أية مشكلات أمنية تعجز الشرطة المحلية مواجهتها. إن للمستوطنات باقية في منطقتي غزة وأريحا، بصليبة عسكرية إسرائيلية من داخلها وخارجها، وحرية تجول المستوطنين مكفولة بموجب الاتفاق. إن سلطة الحكم الذاتي لن تكون حرة التصرف حتى في نطاق الصلاحيات المحالة إليها في مجالات الحياة اليومية للسكان فهي مقيدة ببنود الاتفاق وملاحقه التي تشكل المصدر الرئيسي للتشريع، كما أنها مكبلة بحق النقض الذي يكفله الاتفاق لإسرائيل ضد أي تشريع تراه مخالفاً لمصالحها.

إن هذه المتغيرات تعلي من جهة تطويراً للبرنامج التضامني الشامل للانتفاضة والحركة الجماهيرية بما يأخذ بعين الاعتبار الوضع الجديد المتولد عن تطبيق الاتفاق، كما تعلي من جهة أخرى درجة من التمايز في مهمات وأشكال النضال في المناطق الخاضعة لنظام الحكم الذاتي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع في هذه المناطق:

أولاً: إن الوضع الجديد يتطلب إعادة صوغ البرنامج الذي يعنى جميع قطاعات الشعب وطبقة الاجتماعية تطلقاً من مصالحها الملموسة المباشرة في تخلصها مع وجود الاحتلال وسياساته، ومع سلطة الحكم الذاتي، كي يزجها هكذا في النضال الوطني العام من أجل دفعها المركزي في طرد الاحتلال وتبيل الحرية والاستقلال، إن بعض أبرز عناصر هذا البرنامج تبقى من الوضع الجديد المتولد عن بدء تطبيق الاتفاق، وهي تتمثل في:

أ - للنضال من أجل الإخراج الشامل عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال والعودة القوية لجميع المبعدين والتجنيد الجماهيرية المنظمة، التي تشكل نواتها الأسرى

- المحررون وعائلات المعتقلين والمبشرين وجميع المهتمين بحقوق الإنسان، تحت شعار: لا سلام دون تحرير الأسرى والمعتقلين. ولا سلام دون عودة جميع المبعدين.
- ب - النضال ضد الاستيطان والتصدي لوجود المستوطنين وتجاوزاتهم، والتعبئة الجماهيرية للشاملة المنظمة تحت شعار: لا سلام دون إزالة المستوطنات ورحيل المستوطنين.
- ج - النضال ضد سياسة مصادرة ونهب الأرض ومن أجل إعادة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، والتعبئة الجماهيرية المنظمة، التي تشكل نواتها أصحاب الأراضي المصادرة أو المهددة بالاستيلاء أنفسهم، تحت شعار: لا سلام دون عودة الأرض المصادرة إلى أصحابها الشرعيين.
- د - النضال من أجل صون عروبة القدس والتصدي لمخططات الاحتلال الهادفة إلى تهريبها وفصلها عن سائر الأراضي المحتلة، وتشكيل اللجان الشعبية للدفاع عن القدس تحت شعار: لا سلام دون تحرير القدس عاصمة دولة فلسطين.
- هـ - الإصرار على الحماية الدولية للفاعلة للشعب الفلسطيني ضد تجاوزات المستوطنين وجيش الاحتلال، بوضع المناطق المحتلة تحت إشراف قوات الأمم المتحدة لحين فوز الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير.
- و - الدعوة الشعبية والدولية لإخضاع اتفاق أوسلو - القاهرة، وأي اتفاق يمس المصير الوطني لشعبنا، لاستفتاء شعبي شامل في الداخل والخارج لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بإرادته الحرة.
- ز - النضال من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والتصدي لممارسات القمع الإمبريالية والاستبداد البوليسي: من أجل حق الشعب الفلسطيني في التنظيم والنشاط السياسي والنقابي وحقه في النضال دفاعاً عن حقوقه الوطنية، من أجل حرية الصحافة والنشر والتعبير والاجتماع والتظاهر، من أجل تطبيق لتفاهات جنيف الرابعة وإنهاء توقيف الطوارئ والأوامر العسكرية التي تنتهك حقوق الإنسان والحريات المدنية، من أجل وقف سياسة الاعتقال الإداري والإبعاد، من أجل تحرير العقوبات الجماعية والتصدي لسياسات الحصار والإغلاق ومنع التجول والتكمير وهدم المنازل.
- ح - النضال من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس البلدية وفق نظام يكفل تمثيلاً شعبياً نزيهاً وبمعزل عن ترتيبات تنفيذ اتفاق أوسلو - القاهرة، ورفض سياسة تعيين البلديات.

ط - النضال ضد سياسة الاندماج والإحلاق الاقتصادي من أجل إنهاء الهيمنة الإسرائيلية على السوق الوطنية، ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، وحماية الإنتاج الوطني وإلغاء الضرائب والنظم الجمركية التي تقيد نموه، من أجل فضح ومكافحة الفساد وتوجيه الموارد المتاحة نحو بناء مقومات استقلال الاقتصاد الوطني بمعزل عن الهيمنة الإسرائيلية وترتيبات السوق للشرق أوسطية.

ي - النضال من أجل استعادة حقوق العمال الفلسطينيين التي سلبتها إسرائيل على شكل حصومات من أجورهم طويلة سنوات الاحتلال، من أجل العمل والتنقل لجميع العمال ووضع حد للبطالة، من أجل وقف التآكل الإسرائيلي في شؤون العمل والعمال وإنهاء أنظمة العمل التي فرضتها إسرائيل واستبدلها بتشريعات تحمي حقوق العمال، من أجل الدفاع عن استقلالية النقابات والتصدي لأي تدخل في شؤونها وضمان حرية النشاط النقابي.

ك - الدفاع عن استقلالية مؤسسات التعليم وتعبئة جماهير الطلبة والشباب والمعلمين من أجل حماية الثقافة الوطنية والتصدي للتطبيع والغزو الثقافي الصهيوني ومن أجل مناهج تعليمية وطنية ديمقراطية.

ل - الدفاع عن المقدمات الدينية وحماتها في مواجهة محاولات التنكيس والتهود وانتهاكات المميطونين.

م - الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني وبخاصة الفلاحين من لبنانه، في أرضه ومياهه ورفض ومقاومة أية قوانين أو اتفاقات تنتقص من هذه الحقوق.

ثانياً: في الظروف الجديدة، أكثر من أي وقت مضى، فإن إداسة الانتفاضة واستمراريتها تتطلب بذل جهود دائبة ومكثفة من أجل تجاوز حالة الطوارئ والفوضى في العمل الانتفاضي والتركيز على تنظيم صفوف الشعب المنتفض. إن ذلك يملئ العمل باتجاهات ثلاثة:

أ - إعادة بناء المركز القيادي الموحد للانتفاضة: لقد أدى تسحاب قيادتي فتح وحزب الشعب من القيادة الوطنية الموحدة من جهة، ومعارضة قيادة حماس للدعوة إلى تشكيل قيادة وطنية وإسلامية مشتركة من جهة أخرى، إلى تفتت المركز القيادي للانتفاضة وتفاقم سمات الطغورية والفوضى في فعاليتها. إن التمسك بخوار الانتفاضة يبقى موقفاً لفظياً ما لم يقرن بالعمل فوراً على تجاوز هذا التفتت وبناء المركز القيادي الموحد الذي تكتف حوله الجماهير المنتفضة.

ومن هذا الموقع ندعو كولر وقواعد جميع القوى الوطنية والإسلامية إلى الضغط على قيادتها من أجل تجاوز نزعات العصبية والتفرد والمبادرة إلى تشكيل القيادة الوطنية والإسلامية المشتركة للانتفاضة من جميع القوى المتمسكة بخيار النضال الانتفاضي ضد الاحتلال. إننا نتوجه إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي لنضم الصفوف والمشاركة الفورية مع القيادة الوطنية الموحدة في بناء مركز قيادي موحد للانتفاضة. ونحن ندعو حزب الشعب الفلسطيني إلى ترجمة معارضته لاتفاقيات القاهرة ترجمة عملية بالعودة إلى موقعه في قيادة الانتفاضة. إننا ندعو كولر وقواعد فتح للضغط على ممثليها الذين يعبرون عن إرادتها في التمسك بخيار الانتفاضة والعودة إلى احتلال الموقع الطبيعي لحركة فتح في قيادتها.

ب - إقامة القيادات الميدانية، على مستوى اللواء والمدينة والمخيم والقرية، التي تضم معلمي جميع الفصائل المتمسكة بخيار الانتفاضة لتوحيد صفوف القوى الضاربة وتنسيق فعاليتها على الصعيد المحلي والعمل على ضبط مظاهر الفوضى والتسيب والتجاوزات غير المنضبطة.

ج - دعوة الجماهير، في كل حي ومخيم وقرية، إلى عقد مؤتمراتها الشعبية لانتخاب لجان شعبية تتمثل فيها جميع القوى والشخصيات الوطنية الفاعلة لتشكيل مرجعيات وطنية تنظم صفوف المجتمع المحلي وتدير شؤونه وتقدم نضاله، تعزيزاً لسلطة الشعب في مواجهة الاحتلال وسلطة الإدارة الذاتية المنبثقة عن الاتفاق.

ثالثاً: إن بدء تنفيذ الاتفاق في المناطق الخاضعة لنظام الحكم الذاتي سوف يعطي تمايزاً في برنامج النضال الانتفاضي وأشكاله في هذه المناطق. ولكن ينبغي، أولاً، نحض ما يروج لنصير الاتفاق بأن الانسحاب الإسرائيلي ينبغي مبرر استمرار الانتفاضة في هذه المناطق. إن الجيش الإسرائيلي لم ينسحب، بل يعيد انتشار قوته التي ما زالت موجودة في مواقع مسيطرة، وهو سيبقى ممكناً بسلطة الحكم الذاتي ليملي عليها قراراته في جميع الشؤون الحيوية. وهكذا فإن مبررات استمرار الانتفاضة تبقى قائمة، ولكن الوضع الجديد في هذه المناطق يتطلب تغييراً في التركيز على أولويات المهام البرنامجية، كما يتطلب تطويراً خلاصاً في التكتيكات الكفاحية يمزج بين مختلف أشكال النضال المطالب بالاجتماعي والديمقراطي والانتفاضي وبين استمرار النضال الوطني ضد مظاهر وجود الاحتلال والاستيطان. في هذا المجال ينبغي إبراز ما يلي:

أ - إن الشعب الفلسطيني يمتلك كل الحق في مواصلة كفاحه ضد جنود الاحتلال ومستوطنيه حيثما تواجدوا في أية بقعة من أرض الوطن. إن التعهدات التي قطعتها القيادة الرسمية لم توفى بوقف المقاومة لا بتلزم الشعب الرزح تحت الاحتلال. إن بنود الاتفاق تمهد لزج هذه الشرطة في مواجهة مع الشعب بحجة مكافحة «الإرهاب» وملاحقة «المخربين». وسوف يشكل الالتزام بهذه البنود منبعا دائما لإثارة الاضطراب الأهلي. إننا وسائر قوى المعارضة الوطنية سوف نبذل كل الجهد لمنع الانزلاق نحو هذا، وسوف نسمى لدرئه بقوة الضغط الجماهيري وبالوسائل الديمقراطية.

ب - إن الموقف من سلطة الحكم الذاتي التي ستقوم بموجب الاتفاق لا يتحدد وفقاً لدورها السابق في الحركة الوطنية. إن الموقف منها يتحدد في ضوء واقعها، كونها تستمد سلطاتها من الصلاحيات الممنوحة لها من قبل الحكم العسكري بموجب الاتفاق، وكونها مقيدة بالخضوع للهيمنة الإسرائيلية في كافة الشؤون الحيوية ومكبلة بالقيود التي يفرضها عليها الاتفاق ومسؤولة من حرية اتخاذ القرار في القضايا الرئيسية. إن هذه السلطة مضطرة لأن تعمل بموجب القوانين والقرارات التي تعيها إسرائيل من خلال لجان الارتباط، وهي إن تقوى على تلبية مطالب الشعب وخدمة مصالحه، حتى في الشؤون الحياتية التي تقع ضمن صلاحياتها، بسبب كونها محكومة للسقف الإسرائيلي. إنها سلطة تابعة يعترف حتى عدد من أبرز أعضائها بهذا.

إننا جنباً إلى جنب مع سائر قوى المعارضة الوطنية، ندعو جماهير الشعب وجميع الوطنيين الشرفاء إلى مقاطعة المستويات التي تتحمل المسؤولية السياسية عن تنفيذ اتفاق أوسلو - القاهرة. ولكن هذا لا يعني المقاطعة السلبية وإدارة لظهور لمصالح الجماهير واعتصاماتها اليومية. إنها تعني تعبئة الجماهير لمواجهة هذه السلطة بالمطالب والتشعارات التي تعبر عن المصالح الحياتية والديمقراطية والوطنية لمختلف قطاعات الشعب وطبقاته الاجتماعية، وذلك بهدف فضح عجزها وهزلها ووصايتها بقوة الشرطة وتعبئة سياساتها المتناقضة مع مصالح الشعب، وكشف تبعيتها. إن المعارضة الجماهيرية المنظمة والمناضلة من أجل حقوقها ومصالحها بضمتها على السلطة إلى جانب مواصلة المقاومة المناهضة للاحتلال تصنع شروط تقديم البديل الواقعي الوطني وتتمسك للعالم لضرورة تجاوز صيغة أوسلو - القاهرة نحو مفاوضات وفق قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢، ٢٣٨، ١٩٤، ٢٣٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

ج - ننقذ إلى مواقع الأولوية في البرنامج التنضالي المهمات والمطالب التي نتمس في الصميم المصالح الأساسية والالتزامات المباشرة لأوسع قطاعات الجماهير والتي يتجاهلها الاتفاق: الإفراج غير المشروط عن الأسرى والمعتقلين، عودة للمبعدين والنازحين، إزالة المستوطنات وترحيل المستوطنين والتصدي لانتهاكاتهم، صون عروبة القدس، عودة الأراضي المصادرة إلى أصحابها الشرعيين، الحماية الدولية للقاعة المؤقتة وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، الاستفتاء الشعبي تحت إشراف دولي، الخ.. وإلى جانب ذلك ينبغي إبراز القضايا التالية:

د - إن بنود الاتفاق تملئ قيوداً مجحفة على الحقوق والحريات الديمقراطية للمواطنين، فضلاً عن الطبيعة البيروقراطية الفاسدة والمتسلطة للسلطة التي سيتم تمثيلها.

إن النضال من أجل حقوق المواطنين وحرياتهم للديمقراطية، من أجل احترام التعددية وحق التنظيم والنشاط السياسي لجميع القوى الوطنية، ومن أجل حرية التعبير والصحافة والنشر والاجتماع والإضراب والتظاهر، يبرز إلى مقدمة الأولويات في المناطق الخاضعة لنظام الحكم الذاتي. إن الاتفاق ينص على استمرار «سريان مفعول القوانين والأوامر العسكرية النافذة» التي تجيز البطش بالمواطنين ومصادرة حرياتهم، وينبغي للتصدي لهذا البند بالدعوة إلى الإلغاء الفوري لقوانين الطوارئ والأوامر العسكرية الصادرة عن سلطات الاحتلال. والاتفاق يلزم سلطة الحكم الذاتي بفرض الحظر على أية «دعاية معادية لإسرائيل» مما يشكل انتهاكاً فاضحاً لمبادئ حقوق الإنسان وحرية التعبير والرأي والتعبير. ويجب معارضة هذا البند بالنضال من أجل حرية التعبير والصحافة والنشر دون قيود والتصدي الجماهيري لأية تجاوزات على هذه الحقوق.

هـ - من المتوقع أن تسمى سلطة الحكم الذاتي، بحكم طبيعتها البيروقراطية المتسلطة إلى محاولة فرض سيطرتها على مؤسسات المجتمع المدني من خلال سلسلة من الخطوات لتشكيل مجالس بلدية معينة، ومحاولات التدخل في شؤون النقابات العمالية والمهنية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والخيرية، الخ.. من هنا تنبثق أهمية النضال من أجل انتخابات بلدية حرة، ورفض سياسة تعيين البلديات ومقاطعتها، ومن أجل الدفاع عن استقلال الحركة النقابية (العمالية والمهنية) والمجالس الطلابية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية والتصدي للمحاولات السلطوية الهادفة إلى التدخل في شؤونها، وتجنبة قوى الجماهير للاختراط فيها وتعميق المعارضة للديمقراطية داخلها وتطهيرها من أقصار السلطة التابعة، لتشكل هذه المؤسسات أطراً ديمقراطية لتنظيم الشعب والمجتمع.

و - يتجاهل الاتفاق الحقوق التي استلكت من العمال الفلسطينيين العاملين داخل «الخط الأخضر» طيلة ربع قرن على شكل حصومات من أجورهم وضرائب ذهبت إلى خزائن الحكومة الإسرائيلية والمستودعات. وتصل هذه الأموال إلى حوالي تسعة مليارات دولار وفقاً لتقديرات ممتلئة. وفوق ذلك يجيز الاتفاق للحكومة الإسرائيلية استمرار الاحتفاظ بنسبة ٢٥ بالمائة من حصيله ضرائب الدخل المستقطعة من أجور هؤلاء العمال، ويصمت على سائر الحصومات الأخرى كضرائب الضمان والتأمين الصحي ورسوم التنظيم التي تحول إلى المستودعات.

من هنا نبرز إلى المقدمة ضرورة تعبئة العمال تحت شعار استعادة الحقوق الملهوبة من أجورهم على مدى ربع قرن، من أجل استرداد جميع الرسوم والضرائب المحسومة من أجور العاملين وراء «الخط الأخضر» وتحويلها إلى النقابات لتمكينها من تمويل وإدارة نظام شامل للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، من أجل إلغاء كافة القوانين المتخلفة والأوامر العسكرية المتعلقة بشؤون العمل والعمال والدعوة إلى مؤتمر وطني لمن تشريعات عمالية وطنية وعصرية تضمن حقوق العمال.

ز - إن الاتفاق الاقتصادي الملحق باتفاقيات القاهرة هو كارثة على الإنتاج والاقتصاد الوطني. إنه يلحق دماراً شاملاً بمصالح الأغلبية الساحقة من طبقات الشعب، بما في ذلك البرجوازية الوطنية المنتجة والتجارية، ولا يضمن سوى المصلحة الأثنية لشرريحة ضيقة من الرأسمالية الطفيلية والسماسرة ووسطاء الاحتكارات الأجنبية والإسرائيلية. إن مقاومة بنود هذا الملحق هي محور هام من محاور مناهضة اتفاق أوصلو - القاهرة، وهي المنفل إلى بناء مقومات الاستقلال الاقتصادي وليس تسول المساعدات والقروض لتمويل مشاريع البنية التحتية المصممة لخدمة تكامل السوق الشرق أوسطية التي يتصورها المخطط الأمريكي - الإسرائيلي.

من هنا تتبقي ضرورة للنضال من أجل إلغاء النظم الجمركية المفروضة بموجب الاتفاق والمطلبة بسياسة جمركية تحمي الإنتاج الوطني، من أجل إشلاق السوق المحلية بوجه البضائع الإسرائيلية ومقاطعتها، من أجل إلغاء ضرائب القيمة المضافة وضريبة المشتريات وسائر الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل المستهلك وترفع كلفة الناتج الوطني، من أجل توجيه العون الخارجي نحو دعم وتنمية الصناعة الوطنية والإنتاج الزراعي وتدعيم مقومات الصمود والاستقلال الاقتصادي، من أجل وضع حد للتدخل

الإسرائيلي في شؤون المبيعات المالية والنقدية والمصرفية، ومن أجل فضح ومكافحة الفساد والرشوة وإخضاع الشغل المالي والاقتصادي للرقابة الشعبية.

ح - إن الاتفاق يلزم سلطة الحكم الذاتي بإعادة النظر في مناهج التعليم لجعلها تتسم مع روح «السلام» المزعوم، وهو ما لم تجرؤ حتى سلطات الاحتلال المباشر على الإقدام عليه طيلة ربع قرن. فضلاً عما يفتيه ذلك من طمس للثقافة والهوية الوطنية وغزو ثقافي وحضاري وصهيوني وإفساد لتربية الجيل الناشئ؛ فإنه يتناقض مباشرة مع مصالح عشرات الآلاف من الطلبة الذين لا يجدون منفذاً لمتابعة تعليمهم سوى في الدول العربية الشقيقة. من هنا تبرز أهمية النضال من أجل صون لستقلالية مؤسسات التعليم والتصدي لأي تدخل في شؤونها ومن أجل حق منظمات الطلبة والمعلمين في مراقبة المناهج وصوغها، من أجل مناهج تعليمية وطنية وديمقراطية تصون التماسك القومي والحضاري لشعبنا وتحرز تسمكه بحقوقه الوطنية.

[٢/٤] تأسست وحدة الشعب الفلسطيني في مجرى حركته الوطنية المعاصرة برنامجياً على وحدة الانتماء وصيغة الهوية الوطنية المستقلة ووحدة أهداف النضال الوطني التحرري من أجل حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة. ومن هذا المنطلق يترصد اتفاق أوسلو - القاهرة وحدة الشعب الفلسطيني إلى التمزيق بشطبه لهذه الأهداف وإسقاطه لقضية اللاجئين وترك مصيرهم مفتوحاً لمخططات التوطين والتهجير، وبتشجيعه للسياسة الإسرائيلية القائمة على «أسرة» أبناء الـ ٤٨ وطمس هويتهم وفصلهم عن سائر تجمعات الشعب الفلسطيني.

وفي مواجهة مخاطر تجزئة القضية الوطنية وطمس الهوية الوطنية، تصبح المسألة المطروحة ليس فقط تنظيمية تتعلق بوحدة المؤسسات الوطنية، إنما في المقام الأول برنامج العمل الذي يعد توحيد مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده إلى جانب وبالتكامل مع برنامج العمل في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

إن صون وحدة الشعب الفلسطيني وحماية شخصيته الوطنية المستقلة في أراضي الـ ٤٨ وفي بلدان الشتات وتعبئة جماهيره لمواجهة تعسكات الاتفاق على حقوقه وكيانه الوطني ومقاومة عملية التذويب والهضم ولتمييز القومي من جهة ومخططات التوطين والتهجير من جهة أخرى، تقتضي ما يلي:

أولاً: إن الخطوط العلمة لبرنامج للنضال في بلدان الشتات تنطلق من حقيقة أن اتفاق أوصلو - واشنطن ترك قضية اللاجئين في مهب الريح وحولها إلى قضية عربية - إسرائيلية يجري بحثها في إطار المفاوضات المتعددة أو الاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل والدول العربية المضيفة. وقد طوت المفاوضات المتعددة صفحة القرار ١٩٤ الذي ينص على حق العودة وبات البحث يجري في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة تأهيل اللاجئين وغيرها من الجوانب الإنسانية للمسألة بعد تفتيت جوهرها السياسي. أما بالنسبة لمسألة النازحين (٦٧) فقد انقطعت الاتفاق قرار مجلس الأمن ٢٣٧ الذي ينص على عودتهم فوراً دون شروط وألحها إلى لجنة رباعية إسرائيلية - أردنية - مصرية - فلسطينية لتتظر في أمرهم على أساس فردي.

ومن هنا، فإن النضال من أجل تجاوز اتفاق أوصلو - واشنطن، إذ يتطلب العمل على حماية وحدة الشعب الفلسطيني وصون هويته المستقلة، يقتضي تعبئة جماهير الشعب الفلسطيني في لشتات على أساس برنامج لدعم الانتفاضة ومقاومة مخططات التوططين والتجهير والنضال المشترك مع جماهير الشعوب العربية الشقيقة ضد مخططات التسوية الاستعمارية وخطوات التطبيع وترتيبات «النظام شرق الأوسطي الجديد» الذي تسعى الإمبريالية وإسرائيل، إلى فرضه على المنطقة العربية.

أ - وفي هذا السياق يبرز إلى المقدمة، في الأردن الذي أدرجت حكومته رسمياً على جدول أعمال مفاوضاتها مع إسرائيل مسألة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن باعتبارها قضية ثنائية أردنية - إسرائيلية، ضرورة صون الهوية المستقلة للشعب الفلسطيني في الأردن وحقه في تنظيم نفسه للنضال من أجل المشاركة في صوغ مصيره الوطني ومقاومة اتفاقيات أوصلو - القاهرة والدفاع عن حق العودة لجميع النازحين واللاجئين والتصدي لمخططات التوططين والنضال المشترك مع جماهير الشعب الأردني لتحقيق ضد سياسات التطبيع والانخراط في مسيرة للتسوية الاستعمارية.

ب - وفي لبنان يشكل وضع الشعب الفلسطيني العنوان الساخن لقضية اللاجئين في لشتات من حيث مخاطر التجهير والتبديد التي يتعرض لها بفعل اتفاق أوصلو - القاهرة. وفي الآونة الأخيرة، وبالتحديد مع الاحتراف من التوقيع على هذا الاتفاق بدأت بعض الأطراف الرسمية اللبنانية تهاجر بطرحها التصفوي لقضية اللاجئين على قاعدة التجهير والتوزيع على مختلف البلدان العربية والأجنبية (تصريحات وزير الخارجية اللبناني في

١٨/٤/١٩٩٤^(١) الأمر الذي يتعارض مع الموقف الرسمي اللبناني للتقليدي بدعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه.

وبشكل عام، فقد انعكس المسار التفاوضي بصيغة وشروط مدريد - واشنطن بالاتفاقيات التي أفضى إليها سلباً على أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان لجهة استمرار حرمانه من حقوقه المدنية والاجتماعية وتعاظم الضغوطات الاجتماعية والمحيشية عليه. فمع انطلاق العملية التفاوضية في مدريد مارعت الحكومة اللبنانية لتجميد قرارها بالحوار الفلسطيني - اللبناني حول الحقوق المدنية والاجتماعية لشعبنا، إلى أن تتضح نتائج المفاوضات الجارية. ومع توقيع اتفاق ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ تصاعدت الضغوطات السياسية والاجتماعية على الشعب الفلسطيني فظهرت المشاريع التي تستهدف إزالة وقضم بعض المخرجات، وأعطيت تعليمات رسمية إلى وكالة الغوث بوقف إعمار المخيمات المدمرة في بيروت ووقف تقديم الخدمات، إليها (كهرباء، شبكات مياه، صرف صحي...).

إن ميل السياسة الحكومية إلى تجاهل القضايا الملحة للشعب الفلسطيني في لبنان ولانعكاس من إقرار حقوقه المدنية والاجتماعية وتعطيل إعمار المخيمات مما يقود إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والصحية التي يعانيها، خصوصاً في ظل تقليص خدمات وكالة الغوث وتغلي القيادة الفلسطينية لامتقذة عن التزاماتها إزاء مؤسسات م.ت.ف في لبنان، يصب في صالح مخطط التهجير وتبديد الوجود الفلسطيني في لبنان تمهيداً لتوطين من يبقى بصيغة أو بأخرى.

إن نضال الشعب الفلسطيني في لبنان ضد مخططات التهجير التمييزية، ومشاريع التوطين التي تنقذه حقه في العودة إلى وطنه وتقود إلى توتر العلاقات الفلسطينية - اللبنانية. إن هذا النضال من أجل الحقوق المدنية والاجتماعية ودعم حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه يندرج في إطار المناهضة العامة لاتفاق أوسلو - القاهرة ومخططات التسوية الاستسلامية وخطوات التطبيع وترتيبات «النظام شرق الأوسطي الجديد»، الأمر الذي يخلق مساحة تلاقي واسعة مع الشعب اللبناني الشقيق بمختلف قواه لتكاتف نضالي وعمل مشترك يرمي إلى جانب مساندة الحقوق الفلسطينية وبلاذات حق العودة وإحياء مشاريع التهجير والتوطين، دعم النضال الوطني اللبناني في تحرير الشريط الجنوبي

(١) راجع صحيفة السفير البيروتية تاريخ ١٨/٤/١٩٩٤.

المحتل وتطبيق القرار ٤٢٥ ومساندة مسيرة الإعمار والوفاق في البلد في إطار اتفاق الطائف والصنادي لسياسات التطبيع والحلول الاستيعابية.

إن المهام المباشرة التي تطرح نفسها على الحركة الوطنية الفلسطينية في لبنان تتحدد في تبني طوائف الشعب الفلسطيني لإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية ودعم حق العودة في إطار مناهضة اتفاق أوسلو - القاهرة وتفعيلاته في لبنان المتصلة بمخططات التهجير والتوطين. وفي هذا السياق تتدرج مجموعة من المهام الرئيسية القائمة على الحفاظ على المخيمات ودرء مخاطر اقتلاعها أو تقيصها ووقف تدهور بنيتها الخدمية وتطويرها، وتحسين تقديمات المرحليات الثلاث المعنية بشأنها (وكالة لغوث - م.ت.ف. - الدولة) بمختلف مؤسساتها، وحل مشكلات آلاف العائلات المهجرة من خلال الإعمار في المخيمات، وإقرار حقوق الآلاف من أسر الشهداء في الصندوق القومي.

إن الارتقاء بالدور النضالي للشعب الفلسطيني في لبنان يمر عبر إعادة بناء الحركة الجماهيرية المنظمة من خلال مختلف مؤسساتها النقابية والمهنية والاجتماعية والشعبية على أسس ديمقراطية. هذا إلى جانب إطلاق المؤتمرات الشعبية على مختلف المستويات بمشاركة تمثيلية شاملة للمجتمع الفلسطيني في لبنان وصولاً إلى المؤتمر الوطني التي تبنى عنه لمرجعية الوطنية الفلسطينية في البلد.

ثانياً: إن اتفاق أوسلو - القاهرة الذي يقوم على تجزئة القضية الفلسطينية ويكرس التعاطي مع الشعب الفلسطيني كمجموعات سكانية وليس كتعبع بملك قضية وطنية، إطار حلها هو الاعتراف بحق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.. هذا الاتفاق يصب في صالح السياسة الإسرائيلية تجاه جماهير الشعب الفلسطيني في مناطق الـ ٤٨ القائمة على التعاطي معها كطوائف عديمة الانتماء الوطني والقومي، تلك السياسة التي تسعى إلى طمس الهوية العربية الفلسطينية وإلى اجتثاث وعي هذه الجماهير لانتمائها الوطني الفلسطيني كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني.

لقد تكبد هذا الوعي وتعمق في مجرى نضالات الشعب الفلسطيني في مناطق الـ ٤٨ والنضال الوطني الفلسطيني عموماً، ولكنني مضموناً واضحاً، فمصدر أبناء الشعب الفلسطيني في مناطق الـ ٤٨ مرتبط بمصير الشعب الفلسطيني ككل وقضيتهم تشكل جزءاً لا يتجزأ من القضية الوطنية الفلسطينية. وطالما لا يوجد حل عادل للقضية الفلسطينية لا يمكن لهذه الجماهير أن تضمن مستقبلها في مواجهة مخططات الاقتلاع وطمس الهوية الوطنية وسياسة التفرقة العنصرية.

ورغم محاولة إسرائيل إبراز لاختلاف جماهير الـ ٤٨ عن سائر أجزاء للشعب الفلسطيني، وأشكال قمعها المتعددة لإبعاد هذه الجماهير عن للمشاركة الفعالة في النضال الوطني الفلسطيني وعن العمل لداعم للانتفاضة تحت وطأة دفع الثمن غالياً في حال ترجمة تضامنها مع الانتفاضة إلى عمل سياسي ملموس.. لم تؤت هذه السياسة ثمارها، فالنهوض الجماهيري الفلسطيني المتجدد على الضفة والقدس والقطاع استلزم لجماهير شعبنا في مناطق الـ ٤٨. إن الهبة العنيفة التي شهدتها مدن وقرى الجليل والمثلث والمثلث والنقب إثر مجزرة الحرم الإبراهيمي (١٩٩٤/٢/٢٥) عبرت من ناحية عن انتقال هذه الجماهير من موقع للتضامن مع الانتفاضة إلى موقع للمشاركة العملية في إسنادها. وأكدت من ناحية أخرى، مدى تمسك الشعب الفلسطيني بوحدته وبهويته الوطنية ووحدة قضيته ومصيره الوطني.

إن اتفاق أوسلو - القاهرة بتجزئته للقضية الوطنية وتكريس التعامل مع الشعب الفلسطيني كمجموعات سكانية يشجع إسرائيل على فصل جماهير مناطق الـ ٤٨ عن سائر تجمعات الشعب الفلسطيني في إطار سياسة الاقتلاع وطمس الهوية الوطنية والثقافة العنصرية. وهذا التطور المفصلي يبرز الأهمية الفارقة لتأكيد الهوية القومية للجماهير الفلسطينية في إسرائيل بصفتها جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الموحد في جميع أماكن تواجده وحققها المشروع في التعبير عن هذا الانتماء، وأربط نضالها بنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الوطنية ومساندة هذا النضال، مما يملئ بشكل خاص تعبئة الطاقات من أجل دعم وإسناد الانتفاضة والضغط من أجل تلبية مطالبها وأهدافها السياسية، وتعزيز التلاحم بين جماهير شعبنا على جانبي حدود حزيران ٦٧. وانطلاقاً من هذا فإن نضال الجماهير الفلسطينية في إسرائيل يتحور حول مواجهة سياسة الهضم والاستيعاب القومي والتصدي لسياسة التمييز العنصري من أجل المساواة الكاملة في كافة المجالات ومقاومة سياسة التهويد والإجلاء ومصادرة الأراضي ومجابهة القمع والإرهاب الصهيوني من أجل ضمان الحقوق المدنية والحريات الديمقراطية.

[٢/٤] اتفاق أوسلو أدى إلى تعميق الانقسام الفلسطيني، وتزريق الائتلاف الوطني القائم في إطار م.ت.ف وتدمير مؤسساتها والنيل، بالتالي، من مكنتها التثاقفية، وغياب الإطار الوطني المؤمسي الموحد للشعب الفلسطيني. إن القيادة الفلسطينية اليمينية في تونس تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الانقلاب ولا يمكن أن تنسب عليها الدعوات لمخادعة إلى الحوار الوطني وإلى «المعارضة من داخل المؤسسات». فهذه المؤسسات

قامت على قاعدة الائتلاف والتوافق الوطني وهي تستمد شرعيتها من هذا التوافق. والتوقيع على اتفاق أوسلو - القاهرة يرتد عن هذا التوافق ويهدم أسسه السياسي الوطني ويجرد هذه المؤسسات من شرعيتها ويفقدها قيمتها ومكانتها التمثيلية في عيون الشعب الذي تنفأ أغلبيةه ضد هذا الاتفاق. وللحقيقة أن هذه المؤسسات لم تعد تعكس الواقع الجماهيري القائم، بل هي لم تعد قائمة ببساطة. فالمجلس الوطني مغيب تماماً بعد أن انتهكت قرارات دورته الأخيرة انتهاكاً صارخاً في كل نقطة من نقاطها. والمجلس المركزي وقع على شهادة وفاته بنفسه بعد أن فترعت منه القيادة الممتنعة، بأغلبية عديدة بسيطة، قرار الموافقة على اتفاق أوسلو. واللجنة التنفيذية تحدثت شرعيتها بانسحاب أو مقاطعة أكثر من ثلث أعضائها، وهي تعقد اجتماعاتها دون نصاب، وقراراتها يضرب بها عرض الحائط وتحسم القضايا الرئسية من وراء ظهرها. إن ما يجري هو في الواقع انقلاب ينفذه فريق لمصادرة السلطة في م.ت.ف واستغلال يقطبها لترير الاتفاقات المعقودة مع إسرائيل.

إن م.ت.ف هي الإطار الوطني الشامل لوحدة الشعب الفلسطيني. ولكن مكانتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني تنبثق من الائتلاف الوطني القائم في إطارها ومدى تمثوله لمصالح الشعب وحقوقه الوطنية. إن تدمير الائتلاف الوطني ينال من المكانة التمثيلية ويفرغ مؤسسات المنظمة من محتواها ويؤدي بدورها في تجسيد وحدة الشعب والتعبير عن هويته وإرادته. من هنا أهمية الدعوة إلى مجلس وطني جديد منتخب ديمقراطياً تتبثق عنه قيادة وطنية جماعية مؤتمنة وملزمة ببرنامج الإجماع الوطني. إن الدعوة إلى انتخابات ديمقراطية عامة يشارك فيها جميع أبناء الشعب الفلسطيني، داخل الوطن وخارجه، وتحت إشراف دولي مناسب، لاختيار مجلس وطني جديد يمثل الشعب تمثيلاً حقاً، هي المخرج من المأزق الناجم عن التدمير الذي أصاب مؤسسات م.ت.ف. وما يهدد به من شرذمة وتمزيق لوحدة الشعب، وهي بالتالي محور رئيسي من محاور التبدل الوطني وبرنامج مواجهة لاتفاق الإعلان بهدف محاصرته وإسقاطه.

وفي ظل الدمار الذي أصاب مؤسسات م.ت.ف، فإن صون وحدة الشعب الفلسطيني وتطوير نضاله ضد اتفاق أوسلو - القاهرة ومن أجل حقه بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، يتطلب بناء جبهة وطنية عريضة تتحد فيها جميع القوى والفصائل والشخصيات الوطنية والديمقراطية والقومية والإسلامية السياسية المناهضة لاتفاق أوسلو ولتمسكة بالبرنامج الوطني، برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة. إن هذه الجبهة ليست بديلاً

عن م.ت.ف. فيها أداة لإعادة توحيد للشعب والتمسك من أجل مناهضة أوصلو وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية بالانتخاب المباشر من جماهير الشعب.

منذ التوقيع على اتفاق أوصلو، بذلت جهود دائمة من أجل بناء هذه الجبهة الوطنية العريضة بإجراء حوار مكثف مع جميع القوى والشخصيات المناهضة لاتفاق الإعلان، داخل الوطن وخارجه، بهدف بلورة القوائم المشتركة التي يمكن أن تهض الجبهة العريضة على أسسها. لقد حققت هذه الجهود نجاحات محدودة، ولكنها اصطدمت أيضاً بصعوبات وعقبات ناجمة عن البنية البيروقراطية المتكلمة لفصائل الحركة الوطنية، وما تولده من نزعات صنيوية وحسبات قومية، وعن التكوين الاجتماعي السياسي البرجوازي الصغير لمعظم قياداتها، وما يولده من ميل للتكيف مع الواقع الجديد الناجم عن تطبيق الاتفاق بدلاً من مقاومته، وميل أخرى مغلفة بعبير عن اليأس من الفضل المباشر تحت شعارات «رفض المرحلة وترك الأمور للأجيال القادمة».

في ضوء التمرل ونزعت التكيف والبنية البيروقراطية للأطر القيادية الراحنة للحركة الوطنية، فإن عملية بناء الجبهة الوطنية العريضة هي عملية نضالية تتطلب جهداً دووباً يطلق من أسفل، من العمل المباشر في الصفوف الكادرية والقاعدية وفي الحركة الجماهيرية لتطوير صيغ العمل المشتركة والارتقاء بها. إن الاستمرار في الجهود الهادفة إلى بناء التحالفات القومية هو أمر ضروري، ولكن المدخل الرئيسي لبناء الجبهة العريضة هو نداءات الانخراط الفصائلي ومحاربة العقيدة البيروقراطية الفوقية والتوجه نحو الشعب، نحو القاعدة الجماهيرية لتمركز بشكل ديمقراطي قياداتها الوطنية الجديدة القادرة على النهوض بمهمات المرحلة وأعبائها.

من هنا الدعوة للعمل من أجل، عقد مؤتمرات شعبية مفتوحة لجميع القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية المناهضة لاتفاق أوصلو، تتطلق من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى القطري في جميع أماكن تولد الشعب الفلمطيني في الوطن والشتات، بحيث تتبثق عنها لجان محلية للجبهة الوطنية العريضة وتنتخب مندوبيها إلى مؤتمر وطني عام بشكل الإطار الموحد للجبهة الوطنية العريضة وتتبثق عنه قياداتها التي تتولى النضال من أجل تجاوز الاتفاق وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الإعداد لإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية بالانتخاب المباشر من جماهير الشعب.

(5)

نحن نقف اليوم على أبواب مرحلة جديدة في المعيرة النضالية للشعب الفلسطيني. وتنتم المرحلة الجديدة، من جهة، بتفكك البنى القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية، كما أنها تتطوي على عناصر ومقومات تجدد الانتفاضة واستئناف النهوض الجماهيري في مواقع الثغرات مما يشكل قاعدة انطلاق نحو تجديد بنية الحركة الوطنية وإعادة بنائها. إن انتظار الخلاص على أيدي البنى والأطر القديمة هو رهان عقيم. إن المهمة الرئيسية، اليوم، هي التوجه نحو الاختراق في الحركة الجماهيرية الناهضة وتنظيمها على طريق إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها:

[1/5] إن اتفاق أوسلو - القاهرة قضى على الصيغة القديمة للإجماع الوطني. إن هذا الاتفاق هو صفقة مع إسرائيل أبرمتها شريحة اجتماعية من الفئات الوسطى في م.ت.ف. وصلت إلى حالة اليأس والإحباط من النضال وفق برنامج الائتلاف والإجماع الوطني، وتحالفت مع أصحاب رأس المال الطفولي ووسطاء الاحتكارات (الكومبرادور) الذين يخلون مصالحهم الطبقيّة الأنانية على مصالح الشعب وقضية الوطن. والنواة القيادية لهذه الشريحة هي بيروقراطية م.ت.ف. ومقرها في تونس بمختلف تفرعاتها التي تأمل الحصول على فئات المنافع من خلال دور السمرة الذي تطمح إليه في إطار النظام شرق الأوسطي الجديد. ولأن هذه النواة كانت تلعب دوراً قيادياً مهيماً في مؤسسات م.ت.ف. والأطر الرسمية للحركة الوطنية، فإن انصلاح هذه الشريحة عن الائتلاف الوطني وعن البرنامج المشترك للنضال المناهض للاحتلال وإمعانها في سلوك طريق التبعية لإسرائيل، هو أحد أبرز عناصر وأسباب التفكك في البنى القديمة للحركة الوطنية.

لقد انطلقت حركة التحرر الوطني الفلسطينية المعاصرة في مطلع الستينات بقيادة نخبة متبقة من شرائح البورجوازية الوطنية والوسطى، في سياق وضع دولي شهد صعوداً لحركات التحرر الوطني التي تقودها البورجوازية الوطنية في ظل التوتر الدولي الذي أحرزه الاتحاد السوفييتي، وهو في لوج ازدهار تجربته حينذاك، في مواجهة الحلف الإمبريالي. ولكن للمتغيرات العميقة التي طرأت على بنية العالم الرأسمالي في السبعينات والثمانينات، باتجاه العولمة المتريدة والتكوير المضطرد لرأس المال، كانت تطوي على تعمق السمات

الكمبرفورية للبورجوازيات القائدة لحركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث وميلها إلى إعادة الاندماج من موقع التّجربة بالنظام الرأسمالي العالمي. وفي سياق هذا التحول، وبفعل تعمق تشابك المصالح بينها وبين البورجوازيات الكمبرفورية العربية ورأس المال الاحتكاري في المركز الإمبريالية، بذلت التشريحة اليمينية المهيمنة على مركز القيادة في الحركة الوطنية المؤطرة في ح.ت.ف. تبدي منذ مطلع الثمانينات ميلاً واضحاً نحو التسلوق مع مخططات التسوية الأمريكية التي تحدثت معالمها حينذاك في اتفاق كامب ديفيد، وتوجه نحو البحث عن نقاط تقاطع تضمن لنفسها، ولما تمثله من مصالح طبقية ضيقة، موقعاً في إطار هذه المخططات.

إن ميزان القوى الذي كان قائماً داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، في ظل التوازن الدولي والإقليمي الذي سبق نهاية الحرب الباردة، بقي يشكل قيّداً على هذه التشريحة اليمينية ولجزم تنفّاعها نحو خيارها القوي الأثني، ويملي عليها مساندة الإجماع الوطني للقائم على مناهضة الاحتلال والتمسك بهدف الاستقلال الوطني.

مطلع التسعينات شهد انهيار التوازن الدولي بالتصارع الحلف الإمبريالي في الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وارتفاع الولايات المتحدة نحو استغلال زعامتها للحلف الإمبريالي المنتصر وتوظيفها في محاولة تكريس هيمنتها للكونية، كما شهد اختلال التوازن الإقليمي في المنطقة بفعل نتائج حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن العربي الرسمي مما شكل فرصة انتهزتها واشنطن للاندفاع نحو إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي جديد بشكل ركيزة من ركائز النظام الدولي الجديد الذي تسعى إلى فرضه على العالم.

الزلازل الذي غير وجه العالم بفعل هذه التحولات، أدى إلى تغيير عميق في خارطة اصطفايات القوى الإقليمية والطبقية في المنطقة العربية، انعكس بدوره على توازنات القوى داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. فالبورجوازيات الكمبرفورية الحاكمة العربية تجد مصلحتها في الاخراف في ترتيبات مشروع «النظام شرق الأوسطي الجديد» والمشاركة في إرساء قواعده، بالرغم من كونه يعمل لإسرائيل بدور القوة الإقليمية المهيمنة، وهي تتمايق وتتلفس فيما بينها على الموقع الذي تحتله كل منها في إطار هذه الترتيبات، على قاعدة للتعليم بالحصة الرئيسية للحلف الأمريكي - الإسرائيلي. وشرائع من البورجوازية الوطنية والقفاة الوسطى، التي يملكها الخذلان أثر للتحولات الدرامية في الوضع الدولي، يزداد ميلها نحو التكيف مع ترتيبات النظام الإقليمي الجديد بدلاً من مقاومته رغم كونه ينطوي على استتباعها الكامل وإخضاعها.

في ظل هذا الوضع باتت الشريحة البيروقراطية - للكمبرلورية المهيمنة على مركز القرار في م.ت.ف. ترى مصيرها ومصالحها وثيقة الارتباط بمحاولتها الانخراط، من موقع التبعية، في الترتيبات الأميركية لنظام إقليمي جديد، وبالمبحث لنفسها عن موقع في إطار هذه الترتيبات، حتى لو كان ذلك على حساب أهداف النضال الوطني، وبات الاختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي يمكنها من التفتت من قيود الإجماع الوطني وفك الائتلاف الوطني القائم في م.ت.ف. والاندفاع نحو خيارها القسوي رغم ما ينطوي عليه من تبديد لمصالح للشعب وحقوقه وقضيته الوطنية.

لم يكن الاختلال في ميزان القوى الدولي والإقليمي هو الذي يضع الشعب الفلسطيني أمام خيار إجباري وحيد هو خيار الانخراط في عملية التسوية الأميركية بشروطها المجحفة. إن مزاعم منظري النعج الانهزامي بهذا الشأن لا تركبها الوقائع. إن تغيير التوازن الدولي القديم لم يقد إلى تشكل نظام عالمي جديد. إن إعلانات وتنشطن بهذا الشأن ومحاولاتها لفرض هذا النظام تصطدم بمقاومة ملموسة في بقاع عديدة من العالم، كما تصطدم بالانتقادات التي تتفاهم بين الأنساب داخل الحلف الإمبريالي نفسه. إن الانتصار العظيم الذي حققه شعب جنوب أفريقيا، وقبل ذلك نماذج ناميبيا وأفنولا وكومبوديا، وكذلك تجربة الصومود ومقاومة الاحتلال في الصومال تؤكد كلها إمكانية التوصل إلى حلول تستجيب لمصالح الشعوب وأهدافها التحررية حتى في ظل الخلخلة الفادحة في الميزان الدولي الناجم عن تغيير الاتحاد السوفييتي.

وفي منطقاً كان ولا يزال واضحاً أنه، رغم الخلخلة في ميزان القوى الدولي والإقليمي، فإن حركتنا الوطنية الفلسطينية بقيت تحتفظ بمعامل قوة رئيسي ينبثق من قدرتها على تعطيل مسار الحل الإسرائيلي - الأميركي ما لم يستجيب للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، ذلك أن الجميع يدرك ويسلم أنه بدون حل فلسطيني - إسرائيلي لا سبيل إلى فتح الطريق لحلول عربية - إسرائيلية يرتكز إليها النظام شرق الأوسطي الجديد. إن التفرط بمعامل القوة هذا (بدءً من قبول الشروط الأميركية - الإسرائيلية للمشاركة في مفاوضات مدريد - واشنطن، مروراً بإلزام اتفاق أوسلو ووصولاً إلى اتفاقيات القاهرة) لم يكن خياراً إجبارياً عليه الخلخلة في موازين القوى الدولية والإقليمية، بل لقد كان انعكاساً للمصالح الضيقة للشريحة البيروقراطية للكمبرلورية المتهاككة على الاندماج من موقع التبعية في ترتيبات النظام شرق الأوسطي الجديد، والتي وجدت في خلل التوازن الدولي - الإقليمي فرصة للتخلص من قيود الائتلاف الوطني وتمييره، ومحاوله تأمين مصالحها الطبقية على حساب حقوق الشعب حتى لو أدى ذلك إلى تحولها إلى موقع التبعية للاحتلال.

[٢/٥] اتسلاخ فريق أوسلو - القاهرة عن الائتلاف الوطني المناهض للاحتلال، ونقله إلى موقع للتعبئة لإسرائيل، بما يقود إليه من تدمير للصيغة القديمة للإجماع الوطني، هو أحد أبرز عوامل التفكك للبنى القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية، ولكنه ليس السبب الوحيد. ذلك أن التفكك وضياح البوصلة يصيب أيضاً الأطر الأخرى للحركة الوطنية بسبب التكوين الطبقي لقياداتها التي تغلب عليها عناصر البورجوازية الوسطى التي تعمل، في ظل الوضع لدولي والإقليمي الجديد، إلى التكيف مع مشروع «النظام شرق الأوسطي الجديد» بدلاً من مقاومته ومواصلة النضال لتقرير المصير والاستقلال والعودة نحو تسوية سياسية متوازنة وفق الشرعية للدولة.

إن البنى الليبروقراطية المتكسدة لهذه الأطر تجردها من القدرة على استثمار بولار النهضة في الحركة الجماهيرية والارتكاز إليها، وهي تخلق لديها مناخاً من الإحباط والشعور بالعجز إزاء مسيرة التسوية الأميركية - الإسرائيلية في المنطقة. ويعبر هذا التكيف عن نفسه بأشكال مختلفة تتبقي كلها من التسليم بأن تطبيق اتفاق أوسلو - القاهرة واستقراره على الأرض هو قدر محتوم وممر إجباري لا مفر منه. ويقود هذا التسليم إلى سياسات عميقة تتراوح بين مد الجسور المطننة أو الخفية مع تطبيقات الاتفاق، وبين التآلم مع الأوضاع الإقليمية للمشكلة في المنطقة والخضوع لاعتباراتهما، والاكتفاء بتسجيل الرفض اللفظي للاتفاق والهروب نحو الشعارات المتطرفة والإحجام عن بلورة برنامج ملموس يبدل لبرنامج أوسلو - القاهرة، أو الجمع بين التطرف اللفظي وبين سياسة براغماتية تطمح إلى التمايش مع تطبيقات الاتفاق على قاعدة توزيع الأولويات وتقسيم النفوذ.

هذه التلاوين، على اختلاف التسلج التي تنتهي إليها، تعكس في الجوهر للمزاج السائد في صفوف شرائح اجتماعية معينة من البورجوازية الوطنية والفئات الوسطى التي أصيبت بالخذلان إثر التحولات لدرامية في الوضع الدولي والإقليمي خلال السنوات الأخيرة من جهة، ونال منها (داخل الوطن بخاصة) الإتهام والعجز بعد سبع سنوات من الانتفاضة من جهة أخرى. ولكن هذا المزاج لا يحرر عن الاستعدادات الكفاحية العالية لدى أوسع جماهير الشعب التي أثبتت الأحداث الأخيرة أن طاقاتها الثورية للكلمة ما تزال زاخرة ومتفجرة برغم جسامه التضحيات والمعاناة.

إن هذا التناقض بين اتجاهين متعاكسين: بين حالة القمع والتفكك التي تعيشها البنى القيادية للحركة الوطنية من جهة، وبين بولار استئناف النهوض الجماهيري من جهة أخرى، هو انعكاس لعملية الفرز الاجتماعي وإعادة الاصطفاف في خارطة القوى الطبقة

للشعب الفلسطيني في ضوء الصراع الجاري في المنطقة وفي ظل الواقع الدولي والإقليمي الجديد. إن هذا التناقض يؤثر إحصائياً جماهيرياً واسماً، ومشروعاً، بمختلف الأطر المنظمة للحركة الوطنية وعجزها عن مواكبة حركة الجماهير والتقاط زمام المبادرة لتطيرها في مواجهة المخطط التصفوي. وهذا يلقي على عاتق القوى الديمقراطية من جديد مسؤولية تاريخية كبرى في تقديم البديل السياسي الواقعي الوطني والتوحيدي والنهوض بنورها الكفاحي والجماهيري والسياسي وفتح الطريق لتجاوز هذا المأزق.

[٣/٥] إن المأزق الذي تعيشه الحركة الوطنية الفلسطينية هو انعكاس لحقيقة أزمة التكوين القيادي الراهن للحركة وعجز القيادات البرجوازية، بمختلف تلويناتها، عن شق طريق الخلاص للشعب الفلسطيني وقيادة نضاله الوطني في مرحلته الجديدة. إنه يبرز الحاجة الموضوعية إلى قيادة طبقية جديدة للحركة الوطنية، قيادة ذات تكوين اجتماعي مختلف ينبثق من الطبقة العاملة الفلسطينية وحلقاتها الكادحين والمثقفين الثوريين والديمقراطيين، إن التيار الديمقراطي في الحركة الوطنية هو المؤهل موضوعياً لبلورة هذه القوى الطبقية الطبقة الجديدة القيادية على إعادة بناء الحركة الوطنية وتجديدها. وعلى عاتق القوى الديمقراطية تقع مسؤولية النهوض بأوضاعها الذاتية والارتقاء بها إلى مستوى أداء هذا الدور. إن القوى الديمقراطية ليست بمنأى عن مظاهر الخلل والتزلزل البيروقراطي في تكوينها، فهي بحاجة إلى مراجعة نقدية شجاعة وتجديد بنيتها الفكرية التنظيمية وتطوير برامجها النضالية وأساليب عملها بما يتناسب مع المرحلة الجديدة.

إن القوى الديمقراطية تقف أولاً: أمام ضرورة مغادرة الحنين إلى صيغ فلسطين القديمة، ونبدذ نزعات الإحباط والتكيف والخصول البيروقراطي، والتوجه بكل طاقاتها نحو الحركة الجماهيرية الناهضة والاختراط فيها وتنظيمها على أساس برنامج سياسي وطني واقعي ونضالي ملموس بديل لبرنامج أوسلو - القاهرة. وهي تقف، ثانياً، أمام ضرورة توحيد صفوفها وتجاوز الميل إلى التكون إلى البنى البيروقراطية القائمة التي تعرقل وحدتها.

وفي قلب هذا التيار الديمقراطي تتحمل الجبهة الديمقراطية مسؤولية العمل من أجل تجديد بنيتها ومعالجة مظاهر الخلل والتزلزل البيروقراطي في تكوينها، على قاعدة الانفتاح على الحركة الجماهيرية الناهضة والاختراط فيها والإسهام في تنظيمها. إن دفع عملية التجديد الديمقراطي إلى الأمام، والتخلص من بقايا التزلزل البيروقراطي، ونبدذ روااسب نزعات الخصول والرتابة والحنين إلى الصيغ القديمة البالية، يتطلب تركيز التركيز نحو تعميق الانخراط في صفوف الطبقة العاملة الفلسطينية وسائر الشغيلة في الريف والمدينة

والمخيم، والمتقنين الثوريين والديمقراطيين في الوطن والأشتات، والعمل على تطهيرها وتنظيمها، ونحو جيل الانتفاضة من الشبيبة، النساء والرجال الذي تكفمه الانتفاضة المتجددة في الوطن والحركة الجماهيرية في الوطن والأشتات إلى ساحات المواجهة والنضال الوطني والاجتماعي.

أوائل أيار / (مايو) ١٩٩٤

ملحق رقم ١

اتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا

(٤ / ٥ / ١٩٩٤)

ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا والواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستقضي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨.

ويرغبان في تصديق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي والذي وقع في واشنطن في أيلول ١٩٩٣ بما فيها محاضر الجلسات (المسماة بإعلان المبادئ) وبوجه خاص البروتوكول الذي يتطرق حول تمسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

يتفق الطرفان على الترتيبات التالية المتعلقة بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

المادة ١

تنفيذاً لهذا الاتفاق:

الطرفان: حكومة دولة إسرائيل و (م.ت.ف.) ممثلة للشعب الفلسطيني

الصياغة

يؤكد الطرفان وفي إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩١ ما يلي:

يؤكدان عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

ويؤكدان رغبتهما في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

ويؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

(*) للنص العربي للاتفاق القاهرة (٤ / ٥ / ١٩٩٤) والنص الفرنسي الذي وزعته وكالة الأنباء الفرنسية.

أ - تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطين (١) و (٢) المرفقين بهذا الاتفاق.

ب - المستوطنات غوش قطيف ومناطق مستوطنات لوبير وكذلك سائر المستوطنات في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة رقم ١.

ج - «منطقة المنشآت العسكرية» تضي منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة رقم ١.

د - تعبير «الإسرائيليين» يتضمن أيضاً الوكالات الإسرائيلية للقانونية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل.

المادة ٢

الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية

١- تبدأ إسرائيل تنفيذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق وتنتهي إسرائيل هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع اعتباراً من تاريخ التوقيع.

٢- يتضمن انسحاب إسرائيل إخلاء جميع القواعد العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل طبقاً للمادة التاسعة (أو المعدلة فيما بعد) للشرطة الفلسطينية () في إطار الترتيبات الواردة في البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية العسكرية والمرفقة بهذا الاتفاق في الملحق رقم ١.

٣- يتزامن انسحاب إسرائيل مع إعادة انتشار بقية قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق تنفيذاً لمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والإسرائيليين ويتعين أن تكون إعادة الانتشار هذه تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

٤ - وتنفيذاً لهذا الاتفاق يمكن أن تتضمن «القوات العسكرية الإسرائيلية» الشرطة الإسرائيلية وقوات الأمن الإسرائيلية الأخرى.

٥- للإسرائيليين بما في ذلك القوات الإسرائيلية العسكرية أن يستخدموا بحرية الطرق الواقعة داخل حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا، وللفلسطينيين أن يستخدموا بحرية الطرق العامة التي تجتاز للمستوطنات كما ينص على ذلك الملحق رقم ١.

٦- تنتشر الشرطة الفلسطينية وتنهض بمسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقاً لهذا الاتفاق والملحق رقم ١.

المادة ٣

١- تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبما ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقليمها طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي تستمر إسرائيل في ممارستها حسبما ينص هذا الاتفاق.

التشريعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقاً لهذه المادة وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقاً للفقرة أ، ب من المادة السادسة من هذا الاتفاق.

٢- تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشئ في حدود اختصاصاتها إدارات أخرى وتلحق بها وحدت إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

٣- على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ حكومة إسرائيل بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وبأي تغيير في أعضائها. ويمرر أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل.

٤- بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهام وظيفته.

المادة ٤

الولاية القانونية

١- تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوطني والشخصي كما يلي:

أ- يشمل نطاق الاختصاص الإقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ويدخل في نطاق الاختصاص

٢- فيما يتعلق بنقل السلطات وممارستها في المجالات المدنية يتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات والنفوذ بها على النحو الذي يحدده البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون المدنية والمرفق بهذا الاتفاق في الملحق رقم ٢.

٣- يحدد الملحق رقم ٢ الترتيبات الرامية إلى نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها في هدوء وسلام.

٤- عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات على النحو المفصل في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه وفي الملحق رقم ٢ يتم حل الإدارة الإسرائيلية المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم تسليم القيادة العسكرية الإسرائيلية ولا يحول تسليم القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرارها في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ينص عليها هذا الاتفاق.

٥- يتم تشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون ولجنتين فرعيتين إقليميتين للشؤون المدنية في غزة ومنطقة أريحا على التوالي للتهوض بالتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل على النحو المفصل في الملحق رقم ٢.

٦- تقع مقر مكتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين بدء عمل المجلس الذي سينتخب طبقاً لإعلان المبادئ.

المادة ٤

بنية وتشكيل السلطة الفلسطينية

١- تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم ٢٤ عضواً تمارس جميع السلطات

الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق.

ب - يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي.

ج - تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأفراد الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي المشار إليه أعلاه باستثناء الإسرائيليين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.

٢ - تخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية وتشريعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص هذا الاتفاق.

٣ - أ - تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المنققة عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.

ب - تمارس إسرائيل سلطاتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقاً للقانون الداخلي. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين.

٤ - تمارس السلطات التي تتمتع بالمجال الكهربائي المغناطيسي والمجال

الجوي طبقاً لنصوص وأحكام هذا الاتفاق. ٥ - تخضع أحكام هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة والمفصلة في البروتوكول الذي يطلع بالشؤون القانونية والوارد في الملحق رقم ٣ لمرافق بهذا الاتفاق. ولإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتفاوضا بشأن أية ترتيبات قانونية أخرى.

٦ - تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية في المجالين الجنائي والمدني من خلال اللجنة الفرعية المختصة المشتركة.

المادة ٦

صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية

١ - السلطة الفلسطينية الصلاحيات التالية طبقاً لنصوص وأحكام هذا الاتفاق:

أ - الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضا الصلاحيات التنفيذية.

ب - تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة.

ج - تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحيات وضع سياسات والإشراف على تنفيذها وإستخدام موظفين وإنشاء إدارات ومصالح وهيئات ومؤسسات وإقامة دعاوي على الغير والتفاضي في مواجهة الغير وإبرام العقود.

د - تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحيات وضع سجلات وملفات للسكان وإصدار شهادات وترخيص ومستندات.

٢ - أ - طبقاً لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو

ولايتها سلطة إصدار قوانين بما في ذلك القوانين الأساسية والمالية واللاوائح وأية قوانين أخرى.

٢- يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة للنصوص وأحكام هذا الاتفاق.

٣- يتم إلحاق لجنة فرعية قانونية بتشكيل اللجنة المشتركة المختصة بأية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية وإسرائيل أن تطلب خلال ثلاثين يوماً من إلحاق اللجان المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.

٤- وعند استلام الطلب الإسرائيلي تفصل اللجنة الفرعية التشريعية مبدئياً في دخول هذه القوانين حيز التنفيذ إلى حين صدور قرار منها بشأن الموضوع.

٥- في حالة عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل خلال ١٥ يوماً إلى قرار بشأن دخول أي قانون حيز التنفيذ يحال الموضوع إلى هيئة لإعادة النظر تتألف من قاضيين سواء من القضاة المتقاعدين أو كبار القانونيين (يسمون فيما بعد «القاضيين») بحيث يكون هناك قاضي عن كل طرف يتم تعيينه من قائمة من ثلاثة قضاة يقترحها كل من الطرفين. يتولى القاضيان وضع قواعد وإجراءات كتابية غير رسمية تسهلاً للإجراءات في هيئة إعادة النظر.

٦- تسري القوانين المحالة إلى هيئة إعادة النظر إذا ما قررت الهيئة أنها لا تتناول مسألة أمنية تدخل في عداد مسؤولية إسرائيل وأنها لا تهدد بصورة خطيرة مصالح إسرائيلية كبرى يحميها

مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن إنشاء سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصليين وممارسة وظائف دبلوماسية.

ب- مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لصالح السلطة الفلسطينية في الحالات التالية فقط:

١- اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق ٤ لهذا الاتفاق.

٢- اتفاقات مع بلدان مائدة المعونات بغرض تنفيذ التزامات الرامية إلى تقديم المعون إلى السلطة الفلسطينية.

٣- الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط للتنمية الإقليمية المفصلة في الملحق رقم ٤ لإعلان المبادئ أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

٤- الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية.

ج- لا تعد من العلاقات الخارجية المعاملات بين السلطة الفلسطينية وبين ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ولأيضا إنشاء مكاتب تمثيلية خلاف تلك المنصوص عليها في الفقرة ٢، أ أعلاه بغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة ٢، ب أعلاه.

المادة ٧

الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية

١- للسلطة الفلسطينية ضمن حدود

هذا الاتفاق وأن سرعان هذه القوانين لا يسبب أضراراً لا يمكن إصلاحها.

٧ - على اللجنة الفرعية القانونية أن تسمى إلى التوصل إلى قرار بشأن موضوع القانون المعروض عليها خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلب الإسرائيلي فإذا عجزت عن التوصل إلى قرار خلال هذه الفترة يحال الموضوع إلى لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة الخامسة عشرة أئذاً (المسماة فيما بعد بـ «لجنة الارتباط») وتبحث لجنة الارتباط الموضوع على الفور وتعمل على البت فيه خلال ثلاثين يوماً.

٨ - في حالة عدم سرعان أي قانون بموجب الفقرة ٥ أو ٧ أعلاه يبقى الوضع على ما هو عليه إلى حين صدور قرار عن لجنة الارتباط بشأن الموضوع ما لم تقرر خلاف ذلك.

٩ - تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة على توقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديلها أو إلغائها طبقاً لهذا الاتفاق.

المادة ٨

ترتيبات الأمن والنظام العام

١ - تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسباً للنص المادة للتسعة أئذاً وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات

الخارجية من البحر والجو ولينضاً للمسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة حفاظاً على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.

٢ - ينص الملحق رقم ١ على ترتيبات الأمن المتفق عليها وسبل التنسيق.

٣ - ينص الملحق رقم ١ على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون لفرض الحماية الأمنية المتبادلة ولينضاً ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا.

٤ - يجوز إعادة النظر في الترتيبات الأمنية التي ينص عليها هذا الاتفاق والملحق رقم ١ بناء على طلب أي من الطرفين ويتضمن الملحق رقم ١ ترتيبات إعادة النظر.

المادة ٩

المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة

١ - تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية هي المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسماة فيما بعد «بالشرطة الفلسطينية»). وتنص المادة الثالثة من الملحق رقم ١ على واجبات ووظائف وبنية وانتشار وتشكيل الشرطة الفلسطينية والأحكام التي تنطبق بتدعيمها وعملاتها.

وتنص المادة الثامنة من الملحق رقم ١ على القواعد السلوكية التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطينية.

٢ - باستثناء الشرطة الفلسطينية المشمل إليها في هذه المادة والقوات

عن أي تحريض بما فيه الحملات الدعائية ضد بعضهما البعض وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير الإجراءات القانونية اللازمة لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية.

٧- من دون الانحراف عن الموجبات الواردة في هذا الاتفاق تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة للنشاطات الإجرامية التي قد تؤثر على الجاليين بما فيها التهديدات المرتبطة بالانجرار بالمخدرات والمنشطات وللتهريب والاعتداءات على الأملاك بما فيها الاعتداء على السيارات.

المادة ١٣

العلاقات الاقتصادية

إن العلاقات الاقتصادية بين الجاليين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ٢٩ نيسان ١٩٩٤ وقد جمعت النسخ الموقمة في الملحق رقم ٤ وهي خاضعة لبلود هذا الاتفاق وملحقته.

المادة ١٤

حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحيتهما ومسؤوليتهما بموجب هذا الاتفاق أخذين بعين الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة ١٥

لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة ١- على لجنة الارتباط التي أنشئت

العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو تشغيل أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.

٣- ويستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق رقم ١ ولأيضا أسلحة وذخيرة وعتاد القوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز لأية منظمة أو أفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق رقم ١.

المادة ١٦

المرمات

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول الممار بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن إنضقة إلى أي مابين تعتبر دولية، مدرجة في الملحق رقم ١، للمادة العشرة.

المادة ١٧

العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

ترتيبات العبور الأمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق رقم ١، للمادة التاسعة.

المادة ١٨

العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

١- تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وعلى ضوء ذلك عليها الامتناع

بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادئ أن تعمل على تطبيق هذا الاتفاق بمرونة، وتعامل مع قضايا تحتاج إلى تنسيق ومع قضائيا أخرى ذات اهتمام مشترك ومع النزاعات.

٢. تتألف لجنة الارتباط من عدد ممثلين من الأعضاء من كلا الجانبين. وبامستطاعتها أن تصنف فنيين آخرين وخبراء إذا دعت الحاجة.

٣. تقرر لجنة الارتباط أسلوب عملها بما فيه وتيرة ومكان أو لمكة اجتماعاتها.

٤. تتخذ لجنة الارتباط قراراتها بالتوافق.

المادة ١٦

العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر

١. بموجب المادة ١٢ من إعلان المبادئ يدعو الطرفان حكومتى الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة أوثق وتربويات تعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وبين كل من حكومتى مصر والأردن من جهة ثانية وذلك من أجل تطوير التعاون بينهم. وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء لجنة متابعة.

٢. تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق إجراءات قبول الأشخاص المهجرين من الضفة الغربية ولطاع غزة عام ١٩٦٧، وذلك مع اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع القوضى.

٣. تتاحلج لجنة المتابعة قضائيا أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة ١٧

تسوية الخلافات والنزاعات

أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحمل إلى هيئة التنسيق والتعاون المختصة التي أُنشئت بموجب هذا الاتفاق وتطبق أحكام المادة ١٥ من إعلان المبادئ على أي خلاف لا تتم تسويته من قبل هيئة التنسيق والتعاون المختصة، أي:

١- الخلافات الناجمة عن تطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاقات فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوى بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.

٢- الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة ينطق عليها الجانبان.

٣- يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوافق، لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين، ينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة ١٨

منع الأعمال العدائية

يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات ضد بعضهم البعض وضد الأفراد الموجودين تحت سيطرة الطرف الآخر وضد ألاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد المتهربين. إضافة إلى ذلك يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية ضد المستوطنات وضد المنشآت التابعة لها والمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين.

للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، على أسس متفق عليها.

٣- تطبيق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الإسرائيلي للإفراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم.

٤- يتعهد الطرف الفلسطيني بحل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني بعدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيداعهم بأي شكل.

٥- فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذا الاتفاق، ولذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل ١٣ أيلول ١٩٩٣.

المادة ٢١

الوجود الدولي المؤقت

١- يوافق الجانبان على وجود دولي أو لطيفي مؤقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا (وجود دولي مؤقت لاحقاً) طبقاً لأحكام هذه المادة.

٢- يتألف الوجود الدولي المؤقت من ٤٠٠ شخص مؤهل بمن فيهم مراقبون وموجهون وخبراء آخرون من خمس أو ست دول مانحة.

٣- على الطرفين أن يطلبا من الدول المانحة إنشاء صندوق خاص لتمويل «الوجود الدولي المؤقت».

٤- يمارس «الوجود الدولي

المادة ٢٢

الأشخاص المقفودون

على السلطة الفلسطينية أن تتعاون مع إسرائيل عبر تقديم كل المساعدة اللازمة للبحث عن إسرائيلييين مفقودين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك عبر تقديم المعلومات عن إسرائيلييين مفقودين. على إسرائيل أن تتعاون مع السلطة الفلسطينية في البحث عن مفقودين فلسطينيين وأن تقدم المعلومات اللازمة بهذا الصدد.

المادة ٢٣

تدابير تعزيز الثقة

يهدف إيجاد مناخ إيجابي وموات لتطبيق هذا الاتفاق، وبهدف إقامة قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والإرادة الطيبة يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يلي:

١- لدى التوقيع على هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية، خلال مهلة خمسة أسابيع، حوالي خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة. والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.

٢- بعد التوقيع على هذا الاتفاق، يواصل الجانبان التفاوض

د - في حال وجود دعوى قضائية متعلقة بهذه الشكوى تبلغ إسرائيل السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع عن القضية وتقديم أي حجج لصالحها.

هـ - في حال قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من قبل إسرائيل في إطار مثل هذه القضية بتعين على السلطة الفلسطينية أن تسدد هذا التعويض كاملاً إلى إسرائيل.

و - مع عدم الإخلال بما ذكر أعلاه وفي حال استخلصت المحكمة المعنية بهذه القضية أن المسؤولية تقع فقط على عاتق موظف أو وكيل جاوز نطاق صلاحياته أو تسدد الإساءة، لا تتحمل السلطة الفلسطينية أي مسؤولية مالية.

٢ - إن نقل السلطة بحد ذاته ينبغي أن لا يؤثر على حقوق واجبات ومسؤوليات أي شخص أو هيئة اعتبارية موجودة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

المادة ٣٣

للبنود النهائية

١ - يصبح هذا الاتفاق نافذاً بمجرد توقيعه.

٢ - الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق تبقى سارية حتى يحل محلها الاتفاق الانتقالي الذي ورد في تفاسق إعلان المبادئ أو أي تفاسق آخر بين الطرفين.

٣ - تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد على خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

المؤقت» مهمته لمدة ستة أشهر ويمكن أن يمدد هذه الفترة أو يغير هدف العملية التي يقوم بها بموافقة الطرفين.

٥ - يتركز «الوجود الدولي المؤقت»، ويصل بين المدن والقرى التالية: غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا وعصمان وبيت حانون ولرّيا.

٦ - تتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص لتطبيق هذه المادة، بهدف إيجاز المفاوضات مع الدول المانحة المساهمة في عناصر «الوجود الدولي المؤقت» خلال شهرين.

المادة ٣٤

الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

١ - ١ - إن نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، كما هو مبين في الملحق رقم ٢، يتضمن جميع ما يتصل بها من حقوق ومسؤوليات والالتزامات تنشأ عن عمل أو امتناع عن عمل قبل (عملية) نقل السلطات. تكف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بمثل هذه الأعمال أو الامتناع عن أعمال وتتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن ذلك وعن سير عملها.

ب - أي دعوى مالية تقام بهذا الصدد ضد إسرائيل مستحال إلى السلطة الفلسطينية.

ج - تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية بما لديها من معلومات عن شكوى عاقلة أو سابقة أحييت إلى إحدى المحاكم ضد إسرائيل في هذا الإطار.

حقوقه أو مطالبه أو موقفه.

٦- يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة يجب الحفاظ على سلامتها ووحدتها خلال الفترة الانتقالية.

٧- يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وألا يتغير وضعهما خلال فترة تطبيق هذا الاتفاق. ولا شيء في هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.

٨- إن ديباجة الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقة به تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

٤- يتفق الطرفان على أنه ما دام هذا الاتفاق نافذاً، فإن الحاجز الأمني الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى قائماً، كما أن الخط الذي يحدده هذا الحاجز كما هو مبين في الخريطة رقم ١، لا يكون له أي معنى خارج إطار هذا الاتفاق.

٥- ينبغي ألا يسيء أي بند في هذا الاتفاق بأي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتوقعة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما نص عليه إعلان المبادئ. لا يمكن اعتبار، على ضوء هذا الاتفاق، إن لياً من الطرفين تراجع أو تخلى عن أي من

وضع في القاهرة اليوم الرابع من أيار ١٩٩٤

عن منظمة التحرير الفلسطينية
ياسر عرفات

عن حكومة إسرائيل
اسحق رابين

الشهود

جمهورية مصر العربية
حسني مبارك

روسيا الاتحادية
أندريه كوزيف

الولايات المتحدة الأميركية
وورن كريستوفر

ملخص بنود البروتوكول المدني الذي سمي بالملحق رقم ٢

ورخص وسائل المخابرات ونقل المعلومات.

* مستوفى إسرائيل كل المساعدة التي ستحتاجها السلطة الفلسطينية بما في ذلك فتح المكاتب والمقار وبدوك المعلومات الضرورية لنقل السلطة.

نقل السلطات سيضم:

* الأمور الداخلية بما في ذلك الشؤون البلدية وترخيص المطابع

* لجنة التنسيق في الأمور المدنية ستكون مسؤولة عن نقل سلطات الإدارة المدنية ومتابعة الأمور المتعلقة بالطرق، خطوط الكهرباء وأمر البنية التحتية، كما ستكون مسؤولة عن القضايا المتعلقة بمعالجة التنقل من وإلى غزة وأريحا والتنقل الحر من غزة إلى أريحا وبالعكس، بما في ذلك الممرات الدولية وستكون مسؤولة عن الاتصالات اليومية المنطقة برخص العمل، والمستشفيات

والأثرية.

• الشؤون الدينية: تسمح السلطات

للفلسطينية بحرية الوصول إلى الأماكن الدينية كما تحدها الأدبيات المختلفة وحماية تلك الأماكن ويشمل الاتفاق أربعة أماكن دينية يهودية هي كنيس نلزان (عين دويك) المقبرة اليهودية في تل سميرت، كنيس شالوم إسرئيل في أريحا، الكنيس اليهودي في غزة.

تعلن إسرائيل أن الحكم العسكري لم يصادر أي ممتلكات لدائرة الأوقاف إلا فيما يتعلق بمؤسسات علمية مثل المدارس.

• الزراعة: ويشمل الحفاظ على مستويات التطعيم للثروة الحيوانية وتأقلم الأدوية والتقايسات المتعلقة بالمرافقة على الأمراض الزراعية والثروة الحيوانية.

• للتوظيف

• تسجيل الأراضي: ويستثنى أراضي المستوطنات والمواقع العسكرية.

• المحميات الطبيعية: وتشمل ضمنان حماية الحيوانات والنباتات والأزهار والحفاظ على وضع المحميات الحالي.

• الطاقة: تستخدم السلطات الفلسطينية شركة كهرباء محافظة القدس لتزويد منطقة أريحا بالطاقة. أما في غزة فسيستمر استخدام شركة الكهرباء القطرية الإسرائيلية بصورة مؤقتة إلى أن يتم قيام سلطة الطاقة الفلسطينية.

• الأشغال العامة: يشمل دائرة الإسكان في غزة.

• الخدمات البريدية: ويشمل توزيع البريد في غزة وأريحا.

والرقابية على الأفلام والمسرحيات والجمعيات العلمانية.

• السلطات المتعلقة برخص صيد الأسماك والمركبات البحرية ضمن الإجراءات الأمنية الواردة في الملحق رقم (1) الأمني.

• سلطة للمصح

• دائرة الإحصاء

• المرافقة

• موظفو الإدارة المدنية ويشمل ضمنان استمرار عمل موظفي الإدارة المدنية والحفاظ على حقوقهم.

• الدائرة القانونية: وتشرف على الجهاز القضائي وإجازة المحامين والشركات والعلامات التجارية.

• العمل: ستتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على طرق للاعتراف المتبادل بالشهادات المهنية.

• التعليم: تعتمد إسرائيل والسلطة الفلسطينية بأن تساهم أجهزة تعليم كل طرف بدعم السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني والسلام في المنطقة.

• الشؤون الاجتماعية: وتشمل تسجيل الجمعيات الخيرية والإشراف عليها.

• التخمين.

• الإسكان.

• السياحة: وتشمل ترخيص للتفنادق ومحلات الاستئجار ووكلاء السياحة.

• الملتزهات العامة: نقل السلطة بشرط عدم المس بالمواقع الدينية

المعلومات والإحصائيات حول الأبار في المستوطنات وكمية المياه المستخدمة شهريا.

* **التخطيط والخرائط الهيكلية:** سيستمر قوضع القائم في غزة وأريحا قبل التوقيع إلا في حالة التعديل الذي لا يتعارض مع الاتفاقية.

* **ضرائب مباشرة:** تفاصيل ضمن الاتفاق الاقتصادي.

* **ضرائب غير مباشرة:** تفاصيل ضمن الاتفاق الاقتصادي.

* **حماية البيئة:** التعاون بين الطرفين لحماية البيئة وتشكيل برنامج إنذار مبكر مشترك لأمر بيئية.

* **الغاز والبترو:** يجب إبقاء مسافة محفولة بين المستوطنات والمنشآت العسكرية ومراكز محطات الوقود.

سيكون لون أسطوانات الغاز في أريحا وغزة مختلفا عن إسرائيل.

* **التأمين:** تفاصيل في الاتفاق الاقتصادي.

* **المالية:** ستحول إسرائيل للسلطة الفلسطينية الأموال المنقولة وغير المنقولة في الإدارة المدنية في غزة وأريحا وستتهي إسرائيل كافة اتفاقيات الخدمات أما اتفاقيات التطوير فسيتم نقلها للسلطة الفلسطينية أما اتفاقيات الإيجار من الأوقاف وجهات خاصة فستبقى سارية المفعول ولن تتحمل إسرائيل مصاريف قضائية مقامة ضدها في الشؤون المدنية.

* **التسجيل السكاني والتوثيق:** تتسلم السلطات الفلسطينية كافة الوثائق والمعلومات ويتم استبدال الهويات الإسرائيلية الحالية بهويات جديدة. وهذه الهويات الجديدة ستكون ضرورية لدخول إسرائيل لسكان أريحا وغزة وللتنقل من غزة إلى أريحا وبالعكس.

يحق للسلطة الفلسطينية إصدار تأشيرات إقامة دقمة بشرط موافقة إسرائيل.

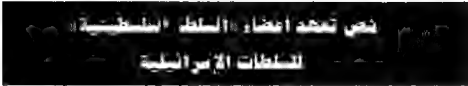
* **سلطة الأراضي الحكومية وأماكن الغائبين:** لا تشمل أراضي المستوطنات والمنشآت العسكرية.

* **الاتصالات:** هناك ملحق خاص في الموجات الايكتر ومخاطبة بضمن مجموعة واسعة من الحقوق للاتصال اللاسلكي وبضمن إقامة شبكة تلفزيونية وإذاعة. أما بالنسبة للاتصال الهاتفي فسيستمر العمل بالاتفاق مع شركة بيزيك حتى إقامة هيئة فلسطينية للقيام بخدمات هاتفية.

* **الأثار:** سيجي الجانب للفلسطيني الأثار ويحترم توصيات لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة خاصة فيما يخص المواقع اليهودية.

* **المياه والمجاري:** السلطة الفلسطينية ستدير وتطور كافة أجهزة وشبكات المياه والمجاري بما في ذلك حفر الأبار باستثناء المستوطنات والمناطق العسكرية والتي ستديرها شركة ميكوروت الإسرائيلية وسيسمح للمستوطنات بالحفاظ على مستوى ضخ المياه الحالي ومستوفر إسرائيل كل

ملحق رقم ٢



أفما يلي نص التعهد الذي سيوقعه كل عضو من أعضاء سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في منطقتي غزة وأريحا للسلطات الإسرائيلية، حتى يحظى بموافقتها على إشراكه بهذه السلطة وقد جاءت الترجمة الحرفية لهذا التعهد على النحو التالي:

«نحن الموقعين أدناه نتعهد بما يلي، بشكل جماعي وفردى أن نضطلع بمهام وواجبات السلطة الفلسطينية كما هو منصوص عليه في اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا... التاريخ».

ملحق رقم ٣

(نص الوثيقة المطلوبة من المحتلين للتوقيع عليها
بمقابل الإفراج عنهم)

وأعلم أن هذا الإفراج تم في إطار
مفاوضات مسيرة السلام التي أدامها بين
إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ
إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في
١٣ / ٩ / ١٩٩٣ م.

التوقيع

التاريخ

وثيقة إعلان ونهضة

أنا الموقع أدناه / الاسم _____
رقم الهوية _____

أتعهد بالامتناع عن كل أعمال
الإرهاب والطف، كما أظن أنني أعرف
تمام المعرفة أن هذا التوقيع على هذه
الوثيقة هو شرط لإفراجي من السجن،

ملحق رقم ٢

حول التماطي مع الوجود الفلسطيني في لبنان (*)

رفض التوطين في أي شكل كان.

ونحن نعتبر أن لا حل جزئياً واحداً لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ويخطئ من يعتقد بأن هنالك حل فوري واحد لهذا الموضوع، إني أتصور بأن حل مشكلة اللاجئين يجب أن يعمل من أجلها على محاور ثلاثة:

المحور الأول: هو إقرار مبدأ حق العودة وتثبيت قرار الأمم المتحدة بحق العودة. ماذا أعني بحق العودة، طبعاً لن تقبل إسرائيل بعودة المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي التي سبقت تحت سلطتها ولكن ما هي علاقة إسرائيل بعودة المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي التي مشتركة الآن غزة وأريحا وقد يكون هناك في ما بعد أكثر من غزة وأريحا، فمن هنا فإن حق العودة إلى الأراضي الفلسطينية التي ستكون تحت السلطة الفلسطينية مستقبلاً يجب أن يكرس، خصوصاً لمن لهم ارتباطات في هذه الأرض سواء كانت

■ أحد المواضيع الأساسية التي تكشف عن مدى التضامن العربي هو موضوع اللاجئين في الدول العربية والذي ينطش في المتعددة الأطراف، وعلى سبيل المثال فالأردن الذي نكرت أنه لم يوقع قال أنه سيحتكم إلى القانون الدولي في هذا الموضوع وليس إلى القرار ١٩٤ الذي ينص على إعادة اللاجئين إلى أرضهم، ماذا عن الوجود الفلسطيني في لبنان وكيف سنتعاملون معه؟

■ عندما يختار الأردن إطاراً معيناً قانونياً أو غير قانوني للتعاملي مع مشكلة الوجود الفلسطيني فإنه يعني بذلك مشكلة الوجود الفلسطيني على أرضه بالتحديد وليس خارجها، في ما يتعلق بلبنان، إنا نعتقد أولاً أن لا حل ممكن في المتعددة الأطراف لمشكلة اللاجئين للفلسطينيين خارج عن الثنائية، وثانياً بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني في لبنان نحن ننطلق من ثوابت واردة في الدستور اللبناني وهي عنوان إجماع لكل اللبنانيين في

(*) كما ورد في مقابلة وزير الخارجية اللبنانية فارس بولوز مع جريدة السفير اللبنانية في ١٨ / ٤ / ١٩٩٤.

عاملة وطاقية بشرية معينة، كما أعتقد أن لبعض هذه البلدان مسؤولية معنوية وسياسية وعرقية حتى في ما يتعلق بالمساهمة في معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين... كيف يمكننا الاستمرار في استيراد يد عاملة آسيوية وأماناً أبناء من الشعب الفلسطيني لا يمكنهم دخول هذه الدول والعمل فيها.

ومن هنا أقصّر أن هذه الحلول الأربعة إن قلنا بالتعاطي معها بجدية، يمكنها أن تحل للبلدان الجزء الأكبر والجزري من مشكلة الوجود الفلسطيني، لأن هذا الوجود إن كان علانياً ومقبولاً و«مضموماً» في باقي الدول التي لها مساحات شاسعة وأعداداً سكانية ضخمة، واستيعابها ٤٠٠ أو ٥٠٠ ألف فلسطيني لا يؤثر عليها، إلا أن هذا الموضوع في لبنان يتخذ عمقا وله تأثيرات أساسية، أو لا لبنان بلد مساحته الجغرافية ضئيلة جداً بالنسبة لسكانه، وثانياً أن المساحة اللبنانية القابلة للسكن أو للاستثمار إذا خلصنا الجبال العالية والوديان الميمنة تبقى مساحة متواضعة جداً، ثالثاً، الجميع يعلم أن التركيبة اللبنانية تركيبة دقيقة جداً وأن أي خلل يلحق بهذه التركيبة سينعكس سياسياً واجتماعياً واقتصادياً... وأخيراً، رابعاً أننا نعتقد أن حالة اللاجئين الفلسطينيين في الميمنة الموجودة في لبنان تختلف جذرياً عن حالتهم في عدد من الدول حيث استقروا وحيث يمارسون العمل ويتمتعون بالخدمات الصحية وفترية.. فالآن أن يطلب من الدولة اللبنانية الخارجة من الحرب، وغير القادرة على تلبية حاجات اللبنانيين الاجتماعية، أن تتعهد حاجات الفلسطينيين فهذا فعلاً أمر مستحيل.

ارتباطات ملابية أو ملكية أو متعلقة باعتبارات إقليمية خاصة بمن لهم آثارب هناك، واعتقد بأن هذا المبدأ إذا عملنا جدياً في اتجاهاه يمكن أن يستوعب ٢٠ بالمائة ربما من المواطنين الفلسطينيين الموجودين على الأراضي اللبنانية.

المحور الثاني: يتمثل بمبدأ توحيد العودة، لا شك بأن على العالم مسؤولية إنسانية تفرغ من السماح لمن لهم أعضاء من عائلاتهم من بين الفلسطينيين الموجودين في أي دولة في العالم، السماح لمن لهم أكثرية من عائلاتهم في مكان معين، سواء في مصر أو سوريا أو الأردن أو الخليج أو فلسطين أو كندا أو الولايات المتحدة بأن يلتحقوا بعائلاتهم، أي لم تشمل عبر التتاق الألفية بالأكثريّة، وإذا توصلنا إلى بلورة هذه الفكرة واعتمادها فإنه يمكن لها أن تحل ٢٥ في المائة من مشكلة الفلسطينيين في لبنان.

ثالثاً: إنني أقصّر بأن هنالك دول ذات طابع اغترابي، هنالك دول قد تأسست على أراض شاسعة وغنية، وهي تعاني من مشكلة ضعف في الطاقات البشرية وفي العدد البشري وهي دول قد فصحت المجال عبر السنين ولا تزال أمام استقبال عدد من المغتربين أو المهاجرين ومنها أستراليا وكندا وربما الولايات المتحدة، واعتقد أن على هذه الدول التي لا تزال تستقبل عدداً كبيراً من المهاجرين أن تعطي أولوية لمن يرغب من أبناء الشعب الفلسطيني في الاستيطان في هذه الدول.

رابعاً وأخيراً، إنني أقصّر أن منطقة الشرق الأوسط هي أيضاً منطقة شاسعة، وبعض أجزائها تمتلك ثروات ضخمة جداً وهي بحاجة إلى بشر وإلى يد

■ ولكن الدولة منعت إعادة الإعمار في المخيمات.. من خلال أموال الأوروا وليس من أموالها هي... ماذا يجري بالضبط، وماذا يطبخ للمخيمات؟

■ لو سمح بمكس ذلك، لكنكم قد قلتم بأن للتوطين حاصل... ما هو المطلوب، هل المطلوب أن تبقى القضية الفلسطينية حية وأن تبقى المشكلة مطروحة على مسؤولية الجميع أم المطلوب استيعاب هذه المشكلة وإيهانها في لبنان، أنا أعتقد أن للتوفيق بين هاتين الفكرتين هو شيء مستحيل... إذا أردتم أن يسمح للفلسطينيين البناء أينما كان، وإذا أردتم لهم أن يدخلوا إلى الضممان الاجتماعي وأن يتمتعوا بكل حقوق المواطن اللبناني، أعتقد أنكم بإلزامك أو من دون إلزامك تتجهون نحو تحقيق للتوطين.

■ معالي الوزير، من الواضح والمؤكد أن إسرائيل ليست بواردة إرجاع الفلسطينيين وهي تطرح في المقابل مسألة يهود الدول العربية.

■ أنا أعتقد أن المشكلة ليست فقط عند إسرائيل، إذ لا تصور أن هناك فلسطينيين سريحيين في العيش في دولة إسرائيل، وهذا الموضوع أساساً غير مطروح... نحن نتكلم عن عودة الفلسطينيين إلى الأرض التي ستسترد وتوضع تحت سلطة القيادة الفلسطينية.

■ يفهم من كلامكم أن لبنان لا يرغب في الإبقاء على الفلسطينيين الموجودين لديه وهو مسيحل على تقليص عددهم لأنه كما تقول لم يعد يحتمل مثل هذا العدد.

■ لبنان... لا أقول أنه لم يعد يحتمل، لأن ذلك يعني وكأنه في الماضي

استطاع أن يتحمل... إني أقول بأن لبنان لم يتمكن في يوم من الأيام أن يحتمل هذا الحد ولن يتمكن من احتمال هذا العدد، ولا نقبل ولا يجوز أن تتم محاولة حل المشكلة الفلسطينية عبر خلق مشكلة لبنانية، كما أننا لا نريد ولا نقبل أن تستبدل الهوية الفلسطينية بأية هوية أخرى بما فيها الهوية اللبنانية.

■ حسنناً... ولكن لبنان تحمل مسؤولية قسم من الفلسطينيين وعليه الاستمرار في ذلك، مؤقثاً على الأقل؟

■ لبنان استقبل كما عدد من الدول العربية عدداً من المواطنين الفلسطينيين بشكل مؤقت، ربما يتم إيجاد الحلول لهم.. لقد طالبت الدول، فهل هذا يعني أن على لبنان أن يتحمل مسؤولية هؤلاء لوحده، أم أن هذا مسؤولية دولية أولاً نتيجة عن خلق كيان إسرائيلي على حساب الفلسطينيين، وعربية ثانياً من منطلقات عرقية وأخوة، وأخيراً بالنتيجة تتعلق بالدول المضيفة.

■ على كل إننا نحفظ بوجهة نظرنا إزاء ما تقول به...

■ ما هي المشكلة؟

■ الأمور قد لا تطرح فقط انطلاقاً من الخيارات التي تحدثت عنها... هناك مشكلة..

■ شك تقضي «بأنه في مشكلة، حدا ذلك أو ما في مشكلة» وهي لو لم تكن موجودة لما كنت تطرح علي كل هذه الأسئلة... إننا نفرمك بوجود مشكلة وقتت تصالتي ما هي طرق حلها وأنا أجب بطرق حلها الواقعية والممكنة.

■ هل الأفكار التي طرحتها هي

■ ■ ■ لقد أثبت الفلسطينيون حتى الآن أنه متمسك بهويته وأعتقد أن عددا كبيرا من الفلسطينيين لا يرغبون إلا بالعودة إلى فلسطين وإما إلى بلد يعتبرون أن شروط العمل أو شروط الإقامة أو حفظ العيش فيه أفضل بالنسبة إليهم، وأعتقد أن فتح مثل هذه الخيارات لا يتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني وكانت في العودة أو في تجمع العائلات أو في انتقاء البلد الذي يرغب في أن يعيش فيه.

■ هل هناك إمكانية للبحث في خيارات أخرى على الصعيد اللبناني، توفر ظروفاً أفضل للفلسطينيين؟

■ ■ ■ لا يمكن للبنان في أي ظرف من الظروف تجنيس الفلسطينيين.

■ لم نقصد التجنيس.

■ ■ ■ من الممكن أن يتعاطى لبنان مع حلول تدريجية، وأن يتم تنظيم إقامة البعض تطبيقاً لحلول قد تحتاج إلى بعض الوقت... ولكن هناك نقطة ثابتة من الثوابت اللبنانية وهي أنه لا يمكن أن يستوعب لبنان الفلسطينيين وأن يذويهم في الهوية اللبنانية.

أفكار شخصية لم أتجزم من ترتيبات تعد للمنطقة.

■ ■ ■ هي نوع من تقييم واستقراء للاتجاهات التي يمكن أن نعتدها، وهذا الكلام بحثناه مع مراجع دولية وغيرها، وأعتقد أن هذا الكلام أصبح لدى هذه المراجع وتداوله.

■ هل هذه الأفكار تسري على سوريا والأردن ومصر؟

■ ■ ■ كلا... هذا الحل من خصوصيات لبنان... ربما كان الفلسطينيون الموجودين في مصر لا يعانون مشكلة ولا مشكلة للدولة المصرية ذات الـ ٦٠ مليون مواطن في استيعاب ٥٠٠ ألف فلسطيني، ولا مشكلة لسوريا من حيث المخيمات الكبيرة ربما وحيث أن الفلسطيني يستفيد من التطبيب والتعليم المجاني، ولديه تقريباً كل الحقوق ما عدا الحقوق السياسية.

وقد شرحت خصوصية لبنان الناتجة عن كونه بلداً صغيراً وجغرافيته ضيقة وتركيبته حساسة.

■ إذا لم يرغب الفلسطينيون في لبنان في المغادرة، هل سوف يكره على ذلك؟

ما بعد اوسلو

فهد سليمان

(1)

في الشهور الأخيرة تصاعدت المواجهة في المناطق المحتلة، بأشكالها الجماهيرية والصدامية المتعددة، ضد المستوطنين وقوات الاحتلال... واكتسبت أشكالها العنيفة بخاصة، إلى جانب اتساعها، فعالية أوقعت خسائر غير مسبوقه في صفوف العسكريين والمستوطنين. وتطورت هذه المواجهة في سياق التصدي للقمع الاحتلالي الموالك لمعالجة استيطانية منهجية، امتدت على مساحة الضفة الغربية، وتركزت بشكل خاص في المناطق التي يجري التحضير حثيثاً لضمها إلى دولة إسرائيل: القدس الكبرى، والمناطق المحاذية «للخط الأخضر»، غرباً، وغور الأردن شرقاً، والكتل الاستيطانية حول المدن الرئيسية. واتسعت حملة مصادرة الأراضي وشنق الطرق الانتفاجية بين المستوطنات لتحويلها إلى مساحة مترابطة تغطي حوالي نصف الضفة الغربية.

واشتد الضغط الاقتصادي على الضفة وغزة، وتفاقت الأزمة المعيشية، وارتفعت البطالة جراء سياسة الحصار وإغلاق المناطق، التي علت وتيرتها، واستطالت مدتها مع التصعيد العنفي. واتسعت حملة الاعتقالات في إطار الرفض الإسرائيلي العمادي للإفراج عن الأسرى والمعتقلين بموجب الاتفاقات المعقودة، وشرع الكنيست قانوناً يقضي بمنع مؤسسات مت.ف. في القدس الشرقية ويحظر نشاطها. ولجأ الاحتلال إلى مزيد من إجراءات المداومة والغلط للمؤسسات الفلسطينية، بدعوى احتضانها لأنشطة قوى للمعارضة المناوئة للاحتلال.

لقد أثبتت تجربة الشهور الماضية أن اتفاق أوصلو - القاهرة نجح لمواجهة بدلاً من احتوائها. فاستمر الاحتلال تحت يافطة الاتفاق أدى إلى استمرار مقاومته بكل الوسائل، وتكثيف الاستيطان، وتوسيع رقعته، وتشديد القمع، سحر حدة الصدام، فسقط من الإسرائيليين منذ أوصلو أكثر مما سقط خلال السنوات الست الأولى من الانتفاضة. إن اتفاق أوصلو لم يضمن أمن إسرائيل بل كشفه وعرضه إلى ضربات مؤلمة في عمق الكيان، ولم يمنحها الأمن إلى الأرض كما راغبت، بل جدد المقاومة بكافة أشكالها، وارتقى بفعاليتها في الصراع ضد الاستيطان ونهب الأراضي الفلسطينية.

(2)

مازق أوسلو والأفق السياسي المخلف

[٧/٧] انحسر التأييد لرابين في حزبه وتنتاقه الحكومي، ووسط الراي العام الإسرائيلي، الذي تراجع تأييده لاتفاق أوسلو، بعد أن بنى هذا التأييد على وهم إمكانية الجمع بين استمرار الاحتلال والاستيطان، والتخلص من المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة، مقابل إقامة سلطة الحكم الذاتي في غزة، وللتحلل من أعباء القطاع الأمنية والاقتصادية بالنزف الذي كان يتسببه.

إن هذا الانحسار في التأييد يعكس مزيداً من التحول نحو اليمين، ويهدد بشكل جدي واقع رابين وحزب العمل في الانتخابات القادمة (خريف ٩٦). فالمزاج الغالب لدى الناخب الإسرائيلي منحاز إلى ثنائية الأمن والمستوطنات، والأمن والقلم الكبرى... وهذا ما يترتب على رابين أخذه بالاعتبار في تعامله، تفاوضاً وتطبيقاً، مع اتفاق أوسلو وسلطة الحكم الذاتي التي تصبح مطالبة بدور أمني متعاظم إزاء المقاومين ضد الاحتلال، والاستسلام لأولويات إسرائيل وتصوراتها حول المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية (إعادة الانتشار من المناطق الأهلة في الضفة، وانتخابات المجلس التنفيذي).

إن هذه الأولويات الإسرائيلية تعلي ممارسة الضغط على سلطة الحكم الذاتي (السلطة الفلسطينية) كي تضطلع بدورها الأمني الملحوظ في اتفاق أوسلو - القاهرة، وفي وثيقة الاعتراف «المتبادل» (نبذ الإرهاب وللتخلي عن العنف، وتحمل م.ت.ف. المسؤولية عن كل عناصرها كي تضمن امتثالهم لهذا، وتأييد المخالفين...). وفي ضوء تنامي المعارضة لاتفاق أوسلو وتطبيقاته، تصبح هذه الوظيفة الأمنية موجهة ليس فقط ضد أفراد بل ضد أوسع القطاعات الشعبية وطلاتها المكافحة، وآخر الأمثلة على ذلك موجات الاعتقال في قطاع غزة التي شملت المئات من قادة وكوادر ونشطاء الجبهة الديمقراطية والجهاد وحملات.

لقد بات اتفاق اوسلو - القاهرة سبباً لاعتبارات الأمن الإسرائيلي، التي تقوم عليها أصلاً معادلة الاتفاق، ومن منظور إسرائيل لهذا الأمن الموازي لبقاء الاحتلال وتوسيع الاستيطان ومواصلة مخطط تهويد القدس.

وضمن هذه الأولويات يجري للتعامل مع المرحلة الثانية للفترة الانتقالية (تأجيل إعادة انتشار قوات الاحتلال بالضفة إلى ما بعد تموز / يوليو ١٩٩٥، تسريع التهويد والاستيطان وشنق الطرق)، كما جرى مع المرحلة الأولى (أحكام السيطرة الإسرائيلية على المعابر، تأخير افتتاح المعبر الآمن بين غزة والضفة، إلقاء المعتقلين في أسرهم، خرق للترتيبات الأمنية المتفق عليها في اتفاق غزة وأريحا)، أي على قاعدة تثبيت الحق السبائي لإسرائيل على الأرض ولأولوية الإجراءات الأمنية.

[٢/٢] إن الخطة الإسرائيلية للمرحلة الثانية من الفترة الانتقالية تقوم على أقل قدر ممكن من إعادة الانتشار، وكثير قدر ممكن من التثبيت في مواقع الاحتلال التي تضمن أمن المستوطنات والمستوطنين والجند، وتسمح بمواصلة الاستيطان، وفي المقدمة استكمال ترتيبات القدس الكبرى.

إن إعادة الانتشار، الذي يعارضه الليكود وأحزاب اليمين لأنه يمس وضعية الضفة الغربية كجزء من «أرض إسرائيل»، إن إعادة الانتشار من منظور الحكومة الإسرائيلية، يرسم أولياً حدود المناطق المحتلة التي ترمع الاحتفاظ بها، وتتهيء لضمها المباشر لإسرائيل. وإن كان للضم، من حيث المبدأ، موضع إجماع سياسي في إسرائيل، لدى الرأي العام، وعند الأحزاب (بما فيها ميريس)، إذا ما استثنينا الأحزاب العربية، فإن حدود هذا الضم ومباحته ليست كذلك.

والى أن يتوفر هذا الإجماع، أو أقصى ما يمكن منه، فإن الحكومة الإسرائيلية تواصل من ناحية، ترتيبات الضم العملي لتكريس الأمر الواقع في الميدان وتدفق، من ناحية أخرى، نحو تأخير استحقاق إعادة الانتشار وحصره، عندما يقع، بأضيق رقعة ممكنة، وتطبيقه بعد الاتفاق عليه، على مراحل... وواضح بدلالته العرض الذي تلقاه عرفات لقاءه برابين (٩٥/٢/١٦)، باستلام المسؤولية البلدية والاقتصادية في جنين، مع بقاء الجيش الإسرائيلي، ودون دخول الشرطة إليه... جنين التي كان يشاع أن ثمة استعداء لإعادة الانتشار منها، كون محيطها المباشر خال من للمستوطنات... ولا يقل عنه وضوحاً ما تمخض عنه لقاء بيريس - عرفات (٩٥/٣/٩)، وقد اعتبر بيريس في ختامه،

نهاية حزيران (يونيو) هدفاً (وليس مسبقاً) لإجتاز المفاوضات حول المرحلة الثانية للفترة الانتقالية، مما ينطوي على احتمالات مفتوحة على مزيد من المعاطلة والتأخير.

وتحت شعار استخلاص الحبر من اتفاق غزة الذي لم يسهم بتعزيز أمنها، وتكثيف الإجراءات الأمنية في الضفة الغربية بما يتلاءم واختلاف الظروف، فإن إسرائيل تكثف عملياً نحو بقاء نفس الحالة الاحتلالية في الضفة الغربية، لتجري تحت مظلتها انتخابات المجلس التنفيذي الذي يدير مجالات مدنية ووظيفية خالية من أي مدلول جغرافي سيادي، ولا يتمتع إلا بصلاحيات تشريعية مقودة، حيث يبقى للحكم العسكري مصدراً للمساواة الإسرائيلية وللشريع الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن إسرائيل لا تتفاوض من أجل الالتزام بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق إعلان المبادئ، بل تحض السلطة الفلسطينية لتوسيع رقعة صدامها مع الشعب، وإلى بقاء الاحتلال بنفس الصيغة عملياً في الضفة الغربية (إلى جانب استمرارها بالصيغة القائمة الآن في غزة)، مقابل:

* توسيع محدود لانتشار الشرطة في المدن والمناطق الأهلية، بالتجاور مع قوات الاحتلال وفي نطاق مسؤولياتها الأمنية العليا.

* نقل بعض الصلاحيات الوظيفية الإضافية (كالمشورون البلدية، والمشورون الاقتصادية...)، لتضمها إلى المجالات الخمسة (التربية، والصحة، والسياحة، والشؤون الاجتماعية، والضرائب غير المباشرة) التي تولتها بموجب اتفاق ١٩٩٤/٨/٢٤، حول ما سمي بالنقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية، والتي لبقت السلطة لفعالية بيد إسرائيل، حيث يقتصر دور الحكم الذاتي، الذي يتحمل كل الأعباء المالية للخدمة بالمجالات الخمسة المنقولة بدلاً من السلطة الإسرائيلية، على توفير الخدمات التي يحتاجها السكان في هذه المجالات، وبما لا يؤدي إلى قيام مرجعيتين، فالاحتلال يبقى السلطة الفعلية الوحيدة على الأرض.

[٢/٢] إن الحكومة الاسرائيلية ليست مهتمة بتقديم مبرر لمفاوضات المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، فأولويتها تقع ضمن خط مواصلة تثبيت الأمر الواقع (في سياق الضم والتهويد والاستيطان) في الميدان من جهة، وتوسيع قاعدة التوافق السياسي الإسرائيلي حول الخطوات اللاحقة لاتفاق أوسلو من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، فإن قرار الحكومة الإسرائيلية «بالفصل» بعد عمليتي مفرق «بيت ليد» و«ساحل عوز» من خلال طرح مشروع إقامة جدار أمني في غزة وآخر على امتداد ٢٧٠ كم داخل الضفة الغربية يقع غربه ٧٠ بالمتنة من الاستيطان (والقدس الكبرى)، لا ينطوي على فصل سياسي (السيادة لإسرائيل على كل الأرض المحتلة)، ولا على فصل اقتصادي، رغم الإجراءات الإسرائيلية بتقليص العمالة الفلسطينية خلف «الخط الأخضر»، فحركة الملع مفتوحة، وكذلك مشاريع إقامة مناطق صناعية على تخوم الضفة ولقطاع (معازل عمل في امتداد معازل المسكن) لاستغلال هذه العمالة والسوق التي تفتحها في المناطق الفلسطينية والأردن ولصق العربي...

إن توجه راينين إلى مشروع «الفصل» هو توجه بإقامة حدود جديدة في الضفة الغربية يتزامن إنجازها مع إعادة الانتشار، وتكرس وقائع مادية، عشية افتتاح المفاوضات حول الوضع النهائي في أيار (مايو) ١٩٩٦، تنطلق منها إسرائيل من أجل وضع هذه المفاوضات في إطار لتقسام جديد للضفة الغربية بطول نصف مساحتها المتبقية. وهذا الاقتسام الجديد، لا يقوم على تقسيم الأرض بالمعنى السيادي، لو على قاعدة التمسح بالفعلي للاحتلال، بل على أساس ومضمون وظلغي أمني - إداري - اقتصادي، تُلَبِّقُ عليها المظلة الإسرائيلية.

إن التوجه نحو مشروع «الفصل»، ضمن تصور الحكومة الإسرائيلية، يمهّد لنشوء كيانين، أحدهما (لفلسطيني) على جزء من الضفة الغربية، على صلة معينة مع قطاع غزة، كيان تابع وبلا وضع سيادي على الأرض وعلى الحدود (مستوطنات الغور هي الحدود الأمنية لإسرائيل، وهي حدودها لدولية بموجب المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية). وأمام هذا، تتكشف خفة ودماغوجية المواقف الصادرة عن بعض لوساط السلطة الفلسطينية، التي رحبت بقرار «الفصل» باعتباره خطوة نحو الدولة المستقلة. فهذه الخطوة أبعد من أن تصب في هذا المجرى، والفارق كبير بين فك ارتباط يقود إلى الاستقلال، وقرار «فصل» يندرج في سياق للضم.

إن مشروع «الفصل» يمهّد لضم مركب للضفة الغربية. فهو ضم مباشر في غور الأردن (١٢ بالمتنة من المساحة)، والقدس الكبرى (٢٠ بالمتنة)، ومناطق الاستيطان الكثيف على امتداد «الخط الأخضر» (١١ بالمتنة)، وحول المدن والمناطق الأهلة. وهو ضم بالإنحلال للكيان الفلسطيني في الضفة ولقطاع (مع مراعاة لوضع فخاص لغزة)، مع التأكيد

في هذا السياق أن المصطلح السلطة الفلسطينية مدلولاً وظيفياً على السكان وليس سيادياً على الأرض والحدود.

[4/7] إن السياسة الإسرائيلية (وأبرز تجلياتها قرار «الفصل»، توسيع الاستيطان وتكتيفه، رفض البحث الجاد في مسألة النازحين، أسلوب ووجهة التفاوض حول المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية...) يصمد تجلوز ترتيبات وأجندة الفترة الانتقالية الملحوظة في اتفاق أوسلو، نحو تثبيت وقائع سياسة وميدانية، تجعل من مفاوضات الوضع النهائي، بمثابةها للمحددة، (القدس، المستوطنات، اللاجئين، والمساكن المتعلقة بالمكانة السياسية للكيان الفلسطيني مثل، الحدود، الترتيبات الأمنية، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، والمساكن المتعلقة بالاهتمام المشترك للطرفين الموقعين)، ضاوين بلا مضمون، سوى ذلك الذي يتمخض عن كيان فلسطيني بسلطة على السكان، وظيفية وأمنية داخلية، بالمرجعية الإسرائيلية على أضيق مساحة ممكنة، كيان محتجز، محدود القدرة سياسياً على النمو والتطور.

وفي هذا الإطار تدرج الدعوة المكررة في بعض الأوساط الإسرائيلية (وأبرز المعبرين عنها بيلن نائب وزير الخارجية)، للشرع للقوري بالتفاوض على الوضع النهائي بالتوازي مع المفاوضات حول المرحلة الانتقالية. وتطلق هذه الدعوة من الصعوبات الراهنة التي تعرض هذه المفاوضات والتي ستعرض تطبيق الجانب الأبرز والأهم من عناصرها، أي مسألة إعادة الانتشار، لتثبت عدم خوض هذه المسألة بنتاً إلا في إطار المفاوضات حول الوضع النهائي.

وبذا أخذنا بالاعتبار أن المفاوضات حول مسألة النازحين تدور في فراغ، وتعد ببحث مديد لا أفق مرئياً له (لفشل الكمال الذي آل إليه الاجتماع الأول للجنة الرباعية في عمان في 1995/3/7)، فإن الدعوة للمفاوضات بالتوازي بين المرحلتين تسليوي اقتصار مفاوضات المرحلة الانتقالية على موضوع فتخابات المجلس للتنفيذي، ونقل بعض الصلاحيات الإضافية، لا سيما في المجال الاقتصادي، إلى سلطة الحكم الذاتي، إلى جانب السعي إلى حل بعض القضايا الحائلة. (الإفراج الجزئي عن الأسرى والمعتقلين الخ...).

[5/7] إن مسار أوسلو في مأزق، بين مطرقة المقاومة والانتفاضة الشعبية، وسندان السياسة الإسرائيلية. إن مسار هذا الاتفاق ضيق سياسياً، ومن الصعوبة بمكان توسيعه بمكاسب سياسية ذات شأن بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي، وكونه للرئيسية إدارية

- أمنية - اقتصادية تابعة، بالانفراجة التي تحدها إسرائيل بشكل رئيسي، تبعاً للضغوطات للدخلية والخارجية التي تتلقاها.

إن هذه الوقائع والتطورات تفتح الأفق واسعاً لمواصلة العمل من أجل التضييق على اتفاق أوصلو، وعلى إطار الحل الذي يقدمه، لتجاوزها، ومراكمة الشروط الموافقة لإعادة إرساء عملية التسوية الجارية على أسس متوازنة، تقوم على قرارات الشرعية الدولية، للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يضمنان ميلادة الأرض بالسلام، والقرارين ٢٣٧ و ١٩٤ اللذين يكفلان حق العودة للنازحين واللأجنيين، والقرارات التي تضمن إزالة المستوطنات، وعودة القدس باعتبارها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ينطبق عليها القرار ٢٤٢، والاستناد إلى قرار الجمعية العمومية الرقم ١٨١ الذي ينص، ضمن نطاق فلسطين الانتدابية، على إقامة دولة عربية فلسطينية (إلى جانب الدولة اليهودية) من أجل تأكيد حق الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة ذات سيادة وطنية على الأرض الفلسطينية.

(3)

اللاجئون والنازحون . . توطين وتمجير

[١/٢] رحل اتفاق أوسلو قضية اللاجئين إلى مفاوضات الوضع النهائي، وأسقط مرجعيتها الشرعية الدولية المتمثلة بالقرار ١٩٤، الذي يكفل حق العودة كأساس، إلى جانب التعويض كخيار، مما أفتد قضية اللاجئين مكانتها كأحد محاور الحل الفلسطيني - الإسرائيلي، وحدد سلقاً إطاره لمصلحة إسرائيل، وضاعف من مخاطر إرساء هذا الحل على قاعدة التوطين والتهجير. وفي المدى المباشر، قد حول الاتفاق قضية اللاجئين إلى قضية إقليمية عربية - إسرائيلية، يجري بحثها في إطار المفاوضات المتعددة أو الاتفاقات الثنائية بين إسرائيل والدول المضيفة.

لما قضية نازحي العام ١٩٦٧، قد أسقط اتفاق أوسلو - القاهرة مرجعيتها الدولية، المتمثلة بقرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧، القاضي بعودة النازحين دون قيد أو شرط، وأحالها إلى لجنة رباعية (إسرائيلية - أردنية - مصرية - فلسطينية)، لتقرر على أساس فردي، وبالتوافق، (مما يعطي إسرائيل حق النقض) بإجراءات قبول الأشخاص النازحين من الضفة وغزة (وليس العودة، فهذا للمصطلح مدلول سياسي لا ينطبق، من وجهة نظر إسرائيل، إلا على «يهود الشتات»). وإلى هذا، أضفى الاتفاق على هذه العملية بعداً أمنياً واجتماعياً، عندما رهن الموافقة على قبول النازحين «اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى».

ولت المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، لتعمق ما أرساه الاتفاق للفلسطيني - الإسرائيلي، فاعتبرت قضية اللاجئين والنازحين من «المشاكل اللاإيمانية الكبيرة التي سببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين». وتجاهلت تحديد الهوية الفلسطينية لهؤلاء اللاجئين، مما يخدم، كون هذه «المشاكل» قائمة بالنسبة للطرفين، الادعاء الإسرائيلي باعتبار اليهود الذين هاجروا من دول المنطقة إلى إسرائيل لاجئين. وبعد تجريّد قضية اللاجئين والنازحين من مضمونها السياسي، تجرّدها المعاهدة من مرجعية قرارات الشرعية الدولية، وتطرح التوطين أساساً لحل قضية

لللاجئين، وتحدد البحث في إنجاز الحل في إطار ثنائي أولاً. وبما أن هذه «المشاكل» (دائماً حسب نص المعاهدة) «لا يمكن تسويتها بشكل كامل على الصعيد الثنائي، يسمى الطرفان إلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة». في إطار اللجنة الرباعية بالنسبة للنازحين، وفي إطار لجنة اللاجئين للمتعددة الأطراف بالنسبة لللاجئين، ومن خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة للمساعدة على توطينهم.

[٢/٣] رُغم اندراج قضية النازحين، حسب اتفاق لوسلو، في صلب الفترة الانتقالية، لم يباشر اللجنة الرباعية المعنية أعمالها إلا في مطلع آذار (مارس) ١٩٩٥ (٣/٧). وهذا التأخير يعود، من ناحية، إلى أسلوب إسرائيل في فرض التعاطي مع أجندة الاتفاق، باعتبارها «غير مقدسة». كما يعود، من ناحية أخرى، إلى ضرورة استكمال الانصاب، من خلال التحاق الأردن بالصيغة والاسس المحددة في كامب ديفود وأوسلو، لبحث قضية النازحين في إطار اللجنة الرباعية، فالتت المعاهدة لتضع الأردن على نصر التمتع.

وكما كان متوقفاً، لم يضع اجتماع اللجنة الرباعية في عمان قدمه على بداية طريق الحل، حيث لصطدم بالصد الإسرائيلي، المستند إلى الاتفاقات الثلاث (كامب ديفود، أوسلو، وادي عربة). لقد تمسكت إسرائيل بالتعاطي الاستمسابي في إطار «إنساني» مع قضية النازحين وبمعزل عن أية مرجعية دولية أو قانونية، ورفضت الالتزام بألية محددة، وأبرزت الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الحائلة دون ذلك، ولم تحول الاقتراحات «الفلسطينية» بالإقدام حتى على خطوات رمزية، تشمل بضعة عشرات من الحالات، أي اهتمام (وهذا ما تستحقه، على أي حال، لقرارات من هذا النمط)، وشهرت في وجه المجتمعين التفقاد للبحث إلى معطيات مدققة وملموسة، مما وضع الاجتماع أمام نتيجة وحيدة، وهي الاستعاضة عن إعلان الفضل بإعلان تشكيل «لجنة دائمة» تجتمع على المستوى الوزاري والثقتي، لتحديد عدد النازحين ومكان إقامتهم وتطلعاتهم (١)...

إن إسرائيل المسلحة باللجنة الرباعية، صيغة وأساساً لحل قضية النازحين، في ظل تجريد الجانب الفلسطيني والعربي والدولي من عناصر الضغط عليها، تتطلق من هدف معان، باختزال ملف النازحين الذي يشمل ٨٠٠ ألف من أبناء الشعب الفلسطيني، إلى «دخول» عدد رمزي منهم إلى الضفة والقطاع. إن هذا يعزز دور «اللجنة الدائمة» بجانبها التقني للعمل على حساب جانبها الوزاري السياسي، مما يقطع الطريق أمام الحل السياسي القائم على العودة إلى الوطن المحتل، وينتج، بحدود معينة، حولاً خدماتية إنسانية وتموئية للنازحين حيث يقيمون، في إطار مخطط التوطين والتأهيل، ومما يضع عملياً

للجنة الرباعية للنازحين على سوية اللجنة متعددة الأطراف للنازحين، علماً أن قضية النازحين تملك، من حيث المبدأ، كل مقومات الحل على قاعدة ثنائي الحقوق الوطنية لشعبنا (العودة)، سواء من حيث الوضوح القطعي لمرجعيتها الدولية لجهة العودة القورية دون أي قيد أو شرط، أو إمكانية للتنفيذ العملي لهذه العودة (بحو المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بإقرار الشرعية الدولية).

إن إسرائيل تكف عن تحويل اللجنة الرباعية إلى لجنة مناظرة للجنة للنازحين، متدخلتها معها إلى حدود بعيدة على مساحة الخدمات الإنسانية والتنموية. وفي هذا الإطار، كانت لجنة النازحين في دورتها السابعة المنعقدة في أنطاليا / تركيا (٩٤/١٢) مبادرة للقطاع مع هذه الجهة، عندما اقترحت تقديم دعمها القطعي للجنة الرباعية للنازحين. إن المساحة المشتركة الأخذ في الاتساع بين قضيتي النازحين والنازحين، في النقاط المذكورة، ليست عملية، بل بالأساس سياسية. إنها مقدمة تتطوي على مخاطر أن تقود، على أقصر الطرق، إلى توحيد «إطار الحل السياسي» للقضيتين معاً على قاعدة التوطين أو الوطن البديل (في الحالة الأردنية)، في البلدان المضيفة، أو التهجير الجزئي منها (في الحالة اللبنانية بشكل خاص).

٢٣/٣ طوّت لجنة النازحين متعددة الأطراف (ولجنة النازحين العاملة، المنبثقة عنها) منذ اجتماعها الأول في أوتلوا (إيار - مايو ١٩٩٢) صفحة للقرار ١٩٤ وحددت لنفسها نهجاً للعمل يقوم على:

١- ترك القضايا البديلة، أي المتعلقة بالحل السياسي الإجمالي، إلى المفاوضات الثنائية. فالموقف الأميركي يعتبر أن «قضايا النازحين المشحونة إلى درجة عالية» يجب أن تترك إلى هذه المفاوضات، التي توزع قضية النازحين على أربعة مسارات بدلاً من حصرها بمسار واحد، حيث معالجة هذه القضية بالتجزئة تسهل تفكيكها واحتوائها.

٢- تركيز العمل على المستوى الإنساني العملي والتنموي، من خلال البدء «بالمساهمة المباشرة في تحسين تلبية الحاجات الإنسانية للنازحين».

٣- اعتبار أن تحسين الأحوال المعيشية ليس له أن يستبعد البحث عن حل سياسي، لهذا التحسين هو المضمون الرئيسي للحل، ومدخله في آن.

ومن هذا المنهج، يتضح أن أولوية تحسين الأحوال الإنسانية ليست معلقة في الهواء، بل هي المحور الذي يقوم عليه مخطط سياسي يهدف لتقديم حل لقضية اللاجئين، يقوم على قاعدة التوطين والتأهيل، يجردها من محتواها المتصل بالحقوق الوطنية.

لقد سمعت «لجنة عمل اللاجئين» في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، منذ بداية عملها، إلى الإمساك بنقطة للتوازن، بين الجانب العملي الإنساني والتنموي والإطار السياسي «للحل»، باعتبارها تضطلع بدور مكمل لما يجري في المسارات الثنائية، وداعم للنتائج المحرزة عليها. وما أن رسا المعمار الفلسطيني على إعلان المبادئ (أوصلو)، وتبلورت آلياته التطبيقية (قاهرة)، وتجزت المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.. حتى تسارعت وتيرة عمل لجنة اللاجئين، وللقاءات المتفرعة عنها، والأنشطة المنطلقة منها (١٣) فعالية على امتداد عام ١٩٩٤ بين اجتماعات دورية ولقاءات وورش عمل ذات طابع مختص وزارات إلى المنطقة..)، واتسع نطاق المشاريع المدعومة والمزاكاة من لجنة اللاجئين في الضفة وغزة، حيث بلغت ١٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٤ (مقابل ١٠ مليون دولار في الأردن وسوريا ولبنان)، ومن المقرر أن تصل هذه المشاريع إلى ٢٥٠ مليون دولار في العام ١٩٩٥.

إن «لجنة عمل اللاجئين» تجهز أوضاعها في الفترة القادمة، لإحداث نقلة في نشاطها لدعم النتائج السياسية لمحرزة على المسارات الثنائية (الفلسطيني والأردني)، وبإفاق التحضير للمفاوضات حول الوضع النهائي في جانبها المتعلق بقضية اللاجئين، (والتي مستصم إليها بالأمر الواقع قضية اللاجئين). من هنا، فإن مقاربة لجنة اللاجئين ستكون أوسع للمساائل المطروحة على جدول أعمالها، لجهة تحديد تصور أكثر دقة لقضيتي اللاجئين والنازحين، (بالصلة الوثيقة مع المسارات الثنائية واللجنة الرباعية)، ولتنشيط الحوار العربي والفلسطيني - الإسرائيلي حول المواضيع المطروحة في هذا الإطار، ولدفع الخطوات التطبيقية كدماً (علينا أن نلاحظ أن لجنة اللاجئين كانت أول لجنة من لجان المعمار المتعدد الأطراف التي نقلت اجتماعاتها إلى البلدان العربية، تحديداً إلى تونس في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٢).

وفي هذا الإطار تتوجه لجنة اللاجئين إلى جانب إعداد المعلومات الإحصائية، ورعاية المشاريع الإنسانية والتنموية المختلفة، ومتابعة أوضاع المخيمات واللاجئين في البلدان المضيفة للتأثير على خيارهم بجزء الوضع النهائي...، أنها تتوجه إلى التحضير للمساائل الرئيسية التالية:

١- تكاليف حل قضية اللاجئين بما في ذلك التعويض.

٢- دراسة قضايا للتوطين والاندماج والتجنيس في البلدان المضيفة.

٣- تقدير تكاليف نقل وظائف وكالة الغوث إلى السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

إن نقطة التوازن في عمل لجنة اللاجئين بين الجانبين العملي والمباشر، التي استأثر فيها الجانب العملي حتى نهاية عام ١٩٩٤، على الاهتمام الأوفر، بذلت تنزاح تدريجياً، وعلى نفس القاعدة نحو الجانب السياسي. إن رؤيتها باتت تتسع أكثر لإمكانية الانخراط في قضايا كانت تتفادى، إلى فترة قريبة، للدخول الأوسع في تحديداتها.

[٤/٣] بعد اتفاق أوسلو بأقل من شهرين، أطلقت وكالة الغوث في ١٠/١/١٩٩٣ مستندة من هيكليتها الواسعة والمفخمة، «برنامجاً لتطبيق السلام» في إطار توجيهات «لجنة عمل اللاجئين»، وبدعم من الدول المانحة، التي رصدت لعام ١٩٩٤ للميزانية العادية ولميزانية الطوارئ مبلغ ٦٢ مليون دولار للضفة الغربية، و٨٢ مليون دولار لقطاع غزة. ومعور هذا البرنامج تعزيز البنية الاجتماعية، إلى جانب إيجاد فرص عمل شديدة للزوم لتخفيف من نسبة البطالة العالية في الأراضي المحتلة.

ومقابل هذا الدعم المخصص للضفة والقطاع. سجلت الوكالة نقصاً في التبرعات لتمويل موازناتها العادية، مما أدى إلى تراجع برامجها في الأردن وسوريا، وفي لبنان بشكل خاص، حيث الحاجة الملحة بحكم تفاقم الأزمة المعيشية جراء الوضع العام، وفيهيار تقديمات مؤسسات م.ت.ف، والمعاملة التمييزية للفلسطينيين من قبل الحكومة اللبنانية، الناجمة عن منع إعادة وصيانة البنية التحتية والخدمات للمخيمات، والحرمان من الحقوق المدنية بالاعتماد على حق العمل.

إن الهدف الرئيسي «لبرنامج تطبيق السلام»، هو استمرار خدمات الوكالة في المناطق المحتلة، في سياق تطوير بنيتها بحدود ما تفرج عنه الدول المانحة من مساعدات، وهو أننى بكثير من طلبية الاحتياجات الفعلية للقائمة، خاصة إذا أخذنا بالاعتبار أن الوكالة ما زالت حتى الآن، هي الجهة الرئيسية الأولى التي تتحمل مسؤولية استصلاح البنية التحتية التحتية في مناطق الحكم الذاتي. إن الوكالة تخطط، مع انتهاء الفترة الانتقالية الملحوظة في اتفاق أوسلو في غضون خمس سنوات، ضمن توجيهات الدول المانحة و«لجنة عمل اللاجئين»، لتسليم المسؤولية الكاملة عن برامجها في الضفة والقطاع إلى

السلطة الفلسطينية، وإلى حكومات الدول المضيفة في بلدان الشتات. إن إنهاء دور الوكالة أو تغييره، في إطار هذه الخطة الخمسية، (كما تؤكد تقاريرها الرسمية المتقاطعة مع نتائج اجتماع صان في ١٩٩٥/٣/٨ بين الأونروا وممثلي الدول المتبرعة لـ ٢٦) يعكس وجهة الإعلان الرسمي عن طلي صفحة قضية اللاجئين والنازحين، وحلها التصفوي، على قاعدة التوطين والتأهيل، كما حددها اتفاق أوسلو.

[5/٢] إن إطار الحل الذي حدده اتفاق أوسلو، وامتداداً للمعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، لقضية اللاجئين والنازحين، يقوم على مخطط التوطين والتأهيل، ويقود إلى الوطن البديل (في الحالة الأردنية) وإلى التهجير الجزئي (في الحالة اللبنانية). ويستند هذا المخطط إلى آليات متابعة وتنفيذ (لجنة عمل اللاجئين، اللجنة الرباعية، وكالة الفوئط بوظائفها المحدثة، للممارين الثنائيين الفلسطينيين والأردني، للعلاقات مع الدول المانحة بأطرافها المتعددة..) متداخلة فيما بينها، ومكملة في وجهة عملها.

لقد بدلت هذه الآليات بنق طريقها، وباتت تتعاطى مع طيف أوسع من القضايا العمالية والسياسية، لكنها تصطدم بعقبات متزايدة، ناجمة عن تضارب عوامل عدة، أبرزها مازق أوسلو في المناطق المحتلة نفسها، ومقاومة الشعب الفلسطيني في الشتات، والبطء الذي يكتف تطبيق معاهدة وادي عربة، بجوانبها التطبيعية - الإقليمية، والعقبات التي تصطدم بها عموماً العملية التطبيعية في المنطقة.. وفي هذا الإطار يتسع الإدراك للمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها مخطط التوطين والتأهيل، والتي تتجلى في مستويات ثلاثة:

١- تكرير تجزئة القضية الوطنية الفلسطينية، وتقسيم الشعب الفلسطيني إلى مجموعات مكانية يجري طمس هويتها، وإلغاء حقوقها الوطنية في سياق الحل التصفوي للقضية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

٢- شحن العلاقات الفلسطينية - العربية في بلدان الشتات، بعوامل التوتر والصراع. وهذا ما ينطبق بشكل خاص على البلدان العربية ذات التوازن السياسي والمكاني الدقيق (الأردن ولبنان).

٣- تسريع عملية التطبيع العربي - الإسرائيلي من خلال تصفية قضية اللاجئين والنازحين التي تشكل أحد الأوجه الرئيسية للمسألة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها المباشر والصارخ أمام الشعوب العربية، ومن خلال ما تطلقه عملية التوطين والتأهيل، بحد ذاتها، من خطوات ملموسة، كجزء من إجراءات التطبيع الجارية في إطار الترتيبات الإقليمية.

إن هذه المخاطر تخلق شروط جهد تضللي مشترك بين الشعب الفلسطيني في الشتات، والشعوب المضيفة، من أجل حل قضية اللاجئين والنازحين، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة (١٩٤، ٢٢٧)، ورفع شعار العودة عالياً في مواجهة التوطين، وعلى هذا الطريق، رفع الإجراءات التمييزية وغيرها من القيود التي تحول دون انصراف الشعب الفلسطيني في الشتات إلى تعبئة طاقته، وتوجيه جهوده، من أجل صيانة هويته الوطنية، والإسهام في النضال، من موقعه، وضمن خصوصية شروطه، ضد الاحتلال الاستيطاني والتطبيع العربي - الإسرائيلي، باعتباره أحد الجوانب الرئيسية للترتيبات الإقليمية الجارية في المنطقة تحت المظلة الأمريكية.

(٤)

سلطة الحكم الذاتي . العجز المتفاقم

[١/٤] اتفاق أوصلو في مأزق بفعل تضافر عاملين: محاولة إسرائيل للتوصل من استحقاقاته، ووقائع النضال الفلسطيني في الميدان على خلفية تصاعد وتيرة الاستيطان وإجراءات الاحتلال. ومنذ شروع بتطبيق اتفاق أوصلو بخطى متعثرة، قبل شهر (أي في النصف الثاني من العام ١٩٩٤)، تزداد صعوباته الناجمة عن طابعه التصفوي للحقوق الوطنية، فهو صيغة أخرى، مرسمة لتنظيم الاحتلال. والآن يتضح أن هذه الصعوبات تزداد اعاقاً لتطبيقات هذا الاتفاق، بفعل الصراع المحتدم بين الاحتلال والشعب بأوسع قواه السياسية والاجتماعية. وفي ميدان الصراع هذا، تزداد عزلة السلطة الفلسطينية عن الشعب، فهي تقف على مسافة تبعدها عن للدفاع الحقيقي وبالمستوى المطلوب عن مصالحه، وعلى مسافة أخرى من إسرائيل تضيق بقدر ما تستسلم لشروطها.

إن سلطة الحكم الذاتي هي نتاج لمعمار أوصلو، فالاتفاق الذي أتى بها عَين موقعها بجوار الاحتلال. إن هذا الموقع لا يلغي المسافة عنه، أو واقع الخلاف والمنازعة معه حول قضايا رئيسية (إعادة الانتشار..)، وأحياناً مفصلية (القدس، الاستيطان..). لكنه خلاف مسقوف بالاتفاق ويدور بين جدرانه، ولا تملك سلطة الحكم الذاتي أن تتجاوز حدوداً معينة في خوضه، عندما ينشأ.

والشواهد على ذلك كثيرة، ومنها إعلان أوصلو الثاني (١٩٩٤/٩/١٣) الذي تراجع فيه رئيس السلطة الفلسطينية عن طلب إدراج مشاريع القدس العربية ضمن برنامج المساعدات المخصصة للحكم الذاتي، والقبول بحل مسألة المعابر وفقاً للتصور الإسرائيلي، واحتواء حركة المناهضة الشعبية لحملة الاستيطان، التي حدثت السلطة الفلسطينية انطلاقها، بدلاً من الدفع نحو ترخيمها وتعليق المفاوضات إلى أن يتم وقف الاستيطان، باعتباره يثبت ما يستيق نتائج المفاوضات حول الوضع النهائي، ويجحف بوضع الطرف الفلسطيني في هذه المفاوضات...

إن «المعارك» التي تدفع نحوها السلطة الفلسطينية لتبترها فجأة وتستدير، بلا نتائج أو بمكاسب صغيرة، أو تخوضها أصلاً بغرض التغطية على تنازلات... إن هذه «المعارك» هي إلى المناوشات أقرب، فهي تفقد إلى الجدية والثبات، وخلاتها تحجم السلطة بوعي، عن استعمال أسلحة الضغط الناجمة، بدءاً من الضغط الشعبي والتحالفات الوطنية العريضة، مروراً بالتنسيق الجاد مع المسارات التفاوضية الأخرى، واللجوء إلى التحكم الذي نص عليه الاتفاق لفض المنازعات، وانتهاءً بسلاح تعليق المشاركة في المفاوضات، نظراً لأهمية المسار الفلسطيني المستمرة، رغم أوسلو، بالنسبة لمسار التسوية بشكل عام.

وهذا الأحكام والإدارة البائسة لا يعود إلى جهل السلطة بهذه البدائل، بل إلى عجزها عن اعتمادها، بعد أن كتبتها اتفاق أوسلو، ونقلها من برنامج إلى آخر، ومن تحالفات إلى أخرى، داخلياً، وخارجياً. وقد اتضح بالتجربة، أن النقاط النزاعية بين السلطة وإسرائيل قد حسمت لصالح هذه الأخيرة. وبذلك نسفت نظرية التوازنين للاتفاق، وثبت بشكل قاطع أن القراءة الوحيدة المجازة، أي التطبيق الوحيد الممكن له، هو الذي نص عليه الاتفاق (بغض النظر عن درجة وضوحه أو التباسه)، وبالطريقة التي أراحتها إسرائيل، وليس ما اعتقدته، بالقليل أو الادعاء، بعض أوساط السلطة، فهي مكبلة بالاتفاق، وبنسبة القوى التي أنشأها بين طرفيه، التي تركز التفرق الإسرائيلي كلما اشتبكت القوى.

[٢/٤] إن ما يبعد سلطة الحكم الذاتي عن الشعب، ويزيد عزلتها عنه، هو بالأساس وقوفها مع إسرائيل على أرضية اتفاق أوسلو، بما هو اتفاق تصفوي للحقوق الوطنية، اتفاق متعثر في تطبيقاته، دمر الوحدة الوطنية، ووضع مؤسسات متفككة. وإنجازاتها على المنحدر. اتفاق يخلق بسبب من طبيعته، أوسع اصطفاك ضده، وضد من يقف في نسقه. هذا هو الأصل في مازق السلطة في علاقتها مع أوسع القطاعات الجماهيرية، وهو من مازق أوسلو ذاته.

ولّى احتكاك الشعب المباشر مع السلطة الفلسطينية، بعد أن حطت في غزة وأريحا، ومدت خيوطها إلى حيث استطاعت في أنحاء الضفة (الأمن الوقائي...)، ليكشف حقيقتها، وما تمثله بالنسبة لواقعها الراهن والمستقبلي، فبلى عجزها عن الإنجازات المقنعة في المسألة الوطنية، اكتشف عجزها عن تقديم حلول لمشكلاته المعيشية، ونزوعها إلى القمع والتسلط، وغيب البناء المؤسسي على أسس ديمقراطية عن اهتماماتها، وتخلّف أسلوب

عملها.. لقد تلمس الشعب، التوق إلى الحرية والاستقلال، أن هذه السلطة ليست بمستوى أن تقوده إلى الاستقلال، ولبعد من أن توفر له الحرية والحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم. وفي هذا الإطار:

أولاً: تبندت بسرعة الأوهام حول قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم حلول حقيقية، أو حتى ذات طابع احتوائي مؤقت، للأزمة الاقتصادية والمشكلات المعيشية في مناطق الحكم الذاتي، التي تفاقت في السنة الأخيرة وشهدت هبوطاً للمعدل الوسطي لدخل الفرد، إلى ما يقارب النصف (حسب تقديرات وكالة الفوث).

وإن ورثت هذه السلطة تركبة صعبة، جراء أكثر من ربع قرن من النهب الاحتلالي للمنظم لموارد المناطق المحتلة، وللتدمير للمنهجي لبنيتها التحتية، ولمقومات اقتصادها في كافة المجالات، وتحويل جزء كبير من العمالة الفلسطينية (وفي غزة بالذات) إلى يد عاملة رخيصة، تستغل في المشاريع الإسرائيلية خلف الخط الأخضر، وفي المستوطنات... فإن الإطار الاقتصادي لاتفاق أوسلو، لا يقدم وفقاً لتجاوز عمالية للدمج والإحلاق الاقتصادي بإسرائيل، التي تسببت بكل هذا الخراب، بل يرسم هذه العملية من خلال منح إسرائيل صلاحية وضع النظم والضرائب الجمركية، والضرائب غير المباشرة، ولتحكم بالسياسات المالية والنقدية والمصرفية، وبالعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، وببقي السوق المحلية مفتوحة أمام السلع والرساميل الإسرائيلية دون قيود. وبالمقابل فإنه يضع قيوداً على إمكانية تطوير الاقتصاد الفلسطيني بالتعاون مع الجوار العربي، حيث يتحكم إسرائيل بالحركة الاقتصادية والتجارية مع مصر والأردن. إن العديد من جوانب الاتفاقات التي عقدت مؤخراً بين الأردن وسلطة الحكم الذاتي محكوم بسقف تفاقت مسبقة مع إسرائيل، وإمكانية تطبيق معظمها سيكون رهناً بالموافقة الإسرائيلية.. أما مساعدات الدول المانحة، فإن معظمها سيمر عبر القنوات المالية الإسرائيلية، ولصالح مشاريع تلعب الاحتكارات الأجنبية والإسرائيلية الدور الرئيسي في تنفيذها.

وفي هذا الإطار، فقد لعبت السلطة الفلسطينية، بالقيود التي يفرضها الاتفاق، ونمط أولوياتها، فطلائعاً من مصالحها الضيقة وتكوينها البيروقراطي المعتمد من أروما أنتجته أجهزة م.ت.ف، وبالتقاعدة الاجتماعية التي تركز إليها، والعلاقات الناجمة عنها.. لعبت هذه السلطة دوراً هاماً في مقفلة هذه الأزمة بالتصاغر مع عاملين رئيسيين:

✳ لجوء إسرائيل المتوتر، في الشهور الأخيرة، إلى إجراءات العقاب الجماعي بواسطة إغلاق المناطق المحتلة، مما أدى إلى رفع معدلات البطالة في غزة (المرتفعة أصلاً) إلى أكثر من ٥٠ بالمئة وفي الضفة إلى أكثر من ٤٠ بالمئة.

✳ تحويل القسم الأهم لمساعدات الدول المانحة إلى تمويل لموازنات الجارية للأجهزة الإدارية في مناطق الحكم الذاتي، ولثبينة موازنات للمجالات المدنية الخمس في إطار النقل المبكر للصلاحيات في الضفة الغربية. إن حجم الجهاز الإداري الموروث من الاحتلال، والتوسع المتعمد للأجهزة الإدارية (لاعتبارات تجمع بين سوء الإدارة وسياسة التوظيف لهادفة إلى امتصاص جزء من البطالة ولضمان الولاء)، والتضخم المفرط للأجهزة الأمنية (لوفاء بالتعهدات المقطوعة لإسرائيل، ولحماية السلطة، ولاستيعاب الأجهزة الوافدة وقسم من المناضلين ضد الاحتلال)... إن كل هذا، على خلفية عدم كفاية الموارد المحصلة بواسطة الضرائب، يضع السلطة الفلسطينية أمام مستحق دائم لطرق أبواب الدول المانحة لتمويل النفقات الجارية، على حساب سد الحاجات الأساسية لإعادة بناء البنية التحتية، وتلبية حاجات التنمية والإعمار.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن المساعدات المرصودة (على خمس سنوات)، لا تغطي أصلاً أكثر من نصف المبلغ المطلوب لتشييد البنية التحتية صلب التقديرات الأكثر تقوُّلاً، ناهيك عن المبالغ المطلوبة لإعادة الإعمار وحلّ معضلات تردّي البيئة، يتضح حجم المشكلة التي تواجه أي معنى جاد لاستنهاض الوضع الاقتصادي، لا سيما إذا لاحظنا أن إرسال مساعدات الدول المانحة ما زال يصطدم بعدم توفر المقاييس المطلوبة لدى أجهزة السلطة (المحاسبة والشفافية...)، بسبب استمرار حالة الفوضى والمحسوبية وسياسة الانتفاع الشائعة في أوساط السلطة (وصولاً إلى قمته). إن هذه الحالة تقصر أيضاً إجماع المتولين الفلسطينيين عن توسيع استثماراتهم، إلى جانب عدم اطمئنانهم إلى استقرار أوضاع الحكم الذاتي في ضوء تآزم الوضع عموماً.

لقد بلغت الأزمة الاقتصادية، والضائقة المعيشية في المناطق المحتلة، بما فيها مناطق الحكم الذاتي، حدّاً لم يد بالإمكان تجاهل انعكاساته السلبية الحادة على مسار الفلسطيني. هذا ما تركه الولايات المتحدة التي تُسلم «هوجوب الاستجابة للحاجات الاقتصادية والمعيشية للفلسطينية» (كريستوفر في لقاء واغتون في ١٢/٢/١٩٩٥)، وتعد «ممنوع منتجات المناطق الصناعية التي مستثناة في الضفة وغزة معاملة المناطق الحرة» (كلينتون في نفس اللقاء). وهذا ما تركه أيضاً نول الاتحاد الأوروبي، التي تدعو

للاستثمار لإنقاذ السلام الفلسطيني الإسرائيلي (ندوة باريس في ١٩-٢١/٢/١٩٩٥). غير أن هذا الإصرار والتسليم بوجود المشكلة، وبالحجم الذي اكتسبته، لا يترتب انتقاله بشكل حلول إلى حيز التطبيق بالحجم والتوقيت المناسبين، فالاستثمارات المطلوبة تنتظر من يقدمها، وإلى أن تصل هذه الاستثمارات ستزداد معاناة الشعب الفلسطيني، ومعها سيرتفع الضغط الذي تولده على الاحتلال وسلطة الحكم الذاتي معاً.

ثانياً: كذلك تبذرت الأوهام حول قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم نفسها في إطار الممارسة الديمقراطية، وعلى تجنب الوقوع في دائرة الممارسات القمعية والاستبدادية. فما أن استقرت السلطة حتى بدأت بالتنسيق على الصحافة، ومصادرة الصحف التي لا تروق لها كتاباتها، وبملاحقة المعارضة الوطنية المناوئة للاحتلال بمختلف أتماءاتها، ومارست القمع السافر والدموي (يوم «الجمعة الدامي» في ١٨/١١/١٩٩٤ في غزة) على نطاق واسع. وهبطت إلى مستوى مطاردة الوطنيين والمقاومين، وزجهم في المسجون لإجهاض عمليات المقاومة وكشف منظميها. لقد كرست هذه السلطة، في لقاءاتها الدورية مع الإسرائيليين، تقليد تقديم البيانات عن «إنجازاتها» في هذا المضمار، انسجماً مع اتفاق أوسلو وملحقاته الأمنية، بالتنسيق مع أجهزة الاحتلال والتعاطي مع ما يصدر عنها.

إن مشكلة السلطة الفلسطينية تكمن في أنها لا تواجه معارضة بالمعنى السياسي المألوف، بل صفاً واسعاً من القوى المناوئة للاحتلال، ذات جذور ونفوذ جماهيري واسع، وفي التعامل مع حالة بهذا التكوين، تلبي أن تُستخرج إلى المواجهات الأهلية والدخلية، وتركز جهودها على مناهضة الاحتلال.. حالة لا يُجدي معها القمع الانتقائي.. تجد هذه السلطة نفسها مدفوعة إلى الاحتكاك، بأشكال مختلفة بما فيه الصدام في بعض الأحيان، مع أوسع للقطاعات.

إن هذا يضمنها على طريق التحول التدريجي إلى سلطة تعوض عن فقدانها لشرعية الإنجاز الوطني (في مضمار التقدم نحو الحقوق والأهداف الوطنية)، وللشرعية الشعبية (الانتخابات الديمقراطية والفرصة وفقاً لقوانين عصرية)، وعن الصيغ الانتقالية الوطنية الواسعة، بتضخيم أجهزتها الأمنية بغض نظر من الاحتلال أو بالتوافق معه، في محاولة لرفع كفاءتها الرادعة (احتجاج إسرائيلي هو على عدم تقديم أسماء المجندين الجدد، وليس على تجاوز الركن المحدد لعدد الشرطة)، في إطار صياغة وظيفتها كسلطة من هذه الزاوية، وبهذه الأولوية من خلال أساليب التعبئة المتبعة، والتلويح بزج ميليشيا السلطة (أي بعض التشكيلات المسلحة «للحزب الحاكم») في مشروعات المواجهة الأهلية، وبالتفويض

ما بعد أوسلو ...

التي تستحضرها والمؤسسات التي تُقيمها (محكمة لمن «الدولة» العليا التي تساوي وضع القضاء بيد الشرطة استناداً إلى قانون الطوارئ لعام ١٩٤٥ الممتد إلى الانتداب البريطاني...).

[٧/٤] إن احتدام للتنافس مع الاحتلال يقود، بالتوازي، إلى احتدام للتنافس بين أوسع القطاعات الشعبية وسلطة الحكم الذاتي التي نجحت إسرائيل من خلال اتفاق أوسلو، ونظراً لطبيعة تكوينها، بوضعها في مواجهة حركة المناهضة للاحتلال وبنيتها الاستيطانية.

إن عجز السلطة عن معالجة التدهور الاقتصادي، وتفاقم الأزمة المعيشية، ونفورها من الديمقراطية، ونزوعها إلى القمع والاستبداد، وفشلها في البناء المؤسسي، وتآكل قاعدتها الشعبية، وضمور تحالفاتها الوطنية، واستشراف الصراع الفئوي بين مختلف أجنحتها وأجهزتها، يفقدها تدريجياً القدرة على الاضطلاع بوظيفتها الرئيسية في الترويج للاتفاق وحمايته.

إن تضائل هذه العوامل، وتفاعلها، يخلق شروط تسميق ملأق السلطة الفلسطينية، وملأق الاتفاق الذي أنتجها، ويوفر قاعدة واسعة لعمل ونضال أوسع للقوى الوطنية والشعبية المناهضة للاحتلال.

(5)

برنامج المواجهة في الوطن والشتات . . تجاوز أوصلو ومقاومة الاحتلال

[1/5] يتدر ما تمضي تطبيقات أوصلو المتمثلة، بتعريض طابع الاتفاق للتصفوي للحقوق الوطنية، ووظيفته في إعادة تنظيم الاحتلال، وخدمته لمخطط التسريع في لضم والاستيطان وتهويد القدس. وبالقدر نفسه ينكشف موقع السلطة الفلسطينية التابع، الذي لا يغير منه كثيراً واقع المسافة عن الاحتلال، وهي مسافة منضبطة لأحكام أوصلو لا تستطيع التمويه عليها الموجهات المنقطعة المحدودة مع إسرائيل، ولا السمعة الوطنية على خلفية الدور التاريخي في الحركة الوطنية.

إن التناقض الموضوعي بين مصالح الشعب وحقوقه وبين وجود الاحتلال وممارساته القمعية والاستيطانية واللاحقة، لن يجد حلاً له عبر الاستمرار في تطبيق الاتفاق، بل العكس هو الصحيح حيث التطبيقات الجارية تدفع نحو تصاعد المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة، وسوف يبقى هذا التناقض يدفع باتجاه تجدد الانتفاضة، التي ما زالت عواملها ومبررات تدلاها قائمة ومتبقية ما بقي الاحتلال. إن الواقع الجديد المترتب على تطبيق الاتفاق وما يستتبعه من تمايز للوضع الناشئ في مناطق الحكم الذاتي عن الوضع في سائر الأراضي المحتلة، يعني تطويراً لبرنامج عملنا وسائر القوى الوطنية تحت راية البرنامج الوطني، برنامج للفضال من أجل حق تقرير المصير والعودة والدولة المستقلة.

و انطلاقاً من استيعابنا لحركة الفضال الجارية في الميدان، ومحركها الرئيسي ازدياد حدة التناقض بين الاحتلال ومصالح الشعب، نقرر إلى المقدمة مهمات المقاومة بمختلف أشكالها للاحتلال والاستيطان. إن هذه المهمات للفضالية تطرح نفسها على امتداد المناطق المحتلة، بما فيها مناطق الحكم الذاتي التي لم ينسحب منها العدو الإسرائيلي بل أعاد انتشار قواته فيها، وسيبقى ممكناً برقية السلطة ليملي عليها قراراته في جميع الشؤون الحيوية.

وفي هذا الإطار، بعيداً عن أية نزعة إرادية، تطرح نفسها أصلياً مجموعة من المهام المباشرة، تستمد منها القوى الوطنية. بما فيها الجبهة الديمقراطية، دورها الوطني المتقدم بكثر ما تتخبط بها من موقع المبادرة والسعي المثابر لإكساب الحركة للنضالية القائمة بالفعل، مزيداً من عوامل التنظيم والتماسك التي تضمن استمرارها وتباعدتها وبصورة أكثر لأهدافها السياسية، لمركمة الإنجازات على طريق تجاوز تطبيقات لوسلو والاتفاق برمته نحو ارتداد لفاق السلام للشلل والمتوازن الذي يضمن الحقوق الوطنية.

[٢/٥] إن هذه المهام المباشرة تنفرد عن ثلاثة عناوين مفصلة: ١ - الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته. ٢ - الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ٣ - للنضال المطلي والديمقراطي الاجتماعي.

أولاً: الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته من خلال أربعة محاور مترابطة:

١- الدفاع عن عروبة القدس والتصدي لمخططات فصلها عن سائر الأراضي المحتلة وتبويدها. وفي هذا الإطار تنظيم مؤتمرات وطنية دفاعاً عن عروبتها تتبشق عنها لجان متتابعة دائمة.

٢- للنضال ضد الاستيطان والتصدي لوجود المستوطنين وتجاوزاتهم من أجل رحيلهم وتفكيك المستوطنات.

٣- للنضال ضد مصادرة الأرض ونهبها وسرقة المياه من أجل إعادة الأرض إلى أصحابها الشرعيين وتشكيل لجان الدفاع عن الأرض.

٤- الدفاع عن المقامات الدينية في القدس الشريف واخليل والرحمن والأماكن المسيحية المقدسة في مواجهة محاولات التتويد وتتهلكات المستوطنين.

إن الدفاع عن تراب الوطن ومقدساته ينبغي أن يُعطى بعداً دولياً من خلال الإصرار على مطلب الحماية الدولية للقاعة للشعب الفلسطيني ضد تجاوزات المستوطنين وجيش الاحتلال، بوضع المناطق المحتلة بما فيها القدس تحت إشراف قوات الأمم المتحدة لحين فوز الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير. أما بالنسبة للقدس واخليل وسائر الأماكن المقدسة فينبغي تعويل بعدها للعربي والإسلامي (الشعبي، الرسمي، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، لجنة القدس...) والمسيحي (الفاتيكان، الكنائس الشرقية...).

ثقافياً: الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياق التصدي للاحتلال والقيود التي يفرضها الاتفاق على سلطة الحكم الذاتي للمستجابة بتكوينها الليبروقراطي الفردي ونزوعها التسلطي، وذلك وفق المحاور الأربعة التالية:

١- التضال من أجل الإقراج الشامل عن جميع الأسرى والمعتقلين في سجون العدو والعودة الفورية لجميع للمبعدين من خلال التعينة الجماهيرية للمنظمة، التي يشكل نواتها الأسرى والمحررون وعائلات المعتقلين ومؤسسات حقوق الإنسان.

٢- التضال من أجل فرض اعتراف العلطة المعتلة بانقلابية جنوف الرابعة وتطبيقها، وإلغاء قوانين الطوارئ والأوامر العسكرية التي تنتهك حقوق الإنسان ووقف سياسة الاعتقال الإداري والإبعاد، وتحريم العقوبات الجماعية والتصدي لممارسات الإغلاقات والحصار ومنع للتجول والتكدير وهدم المنازل.

٣- تصعيد الضغط الجماهيري على سلطة الحكم الذاتي من أجل الإقراج الفوري عن المعتقلين في سجونها، وإلغاء محكمة أمن «الدولة» للحيا وكافة القوانين والأوامر العسكرية التي تحد من حريات المواطنين وحقوقهم المدنية، ومن أجل ضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير وحرية الضمير والاجتماع والتظاهر دون قيود، بما في ذلك حرية ممارسة الدعاية المناهضة للاحتلال والمداخلة عن الحقوق الوطنية، ومن أجل ضمان التعددية السياسية والحزبية واحترام حق جميع القوى الوطنية في التنظيم والنشاط السياسي دون أي قيد أو شرط، ومن أجل الدفاع عن استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من نقابات عمالية مهنية وجمعيات نسائية ومجالس طلابية ومؤسسات اجتماعية ثقافية وبيئية وخيرية والتصدي لمحاولات التكنل السلطوية في شؤونها. وتعربة الفردية والمحسوبية القنوية ومخاطر إقامة نظام توتاليتاري (شمولي) يتبرقع بتعددية ذيلية وشكلية.

٤- التضال من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجالس البلدية والقروية ورفض سياسة التعيينات ومقاومة أية محاولات لحرف هذه المجالس عن وظائفها كمؤسسات للحكم المحلي أو لربطها بترتيبات تنفيذ اتفاق أوسلو.

ثالثاً: التضال المطالب والديموقراطي الاجتماعي على أربعة محاور في ظل التهدير المريع لمستوى معيشة أوسع للقاتل الاجتماعية وانتشار البطالة على أوسع نطاق، وتفاقم المشكلات الاجتماعية والتربوية والصحية :

١- في مجابهة سلطات الحكم العسكري المباشر وإجراءاتها التصفية، وفي مواجهة سلطة الحكم الذاتي المكيبة باتفاقات القاهرة وباريس التي تتجاهل قضايها العمال وتفرط بحقوقهم، ينبغي تعبئة وتوحيد النضال العمالي من أجل للتصدي لإجراءات الإغلاق وحصار الجوع وضمان حق العمل والتنقل بحرية لجميع العمال، ومن أجل استعادة حق العاملين داخل «الخط الأخضر» في الاستقطاعات للصوصية التي حسمت من أجورهم على مدى سني الاحتلال، أو التي ستحسم في المستقبل، وتحويلها إلى صندوق للنضالين العمالي، ومن أجل الإلغاء الفوري للقوانين المختلفة والأوامر العسكرية للمنطقة بشؤون العمل والدعوة إلى مؤتمر وطني يهدف صياغة قانون عمل عصري وديمقراطي يحمي الحقوق الأساسية للعمال ويؤمن نظاماً شاملاً للضمان الاجتماعي ولتأمين الصحي ويصون للحريات النقابية وكف يد السلطة المحتلة أو سلطة الحكم الذاتي عن التدخل في شؤونها.

٢- الدفاع عن حق شعبنا، وبخاصة للفلاحين من أبنائه، في أرضه ومياهه ورفض ومقاومة أية قوانين أو اتفاقات تنتقص من هذه الحقوق وتصادر الأرض بزرائع متعددة.

٣- الدفاع عن الثقافة الوطنية، وحماية مناهج التعليم من التكتلات الإسرائيلية المباشرة أو من الإملاءات المفروضة عبر اتفاق أوسلو وإعادة صوغها بروح وطنية وديمقراطية وتعبئة جماهير الطلبة والشباب والمعلمين لهذا الغرض والدفاع عن استقلالية مؤسسات التعليم العالي ضد تكتلات سلطات الاحتلال وسلطة الحكم الذاتي، والضغط لدمقرطة وتعميم العلم وتخفيض أكله.

٤- الدفاع عن حق المرأة في المساواة وإلغاء جميع القوانين والتشريعات التي تنطوي على التمييز ضدها في مختلف المجالات، والمطالبة باستبدالها بتشريعات مدنية عصرية وديمقراطية.

إن للنضال المطالب والديمقراطي الاجتماعي يكتسي أهميته البالغة في مواجهة الهيمنة الإسرائيلية المباشرة على الاقتصاد الوطني للفلسطيني الذي فاقه اتفاق أوسلو - القاهرة، والذي أتي اتفاق باريس ليرسم الاتحاق الاقتصادي الكامل بإسرائيل ويرسمه.

[٢/٥] إن الواقع الفعلي السلطة الفلسطينية بصفها سلطة تشكلت بموافقة الاحتلال وتستمد صلاحياتها من الوظائف المحالة إليها من قبل الحكم العسكري بموجب الاتفاق،

وهي مكبلة بالقيود التي يملأها عليها خاصة للهيمنة الإسرائيلية في كافة القضايا الحيوية. وفي ضوء ذلك يتحدد الموقف من هذه السلطة كما يلي:

١. مقاطعة مستوى المسؤولية السياسية للسلطة وأجهزتها التي تتولى للمسؤولية السياسية عن تنفيذ اتفاق أوسلو - القاهرة.

٢. النضال بالوسائل السياسية والجماعية الديمقراطية للضغط على هذه السلطة ومواجهتها بالمطالب التي تعبر عن المصالح المعيشية والديمقراطية والوطنية لمختلف قطاعات الشعب، بهدف فضح سياساتها الانتكاسية مع مصالحه وكشف تبعيتها وخضوعها وتواطؤها مع العدو وتعرية استبدادها وفسادها، وصولاً إلى عزلها جماهيرياً وتفكيك قاعدتها الاجتماعية.

٣. التمسك بحق الشعب الفلسطيني في موصلة المقاومة بكافة أشكالها والنضال الانتفاضي ضد الوجود العسكري والاستيطاني الإسرائيلي حيثما تواجد على الأرض الفلسطينية المحتلة، وإدانة وتجريم أي تواطؤ فلسطيني في محاولة طمس هذا الحق أو وضع حد لهذا النضال.

٤. تعبئة الرأي العام الشعبي للضغوط من أجل درء محاولات إثارة لفتنة الأهلية، وتوليد إجماع شعبي على تحريم الاقتتال الأهلي. لقد أعلنت قوى المعارضة للوطنية كافة عن التزامها بتفادي الفتنة والاقتتال الأهلي مع تمسكها بحقها المقص في موصلة النضال ضد العدو المحتل. وبذلك ألغى درء مخاطر الفتنة يتطلب تصعيد الضغط الجماهيري على السلطة بهدف شل قدرتها على تنفيذ التزاماتها تجاه إسرائيل بقمع المقاومة ومعاقبة المناضلين ضد الاحتلال. وتحريم الاعتقال السياسي ومصادرة الرأي والصحف وتحريم مهادنة الناعور والمؤسسات للوطنية والروحية.

٥. تعبئة الرأي العام الجماهيري للضغوط على أفراد وضباط الأجهزة الأمنية لدعوتهم إلى رفض التعاون مع قوات الاحتلال في مواجهة شعبيهم، والامتناع عن ملاحقة المناضلين أو قمع الحركات الشعبية، ورفض التواطؤ على حريات المواطنين، ومطالبتهم بالانضمام إلى صفوف الشعب في نضاله من أجل جلاء المحتلين ورحيل المستوطنين.

[٤/٥] إن اتفاق أوسلو - القاهرة يجزئ القضية الوطنية للشعب الفلسطيني ويهدد بتزيق وحدته وينكرىس عمالية تبديده وتذويبه وطمس هويته الوطنية المستقلة في مختلف أماكن تواجده في أراضي الـ ٤ وبلدان اللجوء والشتات، فضلاً عن تفريطه بحق اللاجئين

وللنازحين من أبناءه في العودة. إن هذا يتطلب مقاومة الانتكاسات السلبية للاتفاق على وحدة الشعب وعلى مصالحه وحقوقه في مختلف تجمعاته:

١- إن الاتفاق يعرض الشعب الفلسطيني في أراضي الـ ٤٨ لمخاطر تصعيد المحاولات للصهيونية للهافدة إلى طمس هويته الوطنية وفصله عن أمتائه القومية وإضعاف صموده في مواجهة «مخططات الأسرلة وممارسات التمييز العنصري». إن التصدي لهذه المخاطر يتطلب تأكيد الهوية القومية للجمهورية الفلسطينية في أراضي الـ ٤٨ بصفتها جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الموحد في جميع أماكن تواجده. وتصعيد نضالها في مواجهة سياسة التهضم والاحتواء القومى وممارسات التمييز والفرقة العنصرية، من أجل حقها في المساواة الكاملة في جميع الميادين، ومن أجل وقف مخططات نهب وتهود الأرض وتدمير القرى الحربية وإجلاء سكانها، وإعادة المهجرين إلى قرام، ومن أجل الاعتراف بهويتها القومية وأمتائها الفلسطينية وحقها في التعبير عنها وضمان مكانتها وحقوقها كمجموعة قومية متميزة.

٢- بهدف اتفاق أوسلو - القاهرة إلى تصفية حقوق اللاجئين ولنازحين وطمس حقهم في العودة. هذا ما تؤكدته نتائج أعمال لجنة اللاجئين متعددة الأطراف واللجنة الرباعية المعنية بشؤون النازحين وتكيف وظائف وكالة الغوث لما يخدم هذا الغرض في السنوات الخمس القادمة، حيث تم صرف للنظر عن القرارين (١٩٤، ٢٣٧)، ويجري تركيز البحث العملي في نطاق جمع شمل العائلات وإعادة التأهيل ومشاريع الإسكان وتحسين الأحوال المعيشية وغيرها من الجوانب الإنسانية للقضية بعد طمس جوهرها السياسي. إن تعبئة جماهير الشعب الفلسطيني في بلدان اللجوء والشتات للدفاع عن حقها في العودة ومقاومة مخططات للتوطين والتهجير، تشكل محورا رئيسيا من محاور برنامج للنضال للتصدي لاتفاق أوسلو من خلال:

أ - صون الهوية المستقلة للشعب الفلسطيني في الأردن والدفاع عن حقه في المشاركة في صوغ مصيره الوطني عبر مقاومة اتفاق أوسلو - القاهرة وحماية حق جميع النازحين واللاجئين في العودة إلى أرض الوطن، والتصدي لمخططات التوطين، التي أدت المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية لتثبيت زج للحكومة الأردنية بها، وفي هذا الإطار مشاركة جماهير الشعب الأردني وقواه وشخصياته السياسية والاجتماعية والثقافية والروحية في النضال ضد سياسات التطبيع والاختراط في مسيرة للتصوية كما رسمتها المعاهدة المذكورة.

ب - التصدي لمخاطر التمييز التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في لبنان باعتبارها يشكل العنوان الأكثر سخونة لقضية اللاجئين، وتعبئة الجماهير الفلسطينية في لبنان - وتأمين لدعم الفعال لها من منابر تجمعات الشعب الفلسطيني - للتضال من أجل إحياء مخططات التوطيد والتهجير، ومقاومة سياسة قضم وتبديد المخيمات ودعوة الحكومة اللبنانية للسماح بإعادة إعمارها وتوفير الخدمات الأساسية لها وحل مشكلات المهجرين الفلسطينيين من خلال إعادة إسكانهم في المخيمات، ومن أجل إقرار الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان ودعم نضاله من أجل حقه في العودة.

[5/5] إن الحركة الجماهيرية في الوطن المحتل ولشتات، في القدس ومستواها الراهن، إذ تتمسك لهذه المهام المندرجة في سياق مواصلة النضال ضد الاحتلال والاستيطان، ومواجهة اتفاق أوصلو وتطبيقاته والمكاسات السلبية على كافة تجمعاته. إن هذه الحركة الجماهيرية القائمة بالفعل، تخلق بالتراكم شروط تجديد انطلاق الانتفاضة، فالنتائج الموضوعية بين الشعب والاحتلال، كان قد أدى إلى اندلاع الانتفاضات المتوالية على مدى ربع قرن لينتجها بالانتفاضة الشعبية الكبرى في نهاية عام ١٩٨٧، سوف يدفع بالتراكم نحو تجدها واستئناف مسيرتها الظاهرة على مستوى أرقى إلى أن تتحقق أهدافها في الحرية والاستقلال.

إن نضال القوى الوطنية في إطار هذه الحركة الجماهيرية عامل رئيسي في نهوضها الراهن في الوطن ولشتات، ويقدر ما تتخبط هذه القوى في الحركة الجماهيرية وتضطلع بدورها في مهام المواجهة، مهام المقاومة الشعبية وباشكالها المختلفة، تزويدها زخماً وتضفي عليها العوامل الضرورية التي تضمن استمرارها وتساعدتها. ومن خلال ذلك، فإن القوى الوطنية تتقدم نحو تجديد بنيتها، وبناء أطر العمل الوطني الجامعة وتوفير شروط تجاوز اتفاق أوصلو وتقديم البرنامج الوطني، نقض اتفاق أوصلو التصفوي للحقوق الوطنية.

(6)

في العمل الجماهيري والمشارك : نحو إعادة بناء م. ت. ف. الائتلافية

[1/6] لم يؤد تشدد النضال ضد الاحتلال والاستيطان، وتسامح المعارضة لأوسلو وتطبيقاته والمسلطة المنبقة عنه، لم يؤد هذا بعد، إلى تشكل أو بداية تشكل لما يوازيها من أطر وطنية جامعة، فالحركة الجماهيرية، على نهوضها، لم تبلغ بعد المستوى المطلوب من الفعل والتواصل بالفعل، والواقع الراهن لقوى المعارضة، على كفاحيتها، لا يوفر لها في المدى المباشر وبالقدر المطلوب، إمكانية للتسريع بإضاح شروط إنجاز هذه الأطر. إن المحاولات المبذولة، وبمشاركة واسعة من قوى وشخصيات، عديدة، لكن الجهود التي تكف وراءها مازالت مبعثرة، والإنجازات للمحققة متواضعة إلى حد ما، بسبب من نقصانها، عملياً، على المستويات الفوقية.

إن تقدم الحركة الجماهيرية على مستوى الأطر والتحالفات الوطنية القائمة وتجاوزها لها يعكس ما تعانیه أوضاع الحركة الوطنية، بشكل عام، من تدهل ونزعات تكيف والبنية البيروقراطية لأوضاعها القاعدية. من هنا، فإن الاستمرار في الجهود الهادفة إلى بناء هذه التحالفات والأطر الوطنية الجامعة من مدخل مستوياتها الفوقية، على ضرورته وأهمية منحه الاهتمام المطلوب، لا يجب أن ينعكس على أولوياتنا، باعتباره قادراً وحده على إنجاز المعادلة التي نواجهها. إن المبدأ الرئيسي لبناء الأطر الوطنية للجامعة هو تجديد بنية الحركة الوطنية وإعادة بنائها، وقاعدة انطلاقها هي حركة للنضال المستمر في إطار الحركة الجماهيرية في الوطن والشتات، ومنخلها الرئيسي هو للتوجه نحو الاثراء في هذه الحركة الجماهيرية للناخضة وتنظيمها.

[2/6] من هنا، تصبح مهمة بناء الأطر الوطنية للجامعة، بمختلف صيغها، عملية نضال قاعدي بالأساس، يتطلب إنجازها جهداً ذوياً ينطلق من مستوياتها الميدانية، عملية تضامنية تقوم على الجهد المثابر في الصفوف الكادريّة والقاعدية للمنظمة وفي الحركة الجماهيرية لتطوير صيغ العمل المشترك والارتقاء بها.

وفي هذا الإطار، تدرج مسألة بناء جبهة وطنية عريضة تتحد فيها جميع القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والديمقراطية والقومية والإسلامية الليبرالية للمناخضة لاتفاق أوصلو والمتمسكة بالبرنامج الوطني، برنامج حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة. إن هذه الجبهة ليست بديلاً عن م.ت.ف. الائتلافية، إنها أداة لإعادة توحيد الشعب وللنضال من أجل تجاوز الاتفاق للتصفيوي ونزع الشرعية عن موقعه وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. على أسس ديمقراطية وإتلافية بالانتخاب المباشر من جماهير الشعب.

إن للمدخل الترميمي لعملية بناء الجبهة الوطنية العريضة، في ظل البنية البيروقراطية الغالبة للأطر القيادية للحركة الوطنية، هو التوجه إلى الشعب، إلى القاعدة الجماهيرية، من أجل عقد مؤتمرات شعبية، مفتوحة لجميع القوى والفعاليات والشخصيات المناهضة لاتفاق أوصلو، تنطلق من المستوى المحلي وصولاً إلى المستوى القطري في جميع أماكن تواجد شعبنا في الوطن والشتات، بحيث تبتقي عنفاً لجان محلية وقطرية للجبهة العريضة وتنتخب مندوبيها إلى مؤتمر عام يشكل الإطار الموحد للجبهة الوطنية العريضة، وتبتقي عنه قيادتها التي تتولى تنظيم النضال من أجل تجاوز اتفاق أوصلو وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطني، والأعداد لإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. الائتلافية على أسس ديمقراطية بالانتخاب المباشر من جماهير الشعب.

إن هذه الوجهة لبناء الجبهة الوطنية العريضة، بطبيعتها، لا تملك شروط تحققها في المدى المباشر، إنها نتاج لتطور وتركم الحركة الجماهيرية وتصادم زخمها بالنضال مع انخراط القوى الوطنية في النضال القاعدي في الشارع والميدان. غير أن طرحها ارتباطاً بهذه الشروط لا يترتب عليه تغييبها عن دائرة الاهتمام، بل سعي واضح ودائم لإقامة الصلة بين هذه الوجهة من ناحية، وبين، من ناحية أخرى، ما يتمخض عنه النضال القاعدي من نتائج، ولدينامية التي تشهد ما صيغ العمل الوطني المشترك بمختلف مستوياتها كانعكاس مباشر لتفاقم تناقضات تطبيقات أوصلو والصراع السياسي المعتمك حول الحقوق الوطنية. إن التطورات المتسارعة سوف تخلق الشروط الكفيلة بانتقال هذه الوجهة إلى حيز التطبيق، مما يقتضي بظنة من جانب القوى الوطنية ومثابرة في دفعها خطوات إلى الأمام، حينما تتضح ظروفها، في مختلف المواقع والمجالات.

[٤/٦] إن الإنجازات التي تحققت حتى الآن، في مجال الأطر التحالفية والوطنية الجامعة (القيادة الموحدة للجبهتين الديمقراطية والشعبية، تحالف القوى الفلسطينية، التجمع الوطني الديمقراطي - وهي الصيغة التي اتبقت عن لجنة الدفاع عن الشعب والحقوق

الوطنية، التجمع الفلسطيني الذي تشكل مؤخراً في نابلس، مضافاً إليها صيغ للتنسيق والعمل المشترك بين الفصائل - بما فيها بعض أوساط فتح وحزب الشعب - والشخصيات الوطنية في الوطن المحتل، ومنها اللقاء الرباعي في غزة...). إن هذه الإنجازات القائمة، مع مراعاة الموقع الخاص الذي تحتله في إطارها القيادة الموحدة للجهتين الديمقراطية والشعبية، تقتضي بذل كل الجهود من أجل تطويرها وتوسيع دائرة تأثيرها.

إن هذه الأطر، بغض النظر عن درجة فعاليتها واستقرارها، هي انعكاس لما يعمور في الحركة الجماهيرية وللتلفضات تطبق أوسلو، ورغم تخلفها عن مواكبة ما تتطلبه الأحداث، تبقى ضرورتها قائمة. إن ضرورتها تنبثق من دورها الحالي في إسناد الحالة للجماهيرية المناهضة للاحتلال، وكذلك في تشديد حملة التتوير والمعارضة السياسية والشعبية لسياسة وتنازلات السلطة الفلسطينية. ومن هذه الزاوية، فإن محصلة فعل هذه الأطر القائمة، مع توسيعها ما أمكن ذلك، واستيعاب أطر أخرى ربما، بشكل إجدي للمقدمات الضرورية لبدية تشكيل الأطر الوطنية الجامعة، التي تخوض النضال من أجل تضيق الخناق على اتفاق أوسلو وتتصدى لتطبيقاته، على طريق تجاوزه، وصولاً إلى حل تفاوضي متوازن على قاعدة قرارات الشرعية الدولية التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة والعودة.

(٣٧)

البديل الموطني الواقعي . . . من أجل سلام شامل ومتوازن

[١/٧] تداعي مسار أوصلو، في ضوء تنامي المقاومة الشعبية واستمرار التفتت الإسرائيلي، يوفر شروط التقدم نحو تجديد الطرح السياسي الوطني الواقعي الذي يفتح الطريق على إنجاز الحقوق الوطنية في سياق عملية نضالية تراكمية توطد أوضاع الحركة الوطنية الفلسطينية ونهضي لانتقالها إلى مواقع الفعل الأكثر تأثيراً في الصراع الدائر مع الاستيطان والاحتلال والتوسعية الإسرائيلية.

ومن بين الأساليب الممتدة لتعويم اتفاق أوصلو والقيادة الفلسطينية القيّمة على تنفيذه هي ما نص عليه الاتفاق حول عملية انتخاب المجلس التنفيذي، التي مازال التفاوض مع إسرائيل يجري حول جوانبها الإجرائية. إن هذه الانتخابات تنطلي وراء الديمقراطية، فإلى كونها مقيدة بالشروط الإسرائيلية التي تستثني مطلقاً جميع القوى الرافضة لأوصلو والمتمسكة بمواصلة النضال من أجل الحقوق الوطنية (وهذه القوى تكس مزاج وقناعة أغلبية الشعب)، مما يجعلها انتخابات لأصحاب الاتفاق (شرط أن لا يكونوا من أبناء القدس)، فما سينتق عنها بشكل رئيسي هو جسم تنفيذي وليس جسماً تشريعياً متحرراً من القيود الإسرائيلية ومستقل تماماً عن الجسم التنفيذي، جسم سقوكل إليه مسؤولية الحكم الذاتي في المرحلة اللاحقة من تنفيذ اتفاق أوصلو.

إن الغرض من هذه الانتخابات هو إضفاء شرعية على الاتفاق وعلى سلطة الحكم الذاتي التي تفقد إليها من الزلوية للشرعية الشعبية، وحتى من الزلوية المؤسسية، حيث لم يخضع الاتفاق إلى موافقة المجلس الوطني الفلسطيني، ولم يتوفر نصابه القانوني في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية. من هنا، الدعوة إلى مقاطعة هذه الانتخابات لتعرية وظائفها شعبياً وإمام الرأي العام، وفي الوقت نفسه اعتبار مسألة الانتخابات التشريعية الحرة والاستفتاء الشعبي قضية أساسية في أي طرح سياسي وطني واقعي لاعتبارات عديدة أهمها قابلية العودة إلى الأصل، أي إلى الشرعية الشعبية.

[٢/٧] إن الطرح السياسي الوطني الواقعي على مستوى الوظيفة السياسية العملية التي يلبسها، وقاعدته، مرة أخرى، هي نضال الحركة الجماهيرية وصيغ المقاومة المختلفة

التي تتشكل في مجراها ونسبة القوى التي تتبقي عنها.. إن هذا الطرح الذي يسمح بتجاوز أوسلو وتطبيقه، يستند إلى العناصر التالية:

- ١- الولف للقوى للمفاوضات الجارية بشروط اتفاقية أوسلو وضمن تقييدات صيغتها.
- ٢- الدعوة الشعبية والدولية لإخضاع اتفاق أوسلو - القاهرة، وأي اتفاق يمس المصير الوطني للشعب الفلسطيني، لاستفتاء شعبي شامل داخل الوطن المحتل وفي الشتات لتمكين شعبنا من تقرير مصيره بإرفقه الحرة.
- ٣- المطالبة بانتخابات سياسية تشريعية عامة تجري تحت إشراف دولي لاختيار ممثلي الداخل في مجلس وطني جديد في إطار عملية انتخابية شاملة وحررة للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. ويحمل المجلس الوطني الجديد المسؤولية كاملة في تقرير مصير المفاوضات وحقوق شعبنا الوطنية.

٤- تتولى القيادة السياسية المنتخبة من المجلس الوطني الجديد مسؤولية المفاوضات الطنية والشاملة على أسس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية (٢٤٢)، (٢٣٧، ١٩٤).

[٢/٧] مازق أوسلو العميق، جرد فريقه الفلسطيني من قدرته على تسويقه باعتباره مقدمة اضطرابية تفتح على نيل الحقوق الوطنية بعد أن تضمن أنه حصر الطرق لإغلاق الطريق أمامها، وأمضد دعواه بأن الطرف الذي أنتج الاتفاق لم يتح أي بديل آخر، وما زال لا يتجه حتى الآن. إن أوسلو لم يكن بديلاً وطنياً، ولم يكن الخيار الوحيد كما يدعي أهله عند توقيعه، وهو ليس كذلك الآن بعد الشروع في تطبيقه. إنه بديل طرحته إسرائيل، وسمح لها بإعادة تنظيم الاحتلال وتجديد إطلاق الاستيطان وتكثيف تهويد القدس، وبحقوق مكاسب سياسية ودبلوماسية وتطبيقية هامة عربياً ودولياً. ولكنه ليس بديلاً مطروحاً على الشعب الفلسطيني ولا يمكن أن يكون. إن القوى الوطنية تتطرق من إدراك صديق لواجبها في الإسهام في النضال وفي سعي دالب لتوجيه هذا النضال نحو صياغة شروط لتتصار نقض أوسلو، بما هو نقض للاحتلال، لتتصار برنامج الإجماع الوطني في تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، برنامج السلام الشامل والمتوازن. وهذا البرنامج يتوصل بناء عناصره وماركتها في ظل لحدام التناقض بين الشعب والاحتلال، وفي ظل ظروف إقليمية ودولية راحة أكثر مؤتاة نسبياً مما كانت عليه قبل سنوات، عندما أطلقت عملية مدريد...

(8)

المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية النموذج الإسرائيلي للتسوية

[١/٨] معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية (١٩٩٤/١٠/٢٦) محطة سياسية ثنائية وإقليمية هامة، تشكل إنجازاً ملحوظاً لإسرائيل وسياستها في المنطقة في بعدها الثاني (الإسرائيلي - الأردني)، وبانعكاساتها الملبية على الحقوق الفلسطينية والعملية التفاوضية وعلى الترتيبات الإقليمية عموماً.

وإلى ما تضيفه إلى اتفاقات السلام المنجزة مع مصر ومثقف، التي تكرر حق إسرائيل في الوجود ضمن حدود غير محددة وغير مرسمة، قبل ودون أن تعترف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين، قبل ودون أن تقر بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والمصرية المحتلة عام ١٩٦٧، والأراضي اللبنانية المحتلة عامي ٧٨ و٨٢، فقد حققت هذه للمعاهدة، على حساب الحقوق الوطنية والميلادية الأردنية والفلسطينية، والحقوق العربية عموماً، مكاسب رئيسية مباشرة لإسرائيل.

ومن بين هذه المكاسب، إنها كرست مبدأ لتخلي عن الأرض (بمثال الأرض الأردنية) بصيغة الضم والتبادل والتأجير وتعديل الحدود والاستيلاء على مصادر المياه والإبقاء على المستوطنات، ومبدأ الفصل بين الميادة واستعادة كل الأرض، مما يشكل تجاوزاً على الميادة والحقوق الوطنية الأردنية ذاتها.

ومن خلال ذلك فتمت المعاهدة نموذجاً للتسوية وسابقة بدلت إسرائيل تشهرها قاعدة على المسار المصري، وبإمكانها أن تشهرها على المسار اللبناني، ولاحقاً على المسار الفلسطيني عند بلوغه نقطة المفاوضات حول الوضع النهائي.

[٢/٨] وفي المساحة المشتركة الأردنية - للفلسطينية تطوي المعاهدة على تجاوز ومساس بالحقوق الوطنية الفلسطينية، فقد لحظت حل مسألة اللاجئين (٤٨) على قاعدة للتوطين وأسقطت للقرار ١٩٤ ذي الصلة، كما لحظت حل مسألة اللاجئين (٦٧) بمعزل

عن القرار ٢٣٧ (القاضي بالعودة غير المشروطة)، على قاعدة البحث بإمكانية الدخول الإقليمي (ليس للعودة) لهؤلاء بالاستئصال الإسرائيلي، ولاعتبار التخفيف من العقبات الإنسانية، في إطار اللجنة الرباعية (الإسرائيلية - المصرية - الأردنية - الفلسطينية).

بلى ذلك، فإن المعاهدة تنطوي على تفريط واضح بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، وعلى خطوة ذات دلالة نحو الاستجابة لمطامح إسرائيل ومطامعها التوسعية والصليبية في هذه الأراضي وعلوها، حيث نزعت عنها صفة الاحتلال واعتبرتها مناطق خاضعة للحكم العسكري تسجلاً مع المفهوم الإسرائيلي. واعتبرت الحدود بين الأردن والضفة الفلسطينية جزءاً من الحدود للدولة لإسرائيل.

لما للقدس التي أدرجتها المعاهدة في فصل عنوائه «الأماكن التاريخية والأثرية» وكأنها موقع تاريخي من مواقع عدة، فقد جرى تناولها من زاوية تحديد مسؤولية الأردن عن الأماكن الإسلامية المقدسة، مما يسمح لإسرائيل بأن تؤكد قبول الأردن بالتصاهر الوجود العربي في القدس الشرقية على هذه الأماكن، وبما يسند قرار إسرائيل بضمها على حساب الحق الفلسطيني المكرس بقرارات مجلس الأمن التي أكتنتها جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

إن للتصريحات الأردنية اللاحقة حول مال للرعاية على الأماكن الدينية إلى الفلسطينيين بعد أن تبسط السلطة الفلسطينية نفوذها على القدس، و«رشوة» لفك ارتباط الأردن مع الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية في الضفة الغربية ما عدا القدس (التي لا أهمية لها، فالموضوع للجوهر) والصراع الحقيقي يدور حول القدس الشرقية كجزء من التراب الوطني من مدخل الأماكن الدينية، وليس حول أوقاف ومحكمات الضفة)، وما ورد في الديباجة السياسية للاتفاق بين الأردن والسلطة الفلسطينية في ١٩٩٥/١/٢٥ من تأكيد على دعم الأردن لقيام الدولة المستقلة (بدون تحديد لجغرافيتها وحدودها) وعاصمتها القدس الشريف (وليس للقدس الشرقية، أي بتفادي التحديد الجغرافي، وبما يقبل التأويل لجهة ما يقتصر على الأماكن المقدسة)...

إن كل هذا لا يلغي واقع الإساءة إلى والتفريط بالحق الوطني الفلسطيني الذي يقع للمرة الأولى إزاء مسألة القدس بشكل رسمي في معاهدة مع دولة عربية، وذلك على الضد من الاتفاقيات العربية (في إطار القيم والجامعة) والإسلامية (وأخراً قمة الدار البيضاء من ١٣-١٥/١٢/١٩٩٤) ولجنة القدس (في آخر اجتماع لها في أفران في ١/١٧/١٩٩٥) ... كما أن هذا لا يلغي محاولات الائتلاف الأردني المتجددة على الحق

الوطني والمبايدي الفلسطيني في القدس، كما تؤثر إلى ذلك تصريحات رسمية أردنية على أعلى مستوى إلى جريدة الحياة (١٩٩٥/٢/٢٠): «فيما يتعلق بالجانب العربي من القدس، أنا المسؤول عنها وهذا واضح تماماً في القرار ٢٤٢، والجانب الغربي من القدس كان عاصمة لإسرائيل منذ تأسيسها. ولما الجانب العربي فيمكن إن شاء الله في يوم من الأيام أن يكون أيضاً هو عنوان للقاء والسلام بين الطرفين».

[٢/٨] إن المعاهدة والمبايسة الأردنية الرسمية المتكئة عليها، تؤدي إلى شحن العلاقات الأردنية - الفلسطينية بموامل التوتر والصراع. أما السلطة الفلسطينية، التي مهدت الطريق لهذه المعاهدة (من خلال اتفاق أوصلو - القاهرة)، فإنها من موقعها، تقدم التغطية لها، وآخر مثال على ذلك هو الديباجة السياسية لاتفاق السلطة الفلسطينية مع الأردن التي زكت فيها المعاهدة بثلاث نقاط مزورة متتالية دون أن يرف لها جفن: «الاتفاق هو خطوة مهمة: في استعادة حقوق الأردن السيادية على أرضه ومياهه وحدوده (التي حولت حدود الضفة إلى الحدود الدولية لإسرائيل)، والعمل على تأمين حقوق النازحين واللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية (١)، وتشكل دعماً (١) للممارات التفاوضية الأخرى للوصول إلى كل الحقوق المشروعة».

[٤/٨] إن المجالات التي تغطيها المعاهدة (اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ودبلوماسية، وعسكرية، وتنموية، والسياسية، والمواصلات، والطاقة...)، إن هذه المجالات تقوم على أسس تعاون وتنسيق غير مسبوق في المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، وهي من نوع غير موجود في العلاقات العربية - العربية. إن اتساع مضمون المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية، عمقه وتنشعبه وشموليته وتعدد نواحيه، يجعلها أكثر من معاهدة سلام وتطبيع كاملين، إنها بالمضمون بمثابة اتفاق على «كونفدرالية بين الأردن وإسرائيل» تنتظر استكمال شروطها الداخلية في الأردن (وهي غير متوفرة الآن بفعل اتساع المعارضة الشعبية وللقاد المؤسسة الحاكمة إلى درجة التملك المطلوبة بإزاء تطبيقات المعاهدة)، واستكمال شروطها في المحيط الإقليمي (أي تقدم الممارات التفاوضية بما فيها الفلسطيني) قبل الإشهار العلني.

وعلى هذه الخلفية، يرفض النظام الآن إقامة علاقة كونفدرالية أو وحدوية مع الكيان الفلسطيني مصراً «على أن يصل الفلسطينيون أولاً لاستعادة حقوقهم على ترابهم في جو من الحرية المطلقة، ثم يقررون إذا كانوا سيخجلون في حوار على النمط أو الصيغة التي يريدون» (نفس المصدر المذكور أعلاه مع جريدة الحياة) .

إن هذا الموقف لا يعني زهدا بالعلاقة بل لإرثاً لعدم جدوى ومضار الدخول في حوار تكهنى بين طرفين لا يملك أي منهما القدرة على التأثير بنتيجته ضمن القيد المفروضة عليهما (معاهدة وادي عربة وفاق أوسلو). لقد أضحت البروزة الرئيسية لهذه العلاقة إسرائيلية، وإسرائيل هي التي تحدد متى وكيف تفتح. وحتى هذا الحين لا يملك النظام الأردني سوى انتظار مصير المعامل التفاوضي الفلسطيني، والمسمي ضمن الحدود المتاحة إلى ما هو مسموح بتنفيذه من بروتوكولات التعاون الاقتصادي والإداري.. وربما غيرها (لكن بما لا يخرج عنها جوهرياً)، وإلى تعزيز أوضاعه في الضفة الغربية، وإيقاع ادعائه على القدس من خلال الولاية التي منحت له على الأماكن الدينية، فالقدس هي مدخله الرئيسي إلى الضفة الغربية.

ومن ناحية أخرى، يستعمل النظام الأردني المفاوضات حول الوضع النهائي (إن التشر الفلسطيني - الإسرائيلي قد يؤدي إلى تجاوز المرحلة الانتقالية والدخول مباشرة في مفاوضات المرحلة النهائية)، كما ورد في المقابلة المذكورة أعلاه، على خلفية الخشية من انعكاس هذا التشر سلباً على المعاهدة وأوضاعه، ولأن نتائج المفاوضات حول الوضع النهائي هي التي تشرع بإيجاد القاعدة للمعوضة للبحث العملي (ليس الحوارى التكهنى الملىء بالأفهام) بصيغة علاقته أو ارتباطه بالكيان الفلسطينى.

[5/8] إن المعاهدة الإسرائيلية - الأردنية (بعد اتفاق أوسلو وفي امتداده) تضع مسألة العلاقات الفلسطينية - الأردنية على مستوى جديد، ضراعى محدث بمؤثراته. إن سياسة السلطة الفلسطينية تجاه هذا الملف الهام والحساس، سياسة تجريبية، غير متسقة وذات عناصر متنافرة (الاعتراض فقط على أحد العناصر الفلسطينية الرئيسية في المعاهدة - أي القدس - وخوض معركة القدس في المحافل الإسلامية والمربية، ومن ثم الاستدارة في لقاء ١٩٩٥/١/٢٥ في عتات للتغطية على جميع العناصر السلبية في الجلب الفلسطينى الوارد في المعاهدة). وهذه السياسة لا تقدم حلول، ولا ترسم وجهة لاستبالت حلول في موضوع العلاقات الفلسطينية - الأردنية، بل تصب موضوعاً، في وجهة تويرها.

وبين تصميم النظام وتجريبية السلطة، يرتسم خيار القوى الوطنية الفلسطينية في تعزيز التعاون مع أوسع القوى والشخصيات الأردنية، في إطار الأحزاب المعارضة الإحدى عشر وخارجها، بما في ذلك الشخصيات النافذة (التي تمثل قطاعات اجتماعية) المنحدرة من مؤسسات النظام (التي تمكس رفضها أو عدم تماسكها أمام صدمة المعاهدة والضغط الذي لأطقته) لفضح أهداف المعاهدة ونتائجها المدمرة لردنياً. إن عنوان مقاومة

التطبيع بكلفة أوجهه، وغنولن مساندة نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية بما في ذلك حق العودة للاجئين والنازحين ورفض مشروع «الوطن البديل» وغيره من العناوين تشكل مساحة هامة مرشحة لمزيد من التأييد الشعبي، للتنسيق والعمل النضالي المشترك.

[٦/٨] لقد استنقوت إسرائيل بمكاسبها من المعاهدة المنفردة مع الأردن (بعد الاتفاق المنفرد مع م.ت.ف) لإضعاف التنسيق بين الدول المعنية بالمفاوضات الثنائية، فواصلت تصلبها على المسارين السوري واللبناني وشجعت المعاهدة لدفاعا الأطراف العربية المترددة المتباطئة في التعامل مع التطبيع والانخراط في الترتيبات الإقليمية نحو خطوات أوسع استفادت منها إسرائيل لمواصلتها اختراقاتها التطبيعية في المنطقة.

غير أن هذه المكاسب الصافية لإسرائيل لم تسهم بتوفير شروط تسريع العملية التفاوضية بشكل عام، بل لبطأتها وفعكست جمودا على مسارها السوري واللبناني، وعززت المخاوف لدى الدول العربية ذات الوجة والدور الإقليمي من سياسة إسرائيلية وأميركية تركز على الترتيبات الإقليمية التي تفرد لإسرائيل الموقع الأهم على حساب دور وموقع هذه الدول (جولة كريستوفر أذار/ مارس ١٩٩٥)، وتقبل تقدم المفاوضات على الممارات الثنائية المتبقية (بما فيها للفلسطيني)، وبما يؤدي إلى إضعاف أطرافها العربية في الثنائيات والترتيبات الإقليمية معا.

إن «إنجاز» المعاهدة لم يفعل دينامية المفاوضات تقدما، بل ساهم على خلفية تخفية المخاوف من تنامي الضغوطات على ممارات التفاوض الأخرى ولزودا مكاسب إسرائيل في الترتيبات الإقليمية، في التمررع باستغلال قوى والتكبر في إطلاق بذلية صحوة عربية إقليمية، بداية لاستعادة مقومات التماسك في السياسة العربية في سياق إعادة تجميع الحد الأدنى من عناصر العمل العربي المشترك.

(٩)

بدايات الصحوة الإقليمية العربية

[١/٩] للصعوبات التي تواجه المسارين السوري واللبناني ليست فقط من طبيعة تربية تقتصر على رفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران ٦٧ (بموجب القرارين ٢٤٢، و٣٣٨) وتفكيك المستوطنات (بالنسبة لسوريا)، وإلى الحدود الدولية وتطبيق القرار ٤٢٥ (بالنسبة للبنان). الصعوبات التي تواجه هذين المسارين هي أيضاً من طبيعة إقليمية، حيث تتمسك إسرائيل بترتيبات أمنية متبالغة، غير متساوية وغير متكافئة مع سوريا (تشمل عمق انسحاب الجيوش، عتدها، سلاحها، الأسلحة الاستراتيجية، أسلحة الدمار الشامل...)، وتطبيع كامل يسبق الإقرار (ليس فقط تنفيذ) بالانسحاب الكامل، وعلى تطبيق فترة تجريبية في لبنان «تختبر» فيها قدرة الحكومة والجيش اللبناني على وقف المعفيات العسكرية وتجريد المقاومة من سلاحها قبل الشروع بالانسحاب (وليس تنفيذه)، في إطار اتفاق ثنائي أمني - تطبيعي كامل مع الإصرار على عدم الاعتراف بالقرار ٤٢٥ ضمن وعد عام بعدم وجود مطامع إسرائيلية في الأراضي والمياه اللبنانية.

وفي تقديمها لموقع الترتيبات الإقليمية الثنائية على مسألة الانسحاب، في إطار الترتيبات الأشمل ضمن مشروع للنظام شرق الأوسطي، تستند إسرائيل إلى سابقة اتفاق أوسلو (حيث الإلحاق الكامل بدون انسحاب) والمعاهدة مع الأردن (حيث الفصل بين السيادة وإعادة كل الأرض، والتطبيع الذي بلغ مستوى «لاكونفدرالية المضمرة»).

كما تستغوي إسرائيل بالاختراقات التطبيعية للمحققة: المشاركة العربية الواسعة في لجان العمل المنبثقة عن المسار المتعدد، وفتح عدد من اجتماعات لجاتها إلى العواصم العربية في قطر وعُمان وتونس والمغرب والقاهرة. إقامة مكاتب اتصال مع تل أبيب والرباط، واتفاق قناة اتصال رسمية مع تونس، ومشروع مكتب اتصال مع عُمان. رفع دول مجلس التعاون الخليجي المقاطعة غير المباشرة لإسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة مع مواصلة ضغط واشنطن لرفع المقاطعة المباشرة (اجتماع كريستوفر مع مجلس التعاون الخليجي آذار ٩٥). واللقاءات الثنائية العربية المتكررة مع إسرائيل ابحت قضايا سياسية

وتطبيقية عملية... والتطور المفصلي المتمثل باتخاذ مؤتمر الدار البيضاء للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٤/١٠/٢٠)، واجتماعات واشنطن (١/١٢) التي انبثقت عنه وقرارها بتشكيل لجنة لدراس تأسيس مصرف تنمية للشرق الأوسط (الذي يشكل الفكرة الرئيسية التي طرحت على مؤتمر الدار البيضاء ولم تجد من يموئها)، والتحضيرات الجارية لعقد المؤتمر الثاني للتعاون الاقتصادي في عمان (في ١٩٥/١٠/٣٠).

[٢/٩] وفي كل هذا فإن إسرائيل تتنطلق من الفكرة الرئيسية التي قامت عليها عملية مدريد، بما هي عملية مركبة تنهض على مسارات ثنائية وذات موضوعات متعددة، أمنية، اقتصادية... تضع المسارات الثنائية في إطار الترتيبات الإقليمية ضمن النظام شرق الأوسطي قيد التأسيس.

وعلى هذا يترتب، أن عملية التصوية التي أطلقت في مدريد، لا تستكمل حلقاتها الثنائية إلا بعد أن تكون كل الأطراف قد قبلت بالنظام شرق الأوسطي الجديد، الذي يجري ترتيبه بالتداخل والتوازي مع المفاوضات الثنائية، لكن دون انتظار إنجاز جميع هذه الترتيبات، فالأولوية هي للترتيبات الإقليمية وللمسارات الثنائية المنضوية تحت سقفها. أما المسارات التي لا تنضبط لهذه الواجهة فيتواصل للضغط عليها إلى أن تتخبط في الترتيبات الإقليمية بالشروط الامركية - الإسرائيلية.

وهذه الواجهة في إدارة عملية مدريد، التي يسودها توافق كامل بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لا تنطبق فقط على الأطراف المطية بالتصوية الثنائية، إنما على الدول الأخرى في المنطقة التي يتواصل الضغط عليها بلشكال وعالوين مختلفة كي تنضوي تحت لواء الترتيبات الإقليمية. وفي هذا الإطار يندرج الضغط المسلط على جميع الدول العربية لرفع المقاطعة الاقتصادية عن إسرائيل، وعلى دول الخليج لتمويل بنك التنمية للشرق الأوسط، وعلى بعض دول الخليج لاستكمال خطواتها التطبيقية مع إسرائيل، وعلى مصر لتجديد التوقيع (بمزال عن إسرائيل) على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وعلى العراق ليس فقط من أجل أن ينفذ قرارات الأمم المتحدة، فقد للززم بها عملياً، إنما من بين استهدافات أخرى، من أجل أن ينضم إلى المسار المتحد الخ..

غير أن هذه الإدارة لعملية مدريد بأولوية للترتيبات الإقليمية تنطوي على تناقضات عديدة ما انفكت تتفاعل منذ بداية المفاوضات، مما أدى في الفترة الأخيرة إلى إبطاء تقدمها، وهي مرشحة إلى مزيد من التفاعل والاحتدام بقدر ما تصطبغ بمصالح شعوب

المنطقة وكياناتها السياسية. وهذا ما يتضح من خلال ملزق للتسوية في المسار الفلسطيني، وصعوبات ترجمة بنود التطبيع والترتيبات الإقليمية في المعاهدة الأردنية، ولإبطاء التشديد على الممارين السوري واللبناني..

[٢/٩] وفي النقطة التي بلغتها عملية التسوية بأولوية للترتيبات الإقليمية (سواء في الممرات للثانية التي تحافظ على أهميتها أو خارجها)، بدأت تصطدم، بدرجات متفاوتة، بمصالح عدد من الدول ذات الوجهة والدور الإقليمي. وفي هذا الإطار نخص بالذكر سوريا ومصر والسعودية، كونها الأكثر تأثراً في المعادلة العربية والإقليمية، ولما تؤثر إليه القمة التي جمعهم مؤخراً في الإسكندرية (١٢/٢٨/١٩٩٤) من بداية لصحة إقليمية عربية تسعى، بعد سنوات من الانقسام العربي، ومباشرة الانفراج إلى استعادة الحد الأدنى من التماسك والعمل المشترك لزاء الأوضاع العربية والمفاوضات مع إسرائيل، من خلال التوسيع للثلاثي، والدور الذي تقوم به كل دولة على حدة من خلال علاقتها العربية والإقليمية، ضمن وجهة تفعيل دور الجامعة العربية، ما لمكن ذلك، على قاعدة ميثاقها ومعاهدة الدفاع المشترك، والعمل لجاء لتنفيذ الاتفاقات العربية القائمة وتطويرها، وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك..

لقد شكلت هذه القمة دعماً للموقف التفاوضي السوري واللبناني، وأكدت مبدئياً على الحقوق الفلسطينية (دونما توضيح لمضمونها بما هي عودة وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية)، لكنها بالمقابل وضعت مسافة واضحة عن المعاهدة الأردنية نظراً للاعكاسات السلبية لأبعادها الإقليمية على الموقف العربي عموماً وعلى الممرات التفاوضية، ولما تضمنه من ضغط على البلدان الثلاثة بالذات وإضعاف لمواقفها الإقليمية (والموقف التفاوضي السوري وفي هذا الإطار الدور الإقليمي لسوريا، تلقى مصر من إضعاف دورها الإقليمي في إطار المنظومة شرق الأوسطية الجديدة واختيارها لأكثر من عنوان لخوض معركة الدفاع عن هذا الدور، من بينها مسألة تجديد التزامها بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ربطاً بالموقف الإسرائيلي، الاعكاسات السلبية للإخترقات التطبيقية في بعض دول الخليج على تماسك مجلس التعاون الخليجي وعلى الموقع السعودي إقليمياً وداخلياً، ومطالبة السعودية ودول الخليج بدور رئيسي في تمويل مشاريع التطبيع الاقتصادي على غرار مصرف التنمية للشرق الأوسط ورأسماله ١٠ مليار دولار).

وتطالفاً من قترلم للدول الثلاثة استراتيجية سلام وبما لا يخرج عن أسس التسوية لجارية،

قد أبرزت قصة الثلاثية النقطة المفصلية للقناة: الصلة بين المفوضات الإقليمية والقرنات الناجمة عنها والمفوضات الثنائية بالحقوق التي تضمنها والإسحابات المترتبة عليها، من خلال الفكرة الرئيسية للقائمة على ربط مقدار التقدم في التعاون الإقليمي بمقدار التقدم في اتجاه تحقيق السلام القائم على قرارت مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومن هنا، دعوة جميع الأطراف العربية إلى تأجيل النظر في قيام أي تعاون في الوقت الراهن بين إسرائيل والعرب لما فيه مصلحة الأطراف التي ما زالت تتفاوض.

[٤/٩] لقد عُرِيت القائمة الثلاثية بمحصلتها، وعلى قاعدة الالتزام بقواعد التسمية الجارية، بالنسبة للدول الثلاث المشاركة بها، عن نزعة استقلالية نسبية عن القرنيات الإقليمية بالشروط الكاملة الأميركية - الإسرائيلية، ومن موقع السعي لصون موقعها الإقليمي من التحجيم، وربما الإضمحلال. غير أن أطراف قصة الاسكندرية ليست طليقة الحركة ولنزعتها الاستقلالية للنسبية حدود، فمصر مكتبة بمعاهدتها مع إسرائيل وبالمساعدات الأميركية (٢٠٢ مليار دولار سنوياً)، وفي السعودية تُنشر القواعد الأميركية والقبضة الأميركية محكمة على نفعها واحتياطها المالي (الذي استنزفته، على أية حال، حرب الخليج ومشتريات السلاح)، وسوريا مختلة للتوازن عسكرياً تجاه إسرائيل، حيث لم تعد تملك سندا كالذي كان يشكله، فيما مضى، الاتحاد السوفياتي..

وعلى أي حال لم يتأخر الضغط الأميركي كثيراً، فأثر بعد خمسة أسابيع من قصة الاسكندرية قصة رابعة في القاهرة (١٩٩٥/٢/٢) ضمت إلى إسرائيل، كل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية، وغطت جزئياً بمجرد انعقادها لأول مرة بهذه الصيغة، وبغض النظر عن نتائجها والسياق المباشر الذي أُنشئ بها، غطت جزئياً على النتائج الإيجابية لقصة الاسكندرية، وأعطت دينامية استعادة للصحة الإقليمية العربية التي أطلقتها. إن استضافة مصر للقمة الرابعة يعكس قلق موقعها، ومساراً متعرجاً في التعاطي مع الضغط الأميركي يجمع بين الاستجابة والاعتراض، لكنه لا يلغي محصلته، بما هي اعتراض على تحجيم دورها وموقعها الإقليمي، وسعي واضح لصون هذا الدور من مداخل مختلفة، أبرزها في الفترة الأخيرة، رهن تجديد توقيعها على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بالموقف الإسرائيلي، وإرسالها في الوقت نفسه إشارات حول استعدادها لتسوية معينة تحت وطأة الضغوط الأميركية. إن هذا الموقف القلق للسياسة المصرية لا يلغي نزوعها الاستقلالي التسمي، وإن أضعفه وأضعف الديناميات العربية المنطلقة منه.

إن حجم الضغوط الأميركية (والاسرائيلية) على الدول العربية الإقليمية كبيرة، ولنزوعها الاستقلالي لتسبي، على تفاوته بين دولة وأخرى، يترفع نسبياً بقدر ما تنبذ استعصاءات التصوية الأميركية في الميدان جراء النهوض الشعبي ومقاومة التطبيع والترتيبات الإقليمية بالوجهة الاسرائيلية - الأميركية، وبفعل المقاومة الجماهيرية للحلول التصوفية للحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق والمصالح العربية المحلية والمشاركة عموماً.

[5/9] وعلى هذا المستوى يقع بشكل خاص ملزق أوسلو، ونضال الشعب الفلسطيني المستمر من أجل تجاوزه نحو إرساء التصوية على أسس تضمن له استعادة حقوقه الوطنية وفق قرارات الشرعية الدولية. إن بداية استعادة التماسك في السياسة العربية والعمل المشترك بمختلف صيغه تطور إيجابي واثمين يخدم النضال الوطني والفلسطيني. وبالمقابل، فإن تعثر تطبيق اتفاق أوسلو ومآزقه العميق مترافقاً مع تصاعد كل أشكال النضال الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال والاستيطان، يبقى الرافعة الأهم لاستنهاض الوضع الإقليمي المساعد. إن النظام شرق الأوسطي ليس موقفاً اقتصادياً فحسب، بل مشروع هيمنة متكامل بترتيبات إقليمية شاملة، ويقدر ما تتكبلور الإرادة الإقليمية للتصدي لهذا المشروع والسعي إلى السلام العادل والمتوازن، تنتفع رغبة تقاطع النضال الوطني الفلسطيني مع الأوضاع الإقليمية.

(10)

السياسة الأميركية في المنطقة . . أولوية الترتيبات الإقليمية

[١/١٠] تباطؤ الدبلوماسية الأميركية في عملية التمسوية الجارية، في ضوء ما نشهده خلال هذه الفترة، لا يعكس نكوصاً عن نشاطها أو تراجعاً في اهتماماتها، فما زالت حركتها نحو دول المنطقة عالية، ودعواتها لمسؤوليها الى واشنطن كثيرة. وقد شاركت الولايات المتحدة، أو كانت وراء لقاءات ضمت أربعة من أطرافها (إسرائيل، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية) التأمّت ثلاث مرات متتالية في غضون عشرة أيام (القاهرة ٢/٢، طابا ٢/٨، واشنطن ١٢/٢/١٩٩٥).

تباطؤ الدبلوماسية الأميركية في العملية المذكورة، ناجم في المقام الأول، عن المستوى الذي بلغته عملية التمسوية ذاتها، التي تقف بعد إنجازاتها في المسارات الثنائية وفي الاختراقات التطبيقية، أمام ما خلفته هذه الإنجازات من تعقيدات (وفي مقدمتها مازق المسار الفلسطيني). كما تقف أيضاً، بأولوياتها الإقليمية الغالبة في إطار مواصلة إنجاز شروط النظام شرق الأوسطي، أمام استحقاقات جديدة تجعلها تصطدم بمساحة إضافية من المقدّر والاستحصاءات، أوسع من ذي قبل، مع دول المنطقة وشعوبها.

إن اتساع قوس العملية التي تديرها الولايات المتحدة (بمشاركة إسرائيل) وتعدد مستوياتها، بعد الإنجازات المحققة وبسببها، باتت تضعها الآن أمام صعوبات مختلفة نوعياً الى حد ما، صعوبات تجمع بين مشكلات تطبيق ومواصلة تطبيق الاتفاقيات وحماية الخطوات المنجزة، ومشكلات إنجاز المزيد منها، الذي هو السبيل الوحيد للحفاظ على المحقق، وفتح الأفق على طريق التقدم نحو إنجاز منظومتها الإقليمية.

إن هذه السياسة بمنحها الراهن، هي التي تتسبب في إبطاء ديناميّتها، وتسهم في تعثرها وخلق شروط مازقها لاحقاً. وموضوعها ليس خيالها أو بدائلها، فهي لا تعتقد إليها نظرياً (بإمكانها على سبيل المثال ممارسة ضغط معين على إسرائيل للإخراج الجزئي، بقلته، عن

مازق أوسلو بحد من الخطوات)، بل أولويتها التي توجه مسارها العملي.

وفي هذا الإطار، فإن أولوية إنجاز مقومات النظام شرق الأوسطي هي التي تجعل الولايات المتحدة تملط ضغطها على الأطراف العربية، وتحمج عن ممارسة أي ضغط على إسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا، حيث إصرار الأولى على الترتيبات الأمنية التي تكرر تفوقها، وكذلك إصرارها على رفض الإلتزام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عند تجديدها في نيسان. إن المطالب الأمنية لإسرائيل تجاه سوريا ومصر والمنطقة بأسرها، التي تضمن استمرار التفوق النوعي الإسرائيلي وتعزيزه، هي جزء رئيسي من الخطة الأميركية بجانبها الأمني - الاستراتيجي في إطار الترتيبات الأمنية في المنطقة.

[2/10] وعلى هذا المستوى، فإن السياسة الأميركية لا تبذل الجهد المطلوب لإزالة المفاوضات من عثرتها من خلال الضغط الجاد على إسرائيل، فلقاءات القاهرة وطابا وواشنطن عكست مشكلة المفاوضات (مازق أوسلو + جمود المسارين السوري واللبناني + خوف وتيرة التطبيع والترتيبات الإقليمية)، لكنها لم تتخض عن حل أو وجهة حل لهذه المشكلة.

لقد أتم لقاء القاهرة مخرجاً لرلين كي يستأنف مفاوضات المسار الفلسطيني بعد ارتفاع الضغط الداخلي لوقفها في ضوء نتائج عملية مفرق بيت أيد (1995/1/22). كما حقق له مكسباً سياسياً بتكرير مشاركته في لقاء عربي - إسرائيلي ينعقد للمرة الأولى على هذا المستوى، لقاء مرشح لأن يتكرر كلما تكرر الوضع التفاوضي الفلسطيني أو نشأت ضرورات أخرى. لكن عن هذا اللقاء واللقاء الذي تلاه في واشنطن، غابت القضايا الجوهرية التي أفتجت مازق المسار الفلسطيني (الاستيطان، إعادة الانتشار، الانتخيل، الإفراج عن المعتقلين...)، حيث أستعص عنها بوعود عامة بتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي للسلطة الفلسطينية، مما يشكل مكسباً لإسرائيل، لكنه لا يُسفف المسار التفاوضي في أزمته.

وبالمحصلة، قد ركزت هذه اللقاءات على مماليكي مقاومة «الارهاب» والمشاريع الاقتصادية. لكن نتائجها ألت محدودة جداً فيما يخص إعادة توجيه العملية التفاوضية، فالإغراب الكامل للمسارين السوري واللبناني عنها، والتغيب لقضايا المسار الفلسطيني الجوهرية، اقتصرت في مسألة أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي، على الكلام المبدئي العام حول تجريد المنطقة منها، والعمل على عدم انتشارها، وتأكيد الأطراف المشاركة على استبدالها لأمن متساوي الأمر الذي لا يرتب أي التزام محدد على إسرائيل.

إن السياسة الأميركية، بأولوياتها المذكورة لا تسهم في إخراج المفاوضات من صعوبتها، بل تفتح الطريق أمام نشوء استحصاءات جديدة تفذي القديمة، وتزكي وجهة انقاعها نحو مزيد من التعتش. إن إمكانية الحلول الثنائية المنفردة لم تعد قائمة بنفس الدرجة التي سمحت باختراق الممارين القاطنين والأرمني، والاتفاقات الثنائية المنجزة، استهلكت وظيفتها لضاغطة على الممارات، لا بل تحول الضغط عليها من الممارين السوري واللباني بمجرد بطنهما.

أما المفاوضات الاقليمية، فلم يد كفاً لإداسة ديناميتها الاكتفاء بما يراكمه عمل لجان الممار للمتمدد للطرف، والاختراقات للتطبيقية المحققة في العمق العربي. فالترتيبات الاقليمية، كي تستمر، باتت بحاجة الى خطوات واسعة تقتضي تحريكاً «فعلياً» للحلول على الممار السوري وتطويماً للعقد الكبيرة (الاقتصادية والأمنية والتطبيقية عموماً) عند الدول صاحبة الدور والوجهة الاقليمية، التي برهنت حتى الآن عن تماسك كاف لحمل التمايق التام وراء الاندفاع الأميركية - الاسرائيلية.

[٢/١٠] إن التطور الهام في الولايات المتحدة المتمثل بمجيء أكثرية جمهورية الى الكونغرس بمجلسيه (النييوخ والنواب) قد فتح الصراع على مصراعيه بين الكونغرس والادارة الديمقراطية وعلى رأسها كلينتون، ويفرض قيوداً على سياستها الخارجية لجهة تقليص الانترامات والمساعدات الخارجية في العالم، واحتمال إلغاء وكالة التنمية الدولية التي يُعهد إليها توزيع المساعدات، كما يطرح الجمهوريون، الذين يمانعوا أيضاً إرسال قوات أميركية للمرابطة في المناطق العازلة في الجولان، مما يضيف تعقيداً جديداً على المفاوضات السورية - الاسرائيلية. وموخرأ (١٩٩٥/٢/١٧) أقرّ مجلس النواب مشروع قانون يرمي الى الحد من القترام أميركا في عمليات الأمم المتحدة، وخفض الموازنة المخصصة للعمليات الدولية، وفرض قيوداً على الصلاحيات التي تسمح للرئيس بوضع القوت الأميركية تحت إشراف دول أخرى عملياً، ومما جعل الادارة الأميركية (على لسان وزير الخارجية) تعتبر أن هذا النص يشكل تهديداً لسلطة الرئيس في عملية لمن الولايات المتحدة.

إن الجمهوريين الذين انتصروا في انتخابات الكونغرس لا يمثلون سياسة الاعتزال، بل ينفعون نحو إحداث تغيير على الوسائل الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة، الى وسائل استراتيجية أكثر حذونية وأقل اعتماداً على التمويل الأميركي.

وفي هذا الاطار، فإن الصراع الدائر حول تقليص المساعدات الخارجية (كجدي

وسائل هذه الاستراتيجية) هو صراع جذبي. إنه لن يمس إسرائيل (في إطار التوافق الواسع بين الحزبين حول أولوية بقاء دعمها واستمرار توفر شروط تفوقها النوعي الاستراتيجي على دول المنطقة)، لكنه سيمس العملية الجارية في الشرق الأوسط (حيث ترتفع الأصول المطالبة بتخفيض المساعدة لمصر على سبيل المثال)، مما يؤدي إلى إثقال حركة السياسة الأميركية في المنطقة، ويستتبع تراجعا في حماس دول المنطقة في التأييد غير المشروط لها حيث باتت تلمح مصالحها بشكل أكثر وضوحا، حتى تؤخذ بالحسبان.

إن هذا التطور الداخلي الهام في الولايات المتحدة، ينعكسه تنظيما بالمعنى المناسب على مساحة تحرك الإدارة الأميركية في السياسة الخارجية، عامل إضافي لا ينبغي التغافل من أهميته، في إضعاف نمطي لدينامية سياستها في المنطقة، وتزداد مفاعيله بقدر ما يقترب استحقاق الانتخابات الرئاسية في خريف ١٩٩٦، مما يوفر شروطا أفضل لتماسك الحالة الاكاديمية العربية، ويسهم في تعزيز صعود حلقها الفلسطينية بشكل خاص.

(١١)

الإتحاد الأوروبي الاقتصاد مدخل لتنشيط الدور في المنطقة

[١/١١] للمرة الأولى، منذ انطلاق عملية مدريد، تبرز بداية تعامل أوروبي مع التسوية الجارية بصورة رئيسية لا ثانوية كما كانت فيما قبل. لقد كان هذا الطموح يراود دول الاتحاد الأوروبي باستمرار، إلا أنه كان يصطدم برفض الولايات المتحدة لأي دور فاعل في الشرق الأوسط وتحديداً في عملية التسوية التي تطمح أن تؤدي إلى نظام إقليمي جديد هي عرابة الوحيد، كما كان يصطدم برفض اسرائيلي، لأن الدور الأوروبي بمحصلته أقرب إلى الموقف العربي (المصالح الأوروبية الكبرى والمتعددة في البلاد العربية). غير أن تباطؤ دينامية سياسة الولايات المتحدة في المنطقة تجاه التسوية للإعتبارات التي أوردهاها، فتحت نافذة أوسع أمام دور أوروبي، مرحب به عربياً، يتمتع بفعالية أكثر، ومدخل هذا الدور اقتصادي بشكل رئيسي، لكنه لا يخلو من طموح لعب دور سياسي نشط نسبياً.

لقد شكلت جولة الترويكاف الأوروبية في المنطقة (الاسبوع الثاني من شباط - فبراير ١٩٩٥) مناسبة هامة لإطلاقة متجددة على شؤون التسوية والمنطقة، استطاعت من خلالها أن تبذل أي انطباع بأن الاتحاد الأوروبي يقوم بزيارات ذات طابع دبلوماسي، لتبرز اضطلاعها بدور سياسي في المنطقة، ولتؤكد موقعها كشريك اقتصادي أساسي لدولها. وفي هذا الإطار، جيز وفد الترويكاف عن موقف سياسي متوازن ومتمايز بوضوح عن الموقفين الأميركي والإسرائيلي، تجاه عملية السلام في مسارها السوري (السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل)، واللبناني (التأكيد على القرار ٢٥٠ + اتفاقات أمنية مقبولة من الطرفين)، والفلسطيني (كل شيء مرتبط الآن بإعادة الانتشار وإجراء الانتخابات).

[٢/١١] وإلى الاعتبارات التقليدية لإهتمامها في المنطقة (جغرافية، اقتصادية، أمنية، استراتيجية...)، بدلت دول الاتحاد الأوروبي مؤخراً (وبخاصة دولها المشاطنة للمتوسط)، تعطي اهتماماً متزايداً لدول حوض المتوسط، من خلال جعلها إحدى أولويات سياستها

الخارجية، ضمن توجه يقضي بإيجاد شراكة على قاعدة المصالح المشتركة، وعلى خلفية أن أمن أوروبا وزدهارها ووزنها في شؤون العالم مرتبط بتقدم للشراكة التي تقيمها حول المتوسط. هذا ما عكسته بوضوح ندوة باريس (١٩-٢١/٢/١٩٩٥) حول مستقبل منطقة البحر المتوسط بعد السلام. وفي هذا الاطار، فإن المجلس الأوروبي في اجتماعه القادم في كان (شهر حزيران - يونيو ١٩٩٥) سيضع استراتيجية أوروبية لمصلحة البحر المتوسط على غرار التوجهات التي لقررت في ليسن لمصلحة دول أوروبا الوسطى والغربية.

لما للمحة الأوروبية الثالثة في هذا العام (بعد ندوة باريس واجتماع كان) ذات الوجهة المتوسطية فيستكون مؤتمر برشلونة (١١/١٩٩٥)، أي بعد انعقاد مؤتمر عمان للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأشواط قليلة) الذي سيبحث موضوع الشراكة بين أوروبا ودول المتوسط من خلال ثلاثة محاور (استراتيجي - سياسي - أممي، اقتصادي - مالي - تجاري، ثقافي - بيئي - صحي).

[٢/١٩] إن هذه النشاطات العالية الموجهة نحو دول المتوسط بمحطتها المؤتمرية الرسمية لهذا العام، تعكس طموحاً واضحاً، بتجاوز الاهتمام الأوروبي التقليدي بأوضاع تشمل بشكل رئيسي منطقتنا، للعب دور إلى جانب الدور الأميركي، دون التصالح معه، بالمؤتمرات الإقليمية التي يدعو إليها (الدار البيضاء، عمان) وبالمؤسسات التي يسعى لتأسيسها (مصرف للتنمية الإقليمي الذي تعارضه دول الاتحاد الأوروبي).

إن الاتحاد الأوروبي يحث الخطى نحو إيجاد أطر التعاون الإقليمي الأخرى، بالتوازي مع الأطر الموجهة أميركياً. إن هذه الوجهة، على قاعدة سياسية متوازنة نسبياً تجاه عملية التسوية قيساً بالموقف الأميركي، قاعدة سياسة تعتبر أنه بدون سلام حقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين لا يمكن أن يحصل استقرار حقيقي في الشرق الأوسط، تخلق، موضوعاً، مساحة تعاون وعمل مشترك مع الأوضاع العربية الساعية، بدرجة أو بأخرى، إلى عدم الاستجابة الكاملة للترتيبات الإقليمية الأميركية ذات القاعدة السياسية المخطئة والمنحازة بشكل كامل لمصالحها ومصالح إسرائيل. إن هذه الوجهة المتوسطية للنشطة في السياسة الأوروبية عنصر مفيد وداعم للنضال الوطني الفلسطيني.

أزار (مارس) ١٩٩٥

ملحق

معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية

الهجاجة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة إسرائيل إذ تأخذان في عين الاعتبار إعلان واشنطن، الموقع من قبلهما في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤ وتتعهدان بالوفاء به.

وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بوجوبهما كلاهما.

وإذ تأخذان في عين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أسس من الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسية، متخطيتين بذلك الحواجز النفسية ومعززين للكرامة الإنسانية.

وإذ تؤكدان إيمانهما بأهداف ومبادئ

ميثاق الأمم المتحدة، وتعترفان بحقوقهما وواجبهما في العيش بسلام بينهما ومع الدول كافة ضمن حدود آمنة ومُعترف بها. وإذ ترغبان في تنمية علاقات صداقة وتعاون بينهما بحسب مبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدبلوماسية في وقت السلم.

وإذ ترغبان أيضاً في ضمان أمن دائم لدولتيهما وعلى نحو خاص بتجنب التهديد بالقوة واستعمالها في ما بينهما.

وإذ تأخذان في عين الاعتبار أنهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

وإذ تقرران إقامة سلام بينهما بموجب معاهدة لسلام هذه، فقد اتفقتا على ما يلي:

(*) وقعها بالأحرف الأولى: رئيس الوزراء الأردني، الدكتور عبد السلام المجالي، ونظيره الإسرائيلي، إسحاق رابين، في «قصر الهاشمية» في عمان في ١٧/١٠/١٩٩٤، في حضور الملك حسين وولي عهده الأمير حسن بن طلال، ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيرس. وتم توقيعها النهائي في ٢٦/١٠/١٩٩٤. [مصدر خاص. ولترجمة عن الإنكليزية، وهي من إعداد مؤسسة للدراسات الفلسطينية].

المادة ١

إقامة السلام

يعتبر السلام قائماً بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل («الطرفين») اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢

المبادئ العامة

سيطبق الطرفان في ما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وقت السلم، وبصورة خاصة:

١- يعترفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وسيحترمانها.

٢- يعترفان بحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود أمنية ومُحترَف بها، وسيحترمان ذلك الحق.

٣- سيعملان على علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، وسيمتنعان من التهديد بالقوة ومن استعمالها، وسيحلان جميع النزاعات بينهما بالوسائل السلمية.

٤- يحترمان ويعترفان بسيادة كل دولة في المنطقة وبسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

٥- يحترمان ويعترفان بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والدولية.

٦- ويعتقدان أيضاً أن تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد تؤثر سلباً في أي من الطرفين ينبغي ألا يسمح بها.

المادة ٣

الحدود الدولية

١- تُحدد الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل على أساس تعريف الحدود زمن الانتداب، كما هو مبين في الملحق I (أ)، المشار إليها في المواد الخرائطية المضافة إليه والإحداثيات [المحددة فيه].

٢- تعتبر الحدود كما هي محددة في الملحق I/١ (أ) للحدود الدولية الدائمة والأمن والمُحترَف بها دولياً بين الأردن وإسرائيل من دون التماس بوضع أية أرض دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الإسرائيلي سنة ١٩٦٧.

٣- يعتبر الطرفان أن الحدود الدولية، بما في ذلك حدود كل منهما، والياه الإقليمية والمجال الجوي لكل منهما حدود لا يجوز اختراقها، وسيحترمانها ويتقيدان بها.

٤- سيتم ترسيم الحدود بحسب ما هو منصوص عليه في الملحق الفرعي (II) من الملحق I، وسيتم الانتهاء منه في فترة لا تزيد عن ٩ أشهر بعد توقيع المعاهدة.

٥- من المتفق عليه أنه حيثما تبعت الحدود مجرى نهر فإنه إذا تغيرت مسيل مجرى للنهر تغييراً طبيعياً، كما موضح في الملحق I (أ)، فإن الحدود تتبع المجرى الجديد للمسيل، وأنه في حالة حدوث أية تغييرات أخرى فإن الحدود لن تتأثر إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

٦- مباشرة، عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيجري كل طرف الانتشار إلى وجهته من الحدود الدولية بحسب ما هو معرّف في

الملحق I (أ).

٧. مباشرة، عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، سيبدأ الطرفان مفاوضات للوصول إلى اتفاق خلال ٩ أشهر على تحديد حدودهما البحرية في خليج العقبة.

٨. أخذين في عين الاعتبار الأوضاع الخاصة بمنطقة البقورة/نهاريم، والتي هي تحت السيادة الأردنية، وفيها حقوق امتلاك خاصة لسرناوية، يقر الطرفان تطبيق المواد المنصوص عليها في الملحق I (ب).

٩. في ما يتعلق بمنطقة القمر/ تسولار تطبق المواد المنصوص عليها في الملحق I (ج).

المادة E

الأمن

١. لا يتقبل الطرفان ان لتفاهم المشترك والتعاون بينهما في المسائل المتعلقة بالأمن سيكونان جزءاً مهماً من علاقتهما وسيؤيدان أيضاً إلى تعزيز أمن المنطقة، يأخذان على عاتقهما ان يؤمسا علاقتهما في مجال الأمن على الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة والتعاون، وأن يهدفا إلى إقامة بنىان إقليمي من الشراكة في السلام.

ب. نحو ذلك الهدف، يعترف الطرفان بمنجزات للمجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويلتزمان إقامة مؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط.

ويعني هذا الالتزام بنىان إقليمية على النحو الذي تم تنفيذه بنجاح في فترة ما بعد الحرب العالمية (على الخطوط

نفسها التي سار عليها مؤتمر هلسنكي) بما يتوج بمنطقة أمن واستقرار.

٢. لا تمس الاتفاقيات المنصوص عليها في هذه المادة الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٣. يتعهد الطرفان، بمقتضى هذه المادة بما يلي:

أ. الامتناع من التهديد بالقوة واستعمالها لاستعمال الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية أو من أي نوع آخر ضد بعضهما ومن الأعمال والأنشطة الأخرى التي تضر بأمن الطرف الآخر.

ب. الامتناع من تنظيم الأعمال والتهديدات المدائية أو المعادية أو ذات الطبيعية للتخريبية أو العنيفة، ومن التحريض عليها والمساهمة أو المشاركة فيها ضد الطرف الآخر.

ج. اتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة للتأكد من ان الأعمال أو التهديدات بالعداء أو المعادة أو التخريب أو العنف لا ترتكب من أراضيها (وحيثما وردت كلمة أرض بعد هذه الفقرة فإنها تشمل المجال الجوي والمياه الإقليمية) أو من خلال أو فوق أراضيها.

د. بما يتماشى مع حقبة السلام ومع الجهود لبناء أمن إقليمي وما يمنع ويحول دون العدوان والعنف، يتفق الطرفان أيضاً على الامتناع مما يلي:

أ. دخول أي احتلال أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث، أو مساعدته بآلية طريقة من الطرق أو الترويج له أو للتعاون معه إذا كانت أهدافه أو قنسطه تتضمن شن

وبالسرعة الممكنة، ضمن المجموعة المتعددة الأطراف المتعلقة بضبط التنسج والأمن الإقليمي وبصورة مشتركة لما يلي:

أ - إيجاد منطقة خالية من التحالفات والائتلافات العدائية في الشرق الأوسط.

ب - إيجاد منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، سواء منها التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، ضمن سلام شامل ودائم ومستقر يتصف بالامتناع من استعمال القوة، ويتصف بالتوفيق والتنازل الحصة.

المادة ٥

العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الأخرى

١- يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء المقيمين، وذلك خلال شهر واحد من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢- يتفق الطرفان على أن العلاقة الطبيعية بينهما تشمل أيضاً العلاقات الاقتصادية والثقافية.

المادة ٦

المياه

يهدف تحقيق تسوية شاملة ودائمة لجميع مشكلات المياه للقائمة بين الطرفين:

١- يتفق الطرفان بالتبادل على الاعتراف بتخصصات عائدة لكل منهما، وذلك من مياه نهري الأردن واليرموك ومن المياه الجوفية لوادي عربة، وذلك بموجب المبادئ المقبولة والمتفق عليها وبحسب

العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقص مع مواد هذه المعاهدة.

ب - السماح بدخول أو إقامة أو عمل قوى عسكرية أو عسكريين أو معدات تعود إلى طرف ثالث على أراضيها في أحوال يمكن أن تخل بسلامة الطرف الآخر.

٥ - سيؤخذ الطرفان بإجراءات ضرورية وفعالة، وسيتعاونان على مكافحة الإرهاب بأشكاله كلها، ويتعهد الطرفان:

أ - اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشكل من أراضيها أو من خلال أراضيها، واتخاذ إجراءات ضرورية فعالة لمكافحة هذه الأنشطة وممتلكاتها.

ب - من دون المعسكس بالحريات الأساسية للتعبير عن الرأي والتنظيم، اتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع دخول وجود وعمل أية مجموعة أو منظمة وينتهيما الأساسية على أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التخريب على استعمال وسائله.

ج - التعاون على منع ومكافحة الاتصال عبر الحدود.

٦- إن أية مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور تضم جهاز الارتباط والتحقق والإشراف، وحيثما كان ذلك ضرورياً آليات للتشاور أخرى ومشاورات على مستوى أعلى، وسيضم قلق سيجري الانتهاء منه ضمن مدة ٣ أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة والتفصيلات المتعلقة بألية التشاور.

٧- للعمل على أساس الأولوية،

- ب - منع تلوث الموارد المائية.
- ج - التعاون المتبادل في مجال التخفيف من حدة النقص في كميات المياه.
- د - نقل المعلومات والقيام بأنشطة البحث والتطوير المشتركة في الموضوعات المتعلقة بالمياه، فضلاً عن عرض إمكانيات تعزيز عملية تنمية الموارد المائية واستخدامها.
- هـ - يضم الملحق II جميع التفصيلات المتعلقة بتنفيذ التزامات كلا الدولتين بموجب أحكام هذه المادة.

المادة ٧

العلاقات الاقتصادية

- ١ - انطلاقاً من الخطر إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية باعتبارهما دعامتين للسلام والأمن والعلاقات المنسجمة في ما بين الدول والشعوب والأفراد من بين البشر، فإن الطرفين، في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها، يؤكدان رغبتهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي، لا بينهما حصص، وإنما أيضاً ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي.
- ٢ - لتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على ما يلي:
- أ - إزالة جميع أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإلغاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية القائمة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة.
- ب - اعترافاً من الطرفين بأن العلاقات بينهما ينبغي لها أن تسير على

للكميات والنوعية المبينة في الملحق رقم II، ولتي يساهم إلى أحسنها والعمل بموجبها على الوجه الأمثل.

٢ - بطلاً من اعتراف الطرفين بضرورة إيجاد حل عملي عادل ومنفق عليه لمشكلتهما المائية، إذ يشكل موضوع الماء أساساً لتطوير التعاون بينهما، فإن الطرفين يتعهدان معاً العمل على ضمان عدم تسبب إدارة وتنمية الموارد المائية لأحدهما في الإضرار بالموارد المائية للطرف الآخر بأي شكل من الأشكال.

٣ - يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للإيفاء بحاجتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات إضافية، بغية استخدامها، وذلك عبر وسائل وطرق مختلفة، بما فيها مشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٤ - في ضوء أحكام الفقرة (٣) أعلاه، وعلى أساس أن التعاون في الموضوعات المتعلقة بالمياه يكون لمنفعة الطرفين، الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة ما يعانيه من شح في المياه، وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لا بد من أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة، بما في ذلك إمكان نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية، فإن الطرفين يتفقان على القيام بالبحث عن وسائل من شأنها التخفيف من حدة شح المياه، وعلى العمل ضمن إطار المجالات التالية:

- أ - تنمية الموارد المائية، الموجود منها والجديد، والعمل على زيادة وفرة كميات المياه، بما في ذلك تحقيق التعاون على المستوى الإقليمي كما هو ملزم وجعل ما يُهدر من الموارد المائية بالحد الأدنى، وذلك عبر مراحل استخدامها.

لجنة رابعة، بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

ب - فيما يتعلق باللاجئين:

١ - في إطار عمل المجموعة المتعددة الطرف بشأن اللاجئين.

٢ - من خلال إجراء حوار ثنائي، أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه، ويأتي مقترناً بالمفاوضات الخاصة بالوضع القانوني الدائم، أو متزامناً معها، وذلك في ما يتعلق بالمناطق للمشمار إليها في المادة الثلاثة من هذه المعاهدة.

ج - من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية للدول الأخرى المتعلقة باللاجئين والنزحيين، بما في ذلك المساعدة في ضمير العمل على توطينهم.

المادة ٩

الأماكن ذات الأهمية التاريخية والدينية

١ - يمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر حرية دخول الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

٢ - وفي هذا الخصوص، وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس. وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي مستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن.

٣ - يتفق الطرفان بالعمل معاً لتعزيز حوار الأديان بين الأديان التوحيدية الثلاثة، بهدف العمل باتجاه تفاهم ديني والتزام أخلاقي وحرية العبادة والتسامح والسلام.

مبادئ انتقال السلع والخدمات بحرية، يدخل الطرفان مفاوضات بهدف التوصل إلى عقد اتفاقيات تتعلق بالتعاون الاقتصادي، بما في ذلك التجارة وإقامة منطقة تجارة حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والمالية، وذلك لأغراض ترويج علاقات اقتصادية مفيدة تقوم على مبادئ يتم الاتفاق بشأنها. كما تقوم على اعتبارات إقليمية خاصة بالتنمية البشرية. وسيتم اختتام هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز فترة ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة.

ج - التعاون ثنائياً، وفي المجالات المتعددة الطرف كذلك، على ترويج اقتصاداتها، وكذلك تعزيز علاقات الجوار الاقتصادية مع أطراف إقليمية أخرى.

المادة ٨

اللاجئون والنزحون

١ - اعترفاً من الطرفين بالمشكلات البشرية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين، وبما لهما من مساهمة في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعىان لتحقيق مزيد من التخفيف من حدة المشكلات الناجمة على صعيد ثنائي.

٢ - اعترفاً من الطرفين بأن المشكلات البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بصورة كاملة على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان لتسويتها في المحافل والمنابر الملائمة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي، بما في ذلك ما يلي:

أ - في ما يتعلق بالنزحيين، في إطار

د - تأكيد تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الأصولية في الأنظمة القانونية للطرف الآخر وأمام محاكم ذلك الطرف.

٢- تطبيق الفقرة (أ) (أ) بما لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير المنصوص عليه في المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

٣- تأليف لجنة مشتركة لدراس الحوادث التي يدعي أحد الطرفين فيها حدوث انتهاك لهذه المادة.

المادة ١٢

مكافحة الجريمة والمخدرات

مسيّعون الطرفان على مكافحة الجريمة، ولا سيما التهريب، وسيخذان جميع الإجراءات الضرورية لمكافحة ومنع أنشطة إنتاج المخدرات المحظورة والاتجار بها، وسيقومان بتقديم مرتكبي مثل هذه الأنشطة إلى المحاكمة. وفي هذا الخصوص سيأخذان في عين الاعتبار مجالات التفاهم التي توصل إليها، مثل الملحق III من هذه المعاهدة. كما يلتزم الطرفان إتمام الإنفاذ المرتبطة بهذا المجال في فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق تصديق هذه المعاهدة.

المادة ١٣

النقل والطرق

يأخذ الطرفان في عين الاعتبار التقدم في مجال النقل. ولهذا يستترف الطرفان بالاهتمام المتبادل في إقامة علاقات جوار طبيعية في مجال النقل. ولتعزيز المراكب في هذا المجال يتفق الطرفان على مايلي:

المادة ١٤

أوجه التبادل الثقافي والعلمي

تطلعا من رغبة الطرفين في إزالة حالات التمييز التي تركمت عبر فترات الصراع، فإنهما يعترضان بمرغوبة أوجه التبادل الثقافي والعلمي في الحقول كلها، ويتفقان على إقامة علاقات ثقافية طبيعية بينهما. وعليه، فإنهما يقومان في أسرع وقت ممكن، على ألا يتجاوز ذلك فترة ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، باهتمام المفاوضات بشأن الاتفاقات الثقافية والعلمية.

المادة ١٥

التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار

١- يسعى الطرفان لتعزيز التفاهم المتبادل في ما بينهما والتسامح القائم على ما لديهما من القيم التاريخية المشتركة. وبموجب ذلك فإنهما يتعهدان ما يلي:

أ - الامتناع من القيام ببث الدعايات العنصرية القائمة على التمييز والتعصب، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية الممكنة التي من شأنها منع أي تنظيم أو فرد موجود في المناطق التابعة لأي منهما.

ب - القيام في أسرع وقت ممكن، وفي فترة لا تتجاوز ٣ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، بإلغاء كل ما من شأنه الإشارة إلى الجوانب العنصرية وتلك التي تمكن التمييز والتمييز والعبارات العنصرية في نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما.

ج - الامتناع من مثل هذه الإشارات أو التباير في جميع المطبوعات الحكومية.

وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو التي تأتي منها، وسيمنح هذا المنفذ وفقاً للشروط نفسها المطبقة عادة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

٣- يعتبر الطرفان مضيق نيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين مفتوحين لجميع الأمم للملاحة فيها والطيران فوقها من دون إعاقة أو توقف. وسيحترم كل طرف حق الطرف الآخر في الملاحة والمرور الجوي للوصول إلى إقليم أي من الطرفين من خلال مضيق نيران وخليج العقبة.

المادة ١٥

الطيران المدني

١- يعترف الطرفان بتطبيق الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المتعددة الطرف التي يكونان طرفين فيها، لا سيما اتفاقية الطيران المدني والدولي لسنة ١٩٤٤ (اتفاقية شيكاغو) واتفاقية خدمات المرور الجوي الدولي (تراقزيت) لسنة ١٩٤٤.

٢- في حال إعلان حالة الطوارئ الوطنية في أي طرف وفقاً للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو، فإن يطبق هذا الإعلان على الطرف الآخر على أساس تمييزي.

٣- يأخذ الطرفان في عين الاعتبار المفاوضات بينهما لفتح ممر جوي بين بلديهما وفقاً لإعلان واشنطن، وبالإضافة إلى ذلك، وبعد التصديق على هذه المعاهدة، سيبحث الطرفان مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاقية نقل مدني بينهما، وسيجري إتمام هذه المفاوضات خلال فترة لا تزيد عن ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

١- سيمنح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم بحرية الحركة في أراضيه وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدول الأخرى ووسائل نقلهم. ولن يفرض أي طرف ضرائب تمييزية أو قيوداً على حرية الحركة على الأشخاص ووسائل النقل من أراضيه إلى أراضي الطرف الآخر.

٢- سيقيم الطرفان بفتح وإقامة طرق ونقاط عبور بين بلديهما، وسيدرسان إمكان إقامة اتصالات برية واتصالات بالسكك الحديدية بينهما.

٣- سيستمر الطرفان في التفاوض بشأن اتفاقات النقل المتبادل في المجالات المنقطة وفي مجالات أخرى، مثل المشاريع المشتركة والأمان على الطرق (المروري) مسابير النقل وترخيص المركبات وممرات برية وشحن البضائع والأحصال والقضايا المتعلقة بالأرصدة الجريبة، على أن تتم هذه الاتفاقات في ما لا يزيد عن ٦ أشهر من تاريخ تبادل الطرفين وثائق تصديق هذه المعاهدة.

٤- سيستمر الطرفان في التفاوض لإقامة طريق سريع يربط بين الأردن ومصر وإسرائيل بالقرب من إيلات.

المادة ١٤

حرية الملاحة والوصول إلى الموانئ

١- بما لا يتعارض مع الفقرة ٣، يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البحري في مياهه الإقليمية، وفقاً لقواعد القانون الدولي.

٢- سيمنح كل طرف سفن الطرف الآخر وأحمالها منفذاً عادياً إلى موانئه.

الطرفان أهمية كبرى - ومنها موضوعات المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث كما هو وارد في الملحق (IV) وسيدخل الطرفان بهذا الشأن في فترة لا تزيد عن ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ١٩

الطاقة

١- سيتعاون الطرفان على تنمية موارد الطاقة، بما في ذلك تنمية المشاريع المتعلقة بالطاقة، كاستخدام الطاقة الشمسية.

٢- نظراً إلى إتمام الطرفين التفاوض بشأن الربط المشترك لشبكات الكهرباء في منطقة إيلات - العقبة، سيتعاون بتنفيذ هذا الربط عند توقيع هذه المعاهدة. ويحسب الطرفان هذه الخطوة جزءاً من مفهوم ثقافي وإقليمي أوسع. ويتفق الطرفان على استئناف المفاوضات بينهما في أسرع وقت ممكن لتوسيع مجال الربط المشترك للشبكات الكهربائية.

٣- سيتوصل الطرفان إلى اتفاقات مشتركة في مجال الطاقة خلال ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٢٠

تنمية أودية وادي الأردن

يولي الطرفان أهمية كبرى للتنمية الكاملة لمنطقة أودية وادي الأردن. ويشمل ذلك مشاريع مشتركة في المجالات الاقتصادية والبيئية، وللمشاريع المتعلقة بالطاقة والسياحة، أخيراً في عين الاعتبار الإطار المرجعي الذي وضع ضمن اللجنة الاقتصادية الثلاثية الأردنية - الإسرائيلية

المادة ١٦

البريد والاتصالات

يسأخذ الطرفان في عين الاعتبار افتتاح خطوط الهاتف والفاكس بينهما طبقاً لإعلان واشنطن. أما في ما يتعلق بالربط البريدي، والذي اختتمت جولة المفاوضات في شأنه، فسيجري تشغله عند توقيع هذه المعاهدة. كما يتفق الطرفان على إنشاء اتصالات سلكية ولاسلكية عابدة، وإنشاء خدمات الربط التلفازي بالأسلاك والراديو والأطباق اللاسلكية (مساتلات) وفقاً للمعاهدات والأنظمة الدولية في هذا المجال. وسيجري إتمام المفاوضات في هذه الموضوعات في فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ١٧

السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المتبادلة في تعزيز التعاون بينهما في حقل السياحة. وبغية تحقيق هذا الهدف - ويأخذ الطرفان هنا في عين الاعتبار التفاهم المشترك الذي توصلوا إليه في ما يتعلق بالسياحة - يتفق الطرفان على التفاوض في أسرع وقت ممكن والتوصل إلى اتفاق في فترة لا تزيد عن ٣ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، وذلك بغية تسهيل وتشجيع السياحة المتبادلة والسياحة من الدول الأخرى.

المادة ١٨

البيئة

يتعاون الطرفان في لموضوعات المرتبطة بالبيئة - وهو مجال يوليه

٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٣٤

التعويضات

يتفق الطرفان على إقامة لجنة تعويضات لحل جميع المشكلات المتعلقة بالتعويضات المالية على أساس متبادل.

المادة ٣٥

الحقوق والواجبات

١- لا تؤثر هذه المعاهدة، ويجب ألا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال، في حقوق وواجبات الطرفين المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

٢- يتعهد الطرفان تنفيذ التزاماتهما بموجب هذه المعاهدة بحسن نية ومن دون الانكسار إلى الاتصال أو الامتناع من الاتصال من قبل أي طرف آخر، وعلى نحو مستقل عن أي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة. ولأغراض هذه الفقرة، يبين كل طرف للأخر أنه بحسب رأيه وتفسيره لا يوجد أي تعارض بين التزاماته المتعلقة القائمة وبين هذه المعاهدة.

٣- يتعهد الطرفان أيضاً اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتطبيق مواد المعاهدات المتعددة الأطراف، التي هما طرفان فيها، في إطار علاقاتهما، بما في ذلك تقديم إسماء ملزمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وغيره ممن يمارسون مهمات الموثقين على المعاهدات الدولية.

٤- سيتخذ الطرفان جميع الإجراءات اللازمة لإزالة الإشارات الميسبة إلى الطرف الآخر في المعاهدات الدولية التي هما طرفان فيها، في حال وجود هذه الإشارات.

— الأميركية، بهدف الوصول إلى خطة رئيسية لتنمية أودية الأردن. وسيدخل الطرفان قصارى جهدهما لإتمام التخطيط والمسير في التطبيق.

المادة ٣٦

الصحة

سيعاون الطرفان في مجال الصحة ومسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق خلال فترة لا تزيد عن ٩ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٣٧

الزراعة

سيستعاون الطرفان في مجال الزراعة، بما في ذلك الخدمات البيطرية، وحماية النباتات، والتقنية الحيوية، والتسويق. وسيقومان بالتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق في غضون ٦ أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

المادة ٣٨

العقبة وإيلات

يتفق الطرفان على دخول المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة، على الترتيبات التي يمكنها من تحقيق التنمية المشتركة لمدينتي العقبة وإيلات في مجالات تتعلق بتنمية السياحة المشتركة، والرسوم الجمركية المشتركة، ومنطقة تجارة حرة، والتعاون في الطيران، ومكافحة التلوث، والأمور البحرية، والرسوم الجمركية. ويقوم الطرفان بإتمام هذه الاتفاقات في غضون

والإضافات لهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها.

المادة ٢٨

الإجراءات المؤقتة

مسيطيق الطرفان في بعض المجالات، يتم الاتفاق عليها، إجراءات مؤقتة مستندة عند عقد الاتفاقات ذات العلاقة المنصوص عليها في هذه المعاهدة بموجب الملحق ٧ .

المادة ٢٩

حل النزاعات

١- تحل النزاعات الناتجة من تطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها بالتفاوض.
٢- أية نزاعات لا يمكن حلها بواسطة التفاوض ستحل بالتوفيق، أو تحال إلى التحكيم.

المادة ٣٠

التسجيل

ترسل هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بموجب المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

٥- يتعهد الطرفان عدم دخول أي التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة.

٦- مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، في حال التعارض بين التزامات الطرفين بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزام الواردة بموجب هذه المعاهدة ستكون ملزمة ويتم تنفيذها.

المادة ٣٦

تشريعات

يتعهد الطرفان خلال ٣ أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة اعتماد التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة وإنهاء أية التزامات دولية أو أية تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة.

المادة ٣٧

للتصديق والملاحق

١- يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل الطرفين، كل بحسب إجراءاته الوطنية، وتدخل حيز التنفيذ بتبادل وثائق التصديق.
٢- تعتبر للملاحق والمرفقات

أبرمت [المعاهدة] عند نقطة عبور عربية/ عرفاء اليوم ٢١ جماد الأول ١٤١٥، حشاقن ٥٧٥٥، الموافق فيه ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، باللغات العربية والعبرية والإنكليزية، والنصوص كلها أصليّة بصورة متساوية. وفي حال وجود اختلاف في التفسير، يعتمد النص الإنكليزي.

عن دولة إسرائيل
بمصحاق رايبين
رئيس الحكومة

عن المملكة الأردنية الهاشمية
عبد السلام المجالي
رئيس الوزراء

شهد على ذلك:

وليم ج. كلنتون

رئيس الولايات المتحدة الأميركية

انتخابات المجلس الفلسطيني

الوظيفة والأهداف

صالح زيدان

في ضوء الواقع السياسي الجديد المتمثل بفعل تطبيقات اتفاق طابا (أوصلو - ٢) الموقع في واشنطن في ١٩٩٥/٩/٢٨، أبرزت النقاشات التي تدور منذ فترة حول انتخابات المجلس الفلسطيني (مجلس الحكم الذاتي) المزمع إجرائها في مطلع عام ١٩٩٦ وفقاً لأحكام هذا الاتفاق، العناصر التالية:

١- إن هذه الانتخابات تجري في ظل المستف السياسي الهابط لاتفاق أوصلو الذي يفرط بالحقوق الأساسية لشعبنا الفلسطيني ويتجاهل الحد الأدنى من مصالحه الوطنية. إن الانتخابات تجري وفق أحكام اتفاق إعلان المبادئ (أيلول / سبتمبر ١٩٩٣) وترجمته المحددة في اتفاق طابا الأخير. وهذه الاتفاقات هي التي تشكل الإطار السياسي والقانوني للعملية الانتخابية المترتبة وتحدد وظائفها وهفوها وشروطها. وإذا كان صحيحاً أن رفض اتفاق أوصلو وترجمته (اتفاقات القاهرة وباريس وطابا الخ...) لا يترتب عليه تلقائياً رفض المشاركة في الانتخابات، فإن من الصحيح أيضاً أن موقفاً جدياً ومسؤولاً إزاء موضوع الانتخابات، لا يمكن أن يتجاهل الإطار السياسي والقانوني الذي تجري فيه، بل لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار أن الموقف من اتفاق أوصلو وترجمته (رفضها، أو قبولها، أو التكيف معها كأمر واقع) هو المسألة الرئيسية في الصراع الدائر حول موضوع الانتخابات، والعنصر الرئيسي في تحديد الموقف إزاءها، ذلك أن الموقف من الانتخابات سيكون، بالنسبة للجمهور الشعبي الواسع، هو الانعكاس السياسي للعملي والترجمة للملوسة الأولى لمواقف الأحزاب والقوى المختلفة من اتفاق أوصلو وترجمته.

٢- إن الوظيفة الرئيسية للانتخابات القادمة هي محاولة إضفاء الشرعية على اتفاق أوصلو وترجمته للتطبيقية وأخرها اتفاق طابا. إن معسكر الاتفاق يسعى إلى تكريس تطبيقاته على الأرض من خلال إسباغ الشرعية عليها بمضيق:

• للشرعية السياسية بما يعني محاولة اجتذاب أوسع صف ممكن من القوى السياسية إلى المشاركة في العملية الانتخابية، الأمر الذي سوف يفسر بأنها باتت تعترف بالاتفاق على الأقل كأمر واقع،

• وللشرعية الشعبية بما يعني محاولة اجتذاب أوسع مشاركة ممكنة من جمهور الناخبين، الأمر الذي سوف يفسر بأن للشعب يتقبل الاتفاق بصرف النظر عن موقف القوى السياسية المعارضة. إن المحور الرئيسي للصراع الجاري فيما يتعلق بمسألة الانتخابات يدور، موضوعياً (وفي نظر الشعب كما في نظر العالم كله)، حول ما إذا كان معسكر الاتفاق سينجح في تحقيق هذه الوظيفة المتوخاة من العملية الانتخابية أم أن

المعارضة مستجيب في إحباطها. إن للقضايا الأخرى التي تتطوي عليها العملية الانتخابية هي مهمة بلا شك، ولكنها تبقى قضايا ثانوية إزاء هذا السؤال الرئيسي.

٣. إن الانتخابات المرتقبة تهدف إلى اختيار مجلس توكّل إليه مهمة تنفيذ اتفاق أوسلو وترجماته التطبيقية وآخرها اتفاقية طابا (أو ما يسمى بالاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في واشنطن في ١٩٩٥/٩/٢٨). إن المساحيق الإعلامية التي تُضفي على المجلس لتطلق عليه صفة المجلس التشريعي هي ليست أكثر من عمليات تزيين وهمية لا تغير من حقيقة الأمر شيئاً. وهي أن هذا المجلس المنتخب سوف يستمد سلطاته ليس من الشعب بل من الصلاحيات والمسؤوليات المحالة إليه من الحكم العسكري الإسرائيلي بموجب الاتفاق. وإن الاتفاق هو الذي حدد حجم المجلس وتركيبه الداخلي وأسلوب اختياره ونطاق صلاحياته. ولغة محاولة لتجاوز هذه الصلاحيات، المحدودة والمحددة بدقة، سوف تعتبر باطلة ولاغية وكأنها لم تكن. والمجلس المنتخب لن تكون له حتى صلاحية إعادة التفاوض حول شروط الاتفاق المرحلي، وليس عليه سوى أن ينفذها ويمارس عمله ضمن نطاقها. ومعروف أن هذه الشروط تضع المجلس عملياً تحت الهيمنة والسيطرة الإسرائيلية في كافة القضايا الحيوية في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية وغيرها. إنه إن مجلس تنفيذي، مجلس مهمته تنفيذ الاتفاق، حتى لو كان يتمتع ببعض الصلاحيات التشريعية في مجالات محددة محالة إليه بموجب الاتفاق، إن هذه الحقيقة تبرز واضحة وجلية من نصوص الاتفاق نفسه (والجميع يعلم أن هذه النصوص ليست مجرد حبر على ورق، فقد أكتت تجربة السنتين الماضيتين أنها هي القالب الذي وفقه وتشكل الواقع السياسي الجديد في المناطق المحتلة):

● إن المادة الأولى / الفقرة (١) من الاتفاق تنص على ما يلي: «إن إسرائيل سوف تنقل للصلاحيات والمسؤوليات المحددة في هذه الاتفاقية من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس وفقاً لهذه الاتفاقية».

● وللمادة الثالثة / الفقرة (٢) من الاتفاق تنص على ما يلي: «إن المجلس سوف يمارس ويتحمل المسؤولية عن جميع الصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية المحالة إليه بموجب هذه الاتفاقية».

● وللمادة الثامنة عشرة / الفقرة (٤) من الاتفاق تنص على ما يلي: «للتشريعات [الصادرة عن المجلس]، بما في ذلك التشريعات التي تعدل أو تلغي مفعول القوانين والأوامر العسكرية العسكرية، والتي تتجاوز نطاق سلطات المجلس أو التي تتعارض بأي شكل آخر مع

أحكام اتفاقية إعلان المبادئ، أو مع هذه الاتفاقية، أو مع أية اتفاقية أخرى يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، سوف تعتبر باطلّة ولاغية وكلّها لم تكن ولن يكون لها أي مفعول».

● والمادة السابعة عشرة / الفقرة (٤) تنص على ما يلي: «إن إسرائيل، بواسطة الحكم العسكري، سوف تحتفظ بالسلطة على المناطق التي لا تقع ضمن نطاق الصلاحيات الإقليمية للمجلس، وعلى الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تتم إحالتها إليه، وكذلك على الإسرائيليين [المترشحين في منطقة الحكم الذاتي]. ولهذا الغرض فإن الحكم العسكري الإسرائيلي سوف يحتفظ بالصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية والقضائية للضرورة بما يتفق والقانون الدولي».

إن القصوص والضعة دون غموض وناطقة بفصاحة: إن المجلس المزمع انتخابه هو مجلس يستند سلطته من الصلاحيات المحالة إليه من الحكم العسكري الإسرائيلي بموجب الاتفاق، وسلطته التشريعية والتنفيذية محدودة ضمن نطاق هذه الصلاحيات، ولأية محاولة تتجاوز هذه الحدود لاغية وبطلانة ولا مفعول لها.

وأكثر من ذلك: حتى في حدود الصلاحيات المحالة إليه فإن جميع التشريعات الصادرة عن المجلس مستخضع للرقابة الإسرائيلية، وسوف يتمتع إسرائيل بحق نقضها وإبطالها إذا وجدت فيها ما يتعارض مع أحكام الاتفاق. إن الفقرتين (٥) و(٦) من المادة الثامنة عشرة من الاتفاق تنصان على أن «جميع التشريعات [الصادرة عن المجلس] يجب إبلاغها إلى الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية [المشتركة المشكّلة بموجب الاتفاق]». وإن «الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية يمكن أن يحيل للمناقشة في اللجنة أي تشريع تعتبر إسرائيل أنه يقع تحت أحكام الفقرة (٤) من نفس المادة، وهي الفقرة التي تحكم ببطالان للتشريعات التي تتعارض مع أحكام الاتفاقية أو تتجاوز نطاق سلطات المجلس أو تعدل القوانين والأوامر العسكرية السارية خارج هذا النطاق. هنا أيضاً نصوص الاتفاق واضحة وناطقة: إسرائيل لها الحق في نقض أي تشريع صادر عن المجلس».

إن محدودية صلاحيات المجلس تتبين من حقيقة أن الاتفاقية تعطي إسرائيل حق التحكم الكامل، ليس فقط في مجالات الأمن والحدود والمعابر والعلاقات الخارجية ومسائل شؤون السيادة، بل أيضاً في العديد من المجالات الحيوية الأخرى المتعلقة بالاقتصاد والحياة اليومية للمواطنين كالمياه والكهرباء والضرائب غير المباشرة والجمارك والسياسة النقدية وغيرها. إن منظري الاتفاق يروجون للدعاء القائل بأن المجلس سوف

يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية في (٣٨) مجالاً أحلت إليه بموجب الاتفاقية. ولكنهم في ذلك يموهون على حقيقة أن الاتفاقية وملاحقها تفرض قيوداً تفصيلية تحد من صلاحيات المجلس ونفوذها في معظم هذه المجالات الثمانية والثلاثين. وهذه القيود التفصيلية التي تحدد أدق الإجراءات فيما يخص كيفية ممارسة المجلس لصلاحياته في المجالات المذكورة، مقترنة بحق النقض الذي يعطيه الاتفاق لإسرائيل، تتيح لسلطات الاحتلال التدخل لنقض قرارات المجلس في أي وقت وأي مجال ترى فيه لنفسها مصلحة في ذلك. وتوضح تجربة المستنك الماضيين أن إسرائيل قادرة على فرض إرادتها بهذا الشأن ليس فقط بفضل نصوص الاتفاق بل أيضاً بفضل العدد الواسع من الخبرات التي تتمتع بها لفرض الضغط المادي والعقوبات الجماعية على مناطق الحكم الذاتي دون أن يكون في تصرفاتها ما يمكن اعتباره خرقاً للاتفاق.

إن نصوص الاتفاق تضع، أيضاً، أسطورة «الفصل بين السلطات الثلاث»، وتبين أنها ليست سوى عبارة للاستهلاك. فالاتفاقية تنفي أي فصل بين السلطات وتؤكد بصوض واضحة أن «المجلس الفلسطيني» المزعم انتخابه هو جسم واحد له وظائف تشريعية وتنفيذية وقضائية، وهو يمارس وظيفته التنفيذية عبر ما يسمى «بالسلطة التنفيذية للمجلس». كما يمارس وظائفه القضائية عبر إنشاء جهاز قضائي مستقل. ثمة أكثر من فقرة في الاتفاقية تعيد التأكيد على أن المجلس، بكامل هيئته (بما فيها طبعاً رئيس السلطة التنفيذية المنتخب مباشرة) مسؤول عن الصلاحيات التشريعية والتنفيذية المحالة إليه بموجب الاتفاقية. أما المادة الخامسة من الاتفاقية فهي تنص بوضوح في فقرتها الأولى والثانية على أن «المجلس سوف ينشئ لجنة تمارس السلطة التنفيذية للمجلس... وأن السلطة التنفيذية سوف تخول بالصلاحيات التنفيذية للمجلس وسوف تمارسها بالوكالة نيابة عن المجلس». أما المادة التاسعة فهي تنص في فقرتها السادسة على أن «المجلس سوف ينشئ، ضمن نطاق صلاحياته، جهازاً قضائياً مستقلاً، خاضعاً لأحكام هذه الاتفاقية».

لننص هنا أيضاً واضحة وناطقة ببلاغة: لا فصل بين السلطات الثلاث، بل جسم واحد يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية المحالة إليه وينشئ لجناً وأجهزة يخولها بممارسة بعض هذه السلطات بالوكالة نيابة عنه.

٤- إن هذه الانتخابات تشكل مساساً بوحدة الشعب الفلسطيني. إن الفلسطينيين «المعتمدين» في الضفة الغربية وقطاع غزة هم وحدهم أصحاب حق الاقتراع في هذه الانتخابات التي يستثنى منها الشعب الفلسطيني في الشتات، بما في ذلك نازحو ١٩٦٧

والذين بطلت تصاريحهم والمبعدون الخ.. وهذا الترتيب يلبي أحد أهداف المخطط الأمريكي - الإسرائيلي الذي وجد ترجمته الملموسة في اتفاق أوسلو والذي يرمي إلى تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني وتقزيم قضيته الوطنية إلى حكم ذاتي لمكان الضفة والقطاع تمهيداً لتوطين اللاجئين وتكيد هويتهم الفلسطينية.

يحاول البعض الانتفاف على المخاطر السياسية الكبرى التي تتطوي عليها الانتخابات بالنسبة لوحدة الشعب وقضيته الوطنية، وذلك من خلال الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات باعتبارها خطوة أولى يجب أن تستكمل لتشمل سائر تجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات.

والواقع أن هذه المحاولة لا تقدم سوى حل لفظي لمعضلة سياسية حقيقية، وهي تعجز عن الإجابة على السؤال الجوهرى: من الذي يضمن استكمال الانتخابات للشتات؟ إن الانتخابات الحكم الذاتي هي خطوة سياسية ملموسة ومقررة في موعد محدد وبموافقة الأطراف المعنية بها. ومهما أطلقت عليها من تسميات تجميلية فإن العالم كله يراها على حقيقتها: انتخابات لمكان الضفة والقطاع لاختيار مجلس يدير شؤون الحكم الذاتي بموجب اتفاقي أوسلو الأول والثاني. وكلا الاتفاقين يحددان بوضوح جسم الناخبين: الفلسطينيون المقيمون في الضفة والقطاع والقنص الشرقية. أما استكمال الانتخابات لتشمل الشتات فهو مسألة في علم الغيب. فالجميع يعلم أن هذا الاستكمال يتطلب على الأقل موافقة عدد من الأطراف الإقليمية والدولية التي لا تجد لها مصلحة في هذه الخطوة الآن. من المؤكد أنه يجب المطالبة بهذه الخطوة كهدف نضالي وتعبئة القوى للضغط على الأطراف المعنية بما يمكن من إنجازها في المستقبل. ولكن هذا يتطلب نضالاً طويلاً لا أحد يتوقع أن يتكامل بالنجاح خلال الفترة المحددة لإجراء انتخابات الحكم الذاتي. والأهم من ذلك أن إجراء انتخابات شاملة للوطن والشتات وليس إلى تعزيزها. وهكذا فإن الحديث عن المشاركة في الانتخابات المرتقبة باعتبارها خطوة يجب أن تستكمل لتشمل الشتات هو ليس سوى شكل من أشكال تحليل النفس بالأوهام.

5- إن محاولة تمسيق الانتخابات باعتبارها ممارسة، ولو جزئية، لحق تقرير المصير هي تنويه للحقيقة. إن حق تقرير المصير يعني تمكين الشعب من أن يختار بحرية مستقبله السياسي. وهو بالتالي غير قابل للتجزئة، إنه يفقد مغزاه حين يقتصر ممارسته على جزء من الشعب وليس للشعب كله. وهو يفقد مغزاه حين يمتلك سلفاً أهم للخيارات السياسية ويضع قيوداً مسبقة على إرادة الناخبين. والحال أن الانتخابات المرتقبة

تقع في كلا المطين. فهي تستثني أغلبية الشعب الفلسطيني من المشاركة من جهة، وهي تعيد للناخبين من جهة أخرى بخيار واحد محدد مسلفاً وهو الحكم الذاتي المحدود المعقل بقبود واشترطات مجحفة.

إن هذه الانتخابات تغتفر إلى الحرية لكونها تجري وفق شروط وإجراءات وقوابل قانونية لعبت إسرائيل الدور الرئيسي في صياغتها من خلال مفاوضات طابا. ووفقاً للاتفاقية التي ستجري الانتخابات بموجبها فإن إسرائيل هي المرجع النهائي في تحديد لوائح الناخبين والمرشحين، وهي التي لها الكلمة الفصل في هذا الشأن. إن الملحق الثاني المرفق باتفاقية طابا، والخاص بالانتخابات، ينص في مادته الثانية على أن الجانب الفلسطيني ملزم بأن يقدم لإسرائيل مسودة سجل للناخبين الأولي، وأن الجانب الإسرائيلي سوف يوافق هذا السجل بمطابقته مع سجل السكان لإزالة أية أسماء لم ترد في سجل السكان أو وردت بتفاصيل مختلفة. وأن سجل الناخبين النهائي خاضع للمصادقة الإسرائيلية وعلى لجنة الانتخابات المركزية أن تسلم نسخة منه إلى إسرائيل قبل نشره بثلاثة أيام على الأقل للتأكد من تطابقه مع السجل الأولي الذي صادقت عليه إسرائيل. أية ممارسة لحق تقرير المصير هذا الذي تتحكم السلطة المحتلة في من يمارسه ووفق أية شروط وبإرادة خيرات؟

٦- إن هذه الانتخابات تتطوي على اعتراف ضمني بضم القدس، وتسليم صريح بفصل القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدون حزيران ١٩٦٧. وفقاً لنصوص الاتفاقية إن يسمح لأحد من سكان القدس بالترشح لعضوية المجلس المنتخب ما لم يكن له عنوان إقامة آخر في الضفة الغربية أو غزة.

لما بشأن حق الانتخابات فإن مواطني القدس سوف يمارسونه في مراكز البريد في المدينة، أو في مراكز الاقتراع القائمة خارج الحدود البلدية للمدينة التي ضمتها إسرائيل. إن للدلالات السياسية لهذه الترتيبات واضحة تماماً: أولاً، أن القدس مفصولة عن سائر الأراضي المحتلة عام ٦٧ وليست جزء منها، وثانياً، أنها جزء من دولة إسرائيل ولا تقع في نطاق سلطات مجلس الحكم الذاتي، وثالثاً، أن مواطني القدس الفلسطينيين - إذا أرادوا أن يكونوا طرفاً في انتخابات الحكم الذاتي - عليهم أن يفعلوا ذلك تماماً كآلية جالية أجنبية تصوت عبر مراكز البريد وتتخب مرشحين لإقامتهم الرسمية في الضفة وليس في القدس. إن مشاركة أهالي القدس في هذه المهزلة يمرر مماساً خطيراً بمكانتهم كمواطنين في المدينة ويفتح الطريق أمام إسرائيل لتصفيد مخططاتها، الجارية أصلاً، من أجل إخلاء

المدينة المقدسة من مواطنيها العرب الفلسطينيين، أو إجبارهم على اكتساب الجنسية الإسرائيلية.

٧- إن هذه الانتخابات تنطوي على تفريط خطير بحقوق ومكافاة اللاجئين، فهي من جهة تستثني لاجئي الشتات وتفتح الطريق لتصفية قضيتهم على أساس التوطين. وهي أيضاً، من جهة أخرى، تفتح الباب للطمع في مكانة وحقوق اللاجئين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة والذين يبلغ عددهم حوالي ٤٠ ٪ من مجموع النازحين. إن مشاركة اللاجئين في انتخابات الحكم الذاتي للضفة وغزة تعطي إسرائيل حجة إضافية للدعاء بأن قضيتهم قد حلت على قاعدة التوطين في منطقة الحكم الذاتي، والتصل بالتالي من المسؤولية إزاء حقوقهم والطمع بمكانتهم كلاجئين، فضلاً عن كونها تعزز حجج الولايات المتحدة وبعض القوى الدولية التي تعمل بدأب من أجل إنهاء التزامات المجتمع الدولي إزاء قضية اللاجئين سياسياً بشطب القرار ١٩٤ ومادياً بتصفية وكالة الغوث وإنهاء خدماتها.

٨- إن هذه الانتخابات تنفقد الحد الأدنى من المعايير الديمقراطية لأنها تجري في ظل الهيمنة الكاملة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي وتحكمها بكافة المفاتيح الرئيسية للعملية الانتخابية. إن شروط الانتخابات وقطعتمها وإجرائها تم تحديدها من خلال عملية تفاوضية لعبت فيها إسرائيل الدور الرئيسي في فرض املاءاتها. والاتفاقية التي نتجت عن هذه المفاوضات تمنح سلطات الاحتلال السيطرة على أهم مفاصل العملية الانتخابية. فهي التي تبت بلوائح الناخبين، وهي التي تصاقق على أغلبية المرشحين، وهي التي تشرف أمنياً على الحملات الانتخابية في معظم مناطق الضفة الغربية، ناهيك عن القدس، فالانتخابات سوف تجري بينما يحتفظ الاحتلال بالسلطة الكاملة في القدس والخليل، وسوف تبقى سلطات الاحتلال تحتفظ أيضاً بالمسؤولية العليا عن الأمن فهما يسمى بالمنطقة (ب) التي تشمل البلدات والقرى والمخيمات خارج مراكز المدن الرئيسية في الضفة الغربية. وحتى حركة الشرطة الفلسطينية في هذه المناطق ستكون مرهونة بالموافقة الإسرائيلية. إن مجموع سكان هذه المناطق (القدس + الخليل + ما يسمى بالمنطقة ب) يصل إلى حوالي ٧٠ ٪ من مجموع عدد سكان الضفة الغربية. أي أن ما يقارب ٦٠ ٪ من مجموع عدد النازحين الذين يحق لهم الاقتراع في الضفة وغزة سوف يبقون خلال العملية الانتخابية بمختلف مراحلها خاضعين للسلطة الأمنية الإسرائيلية المباشرة، ناهيك عن السلطة غير المباشرة التي تملكها إسرائيل على مناطق الحكم الذاتي من خلال تطويقها والتحكم

بداخلها ومخارجها. لقد طالما أطلق رموز السلطة الفلسطينية للتصريحات خلال الشهور الماضية حول رفضهم إجراء الانتخابات في ظل حرب الاحتلال. واليوم يتضح تتابعهم حين يدعون للشعب إلى المشاركة في الانتخابات بينما ما يزال ستون بالمئة من الناخبين يخضعون للسلطة المباشرة للاحتلال.

٩- إن هذه الانتخابات تنفقد إلى معايير الديمقراطية أيضاً لأنها تجري في ظل شروط تحرم قطاعات واسعة من أصحاب الحق وتمنعهم من ممارسة حقهم الانتخابي. حتى إذا تخاضنا عن استبعاد فلسطيني الشتات، وسلمنا جدلاً بأنها انتخابات لمواطني الضفة والقدس وقطاع غزة، فإننا نجد: أولاً أن الانتخابات تجري في الوقت الذي ما يزال فيه حوالي مليون من النازحين، من مواطني الضفة وغزة الذين تم إجلأؤهم عام ١٩٦٧ وما بعدها أو الذين منعوا من العودة إلى ديارهم بعد الحرب، ما زالوا ينتظرون تأمين حقهم في العودة الذي كفه لهم دون شروط قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧، والذي أحاله اتفاق أوسلو إلى متاهات اللجنة الرباعية الإسرائيلية - الأردنية - المصرية - الفلسطينية، تلك اللجنة التي ما زالت حتى الآن، بعد مرور سنتين على إبرام الاتفاق، تناقض تعريف من هو النازح؟

إن اتفاق أوسلو ينص على أن عدم تمكين الناخبين من المشاركة في الانتخابات لأسباب عملية لن يشكل إجحافاً بمكانتهم. ولكن هذا الوعد، رغم غموضه وعدم كفايته واقتصاره على معالجة جانب واحد من المعضلة دون جوانبها الأخرى، ينطوي مع ذلك، على اعتراف ضمني بأن هؤلاء النازحين لهم الحق من حيث المبدأ بالمشاركة في الانتخابات وأن عدم تمكينهم من ممارسة هذا الحق يعود إلى «أسباب عملية»، أي إلى تشريدهم القسري وحرمانهم من حقهم في العودة إلى وطنهم.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد هؤلاء النازحين يشكل حوالي ثلث عدد الذين لهم حق الانتخاب من حيث المبدأ، ألنيس من المنطقي أن ننسأل:

أولاً: أية انتخابات ديمقراطية هي تلك التي يحرم فيها حوالي ثلث أصحاب حق الاقتراع «لأسباب عملية» من ممارسة حقهم؟

وثانياً: أن الانتخابات تجري في غياب أكثر من (١١٠٠) ألف ومائة من المناضلين الذين أبعدتهم إسرائيل كسراً عن وطنهم بسبب من دورهم في مقاومة الاحتلال. إن سلطات الاحتلال ما تزال ترفض عودة هؤلاء بسبب من آرائهم السياسية. هؤلاء

المناضلون المبدعون هم من أبرز قادة وكوادر الحركة الوطنية ومن نخبة الحياة السياسية في البلاد. إن حرمانهم القسري من حقهم الطبيعي في الانتخابات والترشيح هو أحد أبرز الشواهد على غياب الممة الديمقراطية لهذه الانتخابات.

وثالثاً: إن الانتخابات تجري بينما لا يزال أكثر من خمسة آلاف أسير ومعتقل يعانون في سجون الاحتلال. وهؤلاء هم خيرة أبناء شعبنا وزهرة مناضليه. إن تصريحات رموز السلطة حول صون حق المعتقلين في الانتخابات والترشيح هي استهتار بقول المواطنين فكيف يمكن ضمان حقهم هذا وهم في غياب السجون الإسرائيلية؟ ولا تقل عنها استهتاراً تلك التصريحات التي تطلق الوعود للكتابة بشأن الإفراج عن جميع المعتقلين عشية الانتخابات. إن اتفاقية طابا والضمة تماماً بشأن الأسرى والمعتقلين، أنها أولاً تربط بوضوح شديد، أكثر من اتفاق أوسلو الأصلي، بين الإفراج عن المعتقلين والأسرى وبين حماية العملاء المتعاونين مع الاحتلال ومنع ملاحقتهم. وهي ثانياً لا تلزم إسرائيل بإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين. وثالثاً لاتفاقية تلزم إسرائيل بإطلاق سراح عدد من المعتقلين والأسرى من بين الفئات التالية:

(أ) الأسيرات والمعتقلات الأثاث اللواتي تنص الاتفاقية على إطلاق سراحهن جميعاً في الدفعة الأولى [ومع ذلك لم يتم تنفيذ هذا الالتزام كما هو معروف].

(ب) الأسرى الذين أمضوا أكثر من ثلثي مدة حكمهم.

(ج) الأسرى أو المعتقلين المتهمين أو المحكومين بمخالفات أمنية لم تتسبب بوقوع قتلى أو إصابات بالغة.

(د) السجناء أو المعتقلين الجنائيين.

ومن بين الفئات المذكورة أنفاً تعتبر إسرائيل، وفقاً لنص الاتفاقية، أن الإفراج يمكن أن يشمل الأسرى أو المعتقلين الذين تزيد أعمارهم عن الخمسين عاماً أو تقل عن ١٨ عاماً، وأولئك الذين قضوا في السجن عشر سنوات أو أكثر، وكذلك المرضى. وتنص الاتفاقية على أن الإفراج سيتم على ثلاث دفعات :

الأولى عند توقيع الاتفاقية وكان المفترض أن تشمل جميع السجناء وحوالي ألف سجين (أطلق سراح ٨٥٠، منهم حوالي ٥٠٠ من الجنائيين)، وثانية عشية الانتخابات والمفترض أن تشمل حوالي ٨٠٠ أسير وسجين جنائي، والثالثة سوف تجري خلال مقابلات لوضع الدائم.

وهكذا فإن الاتفاقية واضحة في كونها تستثني من عملية الإقراج جميع الأسرى المتهمين أو المحكومين بحوادث أمنية تسببت بوقوع قتل أو إصابات خطيرة. هذه هي الحقيقة التي ينبغي أن تكون معروفة للجميع كي لا يسقط احد ضحية وعود رموز السلطة الوهمية. وحتى لو طبقت إسرائيل جميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، فإن الانتخابات سوف تجري بينما يبقى حوالي خمسة آلاف أسير ومعتقل في السجون، وأغلب هؤلاء لم تصدر بحقهم أحكام ولم تتم إدانتهم بأية تهمة محددة، بل هم معتقلون إدارياً أو ما زالوا تحت التحقيق أو بانتظار المحاكمة. إن حرمان الآلاف من خيرة مناضلي الشعب ومنهم من ممارسة حقهم الانتخابي بسبب وجودهم القسري خلف القضبان، هو دليل اضلالي على الطابع اللاديمقراطي لهذه الانتخابات.

١٠- إن هذه الانتخابات تنفد الحد الأدنى من المعايير الديمقراطية لأنها تفرض على الجهات الراغبة بالترشيح، احزاباً كانت أو أفراداً، أن تعلن مسبقاً موافقتها على التزامات ومواقف سياسية معينة تتناقض مع برنامج منظمة التحرير ومع البرنامج المعتاد للأغلبية الساحقة من فصائل الحركة الوطنية والإسلامية. إن المادة (٥٠) من مشروع قانون الانتخابات تلزم أية جهة حزبية تريد المشاركة فيها أن تتقدم «بتصريح خطي يؤكد أن الهيئة لا تدعو إلى العنصرية أو إلى اللجوء للعنف لتحقيق برنامجها السياسي أو الاجتماعي».

ونلاحظ أن هذا النص لا يتحدث قط عن تحريم ممارسة العنف، بل أيضاً عن تحريم الدعوة إلى اللجوء للعنف، أي أنه لا يكتفي بأن يفرض على القوى الراغبة في المشاركة شرطاً أمنياً، بل هو يملئ عليها شرطاً سياسياً وإيديولوجياً. هذه المادة في القانون هي من بين المواد غير القابلة للتعديل، رغم الملهاة الجارية الآن تحت ستار المناقشة الشعبية للقانون، لأن مضمونها هو جزء من أحكام الاتفاقية المرحلية (اتفاقية طابا) الموقعة في واشنطن في ١٩٩٥/٩/٢٨. فالاتفاقية المذكورة، في ملحقها الثاني الخاص بالانتخابات، تنص [في المادة الثالثة/ الفقرة الثانية من الملحق] على رفض الترشيحات المقدمة من أي شخص أو حزب أو ائتلاف احزاب إذا كان يدعو إلى العنصرية أو يسعى لتحقيق اهدافه بوسائل غير قانونية وغير ديمقراطية، وعلى إلغاء الترشيحات الموافق على تسجيلها اذا تبين بعد التسجيل ان اصحابها لا يلتزمون بهذا الشرط.

ماذا تعني هذه الشروط المفروضة على المرشحين؟ في دولة ديمقراطية ذات سيادة كاملة، ونظام ديمقراطي عريق، قد يكون من المبرر أن يطلب من كل حزب أو مرشح

للانتخابات ان يلتزم بعدم الدعوة او المعنى إلى تحقيق اهدافه بوسائل العنف، وبخاصة اذا كان النظام يكفل القتل المسمي للسلطة ويكفل بالتالي - نظريا على الأقل - امكانية انجاز التغيير السياسي والاجتماعي بوسائل سلمية وقانونية. ولكن في الوضع الذي نحن فيه ليست ثمة دولة كاملة السيادة، ولا نظام ديمقراطي عريق متأصل. في الوضع الذي نحن فيه لا زال الاحتلال قائما وحاضرا ومسيطرا على كل الأمور الحيوية، وما زال الاستيطان ونهب الأرض مستمرا على قدم وساق، وفوق هذا كله تأتي السلطة بممارستها القمعية.

وفي هذا الوضع مازال التحرر من الاحتلال هو الهدف الرئيسي وجوهر البرنامج السياسي والاجتماعي لأي حزب وطني حقا. إن مطالبة أي حزب بالتوقف عن الدعوة إلى المقاومة بكافة أشكالها لتحقيق برنامجه يعني مطالبته بالتخلي عن حق المقاومة هذا ضد الاحتلال، ليس فقط للتخلي عن ممارسة هذا الحق بل ايضا للتخلي عن الدفاع عن هذا الحق والدعوة إليه، رغم ان هذا الحق تكرسه ميثاق الأمم المتحدة ويعترف به القانون الدولي، ناهيك عن كونه احد أبرز عناصر برنامج منظمة التحرير وبرنامج فصائلها الوطنية (بل هو بشكل قانوني حتى هذه اللحظة، شرطا من أبرز شروط قبول عضوية أي فصيل في منظمة التحرير ومجلسها الوطني).

كما ان مطالبة أي حزب او مرشح في الوضع القائم الآن، بان يلتزم بالمعنى إلى اهدافه بالوسائل القانونية، تعني اجباره على الالتزام باحترام القوانين والامور العسكرية التي فرضها الاحتلال والتي ما تزال سارية حتى الآن بل وتمنع الاتفاقية إلغاءها او تعديلها الا بعد الحصول على موافقة اسرائيل. ليست هذه هي أبرز التعهدات والالتزامات التي قدمها لاسرائيل الطرف الفلسطيني الموقع على اتفاق اوسلو؟ وماذا يعني رفض اتفاق اوسلو اذا لم يكن يعني رفض هذه التعهدات والالتزامات وما تتطوي عليه من إجحاف وتفريط بالحقوق المعترف بها دوليا؟ صحيح ان الاتفاقية لا تفرض على كل مرشح او حزب راعب في خوض الانتخابات ان يطان سلفاً موافقته على اتفاق اوسلو. ولكن الواقع ان الاتفاقية، من خلال هذه الشروط، تعلي على كل مرشح او حزب مشارك في الانتخاب ان يلتزم سلفاً بالاصياح لأبرز التعهدات والالتزامات التي يفرضها اتفاق اوسلو على الجانب الفلسطيني، بل تعلي عليه ان يعيد النظر ببرنامجه السياسي وان يقننه ويكيفه وفقاً لمقاس اتفاق اوسلو.

إن هذا يؤكد استحالة وعدم لحيية الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات ببرنامجه مناهض لاتفاق اوسلو. «ممكنكم معارضة اوسلو بالكلام، ولكن عليكم الرضوخ لاوسلو

انتخابات المجلس الفلسطيني

والتكيف معه بالممارسة» هذا هو في الواقع ما تفرضه الاتفاقية على من يريد المشاركة في الانتخابات.

١١- إن النظام الانتخابي الذي تفرضه اتفاقية طابا، والذي يترجم تفاصيله مشروع قانون الانتخابات، هو نظام متخلف غير ديمقراطي يقضي على التعددية السياسية ويشجع احياء النزعات العشائرية والطائفية والجهوية والمفعية المحلية والضيقة.

إن رموز السلطة يزعمون أن هذا النظام هو المعمول به في ديمقراطيات عريقة كبريطانيا مثلاً. ولكن هذا الادعاء كاذب تماماً. فالنظام المعمول به في بريطانيا، وفي بعض الدول الديمقراطية التي لا تأخذ بنظام التمثيل النسبي، هو نظام الدائرة الفردية حيث يخصص لكل دائرة مقعد واحد يفوز به إما المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في دورة انتخابية واحدة (كما هو الحال في بريطانيا مثلاً) أو المرشح الذي يحصل على أكثر من خمسين بالمئة من الأصوات في إحدى دورتين انتخابيتين (فرنسا مثلاً). أما نظام الدوائر المفتوحة ذات المقاعد المتعددة فلا يعمل به إلا في بعض الدول (كالأردن ولبنان مثلاً) حيث تقوم الحياة السياسية على العشائرية والطائفية وسائر البنى التقليدية الموروثة. وفي مثل هذا النظام يستطيع الحزب الأكبر أن يسيطر على جميع مقاعد المجلس حتى لو لم يحصل على أكثر من ثلث الأصوات. وإذا لم تتجاذب الأحزاب المنافسة في إقامة ائتلاف فيما بينها، فقد تغفل في الحصول ولو على مقعد واحد حتى إذا نالت مجتمعة ضعف عدد الأصوات التي احزها الحزب الفائز.

وهكذا فإن هذا النظام مصمم لضمان فوز حزب السلطة، أو من يرضى عنهم حزب السلطة، وإلغاء التعددية السياسية عملياً. ووفقاً لهذا للنظام الانتخابي لا يمكن أن تكون ثمة انتخابات حرة ونزيهة، بصرف النظر عن طبيعة الإجراءات الشكلية المعبأة، لأن النظام الانتخابي نفسه، في الظروف المعروفة للحياة السياسية الفلسطينية، يتيح لحزب الأقلية أن يسيطر على كل شيء ويدفع باتجاه تبييد أصوات الأغلبية.

انطلاقاً من هذه المعطيات الملموسة، تطرح نفسها الخيارات المتاحة لتحديد موقفنا بزاء انتخابات المجلس الفلسطيني المفترض إجراؤها في ١٩٩٦/١/٢٠، إن أبسط متطلبات الديمقراطية والاحترام لحقوق الإنسان تتطلب استفتاء الشعب الفلسطيني أولاً على اتفاقيات أوسلو - طابا (لوسلو ٢) التي تشكل الإطار السياسي - القانوني لهذه الانتخابات قبل إجرائها. وفي هذا الإطار ينبغي التمسك بالدعوة إلى انتخابات تمثيلية سياسية حرة ونزيهة وديمقراطية وشاملة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات تجري

تحت اشراف دولي لاختيار مجلس وطني فلسطيني يستمد سلطته من الشعب ويتحمل مسؤولية صوغ مصيره الوطني في مفاوضات حول حل شامل ومتوازن يقوم على قاعدة قرارات الشرعية الدولية (٢٤٢+٣٣٨+١٩٤+٢٣٧) ومبدأ الأرض مقابل السلام بما يعني الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى خطوط ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وضمان حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره بحرية وقامة دولته المستقلة، وحل قضية اللاجئين على اساس القرار ١٩٤.

إن المشاركة في انتخابات حرة متحررة من قيود اتفاقيات اوسلو - طابا، وتتوفر فيها للشروط الميمنة أعلاه، هي امر بديهي. ولكن السؤال المطروح الآن بإلحاح هو ليس لية انتخابات نريد وبيلة شروط، بل هو بالتحديد: ما موقفنا بازاء الانتخابات المقرر اجراؤها في مطلع العام القادم والتي بات الاطار السياسي - القانوني لها واضحا وشروطها محددة بموجب اتفاقيات اوسلو - طابا (اوسلو ٧) ؟ وفي الاجابة على هذا السؤال، لا خلاف على تقدير اهمية معركة الانتخابات التي ستشكل المحور الأبرز من محاور الصراع السياسي الدائر في الساحة الفلسطينية خلال الفترة القادمة. كما لا خلاف على ان المعركة السياسية المتمحورة حول موضوع الانتخابات هي ميدان صراع رئيسي لا يمكن لأي حزب جدي ان يدور الظاهر لها، او ان يكتفي بالاطلاق من مواقف الرض المبدئي المجرد ليعتبر نفسه غير مخي بها، بل لا مناص من خوض المعركة في الشارع وتحويلها إلى استفتاء شعبي حول اتفاقيات اوسلو - طابا (اوسلو ٧) وحول سياسة السلطة.

إن السؤال المطروح: ما هو الخيار التكتيكي الأسلم لقوى المعارضة لتحويل معركة الانتخابات إلى استفتاء شعبي حول الاتفاقيات وسياسة السلطة، وكيف يمكن احباط الوظيفية الرئيسية المتوخاة للانتخابات في اصفاء الشرعية الزائفة على الاتفاقيات؟ كيف يمكن توظيف المعركة الانتخابية في خدمة صراعنا المتواصل ضد الاتفاق للتصفوي، وللاجابة على هذا السؤال ينبغي دراسة جميع الخيارات الممكنة والمطروحة ومنقشتها بروح عملية ملموسة ومنفتحة بعيدة عن التجريد والمواقف المسبقة، حيث نتحدد الخيارات المتاحة باربعة هي كالتالي: (أ) المشاركة في الانتخابات، ترشيحا وتصويتا، ببرنامج مناهض لاوسلو. (ب) خوض معركة تعديل شروط الانتخابات وتأجيل اتخاذ موقف بشأن الترشيح والتصويت إلى ان تنتج هذه المعركة. (ج) الامتناع عن المشاركة في الانتخابات. (د) خوض معركة مقاطعة الانتخابات والعمل على تنظيم اوسع مقلطة جماهيرية للترشيح والاقتراع. ونتيجة تمحيص هذه للخيارات والتفريق فيها بالإمكان التوصل بشأن كل منها إلى النتائج التالية:

(أ) الخيار الأول: المشاركة

إن هذا الخيار، المطروح في بعض أوساط المعارضة، والذي يدعو إلى المشاركة في الانتخابات، ترغيباً وتصويتاً، باعتبارها ساحة للصراع يمكن خوضها بشعارات مناهضة لـاوسلو. إن وجهة النظر هذه تنطلق من الافتراضات التالية: أولاً، إن للمشاركة لا تهم المواقف السياسي للمعارضة حيث يمكن خوض الانتخابات ببرنامج مناهض لـاوسلو باعتبار أن المجلس يمكن أن يصبح ميداناً للصراع ضد الائتلافات. ثانياً، إن ثمة قيلاً لدى قطاعات شعبية معينة على المشاركة في الانتخابات من منطلق الرغبة في ممارسة حقوقها الديمقراطية التي تتاح لها لأول مرة فرصة ممارستها والام بالمساهمة في صياغة النظام السياسي - الاجتماعي الجديد. وثالثاً، إن المجلس سيكون صاحب الصلاحية في صوغ عملية بناء المجتمع المدني، وإن المعارضة لا يجب أن تترك يد السلطة طليقة بهذا الشأن بل أن تساهم داخل المجلس في الصراع حول عملية إعادة تشكيل المجتمع. ورابعاً أن المجلس سيكون مسؤولاً عن مفاوضات الوضع الدائم التي لا ينبغي ترك السلطة تتفرد بإدراجها. إن التدقيق بمجمل هذه الافتراضات يبرز ما يلي:

أولاً: إن الافتراض بأن المشاركة إن تهم الموقف السياسي للمعارضة هو افتراض نظري وغير واقعي. إن الشروط والائتمانات السياسية التي تفرضها الاتفاقية (ومشروع القانون) على أي حزب أو مرشح تجعل من معارضته لاتفاق لوسلو معارضة كلامية محضة. فهذه الشروط، كما أوضحنا سابقاً، تملئ على الحزب أو المرشح في الواقع تقنين برنامجه وفقاً لمقاييس لوسلو والتصياح بالممارسة لما يفرضه الاتفاق على الجانب الفلسطيني من تعهدات والتزامات. ويدرك حتى المراهبون المحالون، وحتى أولئك الذين ينصحبون المعارضة بالمشاركة في الانتخابات، أنه «إذا دخلت أحزاب المعارضة الانتخابات فإن ذلك سيعني قفضاض الجماهير عنها نظراً لما سوف تستشعره هذه الجماهير من ضعف مصداقية أحزاب المعارضة بسبب التغيير المفاجئ الذي طرأ على موقفها وسيؤدي بالتالي إلى كدني الأصوات التي ستحصل عليها في الانتخابات والتي سوف تقل حتى عن قوتها الحقيقية».

إن المشاركة في انتخابات مجلس الحكم الذاتي المكلف بتنفيذ اتفاقات لوسلو، والمنخب وفقاً لشروط اتفاقيات لوسلو وطلبها، سيؤدي إلى إحداث القابلية والارتباك والانقسام في صفوف جمهور المعارضة الرافض للاتفاق والذي سيكون من الصعب عليه أن يفهم كيف يمكن التوفيق بين معارضة ورفض الاتفاق وبين التنافس على عضوية

مجلس مكلف بتنفيذ الاتفاق؟ ان خيار المشاركة سيؤدي بالضرورة إلى اضعاف مصداقية المعارضة. وإذا كان المقصود تحويل الانتخابات إلى استفتاء لقياس مدى التأييد الشعبي لكل من معسكري السلطة والمعارضة، فإن خيار المشاركة سيؤدي حكماً إلى فقدان المعارضة جزءاً من تأييدها الجماهيري وإبرازها دون مستوى قوتها الحقيقية، وهو بالتالي ليس الأسلوب الأمثل لخوض معركة الاستفتاء الشعبي. انه نكتيك يضعف للمعارضة سلفاً لأنه يجبرها على ان تلعب في ملعب الخصم.

هل يمكن للمجلس ان يصبح حقاً مبدئاً للصراع ضد الاتفاقات؟ ان الاتفاقية تقيد صلاحيات المجلس، كما لو ضحنا اعلاه، وتخضع أي قرار او تشريع صادر عنه للرقابة والقيود الاسرائيليين وتعتبر أي تشريع يتجاوز الاتفاقات باطلاً ولا مفعول له. مع ذلك، يمكن من الزاوية النظرية ان نتصور دفع عملية تطبيق الاتفاقات إلى مازق من خلال إصدار سلسلة من التشريعات التي تتجاوزها ووضع اسرائيل امام استحقاق حل المجلس. ولكن هذه الامكانية تقتضي ان تكون المعارضة قد نجحت في توحيد صفوفها في جبهة متحدة على اساس برنامج ملموس بديل لاتفاقات لوسلو وفي الفوز بأغلبية حاسمة من مقاعد المجلس. سوف نرى بعد قليل ان هذا الافتراض ضعيف الاحتمال في الظروف الراهنة. وان نكتيك المشاركة يقلل من فرصه واحتمالاته وليس العكس.

ثانياً: إن الاعتقاد بأن المجلس سيكون صاحب الصلاحية في صوغ عملية بناء المجتمع المدني، هو اعتقاد متسرع وبحاجة إلى تدقيق. لا يمكن الفصل بين عملية بناء المجتمع المدني وبين عملية التحرر من الاحتلال. ان هيمنة الاحتلال تفرض قيوداً على عملية تطور المجتمع المدني بجميع جوانبها وتلغي امكانية دفعها نحو تأييد المصالح الجوهرية لقطاعات الشعب الرئيسية. إن اتفاقيات لوسلو وطابا، وملحقاتها، هي تأكيد على صحة هذه الحقيقة. فالاتفاقيات وملحقاتها تفرض قيوداً على كيفية ممارسة المجلس صلاحياته في معظم مجالات الحياة المدنية والاجتماعية، بدءاً من الاقتصاد وانتهاء بالبيئة. فالمجلس، على سبيل المثال، لا يملك صلاحية إلغاء او تخوير نسبة ضريبة القيمة المضافة، ولا ضريبة المبيعات، ولا التعرفة الجمركية، ولا الانظمة المصرفية والنقدية، أي باختصار ان المجلس لا يملك الصلاحيات التي تمكنه من السيطرة على عملية نمو الاقتصاد التي هي عصب تطور المجتمع المدني وركيزته الاساسية. وكذلك هو الحال بالنسبة لمختلف نواحي الحياة الأخرى التي يشكل منها المجتمع المدني.

وهكذا فإن التصور بأن «السلطة ستكون طليقة» في عملية إعادة بناء المجتمع

المدني وفق مصالحها بسبب من سيطرتها على المجلس، هو تصور مبسط إلى حد المذلة. إن يد السلطة ستكون طليقة بقدر ما تتقاطع مصالحها مع مصالح إسرائيل. وهذا التقاطع في المصالح هو الذي يعطيها القدرة على التحكم بعملية بناء المجتمع المدني وأيس عدد المقاعد التي تسيطر عليها في المجلس. وحتى لو فازت المعارضة بأغلبية مقاعد المجلس فإن أيديها لن تكون طليقة في عملية إعادة بناء المجتمع بل هي ستضطر إلى الرضوخ للقيود التي تفرضها عليها الاتفاقيات وستحصل أمام الشعب مسؤولية ما يترتب على ذلك من مأساة، بل تدمير، لمصالح قطاعه الرئيسية. فضلاً عن ذلك فإن إدارة صراع جدي داخل المجلس حول عملية إعادة تشكيل المجتمع تفرض هي أيضاً، بدورها، نجاح للمعارضة في تشكيل جبهة متحدة على أسس برنامج سياسي واجتماعي متكامل هذه المرة، وفوزها بأغلبية مقاعد المجلس أو بنسبة مؤثرة منها. وهو الافتراض سوف ندقق فيه بعد قليل لنجد أنه أضعف احتمالاً من سابقه.

وأخيراً، فإن المجلس ليس هو الميدان الوحيد، ولا هو الميدان الرئيسي، الذي يمكن من خلاله التأثير في عملية بناء المجتمع المدني وخوض الصراع مع السلطة ومع الاحتلال بشأن اتجاهات هذه العملية. إن الميدان الرئيسي لهذه العملية هو الشارع. ونستطيع التأثير في هذا المجال بقدر ما ننجح في تعبئة الجماهير من مختلف القطاعات الشعب للدفاع عن مصالحها وللضغط على السلطة وعلى الاحتلال لانتزاع مطالبها بالتصديق مع الاتفاق. ولن يكون لوجودنا في المجلس سوى تأثير ثانوي على هذه العملية. ووجود هذا التأثير أو عدم وجوده ليس هو المفتاح الرئيسي في تحديد موقفنا من مسألة الانتخابات. إن المفتاح هو وظيفة الانتخابات في إضفاء الشرعية على الاتفاق. هذا هو محور الصراع الرئيسي الفعلي. وهو الذي ينبغي أن يكون المفتاح في تحديد موقفنا. ولية محاولة لصرف الانتظار عن هذا المحور نحو محاور ثانوية أخرى هي ضياع للبوصلة وسقوط في حبال الوهم والخداع السلطوي.

ثالثاً: لا شك أن ثمة في لوساط اجتماعية معينة تحفزاً للمشاركة في الانتخابات لأسباب متعددة من بينها الرغبة في ممارسة الحق الديمقراطي التي تتاح فرصتها للمرة الأولى منذ زمن طويل، والأمل في إمكانية توظيف هذا الحق في صياغة مستقبل النظام السياسي والاجتماعي. ولكن هذه الرغبة وتلك الأمل لا يقومان على أسس متينة. فقد أوضحنا سابقاً أن هذه الانتخابات، بالقيود المفروضة عليها، لا يمكن أن تكون ميداناً لممارسة ديمقراطية حقيقية. وكذلك أوضحنا قبل قليل أن ممارسة الحق الانتخابي، مهما

تكن نتائجها، لن تؤثر تأثيراً حاسماً في صياغة مستقبل النظام السياسي والاجتماعي. إن دورنا ليس بكل تأكيد الانجراف إلى الأوهام والتقديرية الافتراضية. وتكتيك المشاركة لن يساعد في تبديد الأوهام التي تروج لها أطراف اتفاق اوسلو بل هو بالعكس سوف يساعد على تخدير قطاعات اجتماعية معينة وتحييدها في الصراع الدائر ضد الاتفاق.

رأيها: لا صحة لما حاولت ترويجه رموز السلطة حول مسؤولية المجلس المنتخب عن مفاوضات ترتيبات الوضع الدائم. فالاتفاقية تنص بوضوح (في المادة ٣١/ الفقرة الخامسة) على أن مفاوضات الوضع الدائم سوف تجري بين طرفي الاتفاق أي بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل. وفي هذا المجال فإن نتائج المعركة حول شرعية الاتفاق، التي هي المحور الفعلي للصراع في الانتخابات، سوف يكون لها من التأثير على شروط مفاوضات الوضع الدائم أكثر بكثير من نتائج توزيع مقاعد المجلس. والأسلوب الأمثل لخوض معركة الشرعية بالنسبة للمعارضة هو ليس المشاركة بل العكس.

إن جميع الحجج التي تساق لتبرير خيار المشاركة في الانتخابات بهدف تحويل المجلس إلى ساحة للصراع، سواء ضد الاتفاق أو ضد السلطة وتوجهاتها أو من أجل بناء المجتمع المدني، تنطلق كلها من الافتراض بأن المعارضة ستكون قادرة أولاً على الإتيان على برنامج سياسي واجتماعي بديل يجري خوض الصراع على أساسه، وثانياً على خوض المعركة بجهة متحدة في الانتخابات وأيضاً في المجلس، وثالثاً على الفوز بنسبة هامة من مقاعد المجلس. لكن هل هذا ممكن واقياً؟

في الاجابة نقول: ليس سراً أن المعارضة التي تتفق على رفض اتفاق اوسلو لم تتجح طوالت سنتين من الحوار في التوافق على برنامج بديل للاتفاق، وحين يدور الحديث عن استخدام المجلس ساحة للصراع ضد الاتفاق، فإن من الواضح ان موقفاً مشتركاً بالرفض لا يكفي بل لابد من برنامج عمل ملموس بديل، وهو ما لا يتوقع ان تتجح المعارضة في اتجاذه خلال الشهرين اللذين يفصلان بيننا وبين موعد الانتخابات، ويصبح الأمر أكثر صعوبة حين يدور الحديث عن اتجاهات بناء المجتمع المدني، فإذا كان بالإمكان الاتفاق على قوائم مشتركة عامة في الشأن السياسي، فإن التساؤل ينشأ داخل صفوف المعارضة ويحتد الصراع بين مكوناتها عندما يتسلق الأمر بالشأن الاجتماعي والاقتصادي، قد يرى البعض في ذلك ثغرة في تكوين المعارضة، وهو بلا شك كذلك، لكن وضع المعارضة هذا هو معطى موضوعي لابد من حساباته كما هو عدد تحديد السياسات التكتيكية التي ترمم بناء على تحليل للواقع الموضوعي كما هو معطى وليس

بناء على الأمنيات والتضامات أو على ما يجب أن يكون.

إن عدم إمكانية التوصل إلى برنامج ملموس مشترك من جهة، وروح للتفلسف الفصلاتي والصلابات القنوية الضيقة من جهة أخرى تقف عقبة في طريق توحيد المعارضة في جبهة متحدة لخوض الانتخابات. وتزداد حدة التناقض والصلابات القنوية عندما يكون المطروح للمشاركة في الانتخابات لاحتلال مواقع في المجلس، ويعلم الجميع أن احتمالات توحيد المعارضة لخوض معركة مشتركة على قاعدة المقاطعة (وهو أمر لا يتطلب بالضرورة الاتفاق على برنامج بذل، ولا يفتح الباب للتفلسف القنوي) هي أكبر بكثير من احتمالات توحيد المعارضة في جبهة متحدة على أساس المشاركة في الانتخابات.

أخذين هذا الواقع بعين الاعتبار من جهة، وأخذين بعين الاعتبار أيضاً من جهة أخرى أن النظام الانتخابي المعتمد يعمل لمصلحة الحزب الأكبر، حتى لو كان يشكل أغلبية، ما لم تتوصل الأحزاب المنافسة إلى إقامة ائتلاف في مواجهته، وأخذين بعين الاعتبار من جهة ثالثة أن للمشاركة سوف تقلص من القوة الانتخابية الحقيقية للمعارضة لأنها سوف تضعف مصداقيتها وتسبب اللبلة في صفوف جمهورها وتوقع قسماً منه على الأقل خارج المعركة، ينصح لنا إذن أن إمكانية فوز المعارضة بأغلبية للمجلس، في ظل الشروط المعطاة، أو بنسبة هامة من مقاعد هي إمكانية غير قائمة. وهكذا فإن الشروط الرئسية التي لا مناص منها لتحويل للمجلس إلى ساحة للصراع ليست متوفرة. وبسبب من ذلك فإن تكتيك المشاركة في الانتخابات بهدف تحويل للمجلس إلى ساحة للصراع هو تكتيك غير واقعي، وهو يقود إلى عكس هدفه المعلن، إنه تكتيك يضعف من قوة المعارضة في مواجهة الخصم ويقلص من فرص ربحها للمعركة المتمحورة حول موضوع الانتخابات.

(ب) الخيار الثاني: تكثيف الجهد لتحسين شروط الانتخابات وتأجيل البت

بالمشاركة أو عدمها

إن أصحاب هذا الخيار يدعون إلى التريث في اتخاذ موقف من موضوع المشاركة بالتشريع والافتراء، وأن تتركز الجهود الآن على العمل من أجل تحسين شروط الانتخابات بجوانبها المختلفة (القانون، النظام الانتخابي، الموعد، صلاحيات المجلس). إن هذا التكتيك يستند إلى الافتراض بأن شروط العملية الانتخابية لم تحسم بعد، وأن هنالك إمكانية جدية لتحسينها في المدى العربي. والحال أن كلا الاقتراحين لا أساس لهما في

الواقع، فإذا وضعنا الموعد جانباً، وهو ليس للموضوع الحاسم على كل حال، فإن كافة شروط العملية الانتخابية باتت محددة ومحسومة في عناصرها الرئيسية. وبصرف النظر عن النقاش الجاري حول مشروع قانون الانتخاب، والذي ستوضح بعد قليل أنه ليس أكثر من ملهاة عويثة، فإن العناصر الرئيسية لشروط العملية الانتخابية (بما في ذلك النظام الانتخابي وصلاحيات المجلس) محددة بتفاصيلها في اتفاقية طابا التي تم التوصل إليها بعد مفاوضات مضنية وطويلة والتي لا يتوقع أحد إمكانية تعديلها أو إعادة التفاوض عليها في المدى المرني.

إن هذه الاتفاقية، فضلاً عن كونها تحدد بدقة صلاحيات المجلس، هي أيضاً التي تحدد الشروط التي يجب توفرها في الناخب، وكذلك في المرشح، وشروط تسجيل الأحزاب لغاية المشاركة في الانتخابات، وإجراءات تسجيل الناخبين وكيفية البت في سجل الناخبين، وكيفية تنظيم حملات الدعاية الانتخابية وشروطها والنظام الانتخابي المعتمد (نظام الدوائر وليس التمثيل النسبي)، وشروط المراقبة الدولية والمحلية للانتخابات. ما يضيفه مشروع قانون الانتخابات إلى هذه الأسس المفصلة في الاتفاقية لا يعدو كونه تفاصيل إجرائية لوضع هذه الأسس موضع التنفيذ.

لذلك نقول إن المناقشة الجارية الآن حول مشروع القانون ليست أكثر من ملهاة هدفها إضفاء مسحة من الديمقراطية للزائفة على العملية الانتخابية والتظاهر الكاذب بأن إطارها القانوني لم يفرض من قبل السلطة، أو من قبل إسرائيل بالأحرى، بل كان حصيلة نقاش شعبي.

إن المفارقة الساخرة التي تتهدد على الطابع الحيث لهذه الملهاة هي أن عملية تسجيل الناخبين قد بدت، وهي تكاد تنتهي، بينما مشروع القانون الذي يحدد، من بين ما يحدد، الشروط الواجب توافرها في الناخب، هذا المشروع الذي يشكل الأساس القانوني لعملية التسجيل لم يقر ولم يصبح قانوناً بعد. على أي أساس تجري عملية التسجيل إذن؟ ومن هم الناخبون الذين يجري تسجيلهم ووفق أي شروط؟ وماذا إذا أبرزت عملية النقاش الشعبي ميلاً واضحاً نحو تغيير بعض الشروط الواردة في المشروع؟ هل ستعاد عملية التسجيل مرة أخرى وفق الشروط الجديدة؟ الجواب على هذه التساؤلات لن يكون سوى ابتسامة ساخرة على شفاة العالمين بيروطن الأمور. فهم يعلمون أن النقاش الجاري ليس سوى ملهاة إن يتركب عليها أي تغيير في الأسس الرئيسية للعملية الانتخابية، ومنها شروط التمتع بحق الانتخاب وشروط تسجيل الناخبين، فلتفافية طابا تحدد هذه الشروط حتى أدق التفاصيل،

بما في ذلك شكل ومضمون استمارة التسجيل ونص العبارات التي يجب ان تصدر كل ورقة من لوراك سجل الناخبين الابتدائي، ونص العبارة التي يجب ان تصدر كل ورقة من لوراك سجل الناخبين النهائي الخ.. وما يتم الآن في عملية التسجيل الجارية هو تنفيذ أحكام الاتفاقية. لما مشروع القانون فليس سوى خرقه مهلهة وظيفتها اضعاف مستار فلسطيني على الإملاءات الإسرائيلية المصعدة بينود الاتفاقية.

هل يعني هذا ان علينا ان ندير الظهر للنقاش الجاري حول مشروع القانون، كلا بالتأكيد، بل العكس علينا ان نوسع نطاق هذا النقاش وان نتخبط فيه بطاقات أكبر بهدف فضح الطابع اللا ديمقراطي للعملية الانتخابية وتعبئة المهلة الجارية ولجباط أهدافها. يجب ان نبرز انتقاداتنا على مشروع القانون وان نقض عورته وان نطرح البدائل الديمقراطية الحقيقية لبنوده، ولكن علينا ان نقول بوضوح للجماهير ان السلطة لن تقوى على تبني هذه البدائل ولا على تعديل القانون (بخصاصه الرئيسية) ليس فقط بسبب طبيعتها البيروقراطية المتسلطة بل أيضاً وبالإسراع، لأن ذلك يتعارض مع التزاماتها بموجب الاتفاقية. إن هذه المهمة لا تتسمج مع تكتيك بقول للجماهير: لتضبط من أجل تحسين شروط العملية الانتخابية وفي ضوء النتائج نقرر بشأن المشاركة لم عدم المشاركة في الانتخابات. إن التكتيك يساعد في ترويج الأوهام في أذهان الجماهير وتخديرها بالآمال الكاذبة. وهو يؤدي في الممارسة العملية إلى نشر اللبلة والارتباك في صفوفنا وأشغالنا في نقاش دخلي عقيم حول ما هي الشروط التي يمكن ان نقبلها كي نشارك في الانتخابات، وبالتالي إلى إصابتنا بالشلل الكامل في معركة حية واحدة ومتحركة يوماً بيوم. وهو ما يقود إلى حالة من فقدان للوزن التام.

إن شروط المعركة الانتخابية باتت واضحة ومحددة. فالظرف السياسي العام الذي تجري فيه واضح، وإطارها القانوني - السياسي أصبح محدداً بخصاصه الرئيسية، وتأجيل اتخاذ القرار بشأن المشاركة لو عدم المشاركة فيها لن يفسر من قبل الجماهير سوى بكونه علامة على التردد، والتردد في المعارك الفاصلة كفيل بشطب مصداقية أي حزب وتقويض مكانته في أعين الجماهير.

(ج) الخيار الثالث: الإمتناع عن المشاركة

المقصود بهذا الخيار وجهة النظر التي تتردد في بعض أوساط المعارضة والتي تختزل الموقف من الانتخابات بالمعاملة المجردة القائلة بأن الانتخابات هي لغراز من

اتفرازت اتفاق أوسلو، وطالما نحن نرفض أوسلو فإننا لسنا معنيين بالانتخابات. إن هذا الموقف يؤدي عملياً إلى إدارة الظهور لمعركة الانتخابات وإخلاء ساحتها لتتفرد بها السلطة وأعدائها من الزعامات العائلية والمثالية والمثالية وترتك الجماهير نهياً للأباطيل والأوهام التي تروجها السلطة لإقتناص أصواتها. إن الإكتفاء بالامتناع عن المشاركة في العملية الانتخابية من قبل قوى المعارضة يساعد في سحب الغطاء السياسي الوطني عن هذه الانتخابات والمجلس المتولد عنها. ولكن هذا لا يكفي، فالمعركة الدائرة ليست فقط معركة الشرعية السياسية للانتخابات والمجلس، بل هي أولاً وبالدرجة الرئيسية معركة الشرعية للشعب، والإكتفاء بالامتناع عن المشاركة يعني الإحجام عن خوض معركة الشرعية للشعب التي لا يمكن خوضها بفعالية إلا باقتناع نكتيك المقاطعة للنشطة. إن الإكتفاء بالامتناع عن المشاركة وإهمال ضرورة تعبئة الجماهير من أجل أوسع مقاطعة شعبية للانتخابات، هو تكتيك قاصر يؤدي إلى شطب المعارضة من المعادلة السياسية، وهو رغم تشده اللغوي يفتح الباب أمام إمكانية المشاركة الضمنية والمستترة من خلال دعم مرشحين مستقلين أو من خلال وأجهات حزبية جديدة يجري تشكيلها لهذا الغرض.

(د) الخيار الرابع: معركة المقاطعة

إن الخيار الأمثل لقوى المعارضة الجادة لخوض المعركة السياسية التي تتمحور حول موضوع الانتخابات، وإجباط وتوظيفها في إضفاء للشرعية السياسية وللشعبية على الاتفاقات، هو خيار النضال من أجل أوسع مقاطعة جماهيرية للتشريع والافتراغ وتنظيم حملة لتعبئة أوسع القطاعات الشعبية، انطلاقاً من مصالحها، لخوض المعركة بكافة مراحلها ومختلف جوانبها تحت شعار المقاطعة.

إن أبسط متطلبات الديمقراطية تقتضي استفتاء الشعب على الاتفاقيات التي تشكل الإطار السياسي - القانوني لهذه الانتخابات قبل إجرائها، ولكن القوى الدولية والإقليمية التي تريد فرض هذه الانتخابات تمسراً على الشعب الفلسطيني ترفض مطلب الاستفتاء لأنها ترفض من حيث المبدأ الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وفي غياب إمكانية إجراء استفتاء نظامي، فإن على قوى المعارضة أن تسعى إلى تحويل معركة الانتخابات نفسها إلى استفتاء على شرعية الاتفاقات. لقد أوضحنا سابقاً أن محاولة تحقيق ذلك من خلال السعي إلى الفوز بأغلبية المجلس هي محاولة غير واقعية وهي تقود إلى تفتيت قوى المعارضة والنيل من مصداقيتها وتقليص قوتها الجماهيرية الحقيقية.

إن نكتيك المقاطعة الفعالة هو الأتجع في حال تطبيقه الجاد من قبل قوى المعارضة مجتمعة في إبراز القوة الحقيقية للمعارضة بين صفوف الجماهير. إن توحيد قوى المعارضة على أساس الدعوة إلى المقاطعة هو أكثر حظاً بالنجاح من محاولة توحيدها على أساس للمشاركة، والدعوة إلى المقاطعة تعزز مصداقية قوى المعارضة في أعين الجماهير وتقلص الارتباط واللبلة في صفوف قاعدتها الشعبية. وباللجوء إلى هذا للنكتيك تستطيع قوى المعارضة أن تعزز قواها الذاتية بقطاعات واسعة من الجماهير التي ينتابها القلق بسبب ما تتطوي عليه الانتخابات من تهديد لحقوقها ومملاس بمكانتها (مواطنو القدس، المخيمات، أهالي ورفاق الأسرى الخ...)، لو التي أصيبت بالاحباط وخيبة الأمل بسبب الطبيعة الهزيلة للحل الذي جاء به الاتفاق واندفعت إلى موقع اللامبالاة احتجاجاً عليه.

ولكن، لكي تتحول معركة الانتخابات إلى استفتاء حقيقي، فإن نكتيك المقاطعة لا يعني الاكتفاء بموقف دعاوي مبدئي برفض المشاركة في الانتخابات، بل هو يعني إدارة حملة تعبوية منظمة، بكل ما في الكلمة من معنى، تواكب جميع مراحل العملية الانتخابية وتسعى من خلالها إلى تعبئة أوسع القطاعات الشعبية انطلاقاً من مصالحها، للإنخراط في معركة المقاطعة، وهذا ما ينبغي أن تتضافر جهود المعارضة بكافة تياراتها في سبيله.

مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥

قراءة في اتفاقي أوسلو الأول والثاني
إبراهيم - صانا

وقانون انتخاب
المجلس الفلسطيني

داود تلحمي

انتخابات المجلس الفلسطيني (مجلس الحكم الذاتي) المقرر إجراؤها في العشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ ليست فكرة جديدة، ولادة العملية التفاوضية التي سبقت اتفاق طابا - واشنطن الأخير (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥) ولا حتى اتفاق أوسلو الأول (أيلول/سبتمبر ١٩٩٣). إنها واردة في مشروع مناهج بيفن للحكم الذاتي، الذي أعلن في نهاية عام ١٩٧٧ بعد زيارة نور السادات للقدس، وهي ورقة نصاً في اتفاقيات كامب ديفيد (أيلول/سبتمبر ١٩٧٨)، وكذلك واردة نصاً في مشروع اسحق شامير الذي قدم كمشروع باسم الحكومة الإسرائيلية (الانتلاية آنذاك بين الليكود وحزب العمل) في أيار/مايو ١٩٨٩ لمواجهة تفايلات الانتفاضة الشعبية الفلسطينية على المستوى الدولي.

وإذا كانت هناك بعض التعديلات قد أدخلت على صيغة الانتخابات المقترحة في اتفاقيات كامب ديفيد (وفي المفاوضات اللاحقة المصرية - الإسرائيلية حول الحكم الذاتي الفلسطيني، خاصة في العامين ١٩٧٩ - ١٩٨٠) أو المقترحة في مشروع شامير، فهي تعديلات لم تمس وظيفة هذه الانتخابات الأساسية وسماتها الرئيسية. فهذه الانتخابات محكومة بالاتفاقات الموقعة بين حكومة إسرائيل والقيادة الرسمية، في منظمة التحرير، أي بالأساس اتفاق أوسلو الأول (١٩٩٣) والثاني (طابا - ١٩٩٥)، ومرجعية المجلس المنتخب هي هذه الاتفاقات وما تنص عليه. فلماذا في هذه الاتفاقات؟

اتفاق أوسلو والانتخابات

جاء في اتفاق أوسلو الأول المسمى اتفاق «إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية» ما يلي (في المادة الثالثة من متن الاتفاق)^(١):

«من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحررة للمجلس... وسيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول العرفي كملحق رقم ١ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ». أي أن المسقف الزمني المحدد في هذا البروتوكول لإجراء الانتخابات هو يوم ١٣ تموز (يوليو) ١٩٩٤، وهو ما يعني أن الانتخابات، إذا ما جرت في موعدها المقرر الآن، تأتي متأخرة عن المسقف المحدد في اتفاق أوسلو أكثر من سنة ونصف السنة.

(١) راجع كتاب «الطريق القوي»، للصفحة ٢٠٥ (مصدر سبق ذكره).

أما في البروتوكول الخاص بصيغة الانتخابات وشروطها (الملحق الأول لاتفاق أوسلو)، فقد ورد التالي^(١): «لن يتم الإجفاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرتحلين (أي النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لأسباب عملية».

والأسباب العملية بحاجة الى توضيح: فهي رفض الجانب الإسرائيلي لهذه المشاركة، انطلاقاً من رفضه الاعتراف بحق العودة لهؤلاء النازحين بدون قيود، عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٣٧ للعام ١٩٦٧. ومعروف أن لجنة رباعية تضم ممثلين عن مصر والأردن الى جانب طرفي اتفاق أوسلو شكلت، على ضوء الاتفاق، لمتابعة قضية النازحين ولكنها لم تصل في الاجتماعات التي عقدتها حتى الآن الى تحديد تعريف النازح ولا الى الاتفاق على عدد النازحين حيث تتفاوت الأرقام بنسبة ١ إلى ٤ بين العدد المطروح من الطرف الإسرائيلي وذلك المطروح من الأطراف العربية.

ومعروف أن عودة أي نازح أو مبعد أو أي كادر مطلوب للسلطة الفلسطينية خاضعة لموافقة إسرائيلية مسبقة، حتى ولو كانت للعودة محصورة في مناطق الحكم الذاتي، نظراً لأن اتفاق أوسلو ترك مسؤولية الحدود والمعابر وحركة الناس والبيضائع عبرها بيد الإسرائيليين، وأعطى للإسرائيليين حق التعاطي مع كل طلب على قاعدة توفير «الإجراءات الضرورية لمنع للفوضى والإخلال بالنظام»، كما جاء في المادة ١٢ من الاتفاق (اتفاق أوسلو الأول)^(٢). وتحت هذه الباطلة يرفض الإسرائيليون من يريدون، وخاصة أولئك الذين يحملون مواقف لا تروق لهم، تجاه اتفاق أوسلو تحديداً، أو ينتمون إلى فصائل ترفض هذا الاتفاق (بما في ذلك فصائل م.ت.ف.) حتى ولو كانوا أعضاء في مؤسسات أو اتحادات شعبية تابعة لمنظمة التحرير.

ماذا في اتفاق طابا - واشنطن (اتفاق أوسلو الثاني)؟

اتفاق طابا (أوسلو ٢) يتضمن نص ما يسمى «بالاتفاقية الانتقالية أو الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة»^(٣)، والتي تنص فيما

(١) راجع كتاب «الطريق الوعر»، الصفحة ٢٠٨ (مصدر سبق ذكره).

(٢) راجع كتاب «الطريق الوعر»، الصفحة ٢٠٧ (مصدر سبق ذكره).

(٣) بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨. راجع الملحق في نهاية هذه المادة.

تقضي بإجراء إعادة انتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة تشمل تسليم ست مدن (بعد أريحا) إلى سلطة الحكم الذاتي، هي جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس وبيت لحم ورام الله، فيما لا يغانر جيش الاحتلال الإسرائيلي سوى قسم من مدينة الخليل ويحتفظ بالسيطرة على وسط المدينة، حيث المستوطنون اليهود الأريبعمة، إلى جانب سيطرته على الحرم الإبراهيمي والطرق المؤدية إليهما، وهو ما يؤدي عمليا إلى تقسيم المدينة وإبقاء سكانها تحت الإحتلال الدائم لقوات الاحتلال والمستوطنين المنتظرين.

ويتضمن اتفاق طابا سبعة ملاحق:

الأول: يتناول إعادة الانتشار والقرتيعات الأمنية.

الثاني: يتناول ماله علاقة بالانتخابات.

الثالث: يتناول القضايا المدنية.

الرابع: يتناول القضايا القانونية.

الخامس: يتناول العلاقات الاقتصادية (بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي).

السادس: يتناول «برامج التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني».

السابع: يتناول مسألة إطلاق سراح المعتقلين والموقوفين الفلسطينيين.

وقد صيغ مجمل الاتفاق بملاحقه لوضمن لاسرائيل لحد الأقصى من الضمانات لأمنها، ويبقى كافة للمفاتيح لجديها للحل اللاحق الذي سينتج عن مفاوضات ما سمي بالوضع الدائم.

وتسعى إسرائيل من خلال الاتفاق إلى التخفيف عن أعباء المهام الإدارية والأمنية الداخلية في المدن الفلسطينية، محتفظة بالسيطرة على الأمن العام في عموم الضفة الغربية، وعلى الطرق، وفي المنطقة (ب) التي تشمل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين (البلدات والقرى والخرب) خارج المدن المملعة لمسلطة الحكم الذاتي (والتي تعرف باسم المنطقة أ). ويقطن للمنطقة (ب)، التي تشمل زهاء ٤٣٠ بلدة وقرية حوالي ٧٠ بالمئة من سكان الضفة الغربية الفلسطينيين (خارج القدس). وتبلغ مساحة المنطقة (ب) والمنطقة (ج)، والأخيرة تبقى تحت السيطرة المباشرة والكاملة لجيش الاحتلال الإسرائيلي (وهي تشمل مناطق المستوطنات وقواعد الجيش ووادي نهر الأردن وللتلال

المعرفة عليه والمناطق الخالية من السكان أو قليلة السكان بالإضافة إلى المحاور للترسيمية) حوالي ٩٧ بالمئة من مساحة الضفة المحتلة (دون القدس العربية المنتزعة والملحقة عنوة بالدولة الإسرائيلية). أي أن سلطة الحكم الذاتي للفلسطيني (السلطة الفلسطينية) متجري انتخابات مجلسها وهي لا تصير (إداريا) إلا على ٣ بالمئة فقط من مساحة الضفة الغربية (دون القدس) وحوالي نصف سكان الأراضي المحتلة، أي زهاء نصف الجمهور الانتخابي لهذا المجلس (أخذين بعين الاعتبار وضع القدس والخليل والمنطقة ب) في الضفة والقطاع.

وجدير بالذكر أن وجود شرطة الحكم الذاتي في المنطقة (ب) أي البلدات والقرى، وجود رمزي (عمليا) ٢٥ مركز شرطة في حوالي ٤٣٠ بلدة وقرية خاضعة جميعها للإشراف العسكري الإسرائيلي العام والمسؤولية الإسرائيلية العامة عن الأمن فيها وفق الاتفاق). ويقضي اتفاق طلما بأن أي تنقل للشرطة بين هذه البلدات والقرى أو بينها وبين المدن الخاضعة للحكم الذاتي يحتاج إلى إخطار مسبق للسلطات الإسرائيلية (الفصل الثاني من الاتفاقية الانتقالية، المادة ١٣، الفقرة ٤). وفي كل الأحوال فإن شرطة الحكم الذاتي معنية فقط بالإشكالات التي تقع على يد فلسطينيين أو ما بينهم، وليس على يد إسرائيليين أو بين فلسطينيين وإسرائيليين، حتى لو جرت هذه الإشكالات في مناطق خاضعة لنفوذ سلطة الحكم الذاتي (الفصل الثاني من متن الاتفاقية، المادة ١٣، الفقرة ٧).

وحيث أن الهم الأساسي لسلطات الاحتلال الإسرائيلية هو تأمين الحد الأقصى من الضمانات الأمنية لصالح إسرائيل وقوات احتلالها ومستوطناتها، فإن العديد من بنود الاتفاق وملاحقه تؤكد على الدور الأمني الداخلي لسلطة الحكم الذاتي لضبط الوضع الفلسطيني ومنع أي مساس بالقوات الإسرائيلية أو المستوطنين، وذلك تحت شعار «مكافحة الإرهاب» (والمقصود بالأساس أعمال المقاومة ضد الاحتلال).

ففي مقدمة الاتفاقية الانتقالية، هناك تعهد ملزم للطرفين بالعمل (فوراً)، بشكل فعال وكفؤ، ضد أعمال أو تهديدات «الإرهاب والعنف والتخريب». وهكذا، فالالتزام لا يشمل فقط عمليات المقاومة المسلحة وإنما أيضاً المواجهات الجماهيرية مع جنود الاحتلال والمستوطنين، كما يشمل «التخريب»، أي الدعوات الكلامية للمقاومة أو لمواجهة الاحتلال والاستيطان.

وعلى هذا الصعيد، هناك بند خاص ينص على الامتناع عن التعبئة والدعاية المسابية بين إسرائيل ومجلس الحكم الذاتي. فالفقرة الأولى من المادة ٢٢ من الفصل الرابع

المعنون «التعاون» في الاتفاقية الانتقالية تقول التالي:

«ستسعى إسرائيل والمجلس (أي المجلس الفلسطيني) لتنمية التفاهم المتبادل والتسامح، وعلى هذا الأساس سيتمنعان عن التحريض، بما يشمل الدعاية الدائرية الواحد منهما تجاه الآخر، ويدون التأثير على مبدأ حرية التعبير، سيتخذان إجراءات قانونية للحصول تحريض كهذا من قبل أية تنظيمات، مجموعات أو أفراد تحت ولايتهما».

ومن بين المهمات الأولى المحددة في الاتفاقية للسلطة الفلسطينية حين تمدها في مدن الضفة الغربية مهمة ضبط السلاح والميطرة على العناصر المناهضة للاتفاقيات.

تقول المادة ١٥ (الفقرة الأولى) من الفصل الثاني من الاتفاقية وهي تحت عنوان «تجنب الأعمال الدائرية»:

«كلا الطرفين سيتخذان كل الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب والجريمة والأعمال الدائرية الموجهة من طرف للآخر، أو ضد أفراد يقعون تحت سلطة الطرف الآخر أو ضد ممتلكاتهم ويتخذان إجراءات قانونية ضد المخالفين».

وجاء في المادة ١٤ (الفقرة الثالثة) من الفصل ذاته:

«باستثناء الشرطة والقوات العسكرية الإسرائيلية، لن تتواجد قوات مسلحة أخرى أو تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وفي الفقرة الرابعة من نفس المادة:

«باستثناء السلاح والذخيرة وتجهيزات الشرطة الفلسطينية المحددة في الملحق رقم (١) وكذلك تلك التي للقوات العسكرية الإسرائيلية، لن تقوم أية منظمة أو جماعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بتصنيع أو بيع أو اقتناء أو الاستحواذ على أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو سلاح أو متفجرات أو تجهيزات شبيهة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا إذا تشير إلى عكس ذلك في الملحق رقم ١».

وفي الوقت الذي يجري فيه إلزام سلطة الحكم الذاتي (السلطة الفلسطينية) بملاحقة القوى أو الأفراد الذي يواصلون أعمال المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان، يجري إلزامها، وبالنص، بعملية عملاء إسرائيل.

في المادة ١٦ (الفقرة الثانية) من الفصل الثاني للمعونة «إجراءات بناء الثقة»، جاء التالي:

«للفلسطينيون الذي قاموا صلة مع السلطات الاسرائيلية لن يتعرضوا لأعمال مضايقة، أو غف، أو عقاب أو محاسبة، وستتخذ إجراءات مناسبة، بالتنسيق مع إسرائيل، لتأمين حمايتهم».

ولتكون الأمور واضحة، فإن الصيغة التي جرى فيها الحديث عن مراحل إعادة الانتشار اللاحقة على الانتخابات والتي تجري على امتداد ١٨ شهراً تجعل قرار إعادة الانتشار اللاحقة ومساحة المناطق التي تشملها «متناسبة مع تولى للشرطة الفلسطينية لمسؤوليتها عن الأمن العام والأمن الداخلي» - الفصل الثاني، المادة العاشرة، الفقرة ٢ - وهو ما يعني أن هذه الشرطة وسلطة الحكم الذاتي تحت الاختيار، وعلى ضوء نجاحها يتم توسيع المناطق التي تمارس فوقها ولايتها (أو لا يتم، أو يتم بحدود ضيقة).

المجلس والانتخابات

لقد أثارت زيادة عدد أعضاء المجلس الفلسطيني من الرقم الذي كان يجري الحديث عنه سابقاً من قبل الإسرائيليين (بحدود ٣٠ إلى ٣٥) إلى ٨٢ (بالإضافة إلى رئيس السلطة، ثم المقعد السامري الذي أضيف لاحقاً) ليرسو في نهاية المطاف على ٨٨ عضواً، ثم التمييز بين هذا المجلس والهيئة التنفيذية المنبثقة عنه والاقبال عدداً، ثارت وهماً (يجري الترويج له) بأن هذا المجلس هو بمثابة برلمان له صلاحيات تشريعية وصفة سيادية على اعتبار أنه منتخب مباشرة من الشعب.

ولكن نصوص اتفاق لوسلو الثاني (طابا) والملحق الثاني الخاص بالانتخابات توضح، بدون لبس، أن هذا المجلس له صلاحيات محدودة ومقودة بنصوص اتفاق لوسلو الأول والثاني وله مرجعية حقيقية واحدة هي الاتفاقيات وطرفاها، وعملها الطرف المسيطر والأخرى، أي إسرائيل.

الفصل الأول من الاتفاقية الانتقالية (المادة الثالثة، الفقرة ٢) يقول عن مجلس الحكم الذاتي المقترض انتخابه:

«إن المجلس ستكون له في وقت واحد قوة تشريعية وقوة تنفيذية، بالتنازم مع المواد ٧ و ٩ من اعلان المبادئ (أي اتفاق لوسلو الأول). والمجلس سيتحمل ويكون مسؤولاً عن كل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمسؤوليات التي ستحال له وفقاً لهذا الاتفاق. إن ممارسة صلاحيات تشريعية يجب أن تكون متوافقة مع المادة ١٨ من هذا الاتفاق (الصلاحيات

التشريعية للمجلس)».

فليس هناك، إذن، فصل للصلاحيات التشريعية والتنفيذية كما هو الحال مثلاً في دول عادية حيث هناك برلمان وحكومة، فالمجلس يشرع وينفذ، وإن كان قد سمح له بتشكيل هيئة تنفيذية أقل عدداً للإحياه بوجود هذا الفصل بين الصلاحيات، ولكن صلاحياته التشريعية والتنفيذية محكومة ببنود اتفاق اوسلو الأول (أي إن لا شيء تغير في اتفاق طابا بشأن صلاحيات المجلس، وحده المند تغير). وهذه البنود مذكورة بأرقلمها، والصلاحيات التشريعية والتنفيذية يحيلها الاحتلال لهذا المجلس وفقاً لنصوص الاتفاق، أي فيها صلاحيات ذات طابع إداري وعلمي متعلق بالمهمات المحالة لسلطة الحكم الذاتي.

وماذا تقول المادة ١٨ من اتفاق اوسلو الثاني (طابا - واشنطن)، المشار إليها أعلاه؟ تقول المادة ١٨ في الفصل الثالث من الاتفاقية في الفقرة الرابعة ما يلي:

«إن أي تشريع، بما في ذلك التشريع الذي يحل أو يشطب قوانين أو لوائح عسكرية سارية، يتجاوز ولاية المجلس أو لا يتوافق مع مضامين إعلان المبادئ (اتفاق اوسلو)، ومع هذا الاتفاق (أي اتفاق طابا) أو أي اتفاق آخر يجري التوصل إليه بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، سيكون بدون فعالية، ويعتبر باطلاً من الأساس».

لفقرة ذاتها من نفس المادة تقول التالي في القسم (ب) منها:

«إن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس لن يصالح على تشريعات متخذة من قبل المجلس إذا كانت هذه التشريعات ينطبق عليها ما جاء في الفقرة أعلاه».

أما الفقرة ٥ من نفس المادة فتقول:

«كل التشريعات ينبغي أن تسلم إلى الطرف الإسرائيلي من اللجنة للقانونية».

وهذا الطرف يفحص بالتالي كل «التشريعات» ويقرر إذا ما كانت تتلاءم مع بنود اتفاقات اوسلو وقاهرة وطابا وغيرها، ومع القوانين والأوامر العسكرية السارية، أي إذا كانت في حدود الصلاحيات الإدارية المحالة للمجلس لم تتجاوزها.

وهكذا يظهر واضحاً من هي المرجعية الحقيقية لهذا المجلس.

وأكثر من مادة في الاتفاقية الانتقالية وفي ملاحقها (اتفاق طابا) تذهب بنفس الاتجاه، ففي المادة الثالثة (الفقرة ٧) من الفصل الأول جاء التالي:

«إن تنظيم المجلس (أي مجلس الحكم الذاتي) وبنيت عمله يجب أن تكون متوافقة مع هذه الاتفاقية (اتفاقية طلما) ومع القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتية الانتقالية للفلسطينية، وهو القانون الذي سيتخذ المجلس، إن القانون الأساسي وأية تنظيمات متخذة انطلاقاً منه ينبغي ألا تكون متعارضة مع مضمون هذه الاتفاقية».

والاتفاقية كما هو معروف، تتشكل من أكثر من ثلاثمائة صفحة (إذا وضعنا الخرائط جانباً)، وهي تتناول كل القضايا وكل الاحتمالات بتفصيل شديد، وتكاد لا تترك شاردة أو واردة إلا وتحدد كيفية التعامل معها.

إذن، هذه هي حدود صلاحيات المجلس الفلسطيني، وهو، بالأساس، هيئة تنفيذية، تأتي في سياق تطبيقات اتفاقيات أوسلو - القاهرة - طلما. والمجلس ليس برلماناً، أي أنه ليس هيئة تشريعية مرجعيتها الشعب الذي انتخبها، فالشعب هنا (ومقصود قسم من الشعب الفلسطيني يعيش في القدس والضفة وقطاع غزة، بينما ثلثا الشعب غير محبين بهذه الانتخابات) الشعب، إذن، ينتخب هذه الهيئة ولا يعود له علاقة بها، لأن وظائفها وأهدافها محددة سلفاً ومعرفة سلفاً بنود اتفاقيات أوسلو - القاهرة - طلما (لوسلو ١ و ٢).

وما ينطبق على المجلس الذي يضم ٨٨ عضواً، ينطبق على السلطة أو «المجلس التنفيذي» المنبثق عنه (والذي ينبغي أن يكون أعضاؤه بنسبة ٨٠ بالمئة على الأقل، وفق الاتفاق، ومن أعضاء المجلس الموسع، ويمكن لرئيس السلطة تعيين أعضاء في المجلس بنسبة لا تتجاوز ٢٠ بالمئة من مجمل أعضائه).

وتحدد الاتفاقية، من جديد، أن لا صلاحيات للمجلس في مجال العلاقات الخارجية، فتقول المادة التاسعة (الفقرة الخامسة) من الفصل الأول:

«عملاً بإعلان المبادئ، أن تكون هناك صلاحيات ومسؤوليات للمجلس في مجال العلاقات الخارجية، وهو مجال يشمل إقامة سفارات وقنصليات أو أشكال أخرى من التمثيليات والمكاتب في الخارج، أو السماح بإقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو تعيين أو إدخال موظفين دبلوماسيين أو قنصلين وممارسة وظائف دبلوماسية».

ولكن القسم (ب) من المادة ذاتها يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بإجراء مفاوضات والتوقيع على اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في حالات محددة فقط، ومذكورة بشكل واضح، ومطوفاً على بنود محددة في اتفاقية أوسلو أو اتفاقية طلما وملحقها الاقتصادي.

أي أن الاتفاقية تضع قيوداً ليس فقط على السلطة الفلسطينية وإنما أيضاً على مؤسسات وهياكل منظمة للتحرير الباقية بعد الخراب الذي حصل إثر اتفاق أو سولو وتكمير الائتلاف الوطني في المنظمة.

في البيروتوكول الخاص بالانتخابات (الملحق رقم ٢) هناك إضافات وتحديثات تتعلق بالناخبين والمرشحين للانتخابات تلقي ضوءاً ساطعاً على الطابع اللاديمقراطي وغير الحر لهذه الانتخابات التي تجري عملياً تحت الرقابة الإسرائيلية الكاملة.

فملاوة على الصيغة المهيمنة للتصويت في القدس (في مراكز البريد الإسرائيلية) والتي تعني، عملياً، أن فلسطيني المدينة هم جالية فلسطينية تعيش في بلد آخر، أي أن القدس عربية المحتلة عام ١٩٦٧ معتبرة في هذه العملية، خارج إطار المناطق الخاضعة للتفاوض، بالرغم من أن مسألة القدس متروكة، نظرياً، لمفاوضات ما يسمى بالوضع الدائم (تجدر الإشارة إلى أنه، نظراً لكون أماكن الاقتراع في القدس هي مراكز البريد، قايست هناك غرف عازلة للاقتراع كما هو الحال في بقية الضفة وقطاع)، علاوة على ذلك، فإن البيروتوكول الخاص بالانتخابات يؤكد على الدور الإسرائيلي في متابعة كل العملية الانتخابية، فيطالب مثلاً السلطة الفلسطينية ولجنتها المختصة بالانتخابات (لجنة الانتخابات المركزية) بإخضاع كل أسماء الناخبين المسجلين للتحقيق الإسرائيلي خلال ستة أسابيع من تجميعها، ويجري التحقق من قبل الجانب الإسرائيلي بتطبيق الأسماء مع سجل السكان الموجود لدى إسرائيل، ولا يتم نشر القوائم النهائية لأسماء الناخبين المسجلين إلا بعد انتهاء التفتيش المحددة زمنياً بحد أقصى هو سبعة أيام للتحقيق الإسرائيلي، وسبعة أيام أخرى لمرجعة لجنة سلطة الحكم الذاتي أو للطمئن في أية تطبيقات أو تغييرات إسرائيلية في القوائم.

أما ادعاءات أصحاب اتفاق أو سولو بأن بإمكان أي مواطن أي يرشح نفسه بدون قيد أو شرط على الصعيد السياسي فتفتيها بنود الاتفاق والملحق والقانون الانتخابي الذي أقرته سلطة الحكم الذاتي لترجمة بنود الاتفاق والملحق.

فالمادة الثالثة من البيروتوكول الخاص بالانتخابات (الملحق رقم ٢ لاتفاقية طابا) تقول في فقرتها الثانية الخاصة بالترشيحات: «إن طلبات المرشحين والأحزاب أو الائتلافات سترفض، أو تشطب في حال تسجيلها، إذا كان هؤلاء المرشحين والأحزاب والائتلافات:

١- يمارسون أو يدعون إلى العنصرية.

٢- يعملون على تحقيق أهدافهم بوسائل غير قانونية أو غير ديمقراطية.

وما الوسائل غير القانونية؟ وما هو القانون، بالضبط، في هذه الحالة؟ القانون، بالطبع هو بالأساس قوانين الاحتلال ونوامره العسكرية، بالإضافة إلى مضمون الاتفاقات (أوسلو - القاهرة - طابا) والقانون الانتخابي المنبثق عنها. أي أن على كل مرشح أن يحترم كل هذه القوانين وأن يلتزم بعدم العمل لتحقيق أهدافه بوسائل تنتاقض معها. أما الوسائل غير الديمقراطية المشار إليها، فهي مهنبة، أصلاً المقاومة ومواجهة الاحتلال بوسائل عنيفة، بمعنى أن على المرشح، حزباً كان أم فرداً، أن يلتزم بنقد العنف في تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية المطروحة أمام الناخبين.

وإذا كان البروتوكول قد تنادى طرح الأمور بفجاجة حتى لا يؤذي أعين بعض الشهود الموقعين عليه، فإن للقانون الانتخابي الذي أصدرته سلطة الحكم الذاتي يقول الأمور بوضوح وبفجاجة كاملين.

فالمادة ٥٧ في الفصل الثالث (الفقرة ٢ ب) من مشروع «قانون انتخاب رئيس السلطة التنفيذية وأعضاء المجلس الفلسطيني».. تقول: تحت عنوان «شروط تسجيل الهيئات الحزبية» في الترشيح للانتخابات:

«يجب أن يرفق طلب التسجيل.. بتصريح خطي موقع من ممثل الهيئة الحزبية يؤكد أن الهيئة لا تدعو إلى الخصخصة أو إلى اللجوء للعنف لتحقيق برنامجها السياسي أو الاجتماعي».

إن، نبد العنف شرط للترشيح، ونبد العنف، مع بقاء الاحتلال والاستيطان ودون حسم مصير الأراضي المحتلة التي لا زالت تقع تحت السيطرة (والسيادة) الإسرائيلية وخاضعة للتفاوض في المرحلة اللاحقة باعتبارها أراضٍ متنازعاً عليها، نبد العنف يعني هنا قبول جوهر صفقة أوسلو للقائم على وقف المقاومة والانتفاضة مقابل حل مرحلي جزئي، لا أتفق وإسماً له ولا مرجعية سوى إرادة الأكوى (أي الطرف الإسرائيلي) في عملية تفاوضية غير متكافئة (نحن نفاوض أنفسنا، كما كان يقول شمعون بيريس في الأشهر الأولى بعد اتفاق أوسلو).

لمادة ٩٤ (الجزء الثاني من الفصل الثامن من القانون الانتخابي في الفقرة ٤) تقول التالي:

«يحظر على أي حزب أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال

لعملته الانتخابية من أي مصدر خارجي أو أجنبي».

والخارجي لا يعني هنا فقط غير الفلسطيني، وإنما يعني أيضاً فلسطيني الشتات أو الهيئات الفلسطينية الموجود قواعدها خارج الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهذا ما كان يشير له أيضاً مشروع قانون الأحزاب الذي طرح قبل عدة أشهر ولم يتم إقراره بسبب اعتراضات واسعة عليه.

أما أن تحصل السلطة الفلسطينية وحزبها ومرشحوها على الأموال من أية جهة خارجية أو أجنبية وتتفقا على حملاتها الانتخابية فذلك أمر مشروع، مع أن هذه السلطة لم تكتمل أية شرعية وهي غير منتخبة والانتخابات التي أوجدتها غير مجازة من قبل الهيئة التشريعية الفلسطينية الوحيدة القائمة حتى الآن، وهي المجلس الوطني الفلسطيني. وهكذا تضع السلطة قوانين وقواعد على من هم خارجها، وتبيع لنفسها كل شيء، وهذا بعد ذاته يقرر مبيعاً نتائج هذه الانتخابات، التي تحددها سلفاً كل هذه الشروط التي جرى الإعداد لها في إطارها.

ولا شك أن نظام الدوائر (١١ دائرة في الضفة و٥ في القطاع) على أساس الأكثرية البسيطة (أي نجاح المرشح أو المرشحين الذي يحصلون على أعلى الأصوات في كل دائرة وفي دورة انتخابية واحدة) يخدم بدرجة أساسية حزب السلطة، ويعزز التكتلات العشائرية والعائلية والطائفية، ويستبعد بالتالي، حكماً، أي قوى أو شخصيات سياسية لا ترتكز إلى تحالف مع هذا الحزب (حزب السلطة) أو إلى قاعدة عشائرية.

والمجلس المشكل بعد انتخابات كهذه لن يكون مجلساً يمثل حقاً خارطة الشعب الفلسطيني السياسية حتى بحدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بكل تلاوينها وتياراتها.

وفي أوضاع طبيعية، فإن للنظام الانتخابي الأكثر ملائمة في ظروف الشعب الفلسطيني هو نظام التمثيل النسبي على قاعدة اعتبار كل الأرض المحتلة دائرة واحدة، ولكن نظاماً كهذا لا يخدم نزعة السلطة والأطراف الداعمة لاتفاقاتها مع إسرائيل في التحكم الكامل بالمجلس والميطرة على الغالبية الساحقة لمقاعدة وإخراج أية قوى أو شخصيات يمكن أن تتشوش على السلطة واتفاقاتها، على الفراض أن هناك قوى وشخصيات معارضة يمكن أن تشارك في انتخابات كهذه.

ويذهب بنفس الاتجاه اعتماد انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بشكل منفرد، وهو ما لم يكن مطروحاً في اتفاق أوسلو وللتصورات الأولية للمجلس. فصيغة «الرئيس» هذه

(التعبير مكتوب هكذا في الاتفاق بنسخته الإنكليزية Ra'ees) وكل الصلاحيات الممنوحة له تجعله عملياً مركز السلطة الأساسية، أكثر من المجلس نفسه، وهو ما يأتي استجابة لأمر واقع وفردية السلطة الحالية التي يجري هكذا ترسيمها.

وهناك في القانون الانتخابي بند خاص يستثني رئيس السلطة من مبدأ ضرورة الاستقالة من الوظائف الرسمية (وعضوية المجلس الوطني للفلسطيني أيضاً) قبل عشرة أيام من الترشح. «فالرئيس» وحده سيبقى في رئاسة سلطة الحكم الذاتي حتى لحظة انتخابه (المحتوم) وهو الذي يشرف على العملية كلها، ويعين أعضاء لجنة الانتخابات المركزية ورئيسها وأمينها العام وكذلك أعضاء محكمة استئناف قضائها الانتخابات، كما يحدد موعد الانتخابات ويبرم القانون الانتخابي.

وهكذا تبدو الانتخابات، بالرغم من كل «لايصة» الإعلامية، طبخة معدة سلفاً، لن تحمل من المفاجآت ما يزعج طرفي اتفاق أوسلو وأوصاره، ولا يستبعد طبعاً أن يسمى حزب الرئاسة إلى دعم مرشحين من الأحزاب الصغيرة التابعة له أو من بعض الشخصيات الموالية من العشائر والعائلات أو التي غادرت صفوف الفصائل والقوى المعارضة لاتفاقات أوسلو.

كل ذلك من أجل ذر الرماد في العيون والإحياء بوجود تحددية هي في الواقع مفقودة، ووجود ديمقراطية هي مقصاة مسبقاً بحكم القيود المفروضة على الانتخابات بفعل الاتفاقات ووظيفة المجلس المنتخب، ووجود حرية هي غائبة لأن الاحتلال يسيطر على معظم المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين، في الضفة الغربية خاصة (القدس، الخليل، المنطقة (ب) في اتفاق طابا)، علاوة على همنة سلطة الحكم الذاتي وإجرائاتها القمعية لحريية للتعبير والتنظيم في المناطق التي تديرها (ومسلسل تجاوزات الحريات الديمقراطية من قبل هذه السلطة معروف ومستمر، ونكفي القيود المفروضة على الصحافة والاعتقالات والأحكام التصفية المرتكزة غالباً على تهمني الانتماء والرأي).

طبعاً، الفنازيون عام ١٩٦٧، ولم يعطون منذ ذلك الحين أو الذين لم يلبس أو لأخر، لم يتمكنوا من العودة في المهلة الزمنية التي تحددها التصاريح الإسرائيلية، كل هؤلاء يتم استئناؤهم من المشاركة في العملية الانتخابية، وكذلك المعتقلون الذي نقل معظمهم إلى داخل إسرائيل، وهو ما يتناقض مع مضمون اتفاقية جنيف الرابعة التي وقعت عليها إسرائيل، ولكنها لا تلتزم بها، بالرغم من صدور عشرات القرارات في مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة تدعوها لاحترام هذه الاتفاقية، وعد جميع هؤلاء يصل

إلى نصف عدد سكان الضفة ولقطاع جالياً، أي أن ثلث الناخبين من هذه الأراضي محروم من المشاركة بقرار تصفي إسرائيلي ورضوخ من طرف سلطة للحكم الذاتي)، ناهيك عن كون أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ يعيشون في بلدان اللجوء والشتات مستبعدين من العملية كلها، وموضوعهم مطروح على الرف ومرشح للتصفية على أساس التوطنين أو تهجير جديد إلى مناطق غير التي يتواجدون الآن فيها.

وباختصار، هذه الانتخابات التي استشهدنا ببعض النصوص التي تحكمها لا علاقة لها بالممارسة الديمقراطية والحرية لحق انتخاب الممثلين أو لحق التعبير عن الرأي والموقف بالنسبة للمواطن الفلسطيني، إنها ملهه يرد بها تحويل الأنظار عن مساوئ اتفاقات أوسلو - القاهرة - طابا، وبقاء الاحتلال والاستيطان، واستمرار وجود المستوطنين وقوات الاحتلال في الخليل، وتغطية فصل القدس عن بقية الضفة الغربية المحتلة، وكل المضامين المذلة الأخرى، والإسراع في تنظيم هذه الانتخابات مباشرة بعد إعادة الانتشار خارج ست مدن في الضفة الفلسطينية المحتلة (وحتى قبل خروج قوات الاحتلال من جزء من مدينة الخليل) ينطلق من محاولة الاستفادة من المناخ الذي يسود هذه المدن التي رأت قوات الاحتلال تخرج منها، ولم تر بعد أن هذا الخروج لا يجعل القوات والمستوطنين يبعدين عن المدن ولا يمنع الاحتلال من فرض حصاراته ومضيقاته وابتزاز أهل المدن وسلطة الحكم الذاتي للإذعان لطلباته وإملاءاته، كما حصل في العشرين شهراً الماضية مع غزة ولرّيعا.

إنه اتفاق محكوم بإملاءات الطرف الأقوى وليس اتفاقاً متوازناً، ولو كان الأمر غير ذلك لكان الأجدى، قبل إجراء الانتخابات، طرح الاتفاقات للاستفتاء الشعبي العام، ثم إتاحة الفرصة للشعب الفلسطيني لتقرير مصيره بصيغة شبيهة بتلك التي حصلت في ناميبيا قبل ستة أعوام، واختيار ممثليه الحقيقيين بإشراف دولي وبمعزل عن قيود الاحتلال وتشترطاته.

هذا هو البديل الديمقراطي للانتخابات المخلدة، وهو حق من حقوق الشعوب.

كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥

ملحق

الاتفاق الإسرائيلي، الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة واشنطن ٢٨ / ٩ / ١٩٩٥ (*)

والمعهد الجديد الذي أوجنته ومثلها
العلاقة الجديدة التي قيمت بين الفريقين
كما هو مبين أعلاه أمور غير قليلة
للعكس، إضافة إلى عزم الفريقين على
صون العملية السلمية وحفظها والاستمرار
فيها؛

وإن تتركبن أن غاية المفاوضات
الإسرائيلية - الفلسطينية في إطار عملية
السلام في الشرق الأوسط هي، في جملة
ما هي، إقامة سلطة فلسطينية انتقالية
للكم الذاتي، أي المجلس المنتخب
(والمشار إليه لاحقاً بـ«المجلس» أو
بـ«المجلس الفلسطيني») والرئيس
المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب
الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة
لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام منذ
تاريخ توقيع الاتفاق على قطاع غزة
ومنطقة أريحا (المشار إليه لاحقاً باتفاق
غزة - أريحا) في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤
تؤدي إلى حل دائم يقوم على أساس

إن حكومة دولة إسرائيل ومنظمة
التحرير الفلسطينية (المشار إليها لاحقاً
بالمختصر «م.ت.ف.») ممثل الشعب
الفلسطيني؛

الصياغة

وفي إطار عملية السلام في الشرق
الأوسط التي بدأت في مدريد في تشرين
الأول (نوفمبر) ١٩٩١؛

إن تؤكدان العزم على وضع حد
لمعقد من التصادم وعلى التعايش السلمي،
مع الحفاظ على أمن وكرامة الفريقين
والإقرار بحقوقهما الشرعية والسياسية
المتبادلة؛

وإن تؤكدان الرغبة في تحقيق
تسوية سلمية عادلة شاملة ودائمة
ومصالحة تاريخية من خلال العملية
السياسية المتفق عليها؛

وإن تقران بأن العملية السلمية

(*) تطلق على هذا الاتفاق أيضاً التسميات التالية، تفادياً لوسلو، اتفاق طابا، واشنطن، الاتفاقية الانتقالية.
Israel Foreign Ministry Information Service, Gopher, Jerusalem.

قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ١٣٣٨

وإن تؤكّدان إبرارهما أن ترتيبات الحكم لذاتي الانتقالي المتضمنة في هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ من عملية السلام بأكملها وأن المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستبدأ في أقرب وقت ممكن قبل الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٦، مستوذي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وأن الاتفاق الانتقالي سيحل جميع قضايا الفترة الانتقالية وأن هذه القضايا لن يوجّل منها شيء ليدرج في جدول مفاوضات الوضع النهائي؛

وإن تؤكّدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعرب عنها في الرسائل المؤرخة في ٩ أيار (سبتمبر) ١٩٩٣ التي وقعتها رئيس حكومة إسرائيل ورئيس م.ت.ف وتبادلاها؛

وإن ترغبان في أن تضعا موضع التنفيذ «إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم لذاتي الانتقالي» الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، ومحاضر المجلس المتعلقة به والمتفق عليها (والمشار إليها لاحقاً بـ«إعلان المبادئ»)، ولا سيما المادة الثالثة والملحق الأول المتعلقين بإجراء انتخابات سياسية مباشرة حرة وعامة لاختيار المجلس ورئيس السلطة التنفيذية كي يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من أن يختار على نحو ديمقراطي ممثلين مسؤولين؛

وإن تدركان أن هذه الانتخابات ستشكل خطوة انتقالية تمهيدية مهمة في مسيريل تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وتفتح قاعدة ديمقراطية لإنشاء مؤسسة فلسطينية؛

وإن تؤكّدان التزامهما المشترك العمل الفوري الفعال، وبمقتضى هذا الاتفاق، ضد أية أعمال أو تهديدات إرهابية، أو أعمال عنف أو تحريض سواء جاءت من الفلسطينيين أو من الإسرائيليين.

وعلى اتفاق غزة - أريحا والاتفاق التمهيدي بشأن نقل السلطات والمسؤوليات الموقعة في أريز في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٩٤ (والمشار إليه لاحقاً بعبارة «اتفاق النقل التمهيدي»)، والبروتوكول الخاص بنقل مزيد من السلطات والمسؤوليات والموقع في القاهرة في ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٩٥ (والمشار إليه لاحقاً بـ«بروتوكول المزيد من النقل»)، وهي الاتفاقات الثلاثة التي سيحل هذا الاتفاق محلها؛

تتفقان بهذا على ما يلي:

الفصل الأول / المجلس

المادة الأولى

نقل السلطة

١- تنتقل إسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات، كما هو مبين في هذا الاتفاق، من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس، صلاً بهذا الاتفاق. وستستمر إسرائيل في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي لم يتم نقلها على هذا النحو.

٢- في انتظار تولية المجلس، تقوم السلطة الفلسطينية التي أقيمت بموجب اتفاق غزة - أريحا بممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى المجلس، كما تكون لهذه السلطة جميع الحقوق والمسؤوليات والواجبات التي ستناقل

٧- تكون مكاتب المجلس ومكاتب رئيسه والسلطة التنفيذية المنبثقة عنه، وم سوى ذلك من اللجان، في مناطق خاضعة لولاية الفلسطينيين الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المادة الثانية

الانتخابات

١- ليتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من أن يحكم نفسه بنفسه وفق المبادئ الديمقراطية، تجري انتخابات سياسية عامة حرة ومباشرة لاختيار المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة له طبقاً لما هو محدد في البروتوكول الخاص بالانتخابات المرفق كملحق ثامن بهذا الاتفاق والمشار إليه لاحقاً بعبارة «الملحق الثاني».

٢- ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، وتتيح قاعدة ديمقراطية لإنشاء المؤسسات الفلسطينية.

٣- يحق للفلسطيني القاطن المقيم فيها أن يشاركوا في الانتخابات طبقاً للأحكام المتضمنة في هذه المادة لساندة من الملحق الثاني (ترتيبات الانتخابات المتعلقة بالقدس).

٤- يدعو رئيس السلطة الفلسطينية إلى الانتخابات لور توقيع هذا الاتفاق، وتجرى في أقرب موعد ممكن عملياً بعد إعادة فتح قنوات الإسراء وإطلاقاً للملحق الأول، وعلى نحو يتسق مع متطلبات جدول الانتخابات لزماني المنصوص عليه في الملحق الثاني، ومع قانون الانتخابات وأنظمة الانتخابات

بالمجلس في هذا الخصوص. وعليه، فإن عبارة «المجلس» مستوًل في جميع مواد هذا الاتفاق، وحتى تولية المجلس، بمعنى السلطة الفلسطينية.

٣- يتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى قوات الشرطة التي يشكلها المجلس الفلسطيني بمقتضى المادة الرابعة عشرة لئانه (والمشار إليها بـ «الشرطة الفلسطينية») على نحو مرحلي، كما هو مفصل في هذا الاتفاق وفي البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية والمرفق كملحق أول في هذا الاتفاق (المشار إليه لاحقاً بعبارة «الملحق الأول»).

٤- فيما يتعلق بنقل السلطة وتسليمها في المجالات المدنية، سيتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات وتسليمها كما هو محدد في البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية المرفق كملحق ثالث لهذا الاتفاق (والمشار إليه لاحقاً بعبارة «الملحق الثالث»).

٥- بعد تولية المجلس تحمل الإدارة المدنية في الضفة الغربية وبمسحب الحكم العسكري الإسرائيلي. ولن يحول مسحب الحكم العسكري دون ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس.

٦- تنشأ لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (والمشار إليها لاحقاً بـ «لجنة الشؤون المدنية») ولجان فرعية مشتركة للشؤون المدنية على مستوى المناطق، ولجنة لقطاع غزة، وأخرى للضفة الغربية، ومكاتب اتصال مدنية على مستوى الأفضية في الضفة الغربية من أجل تيسير التنسيق والتعاون بين المجلس وإسرائيل، كما هو مفصل في الملحق الثالث.

لمحددة في المادة الأولى من الملحق الثاني.

المادة الثالثة

هيكلية المجلس الفلسطيني

١- يشكل المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية التابعة له سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالية التي سينتخبها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة لفترة الانتقالية المتفق عليها في المادة الأولى من «إعلان المبادئ».

٢- يملك المجلس السطحتين التشريعية والتنفيذية، طبقاً للمادتين السابعة والتاسعة من «إعلان المبادئ». وسيمارس المجلس ويكون مسؤولاً عن جميع الصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية المنقولة إليه بموجب هذا الاتفاق. وتتم ممارسة السلطة التشريعية طبقاً للمادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق (سلطات المجلس التشريعية).

٣- ينتخب المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابع للمجلس على نحو مباشر ومتميز من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، طبقاً لأحكام هذا الاتفاق وقانون الانتخابات ونظماتها التي ينبغي الاتفاق على أحكام هذا الاتفاق.

٤- ينتخب المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة للمجلس لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام بدءاً من توقيع اتفاق غزة-أريحا في ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤.

٥- ينتخب المجلس فور إنشاءه رئيساً له من بين أعضائه. ويتولى هذا الرئيس رئاسة جلسات المجلس، ويدير

المجلس ولجنته، ويقرر جدول أعمال كل جلسة، ويعرض على المجلس المقترحات للتصويت عليها، ويعان نتائج التصويت. ٦- تكون ولاية المجلس بحسب ما تحدثت في المادة السابعة عشرة من هذا الاتفاق (الولاية).

٧- يكون تنظيم هذا المجلس وهيكلته وكيفية عمله متفقة مع هذا الاتفاق ومع القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالية، وهو قانون يتبناه المجلس. وينبغي ألا يتعارض القانون الأساسي، وما يُمن استناداً إليه من أنظمة مع أحكام هذا الاتفاق.

٨- يكون المجلس، مسؤولاً بمقتضى سلطاته التنفيذية، عن المكاتب والمصالح وللدوائر المنقولة إليه، ويجوز له، ضمن إطار ولايته أن ينشئ الوزارات والهيئات التابعة لها، الضرورية للقيام بمسؤولياته.

٩- يعرض رئيس المجلس على المجلس للموافقة الأصول الإجرائية الداخلية التي تنظم، فيما تنظم، عمليات صنع القرارات في المجلس.

المادة الرابعة

حجم المجلس

يتألف المجلس الفلسطيني من ٨٧^(١) عضواً ومن رئيس السلطة التنفيذية. وهم ينتخبون مباشرة وبالأثر من من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

المادة الخامسة

السلطة التنفيذية للمجلس

١- تكون للمجلس لجنة تمارس

(١) تم رفع العدد لاحقاً من ٨٧ إلى ٨٨ عضواً.

٢- تحدد كل لجنة أصول صنع القرارات الإدارية فيها داخل الإطار العام لهيكلية المجلس وتنظيمه.

المادة السابعة

علانية الحكم

١- تكون جميع اجتماعات المجلس ولجته، سوى السلطة التنفيذية، علانية ومتاحة للجمهور، إلا بناء على قرار للمجلس أو أية لجنة من لجانته المعنية، لاعتبارات أمنية أو تجارية أو لاعتبارات السرية الشخصية.

٢- تتحصر المشاركة في مشاورات المجلس ومداولات لجانه والسلطة التنفيذية في أعضاء كل من هذه الهيئات على التوالي، ويمكن أن يدعى الخبراء إلى أمثال هذه الاجتماعات لمعالجة قضايا محددة وعلى أساس مؤقت.

المادة الثامنة

المرجعة القضائية

يحق لأي شخص أو منظمة، تأثر بأي فعل أو قرار من قرارات رئيس السلطة التنفيذية للمجلس، أو أي فعل أو قرار من قرارات أي عضو من أعضاء السلطة التنفيذية، ويعتقد أن هذا الفعل أو القرار يتجاوز صلاحية الرئيس أو ذلك العضو أو ينافي القانون أو الأصول الإجرائية، أن يتقدم إلى المحكمة الفلسطينية للملائمة لمرجعة ذلك الفعل أو القرار.

المادة التاسعة

صلاحيات المجلس ومقاولاته

١- عملاً بأحكام هذا الاتفاق يكون للمجلس ضمن إطار ولايته صلاحيات تشريعية كما هي محددة في المادة الثامنة عشرة

سلطته التنفيذية وتشكل طبقاً للفقرة ٤ أفناه (المشار إليها لاحقاً بعبارة «السلطة التنفيذية»).

٢- تخول السلطة التنفيذية الصلاحيات التنفيذية للمجلس وتمارسها بالنيابة عن المجلس. وتحدد السلطة التنفيذية أصولها الإجرائية الخاصة وأصول صنع القرارات.

٣- ينشر المجلس أسماء أعضاء السلطة التنفيذية عند تعيينهم أول مرة وبعد كل تغيير لاحق.

٤ أ - يكون رئيس السلطة التنفيذية، بحكم منصبه، عضواً في السلطة التنفيذية.

ب - يكون جميع أعضاء السلطة التنفيذية الآخرين، إلا ما نصت للفقرة ج عليه أفناه، من أعضاء المجلس الذين اختارهم رئيس السلطة التنفيذية واقتراح أسمائهم على المجلس، ثم أقرهم للمجلس.

ج - يحق لرئيس السلطة التنفيذية أن يعين في هذه السلطة أشخاصاً، لا يتجاوز عددهم ٢٠ بالمئة من مجموع أعضائها، ممن لم يسموا أعضاء في المجلس، وذلك لممارسة الصلاحيات التنفيذية والمشاركة في مهمات الحكم، ولا يحق لهؤلاء الأعضاء للمعينين للتصويت في جلسات المجلس.

د - يجب أن يكون لأعضاء السلطة التنفيذية غير المنتخبين عنون ثابت في منطقة تابعة لولاية المجلس.

المادة السابعة

لجان المجلس الأخرى

١- يحق للمجلس أن يشكل لجاناً مصغرة لتبسيط أعمال المجلس والمساعدة في الرقابة على نشاط السلطة التنفيذية.

من هذا الاتفاق، وصلاحيات تنفيذية أيضاً.

٢- تمتد الصلاحيات للتنفيذية للمجلس الفلسطيني لتشمل جميع الأمور الخاضعة لولايته بموجب هذا الاتفاق، أو أي اتفاق مستقبلي يتم التوصل إليه بين الفريقين خلال الفترة الانتقالية. وهي تشمل صلاحيات صوغ السياسات الفلسطينية ومباشرتها والإشراف على تنفيذها، وإصدار أي قوانين أو تنظيم بمقتضى الصلاحيات الممنوحة في التشريعات المصدقة، والقرارات الإدارية الضرورية لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وصلاحيات استخدام الموظفين، والادعاء على الغير والدفاع في حال الادعاء من الغير وعقد العقود، وصلاحيات حفظ وإدارة السجلات وإحصاءات السكان، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق.

٣- ينبغي أن تتسق قرارات المجلس الفلسطيني التنفيذية والقانونية مع أحكام هذا الاتفاق.

٤- يحق للمجلس الفلسطيني أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لفرض القانون وتنفيذ أي قرار من قراراته ويعرض محاضره أمام المحاكم الفلسطينية.

٥- اتسجماً مع «إعلان المبادئ»، أن تكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية، ذلك المجال الذي يضم إقامة سفارات أو قنصليات أو سوى ذلك من أنواع البعثات والمراكز الأجنبية في الخارج، أو السماح بإقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو تعيين أو اعتماد الموظفين الدبلوماسيين أو القنصلين، وممارسة الوظائف الدبلوماسية.

ب - على الرغم من أحكام هذه الفقرة، يحق لـ د.متف.ف إجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقيات مع الدول أو المنظمات

لدولية من أجل مصلحة المجلس، وذلك في الحالات التالية حصراً:

(١) الاتفاقيات الاقتصادية كما نص عليها تحديداً الملحق الخامس من هذا الاتفاق؛

(٢) الاتفاقيات مع الدول المانحة من أجل تطبيق الترتيبات الخاصة ببتاحة المعونة للمجلس؛

(٣) الاتفاقيات بخرن تنفيذ خطط التنمية المطبقة، المفصلة في الملحق الرابع من «إعلان المبادئ»، أو في اتفاقيات مندرجة في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف؛

(٤) الاتفاقيات الثقافية والعلمية والترفيهية.

ج - لا تعد علاقات خارجية الاتصالات والمعاملات بين المجلس وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، إضافة إلى إقامة مكاتب تمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة سوى تلك الموصوفة في الفقرة الفرعية (٥ - أ) أعلاه، من أجل تطبيق الاتفاقيات المشار إليها في الفقرة الفرعية (٥ ب) أعلاه.

٦- عملاً بأحكام هذا الاتفاق، يكون المجلس ضمن نطاق ولايته، نظام قضائي مستقل مؤلف من محاكم فلسطينية مستقلة.

الفصل الثاني

إعادة الانتشار والتهيئات الأمنية

المادة العاشرة

إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية

١- تشمل المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية

خلال الفترة الانتقالية.

٢- يتفق الفريقان على أن الضفة الغربية وقطاع غزة يقعون، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي تحت ولاية المجلس الفلسطيني على نحو مرحلي يستكمل تماماً خلال ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس، كما هو محدد أدناه:

أ - تقع الأرض في المناطق الأملية المنطقتين (أ وب)، بما فيها أراضي الحكومة وأراضي الأوقاف تحت ولاية المجلس في المرحلة الأولى في مرحلة إعادة الانتشار.

ب - تنقل جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، بما فيها التخطيط، في المنطقتين أ وب، للمحافظين في الملحق الثالث، إلى المجلس الذي يتولاها خلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

ج - في المنطقة ج، وخلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، تنقل إسرائيل إلى المجلس الصلاحيات والمسؤوليات المدنية غير المتعلقة بالأرض، كما هو محدد في الملحق الثالث.

د - ستنفذ الخطوات اللاحقة من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في مناطق عسكرية محددة بالتدريج، طبقاً لإعلان المبادئ، على ثلاث مراحل، تتم كل واحدة منها بعد فترة ستة أشهر من تولية المجلس، على أن تستكمل بتمامها في مدة ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس.

هـ - خلال المراحل اللاحقة من إعادة الانتشار التي ستتم خلال ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس، تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المنطقتين بالأرض بالتدريج

للمناطق الأملية في الضفة الغربية - المدن والبلدات والقوى ومخيمات اللاجئين والخرب - كما هو محدد في الملحق الأول، وستستكمل بتمامها في تاريخ يسبق عشية الانتخابات الفلسطينية، أي قبل ٢٢ يوماً من الانتخابات.

٢- يبدأ المزيد من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في مناطق عسكرية محددة بعد تولية المجلس وتطبق بالتدريج على نحو متساوٍ مع تولي الشرطة الفلسطينية مهمات النظام العام والأمن الداخلي، التي يجب إتمامها في غضون ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس كما هو مفصل في المادتين العاشرة عشرة (الأرض) والثالثة عشرة (الأمن) أدناه، وفي الملحق الأول.

٣- تستعسر الشرطة الفلسطينية وتولي مهمات النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين على نحو مرحلي طبقاً للمادة الثالثة عشرة (الأمن) أدناه، وللملحق الأول.

٤- تستعسر إسرائيل في تولي مهمة الأمن الخارجي، إضافة إلى مهمة أمن الإسرائيليين العام، من أجل الحفاظ على أمنهم الداخلي والنظام العام.

٥- لأجل غايات هذا الاتفاق تشمل عبارة «القوات الإسرائيلية العسكرية» للشرطة الإسرائيلية ومسواها من قوات الأمن الإسرائيلية.

المادة الخامسة عشرة

الأرض

١- ينظر الفريقان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة ترابية واحدة، تصان وحدتها ووضعها

شرطة قوية كما هو محدد في المادة الرابعة عشرة أثناء. ويستمر إسرائيل في القيام بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود مع مصر والأردن، والدفاع ضد المخاطر الخارجية من البحر والجو، إضافة إلى المسؤولية عن الأمن العام للإسرائيليين والمستوطنات، حفاظاً على أمنهم الداخلي. كما أنها مستحقة بجميع الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بهذه المسؤولية.

٢- ترتيبات الأمن والآليات التنسيق محددة في الملحق الأول.

٣- تنشأ بمقتضى هذا الاتفاق، ووفق ما نص للملحق الأول عليه، لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبادل (المشار إليها لاحقاً بـ «اللجنة الأمنية المشتركة»)، إضافة إلى لجان أمنية إقليمية مشتركة (المشار إليها لاحقاً بـ «اللجان الأمنية الإقليمية»)، ومكاتب للتنسيق المشتركة على مستوى اللواء (المشار إليها لاحقاً بمكاتب التنسيق «لوائية»).

٤- تكون الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي الملحق الأول عرضة للمراجعة بطلب من أي من الطرفين، وللتعديل باتفاق الطرفين. ويتضمن الملحق الأول ترتيبات محددة للمراجعة.

هـ- لأغراض هذا الاتفاق، فإن «المستوطنات» تعني في الضفة الغربية المستوطنات في المنطقة ج؛ وتعني في قطاع غزة: المستوطنات في غوش قطيف ومنطقة إيرز، فضلاً عن المستوطنات الأخرى في قطاع غزة، كما هو مبين في

إلى الولاية الفلسطينية التي مستطفي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء للقضايا التي سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي.

و- يتم بت المواقع العسكرية المحددة المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة العاشرة أعلاه، في مراحل المزيد من إعادة الانتشار، داخل الإطار الزمني المحددة الذي ينتهي بنهاية ١٨ شهراً من تاريخ تولية المجلس، وسيجري للتفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي.

٣- لأجل أغراض هذا الاتفاق، وحتى إتمام المرحلة الأولى من مراحل إعادة الانتشار اللاحقة:

أ - «المنطقة أ» تعني المناطق الأهلة المحددة بخط أحمر وملونة باللون البني في الخريطة المرفقة رقم ١١

ب - «المنطقة ب» تعني المناطق الأهلة المحددة بخط أحمر والملون باللون الأصفر في الخريطة المرفقة رقم ١، والمنطقة المعامرة من الحرب المدرجة في الذيل السادس للملحق الأول،

جـ - «المنطقة ج» تعني مناطق الضفة الغربية التي تقع خارج المنطقتين أ وب، والتي ستظل، باستثناء القضايا التي سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، إلى الولاية الفلسطينية بالتدريج بمقتضى هذا الاتفاق.

المادة الثانية عشرة

ترتيبات الأمن والنظام العام

١- من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشكل المجلس

الخريطة المرفقة رقم ٢.

الجهة الثالثة معشورة الأمن

١. يقوم المجلس عند إتمام إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في كل لواء، كما هو مبين في الذيل الأول للملحق الأول، بتولي الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالأمن الداخلي والنظام العام في المنطقة أ من هذا اللواء.

٢. أسيما انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية تماما من المنطقة ب، وتنتقل إسرائيل إلى المجلس مسؤولية المحافظة على النظام العام للفلسطينيين ويتولى المجلس هذه المسؤولية، وتكون إسرائيل المسؤولة لغالبية عن الأمن لغرض حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب.

ب. في المنطقة ب تتولى الشرطة الفلسطينية للمسؤولية عن النظام العام للفلسطينيين وتنتشر بحيث تلبى الحاجات أو المتطلبات الفلسطينية على النحو الآتي:

(١) تقوم الشرطة الفلسطينية ٢٥ مخفرا ومركزا للشرطة في البلدات والقرى وسواها من المواقع المدرجة في الذيل الثاني للملحق الأول وكما هو مبين في الخريطة رقم ٣. ويحق للجانب الأمنية اللوائية أن توافق على إقامة مزيد من مخافر الشرطة ومراكزها عند اللزوم.

(٢) تتولى الشرطة الفلسطينية مسؤولية معالجة حوادث الأمن بالنظام العام التي يكون المتورطون فيها من الفلسطينيين حصرا.

(٣) تطلق حرية العمل للشرطة الفلسطينية في المناطق الأهلية التي يكون لها فيها مخافر ومراكز للشرطة، كما هو

مبين في الفقرة (١) أعلاه.

(٤) بينما لا تتم حركة رجال الشرطة الفلسطينية بالبيزات الرسمية في المنطقة ب خارج المواقع التي يوجد فيها مخفر أو مركز للشرطة إلا بعد التنسيق والتثبيت من قبل مكتب التنسيق اللوائي المعني، فإن مكتب التنسيق اللوائي قد تقرر، بعد مرور ثلاثة أشهر على إتمام عملية إعادة الانتشار من المنطقة ب، أن حركة للشرطة الفلسطينية من مركز للشرطة في المنطقة ب إلى البلدات والقرى الفلسطينية في المنطقة ب على الطرق المستعملة لمرور الفلسطينيين فقط يمكن أن تتم بعد إعلام مكتب التنسيق اللوائي.

(٥) يشتمل تنسيق مثل هذه التحركات المخطط لها، قبل التثبيت من قبل مكتب التنسيق اللوائي المعني، على خطة مبدئية، تضم عدد رجال الشرطة ونوع الأسلحة وعددها والمركبات التي يشارك في التحرك. ويشتمل أيضا على تفاصيل الترتيبات الملحوظة لضمان استمرار التنسيق من خلال قنوات الاتصال الملائمة، والجدول الدقيق للتحرك إلى منطقة العملية المخطط لها، بما فيها المواقع المقصود والطرق المؤدية إليه ومدة العملية المفترضة وجدول الرجوع إلى المخفر أو مركز الشرطة. ويقدم الجانب الإسرائيلي في مكتب التنسيق اللوائي إلى الجانب الفلسطيني رده، بعد تسلم طلب تحرك للشرطة طبقا لهذه الفقرة، خلال يوم واحد في الحالات الاعتيادية، وفي مهلة لا تتجاوز الساعتين في الحالات الطارئة.

(٦) تقوم الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية بأنشطة

٤- باستثناء أسلحة الشرطة الفلسطينية ومعدات الموصوفة في الملحق الأول ولأسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية ومعدات، لا يسمح لأية منظمة أو جماعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن يصنع أو يبيع، أو يحوز أو يستحصل أو يستورد أو يدخل بأية طريقة أخرى إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو متفجرات أو برود أو أية معدات متصلة بها، ما لم ينص الملحق الأول على خلاف ذلك.

المادة الخامسة عشرة

الوقاية من الأعمال العدائية

١- يتخذ كلا الفريقين جميع الإجراءات الضرورية من أجل الحيولة دون الأعمال الإرهابية والجرائم والأعمال العدائية الموجهة من جانب إلى آخر، وضد الأفراد الخاضعين لسلطة الآخر وضد ممتلكاتهم، ويتخذ الإجراءات القانونية ضد المذنبن.

٢- الأحكام المحددة لتطبيق هذه

المادة مبينة في الملحق الأول.

المادة السادسة عشرة

تدابير بناء الثقة

بهدف تشجيع جو صام إيجابي وتأييدي لمواكبة تطبيق هذا الاتفاق، وإرساء قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والدية الصينة، وتسهيلاً للتعاون المرجو والعلاقات الجديدة بين الشحيين، اتفق كلا الفريقين على القيام بإجراءات لبناء الثقة، كما هو مفصلة بهذا:

١- تفرج إسرائيل أو تسلم إلى الجانب الفلسطيني المعتقلين والسجناء

أمنية مشتركة على الطرق الرئيسية، كما هو محدد في الملحق الأول.

(٧) تبلغ للشرطة الفلسطينية إلى اللجان الأمنية الإقليمية في الضفة الغربية أسماء رجال الشرطة وأرقام مركبات الشرطة والأرقام التلسلونية للأسلحة في كل مخفر أو مركز للشرطة في المنطقة ب.

(٨) يتم المزيد من عمليات إعادة الانتشار في المنطقة ج ونقل مسؤولية الأمن الداخلي إلى الشرطة الفلسطينية في المنطقتين ب و ج، على ثلاث مراحل، تجري كل واحدة منها بعد فترة ستة أشهر، على أن تستكمل بنائها بعد ١٨ شهراً من تولية المجلس، إلا ما تعلق بقضايا مفوضات الوضع النهائي ومسؤولية إسرائيل العامة عن الإسرائيليين والحدود.

(٩) تخضع الإجراءات المفصلة في هذه الفقرة للمراجعة خلال ستة أشهر من استكمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

المادة الرابعة عشرة

الشرطة الفلسطينية

١- يشكل المجلس شرطة قوية. وإن واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها وهيكلتها وتنتشرها وتركيبها، إضافة إلى شروط تجهيزها وعملها وقواعد ملوكها، منصوب عليها في الملحق الأول.

٢- تدمج قوة الشرطة، التي شكلت بمقتضى اتفاق غزة ب أرجاء، في قوة الشرطة الفلسطينية دمجاً كاملاً، وتخضع لأحكام هذا الاتفاق.

٣- لا يسمح بقيام أو نشاط أية قوى مسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة غير الشرطة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية المسلحة.

بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي:
القسم، المستوطنات، بعض المواقع
المسكينة المحددة، اللاجئين الفلسطينيين،
الحدود، الملاكات الخارجية
والإسرائيليون؛

ب - الصلاحيات والمسؤوليات غير
المنقولة إلى المجلس.

٢. ولذلك فإن سلطة المجلس تشمل
جميع المسائل التي تقع ضمن ولايته
الإقليمية والوظيفية والشخصية، كما يأتي:

أ - تشمل ولاية المجلس أراضي
قطاع غزة، باستثناء المستوطنات ومنطقة
المنشآت العسكرية المبنية في الخريطة
رقم ٢، وأراضي الضفة الغربية باستثناء
المنطقة ج، التي ما خلا القضايا التي سيتم
التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع
النهائي، سستقل بالتفويض إلى الولاية
الفلسطينية على ثلاث مراحل، تتم كل
واحدة منها بعد فترة ستة أشهر، تستكمل
بتمامها بعد ١٨ شهرا من تولية المجلس.
عدد ذلك تشمل الولاية القضائية للمجلس
أراضي قطاع غزة والضفة باستثناء
القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في
مفاوضات الوضع النهائي.

وتتضمن الولاية الإقليمية الأرض وما
تحت الأرض والمياه الإقليمية طبقاً لأحكام
هذا الاتفاق.

ب - تمتد الولاية الوظيفية للمجلس
إلى جميع الصلاحيات والمسؤوليات
المنقولة إلى المجلس، كما هي محددة في
هذا الاتفاق أو أية تفويضات مستقبلية، قد يتم
التوصل إليها بين الفريقين خلال الفترة
الانتقالية.

ج - تطبق الولاية الإقليمية
والوظيفية للمجلس على الأشخاص كافة

ويفرج عن المعتقلين والمعتقلين
الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية
وقطاع غزة. وتتم المرحلة الأولى من
الإفراج عن هؤلاء السجناء والمعتقلين
عند توقيع هذا الاتفاق، وتتم المرحلة
الثانية قبل تاريخ الانتخابات. تلي ذلك
مرحلة ثالثة من الإفراج عن المعتقلين
والسجناء من القوات المفصلة في الملحق
السابع (الإفراج عن السجناء والمعتقلين
الفلسطينيين). وتكون للمفرج عنهم حرية
العودة إلى ديارهم في الضفة الغربية
وقطاع غزة.

٢. لا يخضع الفلسطينيون الذي
أقاموا علاقات بالسلطات الإسرائيلية لأية
أعمال مضايقة أو عنف أو مجازاة أو
ملاحقة. وتتخذ الإجراءات الملائمة
بالتنسسيق مع إسرائيل، من أجل ضمان
حمايتهم.

٣. لا يلاحق الفلسطينيون القادمون
من الخارج إلى الضفة الغربية وقطاع
غزة ممن حصلت الموافقة على دخولهم
بمقتضى هذا الاتفاق والذين تطبق عليهم
أحكام هذه المادة بتهمة الاعتمادات التي
ارتكبوها قبل ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

الفصل الثالث

الشؤون القانونية

المادة السابعة عشرة

الولاية

١. طبقاً لـ «إعلان المبادئ» ، تشمل
ولاية المجلس أراضي الضفة الغربية
وقطاع غزة باعتبارها وحدة تربية
واحدة، باستثناء:

أ - القضايا التي سيتم التفاوض

بإستثناء الإسرائيليين إلا إذا نص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.

د - على الرغم من الفقرة (أ) أعلاه، يمارس المجلس للولاية الوظيفية في المنطقة ج متلما هو مفصل في المادة الرابعة من الملحق الثالث.

٣- يتمتع المجلس داخل نطاق سلطاته بالصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بمقتضى أحكام هذا الاتفاق.

٤- أ - تكون لإسرائيل، ومن خلال حكمها العسكري، السلطة على المناطق التي لا تقع ضمن للولاية الإقليمية للمجلس وعلى الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس وعلى الإسرائيليين.

ب - لذلك يحتفظ الحكم العسكري الإسرائيلي بالصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والقضائية والتنفيذية طبقاً للقانون الدولي. ولا ينقص هذا النص من ولاية إسرائيل التشريعية على الإسرائيليين بأشخاصهم ولا بلغتها.

٥- تكون ممارسة السلطة فيما يخص المجال فكر ومغناطيسي والمجال الجوي طبقاً لأحكام هذا الاتفاق.

٦- تراعى الترتيبات القانونية المفصلة في «البروتوكول الخاص بالمسائل القانونية» المرفق بهذا الاتفاق تحت عنوان الملحق الرابع (والمشار إليه لاحقاً بـ«الملحق الرابع»)، من دون الانتقاص من أحكام هذه المادة. ويجوز لإسرائيل والمجلس أن يتفاوضا على ترتيبات قانونية أخرى.

٧- تتعاون إسرائيل والمجلس في

مجالات المساعدة القانونية في المسائل الجرمية والمدنية من خلال لجنة قانونية (يشار إليها لاحقاً بـ«اللجنة القانونية») تؤلف بمقتضى هذا الاتفاق.

٨- تتوسع ولاية المجلس بالتدرج لتغطي الضفة الغربية وقطاع غزة، بإستثناء القضايا التي مسجري التفاوض بشأنها في ملفوضات الوضع النهائي، وذلك من خلال سلسلة من عمليات إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية تشمل للمرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية المناطق الأهلة من الضفة الغربية - المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين والخرب كما هو مبين في الملحق الأول - وتستكمل بتمامها في تاريخ يسبق عشية الانتخابات الفلسطينية، أي قبل ٢٢ يوماً من يوم الانتخابات.

وتبدأ عمليات المزيد من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في مواقع عسكرية محددة فور تولية المجلس، وتتم على مراحل ثلاث يفصل بين كل واحدة منها ستة أشهر، على أن تستكمل بتمامها في مهلة لا تتجاوز ١٨ شهراً بدءاً من تولية المجلس.

المادة الثامنة عشرة

صلاحيات المجلس التشريعية

١- يقصد بالتشريع، لأغراض هذه المادة، أي تشريع أولي أو ثانوي، بما في ذلك القوانين الأساسية، والقوانين والأنظمة، وسواها من الأعمال التشريعية.

٢- للمجلس، ضمن ولايته المحددة في المادة السابعة عشرة من هذا الاتفاق، صلاحية اعتماد التشريعات.

٣- بينما تكون سلطة التشريع الأولي

إليه في أقرب فرصة.

المادة التاسعة عشرة

حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والمجلس سلطاتهما ومسؤوليتهما المترتبة على هذا الاتفاق مع مراعاة الأصولية ومبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون المقبولة دولياً.

المادة العشرون

الحقوق والتبعات والانتزاعات

١- لن نقل السلطات والمسؤوليات من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس، كما هو مفصل في الملحق الثالث، ويشمل على جميع الحقوق والتبعات والانتزاعات المترتبة على كل فعل أو امتناع من فعل حدث قبل هذا النقل. وتكف إسرائيل عن تحمل أية مسؤولية مالية عن أمثال هذا الفعل أو الامتناع من الفعل، ويكون المجلس مسؤولاً عن تحمل كل مسؤولية مالية عنها وعن الأعباء المالية المترتبة على ذلك وعلى قيامه بمهامه.

ب- سيحال على المجلس كل مطلب مالي يوجه إلى إسرائيل في هذا المجال.

ج- تطلع إسرائيل المجلس على المعلومات التي تملكها فيما يتعلق بالادعوى القائمة والمتوقعة التي سترفع ضد إسرائيل أمام أية محكمة في هذا الشأن.

د- حيثما تجري الإجراءات القانونية في شأن مثل هذه الدعوى، تقوم إسرائيل بإبلاغ المجلس على ذلك، وتمكنه من المشاركة في الدفاع وإثارة أية حجج من قبلها.

من اختصاص المجلس ككل، تكون لرئيس السلطة التنفيذية للمجلس الصلاحيات التشريعية التالية:

أ - صلاحية رسم التشريع أو تقديم التشريعات المقترحة إلى المجلس؛

ب - صلاحية نشر التشريع الذي يعتمد المجلس؛

ج - صلاحية إصدار التشريعات الثانوية، بما فيها الأنظمة المتعلقة بأية من المسائل المعينة وداخل المجال المحدد في أية من التشريعات التي اعتمدها المجلس.

٤ - أ - كل تشريع، بما في ذلك التشريع الذي يعدل أو يلغي القوانين للقائمة أو الأوامر العسكرية، والذي يتجاوز ولاية المجلس أو الذي يتلقى على أي نحو آخر مع أحكام «إعلان المبادئ» وأحكام هذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر قد يتم التوصل إليه بين الفريقين خلال الفترة الانتقالية، يذ ملغى وباطلاً من أصله.

ب - يمتنع رئيس السلطة التنفيذية للمجلس من نشر التشريعات التي يعتمدها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع تحت أحكام هذه الفقرة.

م - يطلع الجانب الإسرائيلي من اللجنة القانونية على جميع التشريعات.

٦ - من دون الإخلال بأحكام الفقرة ٤ أعلاه، يحق للجانب الإسرائيلي من اللجنة القانونية أن يحيل على اللجنة أية تشريعات تعتبر إسرائيل أن أحكام الفقرة ٤ تطبق عليها، وذلك من أجل مناقشة القضايا الناشئة من مثل هذا التشريع. تنظر اللجنة القانونية في التشريع المشار

هـ - في حال الحكم بتغريم إسرائيل غرامة تتصل بمثل هذه الدعوى من قبل أية محكمة، يدفع للمجلس فوراً لإسرائيل فوراً قيمة هذه الغرامة.

و- من دون اللجوء بما تقدم، عندما تجد محكمة تنظر في مثل هذه الدعوى أن اللبنة تقع حصراً على موظف أو وكيل مفاوض تجالوز في تصرفه حدود المصالحات الموكلة إليه، أو إليها، على نحو غير شرعي أو مع تعدد الإساءة، فإن المجلس لا يتحمل المسؤولية المالية.

٢- أ- على الرغم من أحكام الفقرات (١-د حتى ١-و) أعلاه، يحق لكل جانب أن يتخذ الإجراءات اللازمة، بما فيها إصدار ونشر التشريعات، لوضمن أن أمثال هذه الدعوى التي تقدم بها الفلسطينيون، بما فيها الدعوى العالقة التي لم يتم النظر فيها بعد، متعرض أمام المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ولن تعرض أمام المحاكم الإسرائيلية أو تنظر فيها هذه المحاكم.

ب- حيثما تقدم دعوى جديدة أمام محكمة فلسطينية بعد استبعادها صلاً بالفقرة الفرعية (أ) أعلاه، يتعين على المجلس أن يقوم بدور الدفاع فيها، وإن يدفع قيمة الغرامة إذا ما حكم بغرامة للدعوى طبقاً للفقرة الفرعية (١-أ) أعلاه.

ج- تتفق اللجنة القانونية على ترتيبات لنقل جميع المواد والمعلومات اللازمة لتمكين المحاكم الفلسطينية من النظر في مثل هذه الدعوى المشار إليها في الفقرة الفرعية ب أعلاه، ولتقديم إسرائيل المساعدة القانونية للمجلس للقيام

بدور الدفاع في هذه الدعوى.

٣- لن يؤثر نقل للمسلطة، في حد ذاته، في الحقوق والتبعات والالتزامات الخاصة بأي شخص أو كيان قانوني موجود عند توقيع هذا الاتفاق.

٤- يتولى المجلس، عند توليته، جميع الحقوق والتبعات والالتزامات الخاصة بالمسلطة الفلسطينية.

هـ- لأجل أغراض هذا الاتفاق، تشمل عبارة «إسرائيليون» أيضاً جميع الوكالات والشركات المسجلة في إسرائيل.

المادة الحادية والعشرون

نوعية الخلافات والنزاعات

تحال الخلافات المتصلة بتطبيق هذا الاتفاق على آلية التمسيق والتعاون الملائمة المنصوص عليها في هذا الاتفاق. وتطبق أحكام المادة الخامسة عشرة من «إعلان المبادئ» على كل خلاف لا يحل من خلال آلية التمسيق والتعاون الملائمة، أي:

١- أن النزاعات الناشئة عن تطبيق هذا الاتفاق أو تفسيره، أو تطبيق وتفسير أية اتفاقات تتعلق بالفترة الانتقالية مستوى من خلال لجنة الارتباط.

٢- أن النزاعات التي لا يمكن تسويتها بالمفاوضات قد تسوى بالية للتوفيق يتفق عليها الفريقان.

٣- يجوز للمفريقين أن يتفقا على أن يحيلوا على لتحكيم النزاعات التي تتعلق بالفقرة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بالتوفيق. ولهذه الغاية، وبعد اتفاق

الأول، وتنفال الصلاحيات والمسؤوليات المدنية طبقاً لأحكام الملحق الثالث.

المادة الرابعة والعشرون

العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية بين الجانبين محددة في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٩٤ وذيوله وتكملة بروتوكول العلاقات الاقتصادية المرفقة جميعها تحت عنوان الملحق الخامس، وهي خاضعة لأحكام هذا الاتفاق وملحقته.

المادة الخامسة والعشرون

برامج التعاون

١- اتفق الفريقان على إنشاء آلية لتطوير برامج التعاون فيما بينهما. وتوصيات هذا التعاون ومحددة في الملحق السادس.

٢- تشكل بهذا، وكما ينص الملحق السادس، لجنة دائمة للتعاون تعالج القضايا التي تطرأ في إطار هذا التعاون.

المادة السادسة والعشرون

لجنة الارتباط

الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة

١- تعمل لجنة الارتباط التي شكلت بمقتضى المادة العاشرة من «إعلان المبادئ» على ضمان تيسير تطبيق هذا الاتفاق، وتعالج القضايا التي تستوجب التنسيق وسواها من النزاعات والمصالح المشتركة.

٢- تتألف لجنة الارتباط من عدد متكافئ من الأعضاء من الفريقين. ويحق

الفريقين، يشكل الفريقان لجنة تحكم.

الفصل الرابع / التعاون

المادة الثانية والعشرون

١- تسمى إسرائيل والمجلس لترقية التفاهم المتبادل والتسليم، وتمتعان، لذلك، من التحريض، ومن جعلته الدعوة المدنية، على الطرف الآخر، ويلتزمان، من دون المساس بمبدأ حرية التعبير، اتخاذ الإجراءات القانونية لحؤول دون هذا التحريض من قبل أية منظمات أو جماعات أو أفراد داخل ولاية كل منهما.

٢- تعمل إسرائيل والمجلس على التأكد من أن نظاميهما التربويين يساهمان في السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والسلام في المنطقة كلها، ويمتعان من إدخال أية موضوعات من شأنها أن تسيء إلى عملية المصالحة.

٣- من دون الإخلال بأحكام هذا الاتفاق أو المساس به تتعاون إسرائيل والمجلس على محاربة النشاط الإجرامي الذي قد يسيء إلى أي من الجانبين، بما في ذلك الجرائم للمنطقة بالاتجار بالعقاقير غير المشروعة والمخدرات، والتخريب والاعتداء على الممتلكات، بما فيه الاعتداء على المركبات.

المادة الثالثة والعشرون

التعاون فيما يتعلق بنقل

الصلاحيات والمسؤوليات

حرصاً على ضمان انتقال الصلاحيات والمسؤوليات انتقالاً سلساً وميسراً ومنظماً، يتعاون الجانبان في شأن نقل صلاحيات ومسؤوليات الأمن طبقاً لأحكام الملحق

لها أن تزيد بعض التقنيين والخبراء بحسب ما تقتضي الحاجة.

٣- تقرر لجنة الارتباط أصولها الإجرائية، بما في ذلك وثيرة اجتماعاتها ومكانها أو أمكنتها.

٤- تصمم لجنة الارتباط إلى قراراتها بالاتفاق.

٥- تؤلف لجنة الارتباط لجنة فرعية تقوم بمتابعة وتوجيه عملية تنفيذ هذا الاتفاق (ويشار إليها لاحقاً باسم «لجنة المتابعة والتوجيه»). ويكون عملها كما يلي:

أ - تتابع اللجنة المتابعة والتوجيه بصورة مستمرة تنفيذ هذا الاتفاق مسعى لتعزيز التعاون وتوطيد العلاقات السلمية بين الفريقين.

ب - توجه لجنة المتابعة والتوجيه فشة مختلفة للجان المشكلة بموجب هذا الاتفاق (اللجنة الأمنية المشتركة، لجنة الشؤون المدنية، اللجنة للقانونية، اللجنة الاقتصادية المشتركة ولجنة التعاون الدائمة) فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ الاتفاق، وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الارتباط.

ج - تتألف لجنة المتابعة والتوجيه من رؤساء مختلف اللجان المذكورة أعلاه.

د - يحدد رئيساً لجنة المتابعة والتوجيه أصولها الإجرائية، بما فيها وثيرة الاجتماعات وأمكنتها.

المادة السابعة والعشرون

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

١- عملاً بالمادة الثانية عشرة من «إعلان المبادئ» دعا الفريقان حكومتى الأردن ومصر إلى المساهمة في إقامة مزيد

من إجراءات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل وممثلي الفلسطينيين من جهة وحكومتى الأردن ومصر من جهة أخرى من أجل ترقية التعاون بينهم. وقد ألفت لجنة متبعة كجزء من هذه الإجراءات وبدلت مشاوراتها.

٢- تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق كيفية قبول الأشخاص الذين هُجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، إلى جانب الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع القوضى والاضطراب.

٣- تعالج لجنة المتابعة أيضاً مسائل أخرى ذات أهمية مشتركة.

المادة الثامنة والعشرون

الأشخاص المفقودون

١- تتعاون إسرائيل والمجلس على أن يقدم كل منهما إلى الآخر كل المساعدة اللازمة في عمليات البحث عن الأشخاص المفقودين وجثث الأشخاص الذين لم تسترجع جثثهم، وعلى تقديم المعلومات عن الأشخاص المفقودين.

٢- تتمتع مدافع التعاون مع إسرائيل وموازرتها في مساعدتها من أجل تحديد موضع الجنود الإسرائيليين الذي قتلوا في قتال الخدمة، وإعادتهم إلى إسرائيل، وكذلك جثث الجنود التي لم يتم استعادتها.

الفصل الخامس

أحكام متفرقة

المادة التاسعة والعشرون

الانتقال الآمن

بين الضفة الغربية وقطاع غزة

الحدود، العلاقات والتعامل مع الجيران الآخرين، ومضى هذه من القضايا التي تهم الفريقين.

٦- لن يؤثر شيء من هذا الاتفاق أو يستتق نتيجة المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستجري صلا بـ «إعلان المبادئ» ولن يعتبر أي من الفريقين متغلباً أو متنازلاً، بمجرد دخوله هذا الاتفاق، عن مطالبه أو موافقه أو حقوقه الحالية.

٧- لن يقرر أو لن يتخذ أي من الفريقين أية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، في انتظار ما تسفر مفاوضات الوضع النهائي عنه.

٨- ينظر الفريقان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة ترابية واحدة تصان وحكما ووضعها خلال الفترة الانتقالية.

٩- تتعهد م.ت.ف. أنفسهم، فسي غضون شهرين من تولية المجلس بعقد المجلس الوطني الفلسطيني ويوافق رسمياً على التغييرات الضرورية بالنسبة إلى الميثاق الفلسطيني، على ما تم تعهده في الرسائلين الموقعتين من قبل رئيس م.ت.ف. والمسلمتين إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية والمؤرختين في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، و ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤.

١٠- عملاً بالمحلق الأول، المادة السابعة من هذا الاتفاق، تؤكد إسرائيل أن حولجز التفويض الدائمة القائمة على الطرق المؤدية إلى منطقة أريحا ومنها (ما عدا تلك المتعقبة بولوج الطريق المؤدية من [مشروع] موسى العلمي إلى جسر اللنبي) ستزال عند استكمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

ترتيبات انتقال الأشخاص والضمانات انتقالاً آمناً بين الضفة الغربية وقطاع غزة محددة في الملحق الأول.

المادة الثلاثون المعايير

ترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والمجلس فيما يتصل بالعبور من مصر والأردن وإليهما، إضافة إلى أية معايير لولاية أخرى، محددة الملحق الأول.

المادة الحادية والثلاثون الفقرات الختامية

١- يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول فور توقيعه.

٢- يعتبر اتفاق غزة - أريحا، باستثناء المادة العشرين منه (إجراءات بناء الثقة) والاتفاق التمهيدي لنقل [السلطات] والبروتوكول الخاص بنقل مزيد [من السلطات]، ملغاً بحكم هذا الاتفاق.

٣- يحل المجلس فور توليته محل السلطة الفلسطينية، ويتولى جميع التعهدات والالتزامات الواجبة على السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق غزة - أريحا، والاتفاق التمهيدي لنقل [السلطات]، والبروتوكول الخاص بنقل مزيد [من السلطات].

٤- يسنّ الجانبان جميع التشريعات اللازمة لتفعيل هذا الاتفاق.

٥- تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الفريقين في أقرب وقت ممكن، على ألا تتجاوز الرابع من أيار (مايو) ١٩٩٦. ومن المفهوم أن هذه المفاوضات ستتناول القضايا الباقية، بما فيها: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية،

١١- يحق للمهاجرين الذين سلموا إلى السلطة الفلسطينية، عملاً باتفاق غزة - أريحا، شريطة أن يظلوا في منطقة أريحا المدة الباقية من عقوبتهم، يحق لهم أن يعودوا إلى ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عند استكمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

١٢- فيما يخص العلاقات بين إسرائيل ومثقف، ومن دون الإخلال بالالتزامات المتضمنة في الرسائلتين الموقعيتين والمبتدلتين بين رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمؤرخين في ٩ ليلول (سبتمبر) ١٩٩٣، و٤ ليلال (أغسطس) ١٩٩٤، يطبق الجانبان فيما بينهما الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثانية والعشرين من التغييرات اللازمة.

١٣- تشكل دبلجة هذا الاتفاق والملحقات والذبول والخرائط المرفقة به جزءاً لا يتجزأ منه.

ب- يواصل الفريقان علي أن الخرائط المرفقة باتفاق غزة - أريحا، أي:

(١) الخريطة رقم ١ (قطاع غزة) وقد أرفقت نسخة طبق الأصل عنها بهذا الاتفاق باعتبارها الخريطة رقم ٢ (في هذا الاتفاق «الخريطة رقم ٢»);

(٢) الخريطة رقم ٣ (انتشار الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة) وقد أرفقت نسخة طبق الأصل عنها بهذا الاتفاق باعتبارها الخريطة رقم ٥ (في هذا الاتفاق «الخريطة رقم ٥»).

(٣) الخريطة رقم ٦ (مناطق النشاط البحري)، وقد أرفقت نسخة طبق الأصل عنها بهذا الاتفاق باعتبارها الخريطة رقم ٨ (في هذا الاتفاق «الخريطة رقم ٨»)، إنما هي جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق، ومستظل سارية المفعول طوال مدة هذا الاتفاق.

١٤- بينما تكل منطقة الجفثك تحت الولاية الوطنية وللشخصية للمجلس في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، فإن الجانب الإسرائيلي سينظر في نقل هذه المنطقة إلى الولاية الإقليمية للمجلس في المرحلة الأولى من مراحل المزيد من إعادة الانتشار.

حرر في واشنطن في اليوم الثامن والعشرين من أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥.
عن منظمة التحرير الفلسطينية

عن حكومة دولة إسرائيل

شهد عليه:

الولايات المتحدة الأمريكية
جمهورية مصر العربية
مملكة النرويج
الاتحاد الفيدرالي الروسي
المملكة الأردنية الهاشمية
الاتحاد الأوروبي

اللاجئون والتاريخ

ومفاوضات الوضع الدائم

رمزي رباح

(1)

المقدمة

أُتمت الدورة الحالية والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة (٢٢) إلى ١٩/٤/٢٥ وظيفتها في تلبية الاستحقاقات التي تليها تفاقات أوسلو، وأعلنت صياغة برنامج وبنية المؤسسة الرسمية لمنظمة لتحرير الفلسطينية لتسجما مع هذه الاستحقاقات، بما فيه إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني التزاماً بما ورد في تفاق أوسلو ٢، الاتفاق الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة (٩٥/٩/٢٨).

إن إلغاء الميثاق الوطني للفلسطيني وتكليف للجنة القانونية للمجلس الوطني بإعادة صياغته على أسس تتسجم مع الالتزامات المتضمنة في تفاقات أوسلو وفي الرسائل المتبادلة بين عرفات ورايين في ١٠٩٩/١٠/١٩٩٢، يترتب عليه اعتراف للفلسطيني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود، بما يعني الاعتراف بشرعية المشروع الصهيوني في أرض فلسطين، في الوقت الذي ما تزال إسرائيل ترفض الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق اللاجئين من أبنائه في العودة الذي يكمله القرار ١٩٤.

إن الاعتراف المجاني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود يعني تحويل حق العودة وتقرير المصير من حق شرعي غير قابل للتصرف ومخترع به دولياً إلى مجرد مطلب فلسطيني. ولذلك كان الإصرار الإسرائيلي على دعوة للمجلس الوطني لتعديل أو إلغاء الميثاق قبل البدء بمفاوضات الوضع الدائم بهدف تخفيض المسقف السياسي للموقف التفاوضي الفلسطيني وإضعاف أمانده، وبما يضمن التحكم الإسرائيلي الكامل بنتائج هذه المفاوضات التي افتتحت رسمياً في ٩٦/٥/٥ في طابا.

والمعروف أن مفاوضات الوضع الدائم تشمل القدس والمستوطنات واللاجئين والمكانة السياسية والوضع السياسي للكيان الفلسطيني (الحدود، الترتيبات الأمنية، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين...)، وسوى هذه من القضايا التي تهم الفريقين (المياه، الأماكن المقدسة..). أن هذه الخلافات، بطبيعتها، تطول القضايا الوطنية الكبرى التي تشكل

مجتمعة جوهر المسألة الوطنية في هذه المرحلة.

وإذا كانت قضايا الفترة الانتقالية، التي لم يُنجز التفاوض حول جميع بنودها بعد، قد ركزت بشكل رئيسي على الوطن المحتل بالعنوين المعروفة لتعكس بساطتها على مجمل القضية الوطنية وعلى الشعب بأسره، ولتخلص في الوقت نفسه دور القشتات الفلسطينية وقدرته في الإسهام بالتأثير على مجرى الأحداث... فإن طبيعة قضايا مفاوضات الوضع الدائم تفتح على أوسع مشاركة للشعب الفلسطيني خارج أرض الوطن، وتوفر لقواء الوطنية إمكانية لمواصلة خوض معركة الحقوق الوطنية على نطاق أوسع وبشكل أكثر توحداً واتساقاً بين الوطن المحتل والقشتات.

فضلاً عن ذلك، فإن قضايا مفاوضات الوضع الدائم ذات تشابكات إقليمية أوسع من قضايا الفترة الانتقالية، تشابكات توفر إمكانية - إذا ما تبعت سياسة صلبة - للإفادة من تفاعلاتها لإسناد التضال الوطني. وفي هذا الإطار يتجدد طرح قضية اللاجئين (والنازحين) بقوة، باعتبارها قضية نضالية موحدة بين الوطن والقشتات، قضية متداخلة أيضاً مع محيطها الإقليمي ومسارقه التفاوضية.

(2)

اللاجئون . . المرجعية الشرعية الدولية

يتناول القرار ٢٤٢ (والقرار ٣٣٨ الذي يدعو بجانب منه إلى تنفيذ القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه) موضوع اللاجئين بشكل عام وغير محدد، إذ يتكلم عن «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين» دونما توضيح لمضمون هذه التسوية، ولا يخرج عن هذا الإطار ما تضمنته ديباجة اتفاق أوصلو ١ وأوصلو ٢ («إن المفاوضات بشأن الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨») وذلك انسجاماً مع إطار مدريد للتفاوضي.

إن ما ورد في اتفاق أوصلو ٢، فضلاً عن صيغته الملتبسة التي تتقاضي ببراءة النص الواضح على المفاوضات من أجل تنفيذ قراري مجلس الأمن المذكورين، وإلى جانب الحجة التي يسلح بها إسرائيل في تجاوز قرارات الأمم المتحدة العائدة إلى حرب الـ ٤٨ باعتبارها متقادمة وغير ذات موضوع حيث يرتبط القراران ٢٤٢ و٣٣٨ بحربي الـ ٦٧ والـ ٧٣... إن ما ورد في هذا الاتفاق، وهنا خطورته، لا يعيد قضية اللاجئين إلى مرجعيتها الشرعية الدولية المحددة وذات الصلة، أي إلى القرار ١٩٤ (وفقرته الرقم ١١ تحديداً) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١/١٢/٤٨، بل يقطع مع هذه المرجعية ويتجاهلها.

إن قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة تكفل للاجئين الفلسطينيين مكانة اللاجئين الناحية القانونية. وهذا تحديد سياسي يترتب عليه بأن اللاجئين ليسوا أفراداً بل جماعة تنتمي إلى أصل تسليخت عنه لأسباب قاهرة ولهم هوية توحدتهم مع هذا الأصل، مما يمنحهم - كامس - حق العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم مع إمكانية اللجوء إلى التفاوض الذي هو جزء من الاعتراف والإقرار الرسمي والبلني بحق العودة، وليس بديلاً من هذا الاعتراف.

هذا ما يجسده القرار ١٩٤ (الذي يتضمن عنوانه ثلاث قضايا، من بينها «تقرير حق

لللاجئين في العودة إلى ديارهم» الذي رُبط بقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (القرار ٢٧٣ للجمعية العامة في ١١/٥/٤٩) بتمولها في تطبيق حق العودة الذي يتضمنه نصاً.

وإلى أن تُحل قضية اللاجئين على القاعدة المذكورة، تكلف الأمم المتحدة جهازاً خاصاً (الأونروا) بتولي شؤونهم (الإغاثة والتشغيل). لقد أُنشئت الجمعية العامة لدى إنشاء الأونروا (القرار ٣٠٢ بتاريخ ١٨/١٢/٤٩)، وكانت تؤكد عند تجديد توكيلها أن تمويل الأونروا ونشاطاتها لا يحجب بحق العودة الذي أقره القرار ١٩٤. إن الأونروا جهاز يرسخ مكانة اللاجئين القانونية السياسية من خلال التعاطي معهم كجماعة (الإعاشة حق للاجئين تعريفاً ولا تقتصر على المعوزين منهم، وكذا الأمر بالنسبة لخدمات التعليم والصحة...)، ومنحهم بطاقة اللاجئ، وإنشاء مخيمات للاجئين كوحدة متميزة عن محيطها وقلمة خارج مسئولية الدول الموجودة فيها (بالمعنى الخدماتي طبعاً وليس السيادي).

إن القرار ١٩٤ يبقى هو المرجع الأساس لقضية اللاجئين. من هنا، خطورة صيغة مدريد القوارضية بشروطها المعروفة وتعلق إعلان المبادئ وما تلاه، الذي يباينها القرار ١٩٤، أفقد ملف اللاجئين مرجعيته الشرعية الدولية ليحيلها إلى الإطار التفاوضي نفسه المكوّن، بدوره، من عدة أطور ومسارات (لجنة عمل اللاجئين في المفاوضات متعددة الأطراف وما ينبثق عنها، المفاوضات الثنائية مع الأردن ولبنان وسوريا وم.ت.ف.).

لقد جرد اتفاق أوسلو قضية اللاجئين من مرجعيتها الشرعية الدولية من جهة، وحولتها، من جهة أخرى، إلى قضية إقليمية عربية - إسرائيلية بجوار بعدها الفلسطيني - الإسرائيلي وبالتدخل معه، إن هذا أدى ويؤدي إلى شروط تفاوض مجففة بالحق الفلسطيني تُخدم الموقف الإسرائيلي وجوهه: حل تصفوي لقضية اللاجئين بضلوع إقليمي على قاعدة التوطن والتأهيل وإلغاء حق العودة.

(3)

النازحون . . المرجعية الشرعية الدولية

كما بالنسبة لقضية اللاجئين أسقط اتفاق لوسلو ٢، في امكلا ما سبقه، المرجعية الشرعية للدوابة لقضية نازحي حرب الـ٦٧: قرار مجلس الأمن الرقم ٢٣٧ (١٤/٦/٦٧) الذي يحدد التعامل مع النازحين كجماعة (وليس كفراد أو فئات على قاعدة تقنية) ويندرج تحت عنوان «دعوة إسرائيل لاحترام حقوق الإنسان»، وينص بوضوح على العودة غير المشروطة... أبعد من هذا، القرار ٢٣٧ «يدعو حكومة إسرائيل لتسهيل هذه العودة».

من جهة أخرى، لم يعالج اتفاق لوسلو ٢ قضية نازحي الـ٦٧ بشكل مستقل، بل تناولها تحت عنوان جملة: «الارتباط والتعاون، ولحظ - كجزء من هذه الإجراءات - تشكيل لجنة من الأطراف الأربعة (من ممثلي الفلسطينيين + حكومات إسرائيل ومصر والاردن) تعالج - من بين مسائل أخرى - قضية النازحين على أساس فردي وبالتوافق، على أن تقرر هذه اللجنة «كيفية قبول الأشخاص إلى جلب الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع القوضى والاضطراب». وهذا ما يصب في وجهه لتظار الإسرائيلية التي تتطلق من أن عودة مئات الآلاف يهدد بإحداث حال من القوضى يمكن أن تهدد عملية السلام نظراً إلى ضعف البنية التحتية والوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع مما يحول دون استيعاب الوافدين الجدد(١)...

إن مقاربة اتفاق لوسلو لقضية النازحين بمنح إسرائيل امتياز بشهر للتقضى على عودة النازحين لمخاطرهما الاجتماعية والأمنية المزعومة من جهة، وإطلاقاً من تصنيف النازحين إلى فئات من جهة أخرى، وهذا ما تستند إليه إسرائيل لتحقيق هدفين:

١- تخفيض العدد المقرر للنازحين لتقليص حجم من يسمح له بالعودة (قدر عددهم عام ٦٧ بـ ٢٨٠ ألف، واقترب عام ٦٨ من الـ ٤٠٠ ألف، والأن يقدر العدد بما يتجاوز المليون. أما التقدير الإسرائيلي فهو يراوح من ١٥٠ إلى ٢٢٠ ألف).

٢- تنظيم العودة على دفعات وعلى مدى زمني طويل جداً (بمعدل ٤ آلاف سنوياً ولا اعتبارات إحصائية، مما يستغرق في حال اعتماد الرقم الإسرائيلي الأقصى وادئما احتساب للزيادة الطبيعية... خمسون سنة(١)، بينما يطالب الطرف الفلسطيني بعودة ٣٠٠ ألف سنوياً).

إن عدم التعامل مع النازحين كجماعة غير قابلة للتصنيف تكفل الشرعية الدولية حقها في العودة دون قيد أو شرط يؤدي - من بين أمور أخرى - إلى هذه الهوة بين التقديرين الفلسطيني والإسرائيلي. إن هذه الهوة لا تُرد إلى خلل إحصائي بل إلى تصنيف إسرائيلي يستبعد تلقائياً من النازحين تلك الفئات التي تحمل مملولاً سياسياً بالتمسبة لقضيتها كبيرة ما تفككت إسرائيل تسعى لمركمة وقائع كي تحسم ممللاً لصالح موقفها. وفي هذا الإطار تستبعد إسرائيل من حيث المبدأ عودة أولئك النازحين المدرجين ضمن الفئات التالية:

١. لاجئي ٤٨ الذي كانوا في الضفة ولقطاع قبل حرب ٦٧ وغادروها إبانها وبعدها، والذين يتجاوزوا نصف إجمالي النازحين، وذلك على خلفية الموقف الإسرائيلي بتصفية ملف اللاجئين بالتوطين، مما يستتبع توطين هذه الفئة حيث تقيم الآن (أي في الأردن بالتمسبة للغالبية).

٢. سكان القدس الشرقية الذين غادروها قبل الحرب أو بعدها، وذلك في سياق المعايير الإسرائيلية المتولصلة لتقليص عدد السكان الفلسطينيين في القدس، باعتبار أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية (١).

٣. الذين ينتمون إلى قرى أو أراضي صادرتها إسرائيل أو بنت عليها مستوطنات انطلاقاً من تجنب إخال عناصر ضغط إضافية على مسألة المستوطنات التي تسعى إسرائيل للاحتفاظ بها (أو بغالبيتها العظمى).

٤. الذين نفذوا عمليات عسكرية ضد إسرائيل أو المصنفين خطيرين أمنياً تسجماً مع سياسة الإبعاد الإسرائيلية المتبعة تحديداً تجاه الفئات الأكثر تصديداً للاحتلال.

لقد عقدت اللجنة الرباعية الفنية المعنية بالنازحين اجتماعها السابع (١٣/٢/٩٦) وما زالت تكرر على نفسها بحثاً عن تحديد لمفهوم النازح ولأرقام النازحين وفق أسس مرجعية يُنقذ عليها(١).. إن تراجع المفاوضات إلى مستوى الجدول المفاهيمي للقضية واستقر له فيها بدلا من البحث بالآية العودة وترتيبتها والجدول الزمني لعودة النازحين... يعود، بأحد جوانبه الرئيسية، لافتقاد المفاوضات إلى مرجعية مبنوتة ممللاً.

إن الموقف الإسرائيلي من قضية النازحين يُرَحل بحثها من الفترة الانتقالية، حيث هي مدرجة أصلاً، إلى الوضع الدائم، وعليه، ستتأثر المفاوضات حول جدولة عودة المتوافق على الاعتراف لهم بهذا الحق، من حيث المبدأ، بنتيجة المفاوضات حول الوضع السيادي للكيان الفلسطيني. أما الفئات المستثناة بإسرائيل التي أشرنا إليها، فالمفاوضات حول عودتها ستتأثر بنتيجة المفاوضات حول اللاجئين والقدس والمستوطنات. وبما أن كتلة النازحين الأهم من صلب موجة اللجوء الأولى (٤٨)، فالموقف الإسرائيلي منها سيضغط نحو توحيد إطار الحل على نفس القاعدة التصفوية المعتمدة لإزاء قضية اللاجئين: التوطين والتأهيل في مكان النزوح. أن وضع قضية النازحين بيد اللجنة الرباعية التي تضم عملياً بلدي استقبال النازحين: الأردن في المقام الأول ومصر بدرجة أقل، ينطلق من رؤية محددة مسبقاً لدور الأردن (كمكان وكيان) لتوطين غالبية النازحين واستيعابهم.

(٤)

.. الأونروا

الالتزام الأهمي بقضية اللاجئين

تستند قضية اللاجئين خصوصيتها أمام المجتمع الدولي وإزاء الشرعية الدولية من مسؤولية الأمم المتحدة عن نشونها عندما تبنت القرار ١٨١، قرار التقسيم على أرض فلسطين (دولة عربية + دولة يهودية + حكم دولي خاص بمدينة القدس)، فالتقصر للتطبيق على إنشاء دولة إسرائيل، مما استجر خلق مشكلة اللاجئين. إن هذا ما يميز علاقة قضية اللاجئين بالأمم المتحدة وقراراتها، ويجعلها تختلف عن قضايا اللاجئين الأخرى التي نشأت جراء ممارسات منقضة لقرارات الأمم المتحدة ولتوجهاتها. إن مسؤولية الأمم المتحدة تجاه قضية اللاجئين هي مسؤولية مباشرة ووثيقة الارتباط بالقرار ١٩٤ الولد ذكره نصاً في قراره الأمم المتحدة ٢٧٣ (حول قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة) و٣٠٢ (حول تأسيس الأونروا)، والذي يشكل القاسم المشترك بين هذين القرارين.

ومن جهة أخرى، فقد استتكت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١) بشكل صريح ومقصود لللاجئ الفلسطيني من تعريفها، وأغيت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة من مسؤولية الإشراف على اللاجئين الفلسطينيين حيث تم التأكيد على مسؤولية الأونروا ودورها في تأمين المساعدة لهم. إن قيمة هذا وإجاليته تتمثل في صون قضية اللاجئين الفلسطينيين من مخاطر الإذابة والتهيمش حيث ينطوي القبول بالترديد العلم للاجئين على مخاطر إضاعة حكم الأساسي في العودة، وبالمقابل فإن التخصيص في التعريف وتحديد المسؤولية وحصرها بمؤسسة معنية بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين إلى حين تنفيذ الفقرة ١١ من القرار ١٩٤، بصون حق العودة. أما سلبية هذا التخصيص، أي عدم إجماع مشكلة للاجئين الفلسطينيين في إطار عام، ومخاطره فإنها تكمن في إبعاد اللاجئين لأية حماية دولية إذا ما حلت الوكالة لأي سبب من الأسباب.

إن مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة تجاه قضية اللاجئين وارتباط هذه المسؤولية بمؤسسة

مختصة منبقة عنها (الأونروا) بترتب عليه عدم المماس بهذه المؤسسة، وعدم الإقدام على حلها قبل إيجاد حل دائم وشامل لقضية اللاجئين لضمان عدم إذبة قضيتهم وهدرا.

لقد جاء تأسيس الأونروا بالإتكاء الكامل على القرار ١٩٤ (فقرة ١١ تحديداً) الذي استنكره قرار التأسيس (٣٠٢) في أكثر من موقع: في الديباجة («التأكيد بصورة خاصة على أحكام الفقرة ١١»)، وفي الفقرة ٥ («استمرار المساعدة لأغثة اللاجئين مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١»)، وفي الفقرة ٢٠ («شاور الأونروا مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة، لما فيه خير أداء لمهام كل منهما، وخصوصاً فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١...»).

من هنا، أهمية ما يلي: إذا كان القرار ١٩٤ هو المرجعية الدولية الأساس في قضية اللاجئين، فإن الأونروا هي التجسيد القانوني السياسي والمؤسسي للالتزام الأممي بهذه القضية بالارتباط الكامل والوثيق مع هذا القرار وأحكام فقرته ١١ بالتحديد. ولذلك فإن المماس بالأونروا، قبل حل قضية اللاجئين، لا تقتصر سلبية على حرمان هؤلاء من تقديماتها، على أهميتها، بل تمتد إلى المماس بالمكانة السياسية والقانونية لقضية اللاجئين ولحقوقهم، المشرعة دولياً، وفي المقدمة حقهم في العودة.

إن الإحداك يجري بوعي كي تنتقل الأونروا من مؤسسة تقدم المساعدات للاجئين مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ إلى مؤسسة توجه مساعدتها وتبني خطة عملها لنصف أحكام الفقرة ١١ المذكورة والاستعاضة عن حق العودة بمخطط للتوطين والتأهيل. هذه هي الوجهة التي يجري دفع الأونروا بخطى ثابتة نحوها منذ اتفاق أوصلو الأول. إن المحفظة على مؤلفات وكالة الغوث وحتى زيادتها والإقدام على تمديد ولايتها لا يشران إلى عدم اهتزاز موقعها، بل يمهدان، في واقع الحال، للمماس بهذا الموقع من أجل إنهاء خدماتها على طريق تصفية ملف اللاجئين. هذا ما يثبته «برنامج تطبيق السلام» في مذايق الحكم الذاتي الذي أطلق في ٩٣/١/٦، بعد أقل من شهرين من التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ، في إطار توجيهات لجنة عمل اللاجئين (التابعة للمفوضيات متعددة الطرف) وبدعم من الدول المانحة. وتبنيها لهذا البرنامج وضعت الوكالة نفسها ضمن وجهة الانسجام مع توجهات اتفاقات أوصلو والإسهام في دعم تطبيقاتها.

(٥)

الأونروا . . أولويات مستجدة

شهد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين في نهاية العام ١٩٩٥ على القرار ١٩٤، شهد للسنة التالية على التوالي سلسلة امتناع الولايات المتحدة واعتراض إسرائيل على هذا القرار، وفقرن هذا الامتناع بدعوة للولايات المتحدة لإعادة النظر بكافة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية الشرق الأوسط مادامت هذه القضية - ومن ضمنها قضية اللاجئين - قد أحيلت إلى المفاوضات باعتبار أن قرارات الأمم المتحدة تشكل استيفاءاً لنتائج المفاوضات وتكثلاً في مساراتها(١).

لقد أقر هذا التصويت إلى تآكل في قوة القرار ١٩٤، كما أقر إلى امتزاز مكلفته نهوض مشاريع إنهاء خدمات الأونروا التي تم تعديدها ولايتها حتى حزيران ٩٩، وهو تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية والموعد المحدد لوصول مفاوضات الوضع الدائم إلى نهايتها أيضاً.

ورغم أن اجتماع الدول المانحة في عمان في آذار ١٩٩٥ لم يحدد حزيران ٩٩ موعداً نهائياً لإنهاء خدمات الوكالة. إلا أن المنحى العام للمؤسسة الدولية بقي يسير في هذا الاتجاه وعلى وقع وصول الأطراف المتفاوضة إلى اتفاقات بشأن قضية اللاجئين، ومن مؤشرات هذا التوجه، قيام «برنامج تطبيق السلام»، واستحدث صندوق تعويضات موظفي الوكالة، وإخضاع الموظفين للجدد في وكالة الخوفا لنظام لتعاقد المؤقت لفترة سقفاً لزماني عام ٩٩.

ومن هذه المؤشرات أيضاً، إشراك الأونروا ضمن وفد الأمم المتحدة في اجتماعات مجموعة عمل اللاجئين التابعة للمفاوضات متحدة الأطراف (في الاجتماعين الأخيرين السابع والثامن) بعد أن حال الاعتراض الإسرائيلي - المدعوم لأمريكا - دون حضور الأمم المتحدة للاجتماعات الأولى، لما يرمز إليه هذا من استحضار للقرار ١٩٤. وأقرت مشاركة الأونروا انطلاقاً من كونها المعنية بتنفيذ «برنامج تطبيق السلام» ونية مشاريع أخرى تخدم توجهات عمل مجموعة عمل اللاجئين. وقد اعتبر إشراك الوكالة في أعمال هذه المجموعة، بمثابة

رسم توجه عمل الوكالة للمرحلة القادمة بتوافق دولي وقبول من فريق اوسلو.

إن وظيفة «برنامج تطبيق السلام» تتحدد في تعبئة طاقات وكالة الغوث وخبراتها في خدمة مؤسسات سلطة الحكم الذاتي، وبناء البنية التحتية الضرورية لقيام مثل هذه السلطة، والمواءمة بين خدمات الوكالة وخدمات السلطة، إلى أن تتوفر الإمكانيات لاستلامها خدمات الوكالة بشكل نهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودمج اللاجئين الفلسطينيين في هذين «الإقليمين» بالمحيط، وإبصارهم من ملف اللاجئين، وبالتالي، بات واضحاً أن وظيفة وكالة الغوث للسنوات القادمة من صرها، هو العمل على تأهيل وضع اللاجئين وتحسين مستوى معيشتهم (نسبياً وحيث أمكن) تمهيداً لدمجهم في المحيط (توطين، استيعاب، دمج، الخ...) بدلاً لحق العودة.

في ظل التطور الحاصل في وظيفة الوكالة يلاحظ في الجانب المالي أن لدول المانحة، المعنية بتطبيق الحل في المنطقة وفرت للوكالة ميزانية مشروع تطبيق السلام، وهو ما وفر للمنطقة المحتلة خدمات إضافية نوعية، وإن ادرجت في ميثاق سياسي منقش بتفكيته لحل عادل لقضية اللاجئين، إلا أنها شكلت على الجهة المقابلة بعض التعويض عن حالة الحرمان التي عاشها لاجئو مخيمات الضفة وقطاع. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مسألة تأخير ميزانيات وكالة الغوث مرهونة بالقرار السياسي. وبالتالي فإن التفكير الذي يمارس تجاه الميزانيات العادية ليس إلا تعبيراً عن موقف سياسي خلاصته تأمين الحد الأدنى من الخدمات التي توفر للاجئ إحصائياً بأنه غير مهمل، بالتظار تباور الحل الدائم لقضيته.

إن الأولويات المستجدة على برنامج الأوروا إذ تتحرك ضمن مخطط التوطين والتأهيل، تدفع نحو إحالة مسؤولياتها (سلطة حكم ذاتي، دول مضيفة) على طريق تصفية خدماتها. إن السعي لمنع تصفية أعمال الوكالة ينطلق من اعتبار ما ترمز إليه من التزام بقضية اللاجئين وحق العودة متداخلاً مع اعتبار ما تقدمه من برامج تنبئ احتياجات متعددة. من هنا، فإن انتقاد «برنامج تطبيق السلام» لا يتعرض لتقديماته، وانتقاد تقليص الموازنات الاعتيادية لا يتعرض فقط لكفائها، بل ينطلق هذا الانتقاد من إدراك للهدف المنشود في الحالين: خطوة على طريق تصفية المؤسسة. إن محور برنامج العمل في هذا المجال هو النضال من أجل المحافظة على الأوروا وتحسين خدماتها إلى أن تحل قضية اللاجئين، وفي هذا الإطار الدفاع عن مصالح العاملين في إطارها (٢٠ ألف موظف وعامل ومستخدم).

(6)

المفاوضات . . تعدد الأطراف والأطراف

رغم ارتكازها إلى أربعة مسارات ثنائية هي الأساس ومسارات متعددة (الأطراف والموضوعات) مساندة لتقدم المفاوضات الثنائية، ضمنت هيكلية مدريد التفاوضية، على مبادئها العامة، حداً أدنى من الترابط، ترتبط قائم على إمكانية التقدم المتوازي والمتزامن بين مختلف المسارات. لذلك حققت إسرائيل مكسباً هاماً من خلال إتفاق أوصلو الذي أدى إلى إلغاء هيكلية مدريد والإنفصال عن نمط التوازي والترامن للإنتقال إلى خط التقدم المنفصل كإبداً مع كل طرف على حدة بالنسبة لكافة مواضيع البحث، بما فيه ملف اللاجئين والنزوحين.

لقد حول إتفاق أوصلو قضية اللاجئين بعد أن جردها من مرجعيتها التشريعية الدولية، حولها إلى عناوين تفاوضية ثنائية مستقلة عربية - إسرائيلية (الأردن، سوريا، لبنان) بجانب الممار الفلسطينيين - الإسرائيلي، وإلى قضية مشتركة تبحث ضمن إحدى المجموعات الخمس للممار المتعدد. لقد كرست إتفاقت أوصلو ووادي عربة هذا المنحى وضمت إليه، باللجنة الرابعة، ملف النازحين. وفي هذا الإطار، فإن الممار المتعدد الأطراف (من خلال لجنة عمل اللاجئين) بأولوية التركيز على تحسين الأحوال المعيشية في خدمة حل قائم على التوطن والتأهيل يكمل ما يجري في التثاقيف ويدعم النتائج المحرزة عليها.

إن هذا الترتيب يتسجم مع الاستراتيجية الإسرائيلية في تقادي مواجهة قضية اللاجئين كقضية واحدة ويتيح توزيعها على الدول المضيفة للتفاوض عليها بشكل منفصل، مما يكرس التعامل مع اللاجئين كمجموعات سكانية من جهة، وينفع، من جهة أخرى، نحو حل بصيغة لتأهيل وللتوطين بعد إسقاط حق العودة.

إن المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية (١٩٩٤/١٠/٢٦) تقدم، في مادتها الثامنة، نموذجاً صارخاً عن الترتيبات الثنائية التي تسعى إليها إسرائيل، فبعد الكلام التضليلي عن المشكلات الإنسانية الكبرى بالنسبة للطرفين (!)، وإسقاط قرارات الشرعية لدولية ذات

الصلة وإستبدلها الغامض بأحكام للقانون الدولي... يتم الإنتقال الى المقصد والجوهر من كل هذا، بالكلام الصريح عن توطين اللاجئين والنزحين (الفقرة ٢/ ج).

والى هذا الترتيب التثاني، وفي إطار الدور الملحوظ اسرائيليا، للأردن في مفاوضات الوضع الدائم (في المفاوضات.. وليس فقط في المجالات التي سيتفق عليها بنتيجة هذه المفاوضات). فإن المادة الثامنة المذكورة (في الفقرة ٢ - ب/٢) تفتح نافذة على دور للأردن في موضوع اللاجئين في «المناطق المشار إليها في المادة الثالثة من المعاهدة (أي بسلام آخر: الضفة الغربية) إلى جانب الطرف الفلسطيني (مع بالتوازي معه). إن الأردن، في ملف اللاجئين، مستقل في ترتيباته الثنائية مع اسرائيل عن الجانب الفلسطيني، لكنه طرف وشريك في هذا الملف في مفاوضات الوضع الدائم.

إن تعدد الأطر التفاوضية الخاصة باللاجئين وتعدد أطرافها بغياب المرجعية الشرعية الدولية ذات الصلة، وفي ظل ضعف للتنسيق العربي والإقتدار الى استراتيجية عربية تفاوضية متسقة بخطوطها العامة، مع استمرار إختلال نسبة القوى لصالح اسرائيل وتقدم صيغة الحلول الثنائية والمنفردة.. إن كل هذا يضعف، إن لم يُلغ، التأثير الفلسطيني على ما يدور في المفاوضات حول موضوع اللاجئين.

إن جانباً رئيسياً من المصير الفلسطيني والمستقبل الوطني يجري صياغته بمعزل عن المشاركة الفلسطينية، أكان على مستوى جماهير اللاجئين أو المؤسسات القيادية (سلطة الحكم الذاتي، بقايا مؤسسات م.ت.ف. في الخارج، القيادات المحلية في الشتات). من هنا ضرورة وأهمية التنسيق الوثيق بين الطرفين الفلسطيني وكافة الأطراف العربية المعنية بهذا الموضوع، وبالذات الدول المضيفة للاجئين. وبموازاة هذا، بات ضرورياً أن يُدار أوسع نقاش ديمقراطي ومفتوح وسط مختلف تجمعات اللاجئين حول قضيتهم وسبل استعادة حقوقهم، إن أحد الأشكال الرئيسية لاحتواء ضعف الدور الفلسطيني وتجاوز تقنيته يمر عبر: ١ - إستنهاض وإعادة بناء دور الشتات بحركته الجماهيرية المنظمة ومرجعياته القيادية. ٢ - إبراز قضية اللاجئين في الوطن المحتل باعتبارها قضية قائمة بذاتها تستند الى حركة جماهيرية تحمل عنوان ومطالب اللاجئين. ٣ - توحيد إطار العمل والتحرك وتنسيق التكتيكات التضالية بين الوطن المحتل والشتات في قضية اللاجئين.

(٧)

التوطين والتأهيل . . الخط العام واحتمالاته

منذ نشوء قضية اللاجئين كان مخطط التوطين يقف في مواجهة حق العودة. وحتى يومنا مازال التوطين يتلزم بمعالجة مستمرة نقضاً للعودة. والتوطين لا يفترض، ابتداءً، استبدال الهوية الفلسطينية بأخرى، مع احتمال أن يقود الى ذلك، بل أساساً لإلغاء حق العودة والوضع القانوني والمياسي للاجئين من جهة، ومن جهة أخرى إعادة تأهيل الوضع الإسكاني والحياتي للاجئين رفعا للمستوى المادي بجانب، ورفعا عن المخيمات لمكانتها (القانونية، السياسية) بجانب آخر، نظراً لما تمثله المخيمات من التزام لمسي بقضية اللاجئين وحق العودة.

إن الخط العام لحل قضية اللاجئين كما عرّ عنه اتفاق لوسلو بمخطط التوطين والتأهيل، إن هذا المخطط يقع في قلب الصراع الجاري حول الحقوق الوطنية، والمحاولات الجارية لتقريره (أو لصياغة مقدمات تسهل فرضه) شرعت تعد خطوطها بهدوء قبل بدء المفاوضات حول قضية اللاجئين باعتبارها أحد عناوين ترتيبات الوضع الدائم (المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، مجموعة عمل اللاجئين في إطار المتعددة، إتفاق لوسلو ذاته وتكيف وظائف الأونروا مع متطلباته لدعم تطبيقه...). إن الصراع ضد مخطط التوطين هو صراع مع مخطط قطع شوطاً معنا على مستويي التفاوض والتطبيق هذا من جهة..

ومن جهة أخرى، فإنه صراع مع مخطط لا يطرح نفسه بشكل متماثل في جميع المساحات، فالمحاولات الجارية لفرضه تكتسي طابعها الملموس تبعاً للشروط السائدة في مكان تطبيقه، وهي الشروط المحددة لوضع اللاجئين في هذا المكان. إن الإطار القانوني الذي ينظم حضور اللاجئ في مختلف البلدان ليس هو الأساس في إبقاء الضوء على وضع اللاجئين لإستخلاص وجهة حول مختلف احتمالات (وتتويجات) مخطط التوطين

ومآله، فالتمتع بالحقوق المدنية (في سوريا) لا يشكل مقدمة للتوطين بالضرورة، كما أن الحرمان من هذه الحقوق (في لبنان) لا يترأ مخاطره، بل ربما العكس. إن الإطار القانوني هو عنصر من العناصر التي تلعب دوراً، وإلى جانبها ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار ما يلي: البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد المحدد ونسبة القوى الداخلية المؤثرة بملف اللاجئين وحجم الضغوطات الخارجية التي تمارس عليه وموقع الحركة الوطنية الفلسطينية وتحالفاتها، والعلاقة لتاريخية لكل بلد بالقضية الفلسطينية وتطور هذه العلاقة، وموقفه الذي يتشكل في إطار التسوية ووظيفته الإقليمية..

هذه هي الشروط التي ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار من أجل استيعاب ما يجري إعداده لتمرير مخطط التوطين بتتبعاته لاستخلاص كيفية التصدي لهذا المخطط باحتمالاته وبالمخاطر الناجمة عنه، إن هذا المخطط يمس المستقل والمصير الوطني لجزء رئيسي من شعبنا، فحسب القيود الرسمية لوكالة الفوث في العام ١٩٩٥ بلغ عدد اللاجئين المقيدين ٣ مليون و ١٨٥ ألف، منهم مليون و ٢٠٠ ألف في الضفة وغزة (٣٧,٣ بالمائة)، ومليون و ٩٨٣ ألف في الأردن ولبنان وسورية (٦٢,٣ بالمائة). هذا ما سنتوقف أمامه في ما يلي، آخذين بالاعتبار الشروط المحددة لوضع اللاجئين في الوطن المحتل وفي كل من البلدان المضيفة على حدة.

(8)

التوظيف والتأهيل .. الضفة الغربية وغزة

المؤشرات للتوطينية في الضفة ولقطاع واضحة بما يكفي لعدم تجاهل ما تجسّع حتى الآن من وقائع. وبعد التنازل الأصل عن القرارين ١٩٤ و ٢٣٧، أذعن فريق السلطة لأمر ذلك تأثير محجف بقضية اللاجئين من بينها:

١- إنسداد لاجسي الضفة ولقطاع في فتخيلات مجلس الحكم الذاتي (المجلس الفلسطيني)، وفي هذا ملول سياسي يؤشر الى قبول التصور الاسرائيلي القائم على التوطين في منطقة الحكم الذاتي، ويمرر حجة اسرائيل ويساعدها على التوصل من المسؤولية تجاه حقوقهم والطن بمكانتهم كلاجئين.

٢- فرض اسرائيل عملياً مفهومها للتعاطي مع ملف نازحي الأصل للاجئ بالتوطين حيث هم، أي بالنسبة لغالبيتهم في الأردن الملتزم بالتوطين من خلال أحكام المعاهدة.

٣- التعاطي مع الوكالة من خلال التعميم بدورها المعين بعد لوسلو في تطوير بئى ومؤسسات ترتكز إليها السلطة على طريق نقل مسؤوليات وموظفي الوكالة إليها وإنهاء خدماتها وتحللها تالياً من لئترامها السياسي بالقرار الشرعي الدولي لحل قضية اللاجئين.

ولا ينبغي التقليل من خطورة هذه المؤشرات بحجة عدم الشروع بعد في مفاوضات الوضع الدائم حول اللاجئين. فقد بينا أن المفاوضات وما يتعداها أحياناً (أي ترتيبات عملية بجوانب معينة في موضوع اللاجئين) قد قطعت شوطاً. وما يزيد من مخاطر التوطين والاع الهوية الوطنية، أرضاً وشعباً، لميدان تطبيقه (الضفة ولقطاع)، الى جانب الفترة المديدة التي تقضت على هجرة الـ ٤٨ وما خلفته من توشج متعدد الجوانب بين اللاجئين وأبناء شعبيهم في الأراضي المحتلة من غير اللاجئين.

على هذه الخلفية ينبغي أن نأخذ بالاعتبار الجو الشائع لدى شرائح العليا في السلطة

للفلسطينية وأحزابها، وفي بعض أواسط الفئات المتوسطة المؤثرة بحدود محدبة في الرأي العام، جو مفاده عدم جدوى المطالبة بتنفيذ الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ (لما يصطلم به من صد اسرائيلي مؤكد باعتباره تهديداً كبيراً) واستبداله بمطلب حق العودة الى أراضي الـ ٦٧.

إن هذه المدورة القائمة على تجاوز القرار ١٩٤ وضم موضوعه الى القرار ٢٣٧ الذي لم يرد أصلاً بالمرجعية للتفاوضية فضلاً عن رفض اسرائيل، من حيث المبدأ، تصنيف نازحي الأصول اللاجئين ضمن من ينطبق عليهم البحث في ملف النازحين.. إن هذه المدورة المقدر سلفاً عدم تأثيرها على الطرف الاسرائيلي طلقاً للشرط العامة التي تحكم بالمفاوضات لم تتبدل، لا تولد ضغطاً يخدم عودة لاجئي الشتات الى أراضي الـ ٦٧، بل تصب حصرًا في مخطط توطين اللاجئين المقيمين بالأساس في الضفة والقطاع.

إن ما ذكر على أهميته وخطورة مدلولاته، لا يغلب بالضرورة احتمالات الحل التوطيني للاجئين في الضفة وغزة. فالمعاناة الأكثر تمحيصاً تبين استمصات مخطط التوطين والمقولات الفطرية التي تعترضه، وبرز وجهاً آخر للموضوع ينطوي على عوامل استنهاض هامة وبأفق الحل الوطني لقضية اللاجئين. وابتداءً لا بد من التذكير بأن اللاجئين في الضفة وغزة يشكلون كتلة سكانية رئيسية ليس من السهل تجاوزها (حسب أرقام الوكالة لعام ١٩٩٥ يبلغ تعداد اللاجئين ٥٢٠٥ بالمئة من إجمالي السكان موزعين كما يلي: ٦٨٤ ألف في غزة يمثلون ٧٧ بالمئة من سكان القطاع، و٥١٨ ألف في الضفة يمثلون ٣٧ بالمئة من سكانها). وما يعزز أهمية هذا المعطى هو محافظة هذه الكتلة على تمايزها الاجتماعي - السكاني (٥٥,٦ بالمئة من اللاجئين في غزة يقطنون ٨ مخيمات، و٢٥,٦٪ من اللاجئين في الضفة يقطنون ١٩ مخيماً).

إن هذه الحالة على خلفية ثلاث نضالي برزت فيه قضية اللاجئين (قبل العام ٦٧) عنواناً للقضية الوطنية خارجياً ومسألة العودة محورياً للنضال الوطني فلسطينياً، وتحولت خلاله (بعد الـ ٦٧) للمخيمات وجماهير اللاجئين الى قاعدة رئيسية لمقاومة الاحتلال ولإطلاقة الانتفاضة، وما زالت تواصل دورها المتقدم حتى اللحظة.. إن هذه الحالة بغناها الموضوعية ومخزونها النضالي تجعل من قضية اللاجئين في الضفة وغزة عصية على الضبط خلف جدران التوطين.

إن المؤتمر الجماهيري الأول للاجئين في مخيمات الضفة الغربية الذي انعقد في مخيم الفارعة (١٩٩٥/١٢/٨) يدعو من اتحداً مراكز الشباب الاجتماعية في مخيمات

الضفة، إن هذا المؤتمر يؤشر إلى المزاج السياسي المتنامي والاستعداد الكفاحي القائم وسط اللاجئين في الوطن المحتل بالقرارات والتوجهات التي صدرت عنه: «وحدة الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية والتاريخية غير القابلة للتجزئة. قضية اللاجئين قضية الشعب الفلسطيني الوطنية المركزية شأنها شأن القدس والحدود والهوية الوطنية. قرارات الشرعية الدولية هي الأساس لحل قضية اللاجئين وعلى رأسها القراران ١٨١ و ١٩٤ الصادران عن الأمم المتحدة. قضية اللاجئين قضية سياسية وليست اقتصادية لتصديق شروط العيش لديهم. رفض مشاريع التوطين ولية اتفاقيات بهذا الخصوص أو برامج من شأنها توطين اللاجئين سواء كان ذلك في الوطن المحتل أو خارجه. رفض محاولات نقل اللاجئين من مخيمات الأردن والمحاولات الجارية لتوطين لاجئي مخيمات لبنان ورفض معاملة التحويلات مقابل حق العودة ورفض مشاريع تصفية الأونروا وإنهاء خدماتها أو تحويل صلاحياتها لهيئات أو جهات محلية أو دولية أخرى والحفاظ على الوكالة لحين وصولها إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة. دعوة اللاجئين في غزة ولبنان وسوريا والأردن لعدد مؤتمرات مماثلة ولأخذ قضيتهم بأيديهم وإيجاد آلية لتنسيق مواقف اللاجئين والاتصال فيما بينهم في كافة أماكن تجمعاتهم...».

إن ملف اللاجئين في الضفة وللقطاع بالنسبة لإسرائيل هو ملف داخلي بتأثيرات مباشرة على أوضاعها. من هنا، أولويته على ملفات اللاجئين الأخرى في البلدان المضيفة، وإصرار إسرائيل على فرض حل توطيني في الضفة وللقطاع يقوم على إلغاء المكنات الثلاث (اللاجئ - المخيم - الوكالة). إن تعقيدات هذا الملف وعوامله الفلسطينية المشحونة التي يقابلها على الضفة المعقولة تصميم إسرائيلي على فرض حلها للتصفيوي، يجعل من قضية اللاجئين عنواً ساخناً في مفاوضات الوضع الدائم، وفي الوقت نفسه يزكي اللاجئين في الضفة وللقطاع للعب دور محوري بلورة تيار جماهيري يتكامل زخماً مع صنوه في الشتات. إن قضية اللاجئين عنوان رئيسي موحد يخترق تجمعاتهم في الأرض المحتلة والشتات في آن، ويمثل نقلاً بالهم والاهتمام في الداخل كما في الخارج، مما يقتضي احتلاله لموقعه الطبيعي في برنامج عمل أوسع القوى والفعلانيات في الضفة وللقطاع.

(٩)

التوطين والتأهيل . . الأردن

شكل الوجود الفلسطيني اللاجئ في البلدان العربية المضيفة، منذ العام ١٩٤٨، مسألة إشكالية ذات حساسية بالغة. وقبل أن تكون هذه المسألة الإشكالية واعدة معطيات سكانية أو وضعية قانونية ما، فهي محصلة وتنتاج لطبيعة المشروع السياسي الخاص باللاجئين القائم على التوطين الذي سعت إسرائيل وما زالت تفرضه على الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. وهذا ما يتضح بأمثلة البلدان المضيفة، من الأردن ابتداءً.

تاريخياً، حكمت علاقة النظام في الأردن بالشعب الفلسطيني (بما فيه للاجئين) ببعد كينسي. ففي العام ١٩٤٨ لم تقتصر نتائج النكبة بالنسبة للأردن على استقبال اللاجئين أسوة بدول عربية أخرى، بل تحتكها مريعاً، إلى ضم جزء من الأرض الفلسطينية للكيان الأردني (مؤتمر أريحا عام ١٩٥٠)، مما استتبع تمتع الفلسطينيين في نطاق الضفتين (بما فيه للاجئين) قانونياً بحقوق المواطنة التي أكتسبها أيضاً الجنسية الأردنية.

ولم يغير احتلال الضفة الغربية والقدس (عام ١٩٦٧)، ولا ملك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية (عام ١٩٨٨) من هذا الواقع جوهرياً، فإستثناء فئات معينة من نازحي الـ ٦٧ التي منحت حق الإقامة والتنقل... دون الحصول على الجنسية وكامل الحقوق المدنية، استقرت الحقيقة التالية: يحظى الفلسطينيون في الأردن بحقوق المواطنة التي تمنحهم حق التمتع بحقوقهم كأفراد، لكنها لا تمنحهم حق التعبير الكامل عن هويتهم الوطنية الفلسطينية.

إن هذه المعادلة للقلق (حق المواطنة الذي لا يتوصل بحق التعبير عن الهوية الوطنية) تلقى الضوء على الحالة المتوترة التي غالباً ما شابها العلاقات الفلسطينية - الأردنية بمختلف مستوياتها. إن التطورات الأخيرة المتمثلة بمعاهدة وادي عربة وفاق أوصلو تنطوي على عوامل تؤثر اضافية تعكس على هذه العلاقات بمزيد من السلبية. ففاق أوصلو، وإن لم ينص على التوطين، لم يخلق الباب أمامه، بل ولربه على شتى احتمالاته.

لما المعاهدة فهي تنبئ - كما أسلفنا - حلاً توطيئياً لقضيتي اللاجئين والفارين، انذاك لم تأت على ذكر قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وتجاهلت الإشارة إلى الأونروا عندما تطرقت إلى برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى... وما تتعرض له بعض المخيمات من مخاطر التفكك ولحتمالاته، أو تقليص المساحة بدعوى إعادة الأراضي المشددة عليها لأصحابها تنفيذاً لقرار قضائي، ليس وليد صدفه المنازعات القضائية، ولا يخرج عن الوجهة التوطيئية المضادة التي تمر أيضاً عبر إلغاء المخيمات.

إن خطة الحكومة تحت عنوان «الخطة الإستراتيجية للسكان في الأردن» لمعالجة مشكلات السكن بما فيها الاكتظاظ السكاني، تتوجه بخاصة إلى المخيمات، التي ترمي أيضاً خطة البنك الدولي تحويلها إلى مناطق للتطوير الحضري. وليست المشكلة في هذه الخطة، بالطبع، فيما تدعيه من تطوير لظروف السكن والمعيشة، بل فيما تستهدفه من تصفية الصفة السياسية للمخيمات، أي مكانتها الأممية.

وفي هذا السياق ندرج المعاصي الجارية لتغيير علاقة الأردن بوكالة الغوث، إن تبديل تسمية «مدير شؤون الوكالة في الأردن» إلى «مدير عمليات الوكالة في الأردن»، وكُلّ الوكالة أصبحت مؤسسة يمكن أن تلحق عملياتها أو يراجعها بآلية برامج شبكية لها في الدولة أو القطاع الخاص، مؤشر آخر على وجهة تحلل الوكالة من مسؤولياتها، وخطوة نحو تحويل هذه المسؤوليات إلى جهة أخرى. إن تبديل التسمية بهذا المعنى، من ضمن المهادت السياسية الضرورية لتغيير علاقة الأردن بالوكالة وجعله دولة غير مضيقة. إنه خطوة إضافية على طريق تحويل الأردن من دولة مضيقة للاجئين إلى دولة بها لاجئين مواطنين.

إن هذا يصب في مخطط التوطين، ومعه أيضاً قرارات التجنيس الأخيرة في برنامج الحكومة، وآخرها فتح الباب أمام أهل بئر السبع للحصول على جوازات أردنية. وهذه الخطوة تكال بدورها إلى استعداد أردني للعب دور مباشر في قضية اللاجئين ضمن ترتيبات الوضع الدائم، سواء في استباق هذه المفاوضات أو المشاركة بها ومن ثم التخلي مع نتائجها على قاعدة مخطط التوطين والتأهيل في الأردن، وبما يتخطى حدوده... في الأراضي المحتلة. وهذا ما تتطوي عليه المادة الثامنة من المعاهدة كما ذكرنا فيما سبق.

إن مخطط التوطين في الأردن مسألة إشكالية غاية في الحساسية، وعلى الرغم من خصوصية العامل السكاني في تغذية هذه الحساسية (١,٣ مليون لاجئ، أي ٤٠,٨ بالمئة من إجمالي اللاجئين المقيدين يشكلون ٣٢ بالمئة من سكان الأردن. وهذه النسبة ترتفع تلقائياً إذا أخذنا بالاعتبار أن عدد الفلسطينيين يتجاوز عدد المقيدين من اللاجئين)، فليست

هذه الخصوصية على أهميتها، الأساس في توليد هذه للمساءلة الإشكالية. إن الأساس هو المشروع السياسي الذي يستمر الإعداد لفرضه أي للتوطين، الذي يطلق في حالة الأردن الخاصة ولاعتبارات شتى، دينامية مدمرة، دينامية ما يسمى «الوطن البديل» التي لن تعود بطبيعة الحال إلى بديل ناهيك عن وطن، بل تهدف أساساً إلى خلق شروط وافتعال أجواء مزاحمة شعب عربي لشعب شقيق وصراعه معه على مقومات السيادة والوطن.

هذا ما يضاف في الأردن على شعار التصدي للتوطين والوطن البديل أهمية مضاعفة. فهو يعبر من جهة عن التمسك بحق العودة باعتباره من صلب الحقوق الوطنية، وأحد مكوثي ممارسة حق تقرير المصير (الدولة المستقلة + العودة). ومن جهة أخرى، فإن العمل لتحويل هذا الشعار إلى خطة عمل سياسية وجماعية.. هو الضمانة الرئيسية لواد مشروع الفتنة بين الشيعين لإرساء العلاقة بينهما على أسس صحية ومبذنية.

(10)

التوطين والتأهيل .. لبنان - سوريا

لبنان ..

ثمة مبالغة لدى بعض الأوساط في لبنان في إبراز مخاطر الوجود الفلسطيني بأحماالاته للتوطينية على الوضع الداخلي في البلد نظراً أدقة تولزفه الطائفي - السبسي، ولارتفاع عدد الفلسطينيين المقيمين على أرضه (٣٤٦ ألف لاجئ مقيد يمتلكون ١٠ بالمئة من سكان لبنان). وكان من شأن اتفاق لوسلو أن يخدم هذه الوجهة ويقوي، بحق، حجة لصحتها.

ومع التسليم بأن للوجود الفلسطيني في لبنان بعده السكاني المؤثر، وبالخط التوطيني لأوسلو، وبالجهد الإسرائيلي المبذول لتمرير هذا المخطط، ما يجعل مخاطره حقيقية.. فإن النزوع لتجاوز إبراز مخاطر التوطين بحجمها الحقيقي إلى مبالغة هذه المخاطر وتضخيمها وصولاً للإفغال في بعض الأحيان، تحكمه الخشية الدائمة من العلاقة المباشرة بين الوجود الفلسطيني وقضية الوطنية، وما مثله هذه العلاقة ببعدها الصراعي المباشر مع إسرائيل من عبء على الوضع اللبناني فيما مضى، وما يمكن أن مثله من عبء راهنا ومستقبلاً.

ومهما تكن الاعتبارات والدوافع، فقد نجحت إسرائيل وجاء اتفاق لوسلو ليعزز هذا النجاح، في جعل موضوع التوطين يطغى على أي بحث موضوعي وهادئ للوضع الفلسطيني في لبنان، بحيث بات المعبر الإجمالي لأية مقارنة لهذه المسألة وعنايتها الوحيد في معظم الأحيان.

إن رفض التوطين بدعى المؤامرة على الكيان والإخلال بالتوازن الداخلي، رفض للتوطين الوارد في اتفاق الطائف والمستوعب في التحليل المستوري المشتق من هذا الاتفاق، هو عنوان السياسة الرسمية والموقف المعلن لجميع القوى السياسية في لبنان ومرجعيتها

الطائفية. وتستند الحجة الرئيسية في حرمان الشعب الفلسطيني من الحقوق المدنية والاجتماعية الى واقع التوطن الذي تقود اليه ممارسة هذه الحقوق، حيث إقرارها أو إقرار جزء منها يستتق نتائج للمفاوضات مع اسرائيل، لا بل يدفعها للخوض الى نتائج توطينية (١).

على هذه الخلفية لم يخلق الباب فقط أمام البحث بالحقوق المدنية والاجتماعية، بل إنتقلت الإجراءات الرسمية الى المساس بدائرة الحقوق المكفولة سابقاً لللاجئين الفلسطينيين، وأبرزها حق التنقل والسفر من لبنان وإليه بموجب وثيقة السفر اللبنانية، حيث جرى تقييد هذه الحركة بموجب القرار رقم ٤٧٨ الصادر عن وزارة لداخلية الذي فرض على للفلسطيني حامل هذه الوثيقة التأشيرة شرطاً للدخول إلى لبنان.

إن هذا الاجراء يندرج في إطار سياسة حفر هجرة الفلسطينيين من لبنان، لاستقبال الاستحقاق التفاوضي بوضع متخفف بالصبي ما يمكن من العبء السكاني (والسياسي) للفلسطينيين. إن التخوف من مخاطر التوطن المقبل يقود منذ الآن إلى محاولة استباقه بالتهجير المبكر.

مع اقتراب المفاوضات حول الوضع الدائم والنقطة التي بلغتها المفاوضات بشكل عام، ستشهد الفترة القادمة ضغطاً متزايداً على ملف اللاجئين في البلدان المربية المضيفة، وسوف تلمس هذه الضغوط على الشعب الفلسطيني في لبنان بشكل خاص من أجل:

- ١- تقليص الكتلة الشعبية الفلسطينية من خلال دفع أعداد منها للهجرة الى جانب إجراءات أخرى (منها على سبيل المثال الشطب من قوائم دائرة اللاجئين...).
- ٢- التضييق على المخيمات ومجالها الإسكاني وبنيتها التحتية والخدمية لتبسيط خصوصيتها وتمييزها الجغرافي - السكاني.
- ٣- الجؤول دون تطور أدوات وأطر التعبير المستقل عن الشخصية الفلسطينية والدفاع عن مصالحها الوطنية والمباشرة.

إن هذه السياسة بخصوصية الدفع الى الهجرة ليرسو الوضع الفلسطيني على أدنى مستوى ممكن من الممد والحقوق والتميز السكاني - الجغرافي والتعبير الوطني (الهوية الوطنية وأطر التعبير عنها...)، إن هذه السياسة القائمة على إستباق التوطن بالتهجير مشكوك بجدواها حتى الآن، فقد جربت ولم تفلح، وخطورتها تكمن بالضبط في احتمال أن تقود الى تقيض ما تهدف إليه، أي بقاء التجمع الفلسطيني في لبنان وإن بعدد أقل وحقوق

مدينة منقوصة.

إن مقاومة التوطين ليست مجدية باستمرار. حرمان التجمع الفلسطيني في لبنان من حقه الطبيعي في حرية العمل والتنقل والسفر بلا قيود... ولا بتحفيز هجرته، بل يتمكن هذا الشعب من صون هويته الوطنية والحفاظ على تماسكه الاجتماعي وحقوقه الانسانية ليستمر جاهدًا في سبيل حقوقه الوطنية بحدود ما يتحده الوضع في لبنان وإحترام سيادته والتقدير بأولوياته الوطنية.

إن نضال الشعب الفلسطيني في لبنان من أجل حق العودة إلى الوطن لا يرتفع بمدى تمتعه بحقوق تضمن له شروط عادلة لحياة كريمة. لكن مما لا شك فيه، أن توفر هذه الحقوق يكسب نضاله فعالية أكبر. إن المصلحة الوطنية اللبنانية تتحقق أيضاً بصون الهوية الفلسطينية وعدم تهديدها وتكويدها والحرص على تماسكها الاجتماعي، وبصوت فلسطيني مجمع بكل قواه وحساسياته على مطلب العودة ورفض التوطين.

سوريا ..

تعتبر اسرائيل أن شروط التوطين تنطبق بشكل مريح على الوجود الفلسطيني في سوريا للمستقر اجتماعياً منذ العام ١٩٤٨ بحقوق مدنية واجتماعية بلا تمييز، والذي لا يشكل في الوقت نفسه ضغطاً سكانياً (٣٣٧ ألف لاجئ مقيد يشكلون ٢,٥ بالمئة من سكان سوريا) أو اقتصادياً على بلد صريح وغيي بالكماليته.

إن هذه المعطيات على صحتها لا تجعل الوضع الفلسطيني في سوريا، ولا تبرهن على قابليته للتوطين، ولا تؤثر إلى اكتمال شروط هذا التوطين، فالواقع يشير أن الدور الذي لعبه شعبنا في سوريا في إعادة تأسيس وبناء الحركة الفلسطينية بعد العام ١٩٤٨، والإخراط في صفوفها ومواكبة مسيرتها بمختلف محطاتها، أنتج أطراً وخلق وعياً يجعل من الواقع الفلسطيني في سوريا بالتحديد يشكل إحدى أصعب العقدة في تعرضه لمخطط التوطين ومواجهته. إن المثال الفلسطيني في سوريا يؤكد بأن ضمان الحقوق المدنية والاجتماعية بصون الهوية الوطنية ويحصنها من مخاطر التوطين، ويقطع الطريق على نزعة التحلل من هذه الهوية لتجنب التمييز والنزول في المحيط.

(II)

اللاجئون في أرضهم . . الإقتلاع والترحيل في أراضي الـ ٤٨

المقتلعون .. المهجرون في أرضهم من مواطني دولة إسرائيل «لاجئون محليون» طردوا بمعظمهم من قراهم أثناء حرب الـ ٤٨ وبعدها في الخمسينات ويشكلون كتلة رئيسية من أبناء الشعب الفلسطيني ضمن حدود إسرائيل (٤٠ بالمئة من تعدادهم) تتجاوز الـ ٣٠٠ ألف (حوالي ٦٠ ألف عائلة).

والمعروف أن التدمير الإسرائيلي طال ٨٠ بالمئة من القرى الفلسطينية، وفي شمال البلاد بخاصة (٣٨٥ قرية من أصل ٤٧٥). وهذا بخلاف ١٥٠ مزرعة وخربة... وقد أقيمت مستوطنات يهودية على أنقاض هذه القرى، وصودرت أراضيها المسجلة في الطابو واعتبرت «أراضي دولة»، وتلازم الطرد من القرى مع مصادرة الأراضي، فباتا وجهين لموضوع واحد عنوانه: الإقتلاع والترحيل ضمن مخطط التهود.

وفي هذا السياق تتسع هدف إستيطان هذه الأراضي:

١- ليهديد الوجود الفلسطيني عموماً وصولاً إلى تهديده كاملاً في بعض المناطق (في النقب وغيره...).

٢- ليمنع النمو الطبيعي للقرى وليجول دون التطور الحضري للمدن العربية (الناصرية مثلاً).

٣- وليخلق كتل استيطانية على الخط الأخضر (بين الضفة والـ ٤٨) تمنع إعادة رسمه، وتربط هذه الكتل بالاستيطان في المناطق المحتلة لخلق امتداد إسرائيلي من السهل الساحلي حتى جبال الضفة الغربية (خطة النجوم المبعدة في منطقة المثلث العربي الممتدة من كفر قاسم إلى أم الفحم).

ومع قضية الاستيطان والمصادرة شكلت قضية المقتلعين، اللاجئين في أرضهم إحدى

لمحاور الساخنة لتضال الحركة الجماهيرية في مناطق الـ ٤٨. وفي هذا السياق لمعت غلويين ملهمة ومنا نضال أهالي قرنتي قرنت وكثر يرمعون من أجل العودة إلى بيوتهم وأرضهم.

غير أن المشروع بالتصدي لهذا الموضوع من خلال إطار تمثيلي، وبرنامج كفاحي، موحد، استلزم تحولاً كبيراً بحجم مسار مزيد (١٩٩١/١٠/٣٠). وعلى صعيد الحدث، أدركت الألفية العربية في مناطق الـ ٤٨ أن قضيتها ليست مدرجة على جدول العملية التفاوضية الجارية، رغم أنها جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وأن أي تفاقت أو تسويات يمكن أن تخرج بها هذه العملية لن تأخذ بالاعتبار المشكلات أو المصالح الحيوية لهذه الألفية.

ضمن هذا المناخ، حظيت على تجارب عال الدعوة للإعتماد على الذات والتحضير لقيادة نضال أكثر عمقا ومنهجية للدفاع عن حق «اللاجئين في أرضهم» من أجل العودة إلى قراهم وممتلكاتهم. وعليه افتتحت عملية حوارية واسعة لتتقن إمكانات العمل المتاحة أمام المعتقلين وتخصص مختلف البدائل، كي يستعيدوا حقوقهم. وتوجت هذه العملية في منتصف العام ١٩٩٢ بالإعلان عن تأسيس «لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق اللاجئين المحليين»، التي أسست بدورها من خلال جهد مكثف تركز على مسح أوضاع المعتقلين والتشبيك مع مختلف أطرافهم وبلورة مطالبهم المحددة، أسست لمؤتمر عربيين (١٩٩٥/٣/١١).

لقد شارك في أعمال هذا المؤتمر في جانب ممثلين عن المجالس العربية المحلية، ٢٨٠ مندوبا يمثلون ٣٠ قرية مختلفة. وانبثقت عنه «اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل» (وهو التعبير المألوف للاجئين في أرضهم). وإتداء من هذه اللحظة تحول هذا الإطار إلى الممثل الوحيد للاجئين المحليين في مناطق الـ ٤٨.

إن حق «اللاجئين في أرضهم» بالعودة يكفله القرار ١٩٤ (الفقرة ١١) نظراً لشمولية هذا القرار وسريانه على أوضاع جميع اللاجئين بمعزل عن وجهة اللجوء (خلف حدود إسرائيل أو داخلها). وإلى هذا الأساس، تصاف قرارات محددة صدرت عن الأمم المتحدة أكدت على عودة الذين طالبتهم إجراءات الطرد والإخلاء بعد العام ١٩٤٨. ومن بين هذه القرارات، على سبيل المثال، قرار مجلس الأمن الرقم ٨٩ (١٩٥٠/١١/١٧) بشأن شكوى مصر حول طرد الآلاف من الفلسطينيين خارج حدود إسرائيل والذي نص على عودتهم. وكذلك قرار مجلس الأمن الرقم ٩٣ (١٩٥١/٥/١٩) الذي طلب من إسرائيل أن تسمح فوراً بعودة الذين طردوا إلى عمق أراضي الـ ٤٨، بعودتهم إلى قراهم في المناطق الفلسطينية المنزوعة السلاح المتاخمة للحدود مع سوريا.

إن خط التعاطي مع ملف اللاجئين والقاضي بتسويق أطر وخطط العمل في الضفة وغزة ومختلف بلدان الشتات واستخلاص المساحات المشتركة فيما بينها، هذا الخط لا يسحب نفسه على قضية اللاجئين في أراضي الـ ٤٨ نظراً لخصوصيتها الشديدة. إن هذا لا يلغي، بطبيعة الحال، إمكانية بلورة أشكال معينة من الإسناد التضالي المتبادل كلما استبان ذلك.

إن لنضال «اللاجئين في أرضهم» هو صراع ضد سياسة التمييز والإضطهاد للدولة التي يعيشون تحت سلطتها والتي لا تعترف أصلاً بوجود مشكلتهم. أنهم أصحاب حق بالعودة إلى قراهم وممتلكاتهم. وهو حق أساسي تكفله شرعة حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي، فضلاً عن قرارات الشرعية الدولية الأنف ذكرها. إن اضطرار الحكومة الإسرائيلية مؤخراً لمنح حق العودة لسكان أقرت وكفر برغم مثال حي على الإنجازات التي يمكن تحقيقها من خلال المتابعة على خط النضال لاستعادة الحق الملبى.

وهذا للنضال يقتضي، ابتداءً، تعبئة طاقات اللاجئين في أراضي الـ ٤٨ من خلال لجان محلية تمثل جميع القرى المدمرة. كما يقتضي تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني بأسره داخل الكيان الإسرائيلي بمختلف أطره ومؤسساته السياسية والأهلية. هذه هي القاعدة التي ينبغي المعنى الدائم لتوحيدها، والتي منها يتم الإبتلاق من أجل كسب تأكيد وتضامن القوى التقدمية والديمقراطية الإسرائيلية التي ترفع راية السلام العادل مع شعوب المنطقة ودولها. فمن يسعى إلى العدل والسلام مع الجوار، من باب أولى أن يبتعد العدل طريقاً إلى السلام مع المواطنين المضطهدين في دولته.

(12)

الحل التصفوي لقضية اللاجئين

استمر لمشكلة اللاجئين نُجتم بقاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. هذه حقيقة شائعة، وأول من يدركها إسرائيل التي تعتبر أنه من غير الممكن أن يكون للصراع مع الفلسطينيين حل حقيقي، جزري وقابل للبقاء دون إنهاء مشكلة اللاجئين.

لذلك، فإن أي اتفاق حول قضية اللاجئين من منظور إسرائيل، ينبغي أن يؤسس:

١- لحل ينهي مشكلة اللاجئين من كل جوانبه، فأي اتفاق سياسي يترك هذه المسألة مفتوحة، ولو ببعض عناصرها، لا يمكن أن يصمد في المدى الطويل.

٢- ولحل مختبر بالتطبيق وليس بالصيغة المكتوبة فقط، فمن ضمن عناوين الوضع الدائم تشكل قضية اللاجئين أحد الموضوعات التي سيوضع الفلسطينيون فيها أمام اختبار تطبيق السلام الذي سيتم للتوصل إليه. لذلك، فالجدول الزمني الشامل لتطبيق الاتفاق حول الوضع الدائم هو الفترة التي مستلزم لإجاز هدف حل مسألة اللاجئين.

أما التصور الإسرائيلي للحل، فعلى يد ما ذكر في الفصول السابقة، نعيد تركيزه بالنقاط التالية:

«ترفض إسرائيل للتعاطي مع قضية اللاجئين و(النزحين) بناء على أي مرجعية شرعية دولية، وعليه تسعى لإلغاء المكافآت الثلاث التي تجسد هذه المرجعية: اللاجئين - الأونروا - المخيم. الإطار التفاوضي هو المرجعية وما يتوصل إليه هو الحل، وهو ثنائي المسار بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين والدول المضيفة على حدة. كل مسار مستقل بآليته ونتائجه ولا يحتاج إلى مصالحة لفرقاء الآخرين، بما في ذلك الفريق الفلسطيني. ملف اللاجئين يوزع على الثنائيات، والحل الإجمالي حاصل جمع المسارات. لا إستجابة لأي مطالبة قانونية - سياسية بحق العودة استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة أو إلى أية قرارات دولية أخرى. ترفض إسرائيل عودة أي عدد من اللاجئين، لا بموجب حق فلسطيني

مكتسب ولا بناء على اتفاق ثنائي حتى لو استند إلى اعتبارات إسرائيلية، فإجازة الاتفاق الثاني من حيث المبدأ، يعني السماح لطرف خارجي بأن يكون شريكاً في قرار سيادي. لم تشمل بالحالات الإنشائية وفقاً لمعايير إنشائية، ليس إلا، على أن تحتفظ إسرائيل وحدها بسلطة القرار كاملة. الحل هو التوطين والتأهيل. إلغاء الوكالة وإحالة خدماتها وموظفيها إلى السلطة الفلسطينية والدول العربية المضيفة».

وفي موقفها إزاء قضية اللاجئين (النازحين) تستند إسرائيل إلى عوامل القوة التالية:
١) الهيكلية التفاوضية القائمة لا تستند إلى مرجعية الشرعية للدولية ذات الصلة. فالمرجعية تشكلها الأطر التفاوضية ذاتها. وهي أطر متحدة مستقلة ومنفصلة عن بعضها، تتوزع عليها قضية اللاجئين دونما رابط فيما بينها.

٢) التقدم المُحرز إلى الآن على المسارات التفاوضية لجهة تلافيه مع الموقف الإسرائيلي بمثال المعاهدة مع الأردن التي اعتمدت التوطين والتأهيل حلاً. ونتائج أعمال لجنة عمل اللاجئين التابعة للمسار المتعدد وتحركها ضمن دائرة برنامج التأهيل. والوجهة التوظيفية لأوسلو وتطبيقاته، وبخاصة إعادة صياغة وظائف الوكالة وأولوياتها بما يخدم برنامج التوطين على طريق حل المؤسسة.

٣) ضعف التنسيق العربي إن لم يكن فعده. إن الهيكلية التفاوضية القائمة تعزز هذا المنحى. وكذلك تباين الرؤى والأولويات بين الأطراف العربية: فالأردن حسب وجهة كما ذكرنا. والأولوية اللبنانية هي استباق التوطين بسياسة مشكوك بجوداها وليس الإسهام في الضغط من أجل العودة. وسوريا التي تحصر مطالبها، بعد اتفاق أوسلو ٢ بالملفين السوري واللبناني، لا ترد قضية اللاجئين، حالياً، ويتلطي حق العودة ضمن أولوياتها. علماً إن بعض الإجراءات السورية - حتى لحظة كتابة هذه السطور - تؤثر إلى التحوط من احتمال الضغط المتوقع من أجل التوطين (في المخيمات منع المشاريع الممولة من موزنتك برنامج تطبيق السلام التي يقر أنها تخدم هذه الوجهة - عدم التعاطي مع منفعات المتحدة - منع دخول الفلسطينيين من حملة وثائق سفر (المصرية والأردنية) خوفاً من إحتلال الكتلة السكانية الفلسطينية..).

٤) نمط التعاطي الفلسطيني الرسمي، على خلفية الإخراط في خيار أوسلو، مع ملف اللاجئين دون مستوى ما تمثله هذه القضية. يضاف إلى ذلك تبعثر جهود المعارضة الفلسطينية وعدم تركيزها على هذا الملف باعتباره أحد الملوك الرئيسيين للمسألة الوطنية الفلسطينية (اللاجئين + الأرض).

إن هذه العوامل تجعلنا نقف على أبواب افتتاح مفاوضات الوضع الدائم حول قضية اللاجئين ليس باعتبارها قضية يجري التحفز لبحثها، بل قضية، قطعت بترتيبتها مسألة محيطة نحو التلاقي مع التصور الإسرائيلي لطها، حيث تحدد مسبقها من خلال تحديد إطارها التفاوضي وأسسها، وبذلك خلواتها التفاوضية والتطبيقية تكب منذ فترة على الأرض.

لكن، على الرغم مما ذكر، ثمة عقبات واستعصاءات كبيرة تقف حائلاً أمام الحل التصفوي لقضية اللاجئين و(النازحين). إن هذا الملف من أكثر ملفات المفاوضات سخونة وتعقيداً، ويفتح ثالياً مساحة واسعة لإستهلاك وتصوين شروط المواجهة على طريق إلزام الحل المائل لقضية اللاجئين.

(13)

نحو حل عادل لقضية اللاجئين

١) إن الهيكلية للتفاوضية القائمة وما نتج عنها من تعققات، رغم تجاوزها لمرجعية الشرعية الدولية الخاصة باللاجئين (والنازحين) وبملها لقراراتها، لم تلغ دورها في الحفاظ على المكانة القانونية - السياسية لقضية اللاجئين، ولم تقل من الالتزام الأممي بهذه القضية. إن هذا يتركب عليه ما يلي:

١- التمسك بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها الأساس لحل قضية اللاجئين، وبالذات لقرار ١٩٤ وضمه حق العودة الذي يستند إلى الالتزام به قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة (٢٧٣) وقرار تأسيس وكالة الفوئ (٣٠٢)، والذي تتأسس عليه القرارات المتعلقة بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير... وفي هذا الإطار أيضاً التمسك بالقرار ٢٣٧ (مجلس الأمن) حول العودة غير المشروطة للنازحين، ورفض أي محاولة لضم قضية النازحين إلى ملف اللاجئين، باعتبارها محاولة مكشوفة لتموير تطبيق هذا القرار وتهميش قضية النازحين.

٢- رفض مشاريع تصفية الأونروا وإنهاء خدماتها وتحويل صلاحياتها وموظفيها إلى سلطة الحكم الذاتي والدول العربية المضيفة. والحفاظ على الوكالة باعتبارها تجسد الالتزام الأممي القانوني والسياسي بقضية اللاجئين، وباعتبار أن تسميتها استند إلى لقرار ١٩٤ وقرنه للرقم ١١ التي تكفل حق العودة، وتوفير الشروط اللازمة كي تستمر الوكالة بالتزاماتها تجاه اللاجئين لحين الوصول إلى حل عادل ودائم لقضيتهم وفق قرارات الأمم المتحدة.

٣- رفض المساس بوضع المخيمات والتصدي لمشاريع تصفيها أو نقل اللاجئين منها في إطار مشاريع للتأهيل بحكم المكانة الدولية التي تتمتع بها وما يضفيه وجودها من قوة محنوية ومادية على قضية اللاجئين، إن التمسك بمكانة المخيمات لما تمتعه من التزام سياسي وقانوني بحقوق اللاجئين لا يتعارض البتة مع كافة المشاريع الضرورية لتحسين الظروف المعيشية السائدة فيها وتحسين الخدمات التي تقدمها لسكانها.

ب - إن قضية اللاجئين قضية سياسية في المقام الأول وهي جزء لا يتجزأ من المسألة الوطنية الفلسطينية وحلها يقع في إطار تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير استناداً إلى حق العودة وحرية اللاجئين في ممارسة هذا الحق. إن الإطار التفاوضي الراهن لقضية اللاجئين على صعيدي الفلسطيني والعربي لا يستند إلى أي مرجعية شرعية دولية، مما يفسح المجال أمام إسرائيل لفرض تصورها للحل القائم على التوطين والتأهيل، إن هذا يقتضي التأكيد على ما يلي:

١- إن قضية اللاجئين، قضية موحدة بين الوطن المحتل والشتات، مما يتركب عليه أطر وبرامج وخط عمل متسق ومنسجم بين للدخل ومختلف ساحات الخارج.

٢- إن أحد الأسباب الرئيسية لضعف الاهتمام بقضية اللاجئين وعدم إكلائها ما تستحقه إقليمياً ودولياً، يعود إلى ضعف للتحرك الجماهيري وسط اللاجئين تحت شعارات العودة وفي سبيل نيل حقوقهم. إن محور برنامج العمل الوطني والاجتماعي وسط كل تجمع من تجمعات الشتات هو حق العودة والنضال في سبيل إقراره. إن ذلك ينبغي تفعيل وجهة العمل الجماهيري في الوطن والشتات من خلال دعوة اللاجئين في الضفة والقطاع والأردن وسوريا ولبنان لعقد مؤتمرات شعبية وأخذ قضيتهم بأيديهم وإيجاد آلية لتنسيق مواقف اللاجئين والاتصال فيما بينهم في كافة تجمعاتهم.

٣- يحتل النشاط الدعاوي - السياسي عربياً ودولياً موقعاً هاماً في إبقاء قضية اللاجئين حية وحاضرة في الضمير العالمي. وفي هذا الإطار تلعب مؤتمرات المنظمات الأهلية غير الحكومية وللتنوعات الدراسية وغيرها موقفاً بارزاً في تأمين الدعم المادي لمشاريع تنمية المخيمات، وفي حشد التأييد الخارجي وتعبئة طاقاتها لمساعدة حقوق اللاجئين وبخاصة للعودة إلى ديارهم.

ج) إن توزيع قضية اللاجئين على مسارات ثنائية عدة مستقلة عن بعضها بآلية تفاوضها وبالنتائج التي تتوصل إليها، تؤدي عملياً إلى استثناء المشاركة الفلسطينية فيما سيؤدي إلى إعادة صياغة مصيرهم. وعلى هذا يتركب ما يلي:

١- السعي لتعزيز التشاور والتعاون والتتسيق مع للممارات التفاوضية العربية المعنية أيضاً بقضية اللاجئين، وعلى قاعدة تحول دون تفرد أي من الأطراف العربية باتخاذ أي قرار أو اعتماد أي وجهة نظر تؤثر بنتيجتها على ملف اللاجئين بشكل علم.

٢- إن الانتشار الفلسطيني على البلدان العربية المضيفة يضيف على قضية اللاجئين

طابعاً إقليميً ويخلق في هذه البلدان إلى جانب التماس الحدودي مع إسرائيل تماماً داخلياً مع القضية الفلسطينية. إن هذا التماس المزدوج يخلق مساحة مشتركة من المصالح والقضايا ذات الاهتمام المتبادل التي ينبغي أن توظف لدعم قضية اللاجئين.

٣- إن الحل الإسرائيلي القائم على تصفية ملف اللاجئين في الثمات على قاعدة التوطن لا يناقض فقط المصلحة الفلسطينية إنما يتعاكس أيضاً مع مصلحة البلاد المضيف. إن مشروع التوطن هو مشروع فترة داخلية بين الفلسطينيين والشعوب العربية. من هنا، المصلحة الأكيدة في للتضال المشترك ضد التوطن وفي سبيل حق العودة.

د) إن حركة فلسطينية قاعدية توحّد نضال اللاجئين في الوطن المحتل والمستات، مسلحة بقرارات الشرعية الدولية وما تعكسه هذه القرارات من التزام أممي بحقوق اللاجئين وفي المقدمة حق العودة، حركة ساعية لتنسيق جهودها وتوحيدها في مختلف أماكن وجودها وفيما بينها، وتقيم أوثق العلاقات مع الشعوب العربية الشقيقة على قاعدة رفض التوطن والتمسك بحق العودة إلى الوطن وتنشط في مختلف المحافل الدولية والمؤسسية.. إن حركة ببرنامج كهذا، قادرة على خلق وقائع جديدة لصالح حقوق اللاجئين.

رغم الانطباع اللثمي عن وقائع متوالية يتقدم ما للحل الإسرائيلي على خط اللاجئين (والنازحين)، فإن تهيج حركة مناهضة اللاجئين للحل التصفوي لقضيتهم وترخييم هذه الحركة، بإمكانها أن تولد دينامية معاكسة للتقدم الإسرائيلي، دينامية تفتح على حل عادل لقضية اللاجئين وللنازحين تحت راية العودة كخيار حر وكجزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية.

مطلع أيار (مايو) ١٩٩٦

ملحق رقم ١

القرار الرقم ١١٤ / الفقرة ١١

١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨

إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي
وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع
بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل

إن الجمعية للعلماء....

١١- تقرّر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في
العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين
يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من
الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر
من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتتصدّر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد
وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال
الوثيق بمدير إغثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات
المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

ملحق رقم ٢

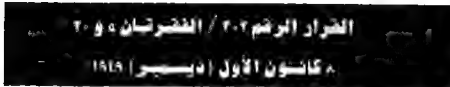
القرار الرقم ٢٧٤ / المقترحة

١١ أيار (مايو) ١٩٤٩

قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،...

لقد تذكر قراراتها رقم ١٨١، ورقم ١٩٤، ولقد تأخذ علماً بالتصريحات والايضاحات التي صدرت عن ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة، فيما يتعلق بتطبيق القرارات المذكورة، ...



تأسيس وكالة الأمم المتحدة
لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم

إن الجمعية العامة،...

إذ تذكر قراراتها رقم ٢١٢١ (١٩٤٨/١١/١٩)، ورقم ١٩٤ (١٩٤٨/١٢/١١)، اللذين يؤكدان بصورة خاصة أحكام الفقرة ١١ من القرار الأخير...

• تعترف بأنّه من الضروري استمرار المساعدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بغية تلافي أحوال المجاعة واليأس بينهم، ودعم السلام والاستقرار، مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، وتعترف أيضاً بضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة، في أقرب وقت، بغية إنهاء المساعدات الدولية للإغاثة.

....

٢٠- توعز إلى وكالة لافوث الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم التنبؤ مع لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة، لما فيه خير أداء لمهمات كل منهما، وخصوصاً فيما يتعلق بما ورد في الفقرة ١١ من قرار الجمعية رقم ١٩٤.

ملحق رقم ٤

القواد الرقم ٢٢٧

١١ حزيران (يونيو) ١٩٦٧

دعوة إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان

في المناطق التي تأثرت بصراع الشرق الأوسط ١٩٦٧

إن مجلس الأمن،...

إذ يأخذ بعين الاعتبار الحاجة الملحة إلى رفع المزيد من الآلام عن السكان المدنيين وأسرى الحرب في منطقة النزاع في الشرق الأوسط،

وإذ يعتبر أنه يجب احترام حقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف حتى في ظروف الحرب، المتقلبة،

وإذ يعتبر أنه يجب الامتنثال لجميع الالتزامات الناجمة عن اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب تاريخ ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، من قبل الأطراف المعنية في النزاع،

١- يدعو حكومة إسرائيل إلى تأمين سلامة وغير وأمن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية، وتسهيل عودة لولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال.

٢- يوصي الحكومات المعنية بأن تحترم بدقة، المبادئ الإنسانية الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، التي تتضمنها اتفاقية جنيف للصادرة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩.

٣- يطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذاً فعالاً، ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الأمن.

معاهدة السلام الأردنية - الاتفاقية ٢٩ / ٢٠ / ١٩٩١

المادة (٨)

اللاجئون والنازحون

١- اعترفاً من الطرفين من مشكلات البشرية الكبيرة التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط بالنسبة إلى الطرفين، وبما لهما من مساهمة في التخفيف من شدة المعاناة الإنسانية، فإنهما يسعىان لتحقيق مزيد من التخفيف من حدة للمشكلات الناجمة على الصعيد ثنائي.

٢- اعترفاً من الطرفين بأن للمشكلات البشرية المشار إليها أعلاه، التي يسببها النزاع في الشرق الأوسط لا يمكن تسويتها بصورة كاملة على الصعيد الثنائي، يسعى الطرفان لتسويتها في المحافل والمنابر الملائمة، وبمقتضى أحكام القانون الدولي، بما في ذلك ما يلي:

(أ) في ما يتعلق بالنازحين، في إطار لجنة رباعية، بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين.

(ب) في ما يتعلق باللاجئين:

١- في إطار عمل المجموعة المتعددة الأطراف بشأن اللاجئين.

٢- من خلال إجراء حوار ثنائي أو غير ذلك يتم في إطار يتفق عليه، ياتي مقترنا بالمفاوضات الخاصة بالموضع القانوني الدائم، أو مترابلاً معها، وذلك فيما يتعلق في المناطق المشار إليها في المادة الثالثة^(١) من هذه المعاهدة.

(ج) من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها والبرامج الاقتصادية الدولية الأخرى المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطيئهم.

(١) المقصود هو المناطق التي تقع خلف الحدود الدولية التي حددتها المعاهدة، أي الضفة الغربية.

الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني الانتقالي

في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٨ / ٩ / ١٩٩٥

المادة (٢٧)

الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

- ١- صلاً بالمادة الثانية عشرة «من إعلان المبادئ» دعا الفريقان حكومتي الأردن ومصر إلى المساهمة في إقامة المزيد من إجراءات الارتباط والتعامل بين حكومة إسرائيل وممثلي للفلسطينيين من جهة وحكومتَي الأردن ومصر من جهة أخرى من أجل ترقية التعامل بينهم. وقد ألفت لجنة متابعة كجزء من هذه الإجراءات وبدأت مشاوراتها.
- ٢- تقرير لجنة المتابعة كهيئة قبول الأشخاص الذين هجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، إلى جانب الخطوات اللازمة للحيلة دون وقوع الفوضى والاضطراب.
- ٣- معالجة لجنة المتابعة أيضاً مسائل أخرى ذات أهمية مشتركة.

المادة (٣١)

التقارير الختامية ...

- ٩- تمهيد م.ت.ف. أنه في غضون شهرين من تولية المجلس، يتخذ المجلس الوطني الفلسطيني ويوافق رسمياً على التغييرات الضرورية بالنسبة إلى الميثاق الفلسطيني، على ما تم تعهده في الرسائلتين الموقعيتين من قبل رئيس م.ت.ف. والمرسلتين إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي والمؤرختين في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، و ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤.

جدول حول انتداب اللاجئين الفلسطينيين
(واقع ١٩٩٥)

| الإقليم العالم | لبنان | سوريا | الأردن | خضفة قريية | قطاع غزة | لمجموع |
|-------------------|--------|--------|---------|------------|----------|---------|
| ١٩٥٠ | ١٢٧٦٠٠ | ٨٢١٩٤ | ٥٠٦٢٠٠ | - | ١٩٨٢٢٧ | ٩١١٢٢١ |
| ١٩٦٠ | ١٣٦٥٦١ | ١١٥٠٤٣ | ٦١٣٧٤٣ | - | ٢٥٥٥٤٢ | ١١٢٠٨٨٩ |
| ١٩٦٥ | ١٥٩٨١٠ | ١٣٥٩٧١ | ٦٨٨٠٨٩ | - | ٢٩٦٩٥٣ | ١٢٨٠٨٢٣ |
| ١٩٧٠ | ١٧٥٩٥٨ | ١٥٨٧١٧ | ٥٠٦٠٣٨ | ٢٧٢٦٩٢ | ٣١١٨١٤ | ١٤٢٥٢١٩ |
| ١٩٧٥ | ١٩٦٨٥٥ | ١٨٤٠٤٢ | ٦٢٥٨٥٨ | ٢٩٢٩٢٢ | ٣٢٣٠٣١ | ١٦٣٢٧٠٧ |
| ١٩٨٠ | ٢٢٦٥٥٤ | ٢٠٩٣٦٢ | ٧١٦٣٧٢ | ٣٢٤٠٣٥ | ٣٦٧٩٩٥ | ١٨٤٤٣١٨ |
| ١٩٨٥ | ٢٦٣٥٩٩ | ٢٤٤٧٣١ | ٧٩٩٧٢٤ | ٢٥٧٧٠٤ | ٤٢٧٨٩٢ | ٢٠٩٣٥٤٥ |
| ١٩٩٠ | ٣٠٢٠٤٩ | ٢٨٠٧٣١ | ٩٢٩٠٩٧ | ٤١٤٢٩٨ | ٤٩٦٣٣٩ | ٢٤٢٢٥١٤ |
| ١٩٩٤ | ٣٢٨٢٩٠ | ٣٢٧٢٨٨ | ١١٩٣٥٣٩ | ٥٠٤٠٧٠ | ٦٤٣١٠٠ | ٢٩٩١٢٨٧ |
| ١٩٩٥ | ٣٤٦١٦٤ | ٣٢٧٣٠٨ | ١٢٨٨١٩٧ | ٥١٧٤١٢ | ٦٨٣٥٦٠ | ٣١٧٢٦٤١ |

فهرس

- ☆ قبل القراءة _____ ٥
- ☆ اتفاق أوسلو - القاهرة _____ ٧
- ملحق رقم ١ : نص الاتفاق _____ ٤٩
- ملحق رقم ٢ : نص تمهد أعضاء «السلطة الفلسطينية» _____ ٦٢
- ملحق رقم ٣ : نص تمهد المعتقلين _____ ٦٣
- ملحق رقم ٤ : مقابلة مع وزير الخارجية اللبنانية _____ ٦٤
- ☆ ما بعد أوسلو _____ ٦٩
- ملحق : معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية _____ ١١٩
- ☆ انتخابات المجلس الفلسطيني _____ ١٣١
- ☆ قراءة في اتفاقي أوسلو ١ و٢ وقانون انتخابات المجلس الفلسطيني _____ ١٥٥
- ملحق : نص اتفاق أوسلو ٢ _____ ١٦٩
- ☆ اللاجئون والمهاجرون _____ ١٨٧
- ملحق رقم ١ : القرار ١٩٤ - الفقرة ١١ _____ ٢٢٣
- ملحق رقم ٢ : القرار ٢٣٧ - المقدمة _____ ٢٢٤
- ملحق رقم ٣ : القرار ٣٠٢ - الفقرتان ٥ و٢٠ _____ ٢٢٥
- ملحق رقم ٤ : القرار ٢٣٧ _____ ٢٢٦
- ملحق رقم ٥ : المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية - المادة ٨ _____ ٢٢٧
- ملحق رقم ٦ : اتفاق أوسلو ٢ - الفقرتان ٢٧ و٣١ _____ ٢٢٨
- ملحق رقم ٧ : جدول لتشار اللاجئين الفلسطينيين _____ ٢٢٩

السلام أو اسلو بين الوهم والحقيقة



هذا الكتاب

يضم مجموعة جديدة من الأبحاث والدراسات والمعالجات التحليلية، تتناول الاتفاقات الفلسطينية - الاسرائيلية التي عقدت في إطار عملية أوسلو، من اتفاق أوسلو - القاهرة في ٤/٥/١٩٩٤ وحتى انتخاب المجلس الفلسطيني في ٢٠/١/١٩٩٦ في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. كما يضم دراسة حول قضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين ومفاوضات الحل النهائي، شكلت فاتحة لسلسلة أخرى من الدراسات في المجال ذاته.

الناشر